منصف المرزوقي

من الخراب إلى التأسيس

من المرمر المسنون صاغوا مثاله

وطافوا به كل ناحية زمر

إن كان حب الفضل للفضل شأنكم

ولم تخطئوا في الحس والسمع والبصر

فما بالكم لم تكرموا الليل والضحى

ولم تنصبوا التمثال للشمس والقمر

إيليا أبو ماضي

تقديم

د.هيثم منّاع

معرفة الصديق منصف المرزوقي، توضح حجم الصعوبة التي واجهها في إعداد نص يسترجع عدة مراحل من النمو الثقافي والفكري والنضالي للكاتب المناضل. فأحسن تعريف لما يكتبه منصف، هو أن يكون الإنسان بالقيم والمبادئ التي يتبناها ابن الزمن الذي يعيش فيه، باستعارة مأثورة هيجل. والزمن، ليس فقط بمعنى الحقبة السياسية أو التغيرات الشخصية، وإنما بتقسيم الفيلسوف الطبيب أبو بكر الرازي للزمن المطلق والنسبي. كل لحظة تحمل جديدا ومثيرا وفي غناها يمكن أن يتشّبع الأشخاص أفكارا جديدة. ليس بالإمكان توقيف نص صديقنا إلا بوضعه في المطبعة. لأن النص يختصر تصورا ما للعالم والأفكار والسلوك يتلخص بالبحث اللانهائي عن الأمثل والأجمل، لهذا الكائن الذي كرمته الفلسفات والأديان.

لم يكن انخراط منصف في الشأن العام، بالمعنى المباشر للكلمة، إلا وليد مجموعة من المشاهد الأليمة في حقبة أليمة، لم يكن فيها للطبيب الباحث والمثقف غير النمطي الحق في تفجير طاقات ومواهب تصب في خدمة الإنسان في هذه البقعة من العالم دون أن يصطدم ذلك بالحاكم. كان الالتزام النضالي في عالم حقوق الإنسان هو ابن هذه المعادلة المؤلمة التي يبصر من خلالها الجامعي كيف تحول السياسي المعارض في العالم العربي إلى شبه كائن محروم من الصورة والشرعية والبرنامج والتجمع والتكلم .. بكلمة، من الحد الأدنى الضروري لتعريف السياسي. وذلك لمجرد كونه مشروعا يقع خارج الاسمنت المسلح الذي يحمي الحاكم من "المارقين والمخالفين والخونة".

عندما يكون الخروج على القانون هو التمرد على هالة التأليه التي تحول الجنرال العربي إلى المهدي المخلص بقدرة أجهزة الأمن وبطانتي الفساد وتدنيس الوعي. يصبح الحياد جبنا والصمت تواطئا.

من الضروري للقارئ أن يعتاد على تعبيرات جديدة يعرفها جيدا في حياته اليومية مثل الدشقمية (الدولة الشمولية القطرية المتخلفة) في تشخيص ثوب السلطان وثنائية (عقدة التفوق القديمة وعقدة النقص الجديدة) في تشخيص العقلية الرد فعلية على الاستبداد الداخلي والاستعباد الخارجي. كذلك من الضروري التذكير بأن هناك مجموعة أعمال سياسية متداخلة مع هذا العمل لمنصف يجمعها هاجس تفكيك الاستبداد في العقليات وفي المؤسسات مثل "الاستقلال الثاني" و "هل نحن أهل للديمقراطية".

لا بد لهذا العمل من أن يطرح علينا تساؤلات كثيرة: ما هو مثلا مدى صحة الفكرة القائلة بأن الديمقراطية ليست ضرورة أخلاقية بقدر ما هي ضرورة تقنية لإدارة المجتمع؟ هل يمكن الحديث عن الديمقراطية كمشروع سياسي في غياب الإصلاح الثقافي والأخلاقي في صفوف المجتمع وفي صفوف النخب؟ هل تحكم العلاقات الديمقراطية حركة حقوق الإنسان والتنظيمات السياسية في العالم العربي؟ ألم تنتشر عدوى الاستئصال للآخر في بعض البلدان العربية في صفوف المعارضة الاجتماعية والسياسية بحيث أصبح التخلص لأسباب شخصية أو مادية أو سلطوية من الآخر شرطا للمكاسب السريعة السهلة؟ أليس نقد الممارسات غير الديمقراطية في نويات المجتمع المدني جزءا أساسيا من عملية نقد الاستبداد وعقابيله. ألم نسمع أحاديث عن تصفية واستبعاد تنظيمات وأشخاص في أوساط حقوق الإنسان؟ كيف تمكنت كلمات مخيفة مثل "كسر العظم" و"التصفية" و " force de nuisance" من الدخول لمعسكر الديمقراطية وحقوق الإنسان؟

هذه الأسئلة، تقودنا إلى الانتقال من الشعبية المرافقة لوضعنا كضحية إلى اليقظة العقلانية والنقدية الضرورية لكل انتقال من التسلط إلى الديمقراطية. فالديمقراطية ليست قرارا فوقيا بل ممارسة يومية وامتحانا دائما للعلاقة بين الذات والآخر.

هناك جانب آخر لم يأخذ حقه بشكل كاف في كتابات منصف حول الديمقراطية، وأتمنى أن يكون هذا هو الحال في كتابات مقبلة. هذا الجانب هو العلاقة بين الاستبداد والمجتمع العضوي أو العصبوي. وعندما أتحدث عن المجتمع العضوي، أتحدث عن واحدة من أهم نتائج اغتيال التعبيرات والعلاقات المدنية في المجتمع وضرب أشكال الألفة الأهلية التي تسمح للنسيج المجتمعي بالتماسك وتزرع الأسس السليمة لاقتصاد العنف وكسب طاقات الأشخاص. لقد أعادنا هذا التحطيم المتعمد للنسيج المجتمعي أولا مع ولوج الرأسمالية الغربية وثانيا مع نشوء الأشكال الإستبدادية "الحديثة"، أعادنا هذا التحطيم إلى تعزيز الروابط العضوية العشائرية والجهوية والطائفية على حساب الانتماء المواطني المشترك.

إن أي مجتمع عضوي، يقوم بالضرورة على تغليب للبعض على الكل وللطرف على الوسط وللجزء على الكيان وللخاص على العام وهو يعزز مبدأ تهميش الأغلبية الذي تعتمده السلطة التسلطية بتذريرها إلى وحدات لها مرجعها الخاص على حساب الوصول إلى تكوين مجتمع مدني يحكمه قانون عام أساسه الفلسفي والحقوقي، كرامة الإنسان، وليس "التشريع للظلم والتغطية عليه" باستعارة تعبير منصف.

لن يجد من ينتظر من هذا التقديم تلخيصا لهذا العمل مبتغاه، فالعديد من أفكار هذا الكتاب تشكل نويات لمؤلفات ضرورية. ومن الصعب اختزال كلمات معجونة بالألم والمعاناة اليومية. إن صداقتنا التي كانت وتبقى ابنة شفافية منهجية عالية ونقد متطلب للذات ومراجعة مستمرة للممارسة تقسو على الكائن الرقيق المختبئ وراء المقاوم الكبير والمناضل العنيد، وتحصنا جميعا للتفاعل النقدي والخلاق مع هذا الكائن الذي لا يقف بضعف إلا أمام نقد موضوعي يطالب به أو بسمة طفل. فخارج البعد الذي فرضته السلطة التعسفية على منصف المرزوقي أثناء كتابة هذه النصوص، لا مكان البتة للتعامل مع آرائه كضحية، بل كطرف أساسي في مقاومة العسف ووضع عضاضات التغيير الديمقراطي في تونس والعالم العربي.

في ظل وضع عربي مأساوي، وهوس أمريكي–صهيوني لم يكن في هذه الدرجة من العنجهية والغطرسة يوما، يبدو لنا أن محاولة عدم إضاعة الدفة التي تمسك بحبل المقاومة بيد وكرامة الإنسان باليد الأخرى هي الكفيل بشق الطريق الفكري لعودة إنسانية المضمون عربية المحتوى، تجمع بين القيم الروحية الكبرى وعقلانية قادرة على إدراك أن الإنسان ليس مجرد رقم وجسد وموازين قوى، وأن من حقنا اعتبار خروجه من البربرية واجبا مشتركا على أبناء البشرية اليوم.

***

من خراب البصرة إلى إعمارها

لمدينة البصرة في غياهب مخيالنا الجماعي مكانة خاصة . هي توحي لنا لا شعوريا بالصور الساذجة لجنّة تجري من تحتها الأنهار . أليست واحات نخيل و خضرة وخصب وعطاء ؟ وقيل عنها أنها فينيسيا الشرق لما فيها من سحر وجمال .كم طبعت مخيلتي وأنا طفل يحلم أن يبحر من ميناءها مع سندباد ليكتشف عالما كانت المدينة يومها قبلته. وللبصرة في ذاكرتنا الجماعية مكانة خاصة. هي تذكّرنا بالعباسيين الذين بنوها ، بجهابذة الشعراء والعلماء الذين عاشوا فيها ، بالأساطيل العربية التي انطلقت منها باتجاه الشرق الأقصى تفتح للغة العربية والدين الإسلامي أبواب عوالم ستسمى يوما ماليزيا واندونيسيا ... بالعصر الذهبي للأمّة.

والبصرة لا تذكّرنا فقط بتاريخ أضفت عليه المخيلة جمالا قد يكون فيه من المبالغة الشيء المعتاد .هي ما زالت تفعل فعلها في الحاضر والمستقبل .كيف لا وهي تنتصب فوق بحر من البترول يسيل له لعاب الاميريالية طمعا .

ومع ذلك فإن اعرق مثل التصق بهذه الأرض الثرية بكل معاني الكلمة ومستوياتها ، يتعلّق بأتعس مصير يمكن لمدينة أو مدنيّة أن تعرفه . تحن نقول من قديم الزمان "بعد خراب البصرة " للتعبير عن فوات الأوان وعبث القول والفعل أمام هول كارثة حلّت ولم نستطع لها دفعا.يتصادف أننا نتعامل اليوم مع المقولة كواقع وكمجاز .

ففي اللحظة التي تكتب فيها هذه الجمل، توجد البصرة تحت وابل من نيران قوى الاستعمار الجديد متمثلة في عدوان تحالف الأسد البريطاني الهرم والذئب الأمريكي والجرو الاسترالي. وفي هذه اللحظة بالذات تذيع قناة الجزيرة أخبارا عن تزايد عدد القتلى والجرحى بين المدنيين ليس فقط في البصرة وإنما في أمّ قصر والناصرية وبغداد والموصل. ها هي تظهر صورة صبيّ قطعت شظية قنبلة رأسه وتتدافع شاشات العالم لبثها بينما تؤكّد أخرى رفضها للأمر لأن الصورة غير قابلة للاحتمال.

والبصرة اليوم مدينة الخراب بكل معاني وقوة الكلمة : خراب الظاهر من مباني وطرقات وتجهيزات ومستشفيات ومصانع وميناء، خراب الباطن من طمأنينة وحرية وكرامة وأمل ومساواة بين المواطنين .هي منذ حرب الخليج الأولى ضدّ إيران في ثمانيات القرن الماضي، و حرب الخليج الثانية ضدّ قوى التحالف الدولي، ومنذ تمرّدها على النظام العراقي عقب نهاية مغامرته الطائشة في الكويت سنة **91**، مدينة دكّتها المدافع والصواريخ وحاصرتها البوارج وصال وجال فيها فيها الفقر الجوع وحصد المرض الأطفال بمعدلات فاقت ما يعرف في قرن القارة الإفريقية. وهي في هذا اليوم الخامس والعشرين من شهر مارس سنة **2003** محاصرة بآلاف الدبّابات لقوى الغزو" الحضاري" "التحريري " "الديمقراطي" وفي شوارعها المدمّرة التي تعصف فيها الرمال الحارقة ، يبحث الشيوخ والأطفال والنساء الجوعانين عن قنينة ماء يعد أن انقطعت المياه عن المدينة المقاومة .

كيف نفسّر هذه المفارقة الغريبة ؟كيف نفهم هذه الهوّة العميقة بين ما وصلت إليه المدينة والحالة التي وعدتها بها الجغرافيا والتاريخ ؟ والأخطر من هذا أن البصرة– المدينة بخرابها المادي والروحي ليست سوى الجزء الظاهر من جبل الجليد لخراب أعمق وأوسع واشمل : الخراب العربي.

هي رمزه وملخصه وذروته وأصدق تعبير عن حالة عميقة ، متغلغلة ، مهيكلة، مستفحلة ، متمكّنة ، طالت الأمة بأسرها. فأينما وليت البصر من المحيط إلى الخليج لا ترى إلا الفقر والقمع والفساد والإذلال والإحباط واحتقار الذات وبغض الآخر. ونحن نعطي عن أنفسنا للعالم صورة أمة خارجة من نسق التاريخ، تقف مكتوفة الأيدي وهي تسلب وتذلّ وتهان وتستنزف وتعود تدريجيا للوصاية والانتداب و الاستعمار المباشر . كيف لا تحتقرنا الأمم الأخرى وهي ترانا

نغزوها بقوارب الموت هربا من الجوع ومن القمع ؟كيف لا تخرّب الآلام أرواحنا ونحن نرى مضائق البحر بين صقلية وتونس ، بين طنجة والشواطئ الأسبانية ، مقابر شبابنا الفارّ من الوطن والمستجير بالمستعمر القديم .

السؤال اليوم ونحن نعايش امتداد وتعمّق الخراب العربي: هل وصلنا كلنا بنصوصنا وحلولنا ومشاريعنا بعد خراب البصرة أي بعد أن سبق السيف العذل وخرجت هذه الأمة نهائيا من سياق التاريخ؟

إن مقولة كهذه لا يمكن إلاّ أن تعكس حالة مزاجية لبعض من فضّلوا راحة اليأس على إرهاق الأمل والألم ، ونحن ندعوهم إلى الإخلاد لمزيد من اليأس والخروج نهائيا من اللعبة فقد كانوا دوما جزءا من المشكل وليس جزءا من الحلّ .

ولا خشية من موقف كهذا على انتشاره بيننا إذ نرى في كلّ لحظة أن قوى الحياة ما زالت متدفّقة بقوّة متزايدة في شرايين الأمّة . هذه القوّة ، نراها في الأبطال الذين صمدوا في أم قصر وعلى مشارف البصرة والناصرية وبغداد ، في أطفال الحجارة في فلسطين ، في الشباب الهادر الغاضب في المنامة والقاهرة وتونس ودمشق ، في كلّ الذين يفكّرون ليلا نهارا في استخلاص النتائج من التجارب المريرة وتوضيح الطريق وتقديم الحلول، في كل المناضلين والمناضلات الذين بدءوا في تعبيد الطريق الطويل. هذه القوّة ستتواصل في كلّ الأطفال الذين سيولدون لنا هذا اليوم ليحققوا للحياة الأماني التي وضعتها ووضعناها فيهم .

نعم سنعيد إعمار البصرة بعد خرابها ولو خربت ألف ألف مرّة كما أعدنا بناء كلّ بغداد دمرّها زمن أو مغول .

والمشكل ألاّ نبني على الخراب الهيكلي هياكل جديدة تتعرّض للسقوط السريع وإنّما أن نبني على الأنقاض هياكل ترفع هاماتها وترفع رؤوسنا لقرون طويلة.

يتطلّب هذا منّا تشخيصا صحيحا لأسباب خراب البصرة بما هي الأمّة وليست المدينة فقط .

إنه النقاش القديم المستشري بيننا منذ بداية النهضة ولم نجد له إلى اليوم حلاّ والدليل على ذلك هشاشة كل بصرة بنيناها فعادت مجدّدا للخراب . ولو عالجنا موطن الداء الحقيقي لما ضيّعنا قرنا كاملا من تاريخ الأمّة نكرّر نفس الأخطاء ، نتبع نفس الطرق نحو نفس الرمال المتحركة ، ندور في نفس الحلقات المفرغة ولا نصل تقاطع طريق إلا وأدرنا الظهر للطريق القويم .

ولتبرير عجزنا المتكرّر وتخلّفنا المتصاعد ، سارعنا لاتهام العامل الخارجي ندّعي أن المؤامرات علينا من قبل قوى الاستعمار والصهيونية والإمبريالية هي سبب جلّ إن لم يكن كل مصائبنا.

وعندما نستنكر ضحالة هذا الموقف فليس لإنكار الدور الذي لعبه الاستعمار والصهيونية والإمبريالية في خراب البصرة . إنّه بديهي ويتمثل اليوم في عودة الاستعمار بلا قناع والإمبريالية بلا حياء . فلا أحد في العالم يشكّ اليوم أن الحرب التي أعلنتها الإدارة الأمريكية يوم **20** مارس **2003** على الشعب العراقي ليست لاستئصال أسلحة الدمار الشامل لأن أمريكا هي راعية أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية عدا التي تتوفّر عليها وتتستّر.وهي بداهة ليست لاستئصال الدكتاتورية في العراق لأن أمريكا هي راعية الأنظمة الدكتاتورية الأولى في العالم الثالث على مرّ تاريخها وهي أكثر من أي وقت مضى حليفة وراعية الدكتاتوريات في طننا العربي لأنّها أداة طيّعة في ما تسميه حربها ضدّ الإرهاب.وهذه الحرب ليست لإحلال الشرعية الدولية وإنما تمثّل خروجا سافرا عليها واستهتارا بالأمم المتحدة وميثاقها وقيمها ناهيك عن استخفاف من أشعلوها بالرأي العام العالمي الذي لم يجمع على شيء قدر إجماعه على رفض هذه الحرب ورفض كلّ تبريراتها الواهية .كما يتّضح أنها ليست لإحلال السلام وإنما لإشعال فتيل الحرب بين الشعوب والحضارات حتى تجد الآلة

العسكرية الأمريكية مبررا لوجودها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي . إنّها حرب خسيسة أخرى لا هدف لها سوى إحكام السيطرة على ثرواتنا البترولية وتمكين إسرائيل من توسيع الفضاء الحيوي التي ما انفكّت تطمح له .

لننتبه هنا إلى المصطلحات حيث قلنا وردّدنا أن العامل الخارجي لتخريب البصرة هو الاستعمار والإمبريالية أو الإدارة الأمريكية ولم نكتب لحظة واحدة أنه الغرب كما يريد أن يوهمنا به البعض .فالمظاهرات التي تخرج اليوم بمئات الآلاف من المواطنين الغربيين العاديين في برشلونة ومدريد ولندن وباريس ونيويورك وواشنطن، تثبت بما فيه الكفاية أنّنا لا نواجه أمم الغرب و لا حتى دوله وهي منقسمة إلى شقين دول تحاربنا وأخرى تقف بجانبنا .

إن إحدى أهمّ الظواهر التي نعايشها يوميا أن الشعوب الغربية ومجتمعاته المدنية ومن بينها جزء متعاظم من الشعب الأمريكي أدانت هذه الحرب وخلعت عنها كل شرعية . وقد آن الأوان للفكر العربي أن يتخلّص من مفهوم بسيط ساذج مثل "الغرب" ليفرقه إلى حضارة وقيم إنسانية وشعوب ومجتمعات مدنية وأنظمة منها الصديقة ومنها العدوّة .

والأهم من هذا أن نذكّر المتعلقين بنظرية التآمر أن العامل الخارجي أيّا كانت طبيعته وحدوده لا يكتسب قوته وفعاليته التخريبية إلاّ في ظلّ تفاعله مع عامل داخلي هو في آخر المطاف العنصر المحدّد في وجود الخراب من عدمه .

يعرف كلّ الأطباء أن الجراثيم والطفيليات موجودة بصورة ثابتة قارة و الاحتجاج على وجودها في عالم الطبيعة بسخافة الاحتجاج على وجود الصهيونية والإمبريالية والاستعمار في عالم الإنسان. وهذه الكائنات الممرضة التي لا تعيش إلا بموتنا، تهاجم كل ما يعترض طريقها، فإن وجدت دفاعات قوية تراجعت مدحورة و إلا أعملت أنيابها الفتاكة في الجسم إلى أن تقضي عليه . كذلك الأمر في عالم البشر مما يفسّر أزلية القانون أنّه لا يستعمر إلا من كان قابلا للاستعمار ولا تحتلّ أراضيه إلاّ من كانت أراضيه قابلة للاحتلال ولا يتخلّف عن الركب إلاّ من كانت أرجله هزيلة ضعيفة .

ومعنى هذا أن العامل الخارجي ما كان يفعل فينا فعله لو كانت لنا مناعة جسم الأقوياء . ولو كانت لنا قوى داخلية منيعة مثل اليابان والصين وروسيا لما تجاسر الاستعمار علينا بل لما فكّر أصلا في غزونا اليوم في عقر دارنا والتلويح بتسمية حاكم عسكري على البصرة وبغداد . بعبارة أخرى إن التآمر علينا واحتلال أراضينا واستغلال خيراتنا ليس السبب في ضعفنا وإنما نتيجته .

هذا العامل الداخلي المركزي والهيكلي لضعف جسم الأمّة هو النظام السياسي العربي بخصائصه المعروفة . ورغم أن روّاد النهضة مثل عبد الرحمان الكواكبي وضعوا الإصبع على الاستبداد كموطن الداء فإننا لم ننجح طوال القرن الماضي إلا في استبدال استبداد باستبداد آخر نرجو كما يقول إيليا أبو ماضي الخلاص من نخّاس بنخّاس.

ولو تأملنا في طبيعة الحرب التي تعصف بنا اليوم، لاكتشفنا العلاقة الجدلية بين الاستعمار والاستبداد وترابطهما الوثيق في خراب البصرة . إن الحليف الأساسي اليوم للعدوان الأمريكي البريطاني هو الدكتاتوريات العربية. فهذه الأنظمة الفاسدة التي كانت ولا تزال" أسد على شعوبها وفي الحروب نعامة" هي التي وفّرت قاعدة الانطلاق للعدوان في الكويت والسعودية والإمارات وقطر والأردن أو هي التي تتواطأ بصمتها في مصر وتونس والجزائر وهي التي تجهّز جيوشها البوليسية من الخليج إلى المحيط لقمع الغليان الشعبي .ففي الوقت الذي تمرّدت فيه على الغطرسة الإمبريالية دول مثل تركيا وكندا محسوبة على أمريكا، وفي الوقت الذي تتظاهر فيه كل شعوب الأرض ضدّ العدوان، لا نرى من أنظمة لم تعد تمثلنا منذ زمن بعيد إلا الصمت المخزي والخنوع المهين وشلل الفعل وسخافة الخطاب .

إن النظام السياسي في أي مجتمع بمثابة الجهاز العصبي في الجسم . فهو الجهاز المسئول عن التفاعل مع العالم الخارجي والتنسيق بين مختلف أعضاء الجسم وأخذ القرارات الهامة التي تحفظ له وجوده وصحته وفعاليته. وعندما يصاب الجهاز العصبي بالمرض تعتلّ كلّ قدرات الجسم فيصاب بالشلل وبالصرع وباضطراب المزاج و حتى بالجنون .

إن التعامل مع النظام السياسي العربي الساقط (بالمفهوم الأخلاقي والعملي للكلمة) ، لم يعد يمرّ بإثبات فشله في تحقيق الأهداف التي بنى عليها شرعيته فهذا موضوع لم يعد حتى محام الشيطان الشهير يقبل بالدفاع عن شيطان بمثل هذه الحقارة وهذا البؤس. فالصراع الفكري بما هو منطلق الصراع السياسي لإسقاط النظام الساقط، يمرّ من جهة بتحليل أنواع الخراب التي تسبب فيها وفهم آليات التخريب ومن جهة أخرى في طرح البدائل الجذرية له .

وهذا أمر نحن بأمسّ الحاجة إليه لأنّ هناك تقاطع طريق بدأنا نقترب منه لاختيار نظام سياسي عربي بديل والخطر كلّ الخطر أن نعيد للمحتضر شبابه والحال أن المطلوب دفنه والبصق على قبره .

إن النظام السياسي العربي الساقط واحد سواء وضع ممثله على وجهه قناع الثورية أو الوطنية أو العلمانية أو القومية . وهو نفس الوجه البغيض إن وضعنا عليه غدا قناع الإسلام السياسي . فما هي إلاّ سنوات حتى يفرز، تحت غطاء خطاب ايدولوجي جديد في مفرداته أزلي في عقليته , كل خصائص النظام الذي خرّب البصرة من استبداد ولا كفاءة وانتهاك الحريات وفساد وظلم وتكبيل طاقات المجتمع.

وثمة طريق آخر لا يقلّ خطورة هو إرساء أنظمة لم تأخذ من الديمقراطية إلاّ الانتخابات التهريجية ولعبة الأحزاب وصراع الزعامات بمعزل عن مطالب الجماهير ومشاغلها وهي وضعية عرفتها مصر وسوريا والعراق في الخمسينيات وأسلمتها مباشرة للدكتاتوريات العسكرية التي زادا في الطين بلّة .

أمّا الطريق السالك الوحيد فخلق نظام عربي جديد يتصالح مع الهوية العربية الإسلامية دون أن ينغلق عليها ويرسي دعائم نظام ديمقراطي جديد مركز الثقل فيه المجتمع والحريات الفردية والجماعية ويجد حلاّ جديدا لقضية التمثيل والتداول يكون هدفه الرئيسي القضاء على الفساد وتحقيق العدالة والتنمية .

لكن من أين لنا مثل هذا النظام والحال أنه لا يخلق بجرّة قلم ولا ينبع من أحلام المثقفين؟

إن نظرية خراب البصرة بأولوية العامل الداخلي وتعريف هذا العامل بأنه النظام السياسي لا يمكن أن تكون جدّية وفعّالة إن لم تنتبه وتنبّه لكون النظام السياسي الساقط ليس إلاّ مرآة لواقعنا الثقافي والاجتماعي والسياسي . فهؤلاء الناس الذين صادروا حقوقنا وتصرّفوا في أوطاننا كمزارع خاصّة وقهرونا بفسادهم المفضوح ودمّروا مؤسساتنا وفشلوا في إدارة شؤوننا وبذّروا أموالنا في جيوش لا تصلح إلاّ لحماية تسلّطهم وأطلقوا علينا جيوشهم البوليسية وارهبونا بتعذيبهم حتى تموت الصرخة في الحلق و جعلونا فضيحة بين الأمم ، هؤلاء الناس لم يأتوا من المرّيخ ولم تفرضهم علينا المخابرات الأمريكية وإنمّا خرجوا من رحم مجتمعاتنا . وقد يسارع البعض للقول أنهم لا يمثّلون إلاّ أسوأ ما فيها ، لكن الثابت أن هذا الأسوأ الذي مثّلوه جزء لا يتجزّأ من واقعنا و أنّه يعكس عقلياتنا وقيمنا أو على الأقلّ جزءا هامّا ومهيكلا منها.

وقديما قال أجدادنا كيفما تكونوا يولّى عليكم (ونستطيع أن نضيف كيفما يولّى عليكم تكونوا) وليس من المؤكّد أيضا أن الأمر كان يختلف كثيرا لو وصل إلى الحكم في العشريتين الأخيرتين كبار المعارضين الذين يقودون حركة المعارضة اليوم ضدّ النظام السياسي الساقط ولا يستثني كاتب هذه السطور نفسه من المعنيين بالتهمة والشكّ.

حقّا هناك صراع قوى اجتماعية وطبقية مختلقة وظروف اقتصادية قاهرة وموازين قوى دولية لكن طريقة التفاعل مع هذه المعطيات محكومة بالعقليات والقيم . معنى هذا أنه لا مجال لنظام سياسي عربي ناهض إلاّ وكان بالضرورة تعبيرا عن عقلية جديدة وقيم جديدة .

لنستعرض في شكل مختزل الهوّة بين الواقع الذي أفرزه النظام الساقط وما يتطلبه النظام المنشود من دعامات البنية التحتية الحقيقية التي تشيّد عليها الأنظمة السياسية الفعّالة والمجتمعات الناجحة.

قيم الخراب	***قيم الإعمار***
الوطن هو النظام	**الوطن هو المواطن**
السلطة غنيمة حرب	**السلطة وظيفة اجتماعية**
السيد من يعطي الأوامر	**السيد من يعطي المثل**
الولاء قبل الكفاءة	**الكفاءة قبل الولاء**
الصورة قبل الحقيقة	**الحقيقة قبل الصورة**
القائد قبل الوطن	**الوطن قبل كل عابر السبيل في الحكم**
''الأمن'' قبل الحرية	**الحرية قبل'' الأمن '' **
الدولة قبل المجتمع	**المجتمع قبل الدولة**
التزييف والغموض في إدارة شؤون الدولة	**النزاهة والشفافية**
الفساد والإفساد	**نظافة اليدين**
القمع والإرهاب	**الحوار وسيادة القانون**
الواسطة والتواكل	**العمل والانضباط للقانون**

عقلية الخراب	عقلية الإعمار
التحجّر وصعوبة التخلّي عن الآراء البالية	**المرونة وسهولة تقبل الآراء الجديدة**
تبسيط الظواهر	**اكتشاف تعقيدها**
المنطق الحتمي	**المنطق الاحتمالي**
اللغة الخطابية	**اللغة التدليلية**
التعصب	**التفتح**
أحادية الرؤية	**تعددية زوايا تناول المشكل**
أحادية الرؤية	**تعددية زوايا تناول المشكل**
التفاعل السلبي مع النقد	**التفاعل الإيجابي مع النقد**
الوصفات الجاهزة	**الابتكار الدائم**
رفض التقييم	**الاستعمال الدائم للتقييم**
التقليد	**التجديد**
التفسير التآمري	**التفسير العلمي**

جلد الذات **نقد الذات**

عقدة النقص أو عقدة التفوّق **الثقة الهادئة في النفس**

التشاؤم **" التشائل"**

يصبح السؤال : من أين لنا أن نخلق واقعا سياسيا جديدا بعقلية الاستبداد وقيمه التي انتشرت من القمة إلى القاعدة ولوّثت عقل وروح السائل والمسئول؟ كيف نجسّر الهوّة بين الموجود والمطلوب ؟كيف نخلّص الأمّة من نظامها السياسي الفاسد وقد أصبح الخيار اليوم أكثر من أيّ وقت مضى بين بقاءه و بقاءها.

****

الجزء الأول

شعوب بدون سيادة، دول بدون شرعية ، مواطنون بدون كرامة

الانبهار والفخر والأسى

في ذلك الصيف القائظ من سنة 1962 الذي استقلت فيه الجزائر كنت صبيا يعيش في المغرب في كنف والد كان لا يعلم أنه يدخل سنته السابعة لمنفي سيدوم أكثر من ثلاثين عاما.ويومها دخل الوالد غرفتي وهو في قمّة الانفعال صارخا فيّ: عجّل يا فتي و حضّر نفسك نحن ذاهبون للجزائر لقد أعلن اليوم استقلال البلاد.أذكر أن الدهشة عقدت لساني لأن الحلم تحقق أخيرا والكابوس انتهى وكنا نعيش منذ سنوات على أحداث الجزائر وكأنها تحصل بباب بيتنا لا نفارق الراديو نتابع شيبا وشبابا لحظة بلحظة ملحمة أشقائنا. وركضت بنا السيارة من طنجة إلى وجدة وكأنّ بها نفس الشوق إلى الأرض التي ارتوت بدماء الشهداء وإبان الطريق روى لي الوالد كيف جاءه في إحدى ليالي شتاء 1956أصحاب له فضلوا رغم الالتحاق بصف بورقيبة تنبيهه أن مجزرة تقرّرت ضدّ أتباع صالح بن يوسف وكل ''المتطرفين'' المنادين بالاستقلال التام والفوري لتونس. هكذا دخل ظلام الليل مشيا على الأقدام باتجاه الحدود الجزائرية رجل ناضل بالقلم والسلاح طوال عشرين سنة من أجل استقلال تونس وقد أصبح فجأة خائنا يستأهل الموت.

–لم يكن من السهل آنذاك عبور الجزائر وهي في حرب لكن من فضل الله أن وحدة الصف بين مناضلي التحرر في كل بلدان المغرب العربي كانت جدّ قوية وهكذا أدخلني الإخوة الجزائريون عبر الخطوط العسكرية الفرنسية إلى أن أوصلوني إلى حدود المغرب بسلام وكانت مغامرة لا تنسى.

ولم نصل الحدود في مركز عبور ''جوز أبغال '' إلا في آخر النهار و كنت تحت وقع شعور عارم بالفخر والاعتزاز لأنني سأدخل هذه البلاد الأسطورية في أولى أيام استقلالها. أما والدي فقد كان في حالة من التأثر كادت أن تتسبب لنا في كارثة, فقد تصادف دخولنا نقطة العبور مع وقت إنزال العلم و لأن الرجل كان مستغرقا في ذكرياته فقد عبر الساحة أمام الجنود دون أن ينتبه لوجودهم ولتأديتهم المراسيم العسكرية .كنت أحاول أن أنبهه مشيرا له بالتوقف لكنه واصل اختراق الساحة متوجها لمكتب شرطة الحدود دون أن يعي بشيء . وحدث ما كنت أخشاه إذ توجّه الضابط نحو والدي يأمره بالوقوف صارخا في وجهه بغضب كبير ومشيرا للعلم .

–''شوليقة '' (خرق) هذا العلم أمام سيادتك ؟ أليس كذلك.؟

وآنذاك كنت على شبه يقين أننا سنرجع من حيث أتينا وأننا لن نرى أرض الأبطال التي ركضنا إليها من الفجر لنحضر فجرها هي.

ثم رأيت والدي يفيق من ذهوله يجيل البصر في المشهد المحيط به منتبها أخيرا للضابط الشاب وهو يواصل الصراخ في وجهه ''شوليقة '' شوليقة '' أليس كذلك؟ ها هو يصرخ في وجه من يصرخ في وجهه مجهشا بالبكاء .

– الشوليقة هذه علم أفنيت عمري في الدفاع عنه .

وخلافا لتوقعاتي المتشائمة لم نبت ليلتنا في وجدة وإنما في تلمسان لأن الضابط هدأ ثم ربت على كتف أبي يطيب خاطره. وعلى طول الطريق الفاصل بين تلمسان والجزائر العاصمة كان الرجل لا يكفّ عن سرد الذكريات

–من كان يتصور، لما علمنا في ذلك اليوم الأغرّ من نوفمبر بانطلاق الثورة، أن المعركة ستكون بهذا الطول وبهذه الضراوة ؟ هل تعلم أن اندلاع الثورة في الجزائر هو الذي جعل استقلالنا المزعوم يقع بتلك السهولة النسبية لأن الاستعمار الفرنسي كان مستعدّا لأن يزهد في تونس وحتى في المغرب ليحتفظ بالجزائر.

و لماذا ؟ لأن المغرب العربي نسر جسمه الجزائر وجناحاه المغرب وتونس ومن يملك الجسم يملك البقية.

وعلى طول الطريق كان الرجل لا يكف عن رواية القصص عن رفاق السلاح والنضال الذين عرفهم بمكتب المغرب العربي في القاهرة في بداية الخمسينيات وعن مصيرهم المجهول. وأعي اليوم كم كان جيل والدي مغاربيا بأتم معنى كلمة التي لم تكن قد اخترعت بعد أما جيلي فقد اخترع الكلمة وفقد مضمونها. ففي الخمسينيات كان الشق ''العصري'' للنضال المغاربي يتلاقى في باريز ويعمل في كنف منظمات واحدة لا تفرق بين جزائري وتونسي ومغربي أما الشق العروبي فقد كان يجتمع في القاهرة ليحلم ويخطّط لمغرب عربي ملتحم بالشرق وبالجذور الأصيلة .

لكن العقد الفريد انفرط اليوم ولم تبقى منه إلا لقاءات قمة عقيمة واجتماعات ظرفية قليلة للمعارضات وقد سممت خلافات الدول ذلك الشعور الفياض العميق بالمصير المشترك.

ومما أذكره أننا دخلنا الجزائر العاصمة في آخر هزيع من الليل نرفض أن نتوقف إلا في أحضانها وكنا كمن يدخل جامعا وقد تملكنا الشوق ممزوجا بشيء من الرهبة. أليست هذه هي المدينة البطلة التي دوخت العالم بإصرارها على حق الكرامة ؟ ومن الغد خرج الوالد يبحث عن أصدقاء كان يعرف أنه لن يجد جلّهم وخرجت معه أنظر باستغراب متعاظم في وجوه المارّة. لم يكن هناك شيء خارق للعادة في مظهر الناس وتصرفاتهم .كانوا أناس بسطاء كالذين يتجولون في سوق الداخل في طنجة أو في سوق الحلفاوين بتونس ويومها شعر المراهق فيّ بنوع من خيبة الأمل كما لو كان ينتظر ملاقاة مردة لهم مترين من الطول وعضلات مفتولة ووجوه أبطال ''الوسترن''. ولا بدّ لهذا الطفل من سنين طويلة ليفهم أن الأبطال الحقيقيين لا علاقة لهم بالأبطال المسرحيين وأنهم أحيانا نقيضهم التامّ .

وعاد أبي من جولته حزينا مكسوف الخاطر فهذه مدينة تسكنها أشباح كثيرة لأحبة ذهبوا قبل أن يروا تحقيق الحلم الذي ماتوا من أجله وطيلة سفرة الر جوع لم أكن أسمع من رجل مستغرق في أحزانه السعيدة سوى نفس العبارة

– الحمد لله على كل حال ,الحمد لله ، الحمد الله الذي جعلني أرى هذا اليوم حتى ولو لم أراهم هم فيه , رحم الله رفاق الطريق . رحم الله أبطال الجهاد .

يتواصل الانبهار بالجزائر سنينا طويلا ليحل محلّه في السبعينيات، وقد أصبح المراهق شابا ملتزما كما كنا نقول في تلك الأيام، شعور آخر لا يقل عمقا هو الفخر والاعتزاز . ففي تلك الفترة كانت الجزائر رمز الإباء والشمم في المنطقة وفي الوطن العربي .كانت مركز الثقل في العالم الثالث بعد أن فقدت مصر السادات مكانها الطبيعي كرائدة التحرّر العربي والإفريقي .كان جيلي يتابع بكثير من الاهتمام عملية التصنيع المتسارعة في الجزائر وهو على أتم الثقة أن التصنيع الثقيل مفتاح القوة والمستقبل , كان إحساسنا العروبي والمغاربي عميق قويّ إلى درجة أننا لم نكن نرى في قوة الجزائر المتصاعدة إلا قوة لنا أيا كانت جوازات السفر التي كنا نحملها, وكم كنا بعيدين كل البعد عن تصور الكارثة التي كانت لنا جميعا بالمرصاد.

وفي بداية التسعينات اختفى الانبهار و تراجع الفخر والاعتزاز ليحل محلّهما حزن دفين لم يفارقني إلى اليوم وأحيانا أحمد الله أن والدي توفي قبل أن يعيش مأساة لا شكّ أنها كانت تتجاوز قدرته على الفهم والتحمّل هو الذي كان يضع كل آماله في المثال الجزائري .

وما من شكّ أنه لا يوجد شعبان أقرب لبعضهما البعض من الشعب الجزائري والشعب التونسي فوحدة المصير بينهما قديمة قدم التاريخ نفسه .

وما من شكّ أن أفكار الديمقراطية وحقوق الإنسان التي هبت على الجزائر في بداية الثمانيات كان نفحها يأتي من الشرق مثلما كانت تأتيها صور رخاء متواضع كان الشعب الجزائري يحلم بوصوله ولا يصله رغم ما له من إمكانيات وما قدّم من تضحيات. وثمة قاعدة تجعل تونس تصاب بالسعال إذا أصيبت الجزائر بالزكام وتجعلها تتحسّن آليا عندما تتعافى الجزائر. ومن هذا المنطلق شاهدنا استفحال المرض في الجزائر في بداية التسعينيات وأيدينا على قلوبنا وأذكر أنني أنذرت زملائي في حركة حقوق الإنسان في تونس أن النهاية المأساوية للتجربة الديمقراطية في الجزائر ستعود علينا بالوبال وهذا ما تمّ فعلا فعندما كانت الجزائر تعيش الربيع كنا نعيشه نحن، وعندما دخلت الظلام دخلناه بدورنا , فالتأثير المتبادل شبه آلي لأننا في الواقع ذلك النسر الذي لا يمرض جسمه دون أن يصاب الجناحان بالوهن ولا يمرض الجناحان إلا وعجز النسر عن التحليق في الفضاء .

ولا بدّ هنا من وقفة تأمل لنتساءل ما الذي أصابنا جميعا ؟ لماذا انتهت ثورة نوفمبر العظيمة إلى ما آلت إليه الجزائر اليوم ؟ لماذا انتقلت البلاد من حرب الشرف إلى حرب العار من الانتصار على الأجنبي إلى هزيمة الذات

لماذا ماتت الوحدة المغاربية في عقول وقلوب الناس من جيلي وخاصة الجيل القادم بينما كانت شيئا معاشا وملموسا في جيل الآباء والأجداد؟ ، لماذا انتقلنا جميعا من حلم الرخاء والاكتفاء الذاتي إلى مواسم الهجرة –بل قل الفرار –إلى الشمال. . لماذا يموت الشعب الفلسطيني كل يوم ولا نحرّك ساكنا ، لماذا عادت القواعد الأجنبية للاستقرار في أراضينا ولماذا وضلنا لكل هذا الهوان؟

وقد يكون مصير الشعوب مشابها لمصير الأفراد . يحملنا التيار الجارف من تقاطع طريق على تقاطع طريق آخر والويل لمن يتخذ الاتجاه الخاطئ لأن التيار الذي يدفعه سيرميه من أعالي الصخور وسط خضمّ شلاّلات لا يمكن السباحة فيها. ويخيل لي اليوم أن الجزائر مثل كل بلدان الوطن العربي وصلت في يوم ما مفترق طريق رئيسي وأنها توجهت يسارا والحال أن الطريق الآمن كان طريق اليمين .

ها أنا أجهد العقل والخيال لأتصوّر ما هو هذا التقاطع المصيري الذي أخذ فيه القرار المشئوم بالسير في الطريق الذي

أوصلنا إلى الكارثة.

بداهة لا يمكن أن يكون قرار البدء في ثورة نوفمبر العظيمة فهذه الثورة هي التي أسرعت باستقلال تونس والمغرب وحرّرت جسم النسر وأعادت الاعتبار للذات التي أهانها وأذلّها الاستعمار .

كذلك لا يمكن القول أن خيارات الثورة الاشتراكية كانت طريق الضلال حتى ولو فرضنا أن التصنيع الثقيل والعشوائي كان خيارا مشكوكا في نجاعته في غياب السوق المغاربية التي كانت قادرة وحدها على استيعاب نتاجه.

ومهما قلبنا المشكل من كل زواياه فإننا لا نجد سببا آخر غير أسلوب الحكم الذي تميّز شأنه في هذا شأن بقية أقطار الوطن العربي بنفس الهيكلية أي الاستبداد ثم ما ينجرّ عنه من غياب الحريات وهي الوضعية التي تولّد بدورها مناطق ظل غير قابلة للمراجعة والنقد . ها قد وصل السرطان الخبيث الذي سيدمرّ تضحيات الآباء والأجداد وسيرتهن مستقبل الأحفاد : الفساد.

وثمة خاصية كبرى تشترك فيها كل الأنظمة العربية وقد تكون تقاطع الطريق الأساسي الذي رمانا في ظلمات العجز واليأس وهي أن السلطة دوما غنيمة حرب. فالدولة العربية أينما وليت البصر لا تستقي شرعيتها إلا من حرب أو من انقلاب . ويعني هذا أن يتصرّف الزعيم العربي على هواه وبدون حسيب أو رقيب في سلطة أخذها عنوة واغتصابا في إطار مغامرة ربما كانت تؤدّي بحياته. أما الشعب فهو دوما المغيب الأكبر، تؤخذ السلطة باسمه وتمارس عليه وهو كالزوج المخدوع آخر من يعلم بما يتعرض له من خيانة .

وغنيمة الحرب كما هو معروف قلما تقتسم بالعدل والإنصاف ، فحصة القائد ومن معه هي دوما الأهمّ .أما البقية فلها الفتات والخيار بين الذلّ والتمرّد .لكن حتى بهذا المنظور ما كان للأمور أن تسير بالمنوال الذي أدى بالجزائر إلى كارثة المائة ألف قتيل بأيادي جزائرية فالمنتصر في ثورة نوفمبر لم يكن شخصا أو جهازا ولو كان جيش التحرير وإنما الشعب الجزائري برمته .

وكما لا يوجد شعبان أقرب لبعضهما البعض من الشعب الجزائري والشعب التونسي فإنه لا يوجد شعبان أكثر اختلافا. فأمام مصادرة غنيمة الحرب لصالح أقلية انفجر الشعب الجزائري إلى الخارج فولّدت الحرب الأولى الحرب الثانية أما الشعب التونسي فقد انفجر إلى الداخل ليدمّر ذاته بالانحراف والجريمة والانتحار والهروب من جنة الاستقرار وحقوق الإنسان على قوارب الموت. وتبقى المأساة واحدة والسبب واحد: *تحرّر الوطن ولم يتحرّر المواطن.*

ومعنى هذا أن هدف ثورة نوفمبر إلى اليوم لم يتحقق لأن غنيمة الحرب لم تكن يوما اقتسام أشلاء الجزائر وإنما سيادة الشعب البطل الذي دفع مليون شهيد ليعيش حرّا بين الشعوب. ومعنى هذا أن ثورة نوفمبر حققت انتصارا أوليا عندما حققت الاستقلال الأول أي استقلال الوطن وفشلت في تحقيق الاستقلال الثاني أي استقلال المواطن .وهذا بالضبط المشروع المتواصل لهذا الجيل ومن سيليه حتى لا يذهب دم شهداء الحرب الأولى والحرب الثانية هباء منثورا.

****

جنين أو آخر مراحل تفسّخ الأمة

لا أجزم بالغيب ولا أقرأ البخت في اليد ولا أعرف ما الذي سيحدث غدا فما بالك بما سيجري طيلة القرن ولكن ثمة إشارات متعدّدة تصبّ في نفس الاتجاه تجعلني أقول أنه إذا كان القرن الثامن عشر قرن الثورة الأمريكية والفرنسية والقرن التاسع عشر قرن الثورة اليابانية والقرن العشرين قرن الثورة الروسية والصينية فإن القرن الواحد والعشرين سيكون قرن الثورة العربية.

فلو تأملنا في الأسباب التي ولدت كل الثورات في الماضي لاكتشفنا وراءها قاسما مشتركا هو أن أمة كبيرة وجدت نفسها أسفل درك ولا خيار أمامها سوى أن تنهض أو أن تنقرض.

وأمتنا اليوم في مثل هذه المفترق.

هي اليوم أمة لا حول لها ولا قوّة أبناؤها "مواطنين" بلا كرامة و شعوبها فاقدة السيادة في الداخل والاستقلال في الخارج فشلت طوال القرن الماضي كل مشاريعها الكبرى للتحرّر والتقدّم.

هي أمة تدرك أنها تعاني مما تعاني ليس نتيجة ما تمارسه عليها القوى الكبرى من ضغوطات وإنما لعجزها عن مواجهات هده التحدّيات بفعل قصور هيكلي دائم لا علاج له إلا البتر لنظامها السياسي.

والقانون في كل هذه الثورات أنها بدأت بتغيير جذري في النظام السياسي بعد أن أتضح أن البلاء منه وأن الخيار أصبح بين موت الأمة أو موت نظامها السياسي البالي والمتعفّن.

إنّ جنين اليوم هي النقطة القصوى في مسار تعمّق أزمتها الاقتصادية والعلمية والسياسية والنفسية والأخلاقية.

فلو كانت الأمة ذات شأن في كلّ هذه الميادين لما وقعت المذبحة وكل ما سبقها من تقتيل الشعب الفلسطيني وهي مكتوفة الأيدي لا تستطيع إلا إظهار عمق عجزها المخزي

وثمة فكرة سطحية عاش جيلي عليها وهي أن العرب سيحررون فلسطين والحال أن العكس هو الذي سيحصل أي أن فلسطين هي التي ستحرّر العرب.

وقد يؤرّخ المؤرخون بداية الثورة العربية بالانتفاضتين الأولى وخاصة الثانية فالأوّل مرّة يتحرّك المارد الذي خلناه قد مات وانتهى أي الشارع العربي.

ولأوّل مرّة منذ معارك الاستقلال الأول يخرج الشارع بمثل هذه الكثافة لا للاحتجاج على المستبدّ الأجنبي لكن للاحتجاج على المستبدّ المحلي وما فعله بكرامة ومصالح الشعوب والأمة وقد أتضح عمق العجز والتواطؤ مع من يذبحون اخوتنا في فلسطين. ومن الشعارات المعبرة التي رفعت "أسد عليّ وفي الحروب نعامة" ويا لها من مقولة بليغة تلخص في جملة الصراع الدائر بين أنظمة استأسدت على شعوبها ونكست أعلامها أمام غطرسة العدوّ. وقد سارعت الأنظمة كما هو معتاد بجيوشها البوليسية لقمع الشارع وأحيانا لامتصاص غضبه بقيادة مظاهراته فلم تفلح في الحالتين لإخفاء ما أصبح جليا حتى للأعمى ألا وهي أن الشعوب العربية ربطت لأول مرّة بين عجزها ولا شرعيتها.

والحق يقال أن هذه الإشكالية الكبرى كانت دوما حاضرة في الوعي الجماعي لكنها بقيت محصورة داخل النخب، وها هي أحداث شهري مارس وأبريل2002 تلعب دور الكاشف لموقف بالغ العمق والقوة داخل الضمير الجماعي يتلخص في كون الأنظمة الحالية غير جديرة بالتحدث باسمنا وليس لها الحق في قيادة الأمة.

وكيف تكون الأمور مختلفة والحال عما هو عليه.

لنتصور الرئيس العربي بصدد التفاوض مع رئيس الإدارة الأمريكية للضغط عليه حتى يجبر إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة.

لنلاحظ مبدئيا أن هذا أقصى ما يقدر عليه زعيمنا الهمام فهو ضيع كل فرص التمكن من أسباب القوّة التي كانت تسمح بفرض شروطه هو على إسرائيل وليس التذلل إلى الرئيس الأمريكي ليتدخل وإنقاذ وضع بالغ التدهور. السؤال الآن هو: ما وزن هذا الزعيم العربي وهو بحضرة "نظيره الأمريكي"؟

إن القضية لا تتلخص فقط في الفارق الهائل بين دولة هذا ودولة ذاك وإنما تذهب إلى أبعد وأعمق. فالرئيس الأمريكي يعرف أصدق المعرفة أن هذا الذي يحدثه عن مصالح شعبه هو في أحسن الأحوال زعيم عصبة وفي أسوأها زعيم عصابة. وهو يعلم أن الصك الذي يخوله الحديث باسم شعبه مزيف من الألف إلى الياء فهو قد افتكّ بالضغط والإرهاب والتزييف وهو يعلم كم سرق هذا الزعيم من أموال شعبه لأن المخابرات تركّز أبحاثها على هذه النقطة التي تسمح لها بالتحكّم فيمن يدّعي الاستقلالية.

والأخطر من هذا كلّه أن الرئيس الأوروبي أو الأمريكي الذي يتحدّث من موقع الشرعية– حتى وأن كان التفويض لا يتجاوز 51% من أصوات الناخبين – يعلم أصدق العلم أن هذا الموجود أمامه مدين بمنصبه له هو لا غير وللدعم السياسي والعسكري والمالي والمخابراتي الذي يغدقه عليه. فمن أين للرئيس العربي إذن أن يؤثُر أو أن يضغط؟ وما من شكّ اليوم أن غياب الشرعية لا يضعف المجتمع العربي داخليا فحسب– بما يستنزف من جهد وطاقات لتثبيت الوضع أو لقلبه– وإنما هو السبب الأكبر في عجزنا على الساحة الدولية.

وما من شكّ أن قضية شرعية الأنظمة التي تحكمنا هي قضية مركزية في تاريخنا منذ سقيفة بني ساعدة وأننا لا زلنا إلى اليوم نبحث لها عن حلّ وأننا لم نحده رغم ما كلفنا الأمر من نزيف هائل للدم والطاقات ووقفها على صراع استهلك جل قوانا ولم يترك لنا إلا النزر القليل للخلق والإبداع

لنعرف الشرعية في البداية على أنها علاقة بين الحاكم والمحكوم يقبل من خلالها الثاني بحق الأول في التحدث باسمه والسهر على الشأن العام وذلك في إطار وفاق سلمي يحترم الحقوق المشروعة للطرفين. ثمة قانون يربط عكسيا بين الشرعية والعنف السياسي داخل المجتمع فكلما تعاظمت الشرعية قلّ العنف وكلما تزايد هذا الأخير كلما كان دليلا على تناقص الشرعية أو انهيارها. ومن نافل القول أن العنف ليس فقط الانفجار في الشارع والركون إلى أشكال التمرّد الأخرى وإنما هو جملة مؤشراته الأخرى التي يمكننا وصفها بالباردة مثل عدد أفراد الشرطة السياسية وعدد المساجين السياسيين وعدد المحاكمات الجائرة وعدد الموت تحت التعذيب وعدد اللاجئين السياسيين.

ولو نظرنا للأمر من هذه الزاوية لاكتشفنا عمق اللاشرعية التي تعاني منها الأنظمة العربية ولا غرابة في هذا فهي اليوم كهرم موضوع على رأسه أو كشجرة دون جذور. هناك نقاش قديم في الفلسفة والعلوم السياسية حول طبيعة الشرعية التي تحكم الأنظمة بموجبها. وفي هذا الصدد نجد موقفا كموقف الفيلسوف "سبينوزا" الذي يدعي أن الأنظمة تستقي شرعيتها من مجودها أي من القوّة وليست بحاجة إلى شيء آخر. ولو كان هذا الموقف صحيحا لما رأينا كل الأنظمة تبحث عبر التاريخ عن غطاء ايدولوجي يسمح لها بالتواصل في الحكم ذلك أنها تعرف مقولة الفيلسوف الصيني لاوتسو"تستطيع أن تغزو مملكة من على صهوة الحصان لكنك لا تستطيع أن تدير شؤونها من على هذه الصهوة. فالقول بأن القوّة تكفي وحدها لإضفاء الشرعية تعني أن السلطة تقرّ مسبقا بحق العنف في اجتثاثها وتقرّ مسبقا بأنها موجودة بالرغم من الناس وتقبل مسبقا بالعيش في حالة تأهب دائم واستعداد للحرب.

وإنه لوضع صعب الاحتمال حتى بالنسبة لأعتى الطغاة لذلك يصبح اكتساب رضا الأغلبية المشروع الأول لأي نظام سياسي يسعى للدوام.الإشكالية الكبرى أمام أنظمتنا اليوم أنها لا تستطيع الاعتماد على أي من مصادر الشرعية المعروفة أو بالأحرى أنها فشلت فشلا ذريعا في التجذّر في أي منها.

إن أول هده المصادر هي الشرعية التاريخية وترتكز على الماضي المجيد الذي اكتسبته السلطة طوال فترة هامة من التاريخ شهدت انتصاب الدولة.

وتستند بعض الأنظمة الملكية القديمة مثل النظام الأردني أو المغربي على مثل هذه الشرعية غير واعية أنها لم تعد تكفي وفي نفس السياق يمكن القول أن أنظمة "جمهورية " تدعي أيضا هذا النوع من الشرعية مثلما هو الحال في تونس أو الجزائر وذلك استنادا لما قدّمه حزب الدولة الجديدة من تضحيات إبان معركة الاستقلال الأول.إن العيب في مثل هذا الادعاء هو أن الأجيال التي قدمت مثل هذه التضحيات قد انقرضت أما من خلفها فهو لم يفي هذا متعة السلطة دون تقديم أي مقابل.

أما المصدر الثاني للشرعية فهو التفويض الديمقراطي كما تعرفه بلدان عديدة مثل الهند والسنغال ومالي وجزيرة موريشيوس وأغلب بلدان أمريكا اللاتينية. ومن نافل القول أن مثل هذا التفويض يمرّ إجباريا بانتخابات حرة ونزيهة تسبقها حياة ديمقراطية تتمثل في حرية الرأي والتعبير وحرية التنظم واستقلال القضاء.

إن تاريخ أنظمتنا هو تاريخ التصدي للشرعية الديمقراطية أو التحايل عليها وتزييفها وأحسن نموذج على هذه الاستراتيجية وفشلها هو النظام التونسي الذي اعتقد أن بإمكانه إفراغ الديمقراطية من محتواها الحقيقي بتزييف مظاهرها الخارجية وتقليدها.الثابت اليوم أن كل الأنظمة عاجزة عن استصدار تفويض ديمقراطي وبناء شرعيتها عليه لأنها تدرك أصدق الإدراك أن الشعب سيلفظها في أول انتخاب حرّ لما ارتكبته من مظالم وأظهرت من عجز ومن فساد.

وثمة أخيرا ما يمكن تسميته بالشرعية عبر المشروع. في إطار هذا السيناريو يستولي الحاكم العربي على السلطة من صهوة الدبابة ثم يبدأ بالبحث عن الشرعية عبر محاولة ترجمة أهداف الأمة ومطامحها آملا في توسع القبول والرضا بنجاحه المطّرد في تحقيق المشروع. إن ما تعيشه الأمة من تمزّق وعجز وإذلال وصل ذروته في جنين أن المشاريع الأربعة التي حاولت أنظمتنا بناء شرعيتها عليها قد انهارت جملة وتفصيلا.

وفي جنين انهار نهائيا مشروع الشرعية بالوحدة العربية الإسمية الذي حاولت أنظمة مثل النظام السوري أو العراقي أو الليبي تبرير وجودها به. والحق أن هذا المشروع انهار برمته منذ عقود لكن عمق تفسخه لم يبن للأعين للشارع العربي و إلا هو يرى الأنظمة ومن جملتها الوحدوية تفضح عجزها وتشتتها وتفاهتها.

أليس من المعبر أن الجهاز الجماعي الوحيد الذي يعمل بنجاعة هو مجلس وزراء الداخلية العرب أي أجهزة القمع الموجهة ضدّ الشعوب في حين بقي الدفاع المشترك والقرار السياسي المشترك والتنمية المشتركة أضغاث أحلام؟

وفي جنين تبين عمق تفسخ وانهيار مشروع تحرير الأمة من الإمبريالية والصهيونية ومؤتمر الحضيض المنعقد في بيروت لا يقدم سوى آخر مبادرات الاستسلام بعد أن عجزت الأنظمة طوال نصف قرن عن فرض السلام العادل.في جنين تبين عمق تفسخ وانهيار مشروع الديمقراطية والكرامة وحرية الشعب وقد أطلقت الأنظمة جيوشها البوليسية على المواطنين في الشوارع بعد أن تملكها الرعب من هذا المارد النائم بعين واحدة التي لا تخشى شيئا قدر خشية صحوته.وفي جنين أيضا أتضح فشل مشروع التحديث والتصنيع ورفع مستوى الشعوب والفلسطينيون يبيتون على الطوى شأنهم في هذا شأن أمة معدل نموها اليوم صفر في المائة ونسبة البطالة 35% ومعدل المديونية من أكبر معدلات العالم ومئات الملايير من

الدولارات من الأسلحة الصدئة تشهد بعمق التبذير واللامسؤولية وقلة الخبرة والكفاءة اللهم إلا في ميدان البوليس والتجسس على المواطنين وقمعهم.

العدوّ الحقيقي

لو عدنا للقاسم المشترك بين كل الأنظمة لاكتشفنا أنها لا تتفق إلا على شيء واحد وهو أنها ترمز للوطن وتمثله دون حاجة لتكليف المغيب الكبير أي المواطن العربي.

وما من شكّ أن هذا التغييب هو العنصر الأساسي في الفشل حتى بالنسبة لنظام كالذي جاء به جمال عبد الناصر في الخمسينيات فقد مثلت الناصرية النموذج الأمثل للشرعية عبر المشروع واستطاع خالد الذكر أن يفوز برضا الشعوب العربية وتعاطفها معه إلى أن أخفق هو الآخر بدوره إذ تلاشت أحلام الوحدة وذهبت حرب الاستقلال من الإمبريالية والصهيونية أدراج الرياح وتبخر حلم التصنيع والتقدم الاقتصادي ولم يعد لأي مصري أو عربي أدنى وهم حول خواء شعارات الحرية والكرامة.كل هذا لأن عبد الناصر هو الآخر لم يقبل بأخطار الحرية وفضل عليها انضباط المجتمع ولو تطلب الأمر أن تحكمه المخابرات، كل هذا لأن مواطنيته كانت أقلّ بكثير من وطنيته، كلّ هذا لأنه لم يفهم أن الوطن لا يكون كبيرا بمواطنين صغار، صغّرهم الخوف من المخبر وصغرهم تزييف إرادتهم عبر انتخابات الزور والبهتان.

يبقى أن عبد الناصر كان صادق النية وهو ما يجعل الضمير الجماعي للأمة يغفر له أخطاؤه لكننا لا نستطيع أن نقول نفس الشيء عن الأنظمة التي تعاقبت منذ نصف قرن فهي لم تفعل شيئا ولم تقدم أدنى تضحية ولم تتكلف حتى عناء إعطاء أدنى صبغة جدية لمشاريعها وإنما بقيت تجاهد من البداية على النهاية للتشبث بالسلطة وقد أصبح هذا الأمر هاجسها الأوحد والمبرر الحقيقي لوجودها والمحكّ الرئيسي لسياستها في الداخل والخارج.

ها نحن اليوم نعاني من انهيار المشاريع التي تكلفت بها. لم تتحقق الوحدة بل تفككت البلدان التي تحكمها الأنظمة الوحدوية سواء على سطح الأرض أو في العقول والقلوب وكذلك لم يتحقق الاستقلال الثاني وتعمقت تبعيتنا لا للإمبريالية فقط وإنما للصهيونية ذاتها ولم يتحقق الإقلاع الاقتصادي بل تعمق الفقر واستشرى بعد أن بذرت مواردنا في سلاح لم يوجه غلا لصدورنا ولم تتحقق أحلام الكرامة إذ أصبحت أثقل ملفات انتهاك حقوق الإنسان في العالم عند المنظمات الإنسانية الكبرى مثل منظمة العفو الدولية هي ملفات العرب.

تأتي جنين لتتوج كل هذا الفشل بتلّ من الأجساد التي تصرخ كلها صامتة بإدانة النظام العربي الفاسد الذي تسبب في المجزرة: نظام الاستبداد، الاستبداد بالرأي والقرار، الاستبداد بالمواطن، الاستبداد بالوطن.

وثمة قاعدة في التاريخ تجعل الرقاص ينطلق في اتجاه إلى أن يبلغ أقصاه ثم هو يتوقف لحظة ليعاود الانطلاق في الاتجاه المعاكس والتاريخ بحر فيه مدّ وجزر والدول تولد في العقول والقلوب سنينا وأحيانا عقودا قبل أن تولد في الهياكل وفي السلطات.بنفس الكيفية تموت الدول والأنظمة في العقول وفي القلوب قبل أن تنهار كمؤسسات وكهياكل سلطة وتسلّط.وفي شوارعنا العربية يضرب البوليس بهراوات ثقيلة شبابنا لتجرح وتقتل لكنها هراوات وبنادق ترفعها" روبوات " وتحركها أشباح ماتت وهي لا تعرف أنها ماتت.

وطيلة هذا الشهر سارت في شوارع المدن العربية مواكب تشييع جنازة الأشباح بعد أن فقدوا كل شيء وخاصة الشرف وفي نفس الوقت الذي كانت الأمة تشيع في فلسطين جنازة شهداء تحرر فلسطين من الاحتلال الخارجي وتحرر العرب من الاحتلال الداخلي.

وفي هذه الأيام التاريخية التي نعيشها يتزايد نضج البدائل التي ولدت من آلامنا تصنع ملامح مستقبل سيعود فيها للأمة مجدها وللشعوب سيادتها وللأنظمة شرعيتها وللمواطنين كرامتهم.

رحم الله شهداء جنين وكل فلسطين وشكرا لهم لأنهم أعطوا لكل حاكم عربي حجمه الحقيقي ووضعوا كل محكوم عربي أمام مسؤولياته.

****

الجملكية أو تفسّخ النظام السياسي العربي

مما أذكره أنني مازحت صديقا لي بعد أولى الانتخابات التاسعة والتسعينية لبن علي عام 1989 بقولي أنني أصبحت من أنصار الملكية فهذا نظام يوفر علينا على الأقلّ هذه المهازل التي تصرف فيها أموال الشعب لإهانة ذكائه وتزييف إرادته ومصادرة حقوقه.

ضحك الرجل وقال لي لو عرضت الفكرة لأصبحت من أقرب المقربين لبن علي فاستعذت بالله وقلت له أنني أقصد رجوع حكم ''الباي'' محمد الأمين باشا الذي خلعه بورقيبة سنة 1957 واقترحت عليه أن نقصد مطعما شعبيا تديره حفيدة الملك المخلوع وهي آخر ما تبقي من السلالة الملكية فنخطبها لعرش تونس ونشكل أول حزب ملكي في البلاد.بعد يومين عجت المدينة بشائعات كثيفة حول نية المعارضة بالمطالبة بعودة النظام الملكي فصدق البعض وآثر آخرون أن ينسبوا لأنفسهم هذه الدعابة المريرة التي تظهر ما آلت إليه أحلام آباؤنا حول نظام يعبر عن آمال الجماهير ويخدم مصالحها ويستقي وجوده وشرعيته من تجدد الثقة بينه وبينها.

وكانت هذه الانتخابات مجرد مرحلة في مسار الانحدار المتواصل للأحلام والقيم والمؤسسات التي بني عليها مشروع الجمهورية في تونس وفي أكثر من قطر عربي وكان الرهان يومها أننا سنحرر الإنسان العربي يوم نحرره من الملوك الطغاة وأنظمة مهترئة عفا عليها الزمن فوضعنا أنظمة جعلتنا نتحسر على الملكيات رغم ما فيها من موبقات ونشاهد استتباب نظام لا علاقة له لا بالجمهورية ولا بالملكية وإنما هو نظام مسخ سماه البعض الجملكية.

ويوم 26 ماي 2002 عرفت تونس المقموعة انتصاب النظام الجملكي وهو نظام يزحف من الشرق العربي نحو بلدان المغرب كما تزحف الثعابين والأنواء وسحب الإشعاعات وكما تتوسع الأزمات السياسية والاقتصادية.

وربما حدّد المؤرخون بداية ا لظاهرة ومكان انطلاقها الحقيقي أحسن مما أفعل. لكن الفرضية التي أتقدم بها إليهم لينطلقوا منها نقدا ومراجعة أن الجملكية انتصبت أول مرّة في عراق سبعينيات القرن العشرين مع صدام حسين ونقلها عنه حافظ الأسد في نفس الفترة في سوريا ثم انتشر الوباء جنوبا حيث أعلنت في اليمن ثم انتقلت غربا لتنتصب في مصر و ليبيا في الثمانينات وأخيرا ها هي تعلن في تونس وتتهيأ للانقضاض على موريتانيا بانتظار سقوط الجزائر ولم لا المغرب يوم تصيبه الأقدار بمنقذ ينقذه من الملكية'' الرجعية'' ليحمله نحو ضفاف الجملكية التقدمية الثورية الاجتماعية المعادية للصهيونية والإمبريالية والفساد الخ

وحيث أن يوم انتصاب الجملكية في تونس ما زال قريبا منا وأننا عايشنا لحظة هامة في تاريخ تفسّخ النظام السياسي العربي القديم، فلا بأس من التوقف عند ما جرى في بلد الياسمين لاستنباط بعض القوانين العامة التي تحكم ظاهرة عجيبة نستفرد بها من دون كل أمم الأرض التي ترسّخ، حتى في أفقر بلدان أفريقيا مثل مالي والنيجر والسنغال، أنظمة ديمقراطية.

إذن صوّت الشعب لقائده المفدّى بنسبة 99،5% وأعطاه محض رغبته الحصانة مدى الحياة والرئاسة مدى الحياة وكل السلطات التي لم يكن يتمتع بها ولم تكن هناك سلطات من هذا القبيل، كما وافق له الشعب على إحدى رغباته أي الحق في تتبع الخونة بوسائل لم يضبطها بعد القانون ولكن يعتقد أن فيها من سيحرم ''الخونة '' من جنسيتهم التونسية.وفي مثل هذه الأمور صدق علي بن أبي طالب عندما قال:''ما ظفر من ظفر الإثم به والغالب بالشرّ مغلوب''.

ولو دققنا في الاستفتاء المزعوم الذي أقام الجملكية لرأينا كل الآليات التي تسند قيام مثل هذا النظام العربي الجديد. ثمة الكذب المفضوح والمضحك بخصوص النتائج وثمة استخفاف بذكاء ناس يطلب منهم تصديق أكاذيب يخجل من التفوّه

بها الأطفال، وثمة التزييف كسياسة وخاصية للإدارة وثمة القمع الشرس المترصّد بالجميع متمثلا في الإكراه والتهديد المبطن وتتبع المخالف في الرأي.

والمهم في الظاهرة أنّ النظام الجملكي آخر مراحل تفسخ مشروع انطلق في ظل الثقة وانتهى في غيابها، بدأ بالآمال العريضة ليصاب الجميع بخيبة أمل واسعة النطاق، لهج في مرحلة الانطلاق بكرامة الشعب وانتهى إلى درجة من احتقاره لا تصدّق.

*

يبقى أن نتساءل عن ماهية النظام الجملكي وهو ما يتطلب مقارنته مع النظامين المعروفين في بقية العالم أي الجمهورية والملكية.

إن النظام الجمهوري في الشكل الذي يستأهل هذا الوصف أي في بلدان مختلفة مثل فرنسا والهند والسنغال قائم على ثوابت ثلاثة هي مبادئه أي السيادة الشعبية ودولة القانون والمواطنية. لا معنى في مثل هذا النظام للمصطلحات إلا عبر آليات تتماشى والأهداف التي تخدمها.فلا بد أن تترجم السيادة الشعبية إلى حرية رأي وحرية تنظم وحرية اختيار من يمثل الشعب وفق انتخابات حرة نزيهة و.هذا ما يجعل الاحتكام الدوري للشعب بخصوص من يحكمه وكيف يمارس سلطاته ركنا أساسيا من هذه السيادة. ومن طبيعة آلية كهذه أن تجعل التداول المنظم والسريع على السلطة الخاصية الإجرائية الأولى في النظام الجمهوري.

ويأتي القانون لتنظيم هذا التداول وبقية ميادين الحياة الاجتماعية والسياسية وهو قانون لا يخضع للتشخيص مطلقا حيث يسنه ممثلو الشعب ويسهر على تطبيقه قضاء مستقل عن أهواء الشخص ويطبق على الجميع سواسية. أما المواطنية فهي مبنية من احترام الدولة للحقوق السياسية والفردية والاجتماعية لكل مواطن بما هو مصدر السيادة والمنتفع الأول والأخير بالنظام السياسي الذي ناضل من أجله.

بمرور الزمن نستطيع نحن العرب أن نقول أننا فشلنا فشلا ذريعا في إرساء مثل هذا النظام السياسي. ولا شكّ أن هذا من اكبر عوامل تخلفنا وتمزقنا وضعفنا وكل ما نجحنا فيه هو إقامة نظام جمهوري مزيف أين استطعنا تقويض صرح الملكية وأضفنا إليه ديمقراطية مزيفة أين أراد الاستبداد لبس قناع العصرنة والتمدّن.

ننتبه في تونس مثلا أننا نعيش في ديمقراطية مزيفة فإنه قل من ينتبه أننا نعيش في نظام جمهوري مزيف. فلا تسمع شخصا أو حزبا واحدا ينادي بإرساء النظام الجمهوري وكأنه موجود فعلا، والحال أن المطالبة بالديمقراطية الشغل الشاغل للأشخاص والمنظمات الحقوقية والأحزاب المعترف بها وغير المعترف.

وهكذا ترى النظام يحتفل بكل جدية بعيد "الحمهورية "كل 25 جويلية مثلما يحتفل بكل وقاحة بيوم 10 ديسمبر هو الذي وضعته منظمات الدفاع عن حرية الصحافة في العالم من بين العشرة نظم الأشدّ عداءا لحرية الرأي والتعبير في العالم، والذي فاض سجله بجرائم التعذيب وأصبحت سجونه يضرب بها المثل في الفظاعة.

وإن كان من السهل التدليل على زيف ديمقراطية الأنظمة العربية التي تتشدّق باللفظة فكيف نبيّن للناس زيف النظام الجمهوري أين يفترض وجوده ؟

أذكر أن أحدهم احتج علي بأنني أبالغ عندما أطالب بإقامة النظام الجمهوري في تونس لأنه موجود ولو بعيوب فرددت عليه أنه إذا كان مثل هذا النظام لا يوجد إلا بسيادة الشعب وسطوة القانون المنبثق من مؤسساته الحقيقية والتداول على

السلطة فهو كمن يطلب مني بأن أكون متسامحا في فنجان قهوة ليس فيها ماء وسكر وذلك المسحوق الأسود الذي نستورده من بلدان معينة. وسبحان من يشرب هذا الفراغ ويجد له طعما قابلا للتحسين.

أما في النظام الملكي فهو من صنفين أولهما الملكية الدستورية وهي لا تختلف عن النظام الجمهوري إلا في ثبات رئيس الدولة وتوريثه حكما رمزيا أما ما عدا هذا فإننا نجد باقي خصائص النظام الجمهوري من سيادة الشعب ودولة القانون والمواطنية. أما الصنف الثاني أي الملكيات الاستبدادية فمصدر الشرعية الوحيد فيه هو الشخص إذ لا سيادة إلا لأرادته وهو يورّث شعبه كما يورّث قصوره وماشيته ولا كرامة للمواطن إلا بقدر ما يمنح النظام ويمنع.

لنتأمل الآن جملكيتنا العربية الجديدة وسنكتشف أنها جمهورية مزيفة في السطح وملكية متخلفة في العمق.

فلو قّلبنا أي نظام جملكي لاكتشفنا فيه الحرص الدائم على المظاهر والطقوس الجمهورية وفراغ هذه الأخيرة من كل معنى. ففي كل قطر لا يكف النظام عن التشدق بسيادة الشعب ودولة القانون وكرامة المواطن لكن حق التنظم مقيد وحق الرأي مهدد بألف قانون زجري والتداول على السلطة هو تداول صاحب الكرسي على كرسيه. أما الانتخابات فمهزلة يندى لها الجبين لأنها عرس التزييف والكذب والمغالطة وترويع البسطاء وابتزازهم، وكم من مواطن تحول لصناديق الاستفتاء خوفا من أن تصادر له السلطة رخصة السباقة إذا كان سائق حافلة أو رخصة المتجر إن كان تاجا.لو نظرنا الآن في العمق لاكتشفنا النواة الملكية للنظام فلا سيادة إلا للملك السوقي ولا سلطان إلا له وهو صاحب السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وهو الذي يعدل الدستور وفق مصالحه وأهوائه إلى درجة أن الدستور أصبح الخرق التي يمسح فيها يديه بعد كل اعتداء على سيادة الشعب وكرامة المواطن. نتذكر كلنا كيف تغير دستور سوريا في خمس دقائق ليتحقق التوريث ولا بد لنا أن نتوقع شيئا من هذا القبيل في كل الجملكيات العربية علما وأن التوريث لا يكون بالضرورة للابن ولا حتى للقريب بل لمن يمكنه مواصلة النظام الجملكي والمحافظة على مصالح العصابات التي تسنده. ذلك لأنّ نواة النواة في مثل هذا النظام هو الفساد الذي يمكن الجملكيين من الاستيلاء على ثروات الشعب بأبخس الشعارات.

والحق يقال أننا نظلم الملكية كثيرا عندما نقارنها في هذا المستوى بالجملكية إذ توجد فروقات هامة في مستوى التعامل مع السلطة. إن ملك المغرب أو الأردن أو أي أمير من أمراء الخليج لا يملك عشر السلطة التي يملكها رئيس الجملكية التونسية أو السورية ولا أعتقد أن ملك السعودية يستطيع التصرف في الناس بالحرية المطلقة التي يتصرف بها حاكم بغداد الحالي ففي السعودية أو دول الخليج الأخرى، توجد قوى عائلية وقبلية ودينية من داخل النظام ومن خارجه تفرض على الماسك بالسلطة التعامل بحذر وفي إطار العرف والعادة والتقاليد.

لا يوجد شيء من هذا القبيل في الجملكية حيث يمكن القول أن السلطة توحشت وتغولت لغياب أي حاجز وأي عائق ضدّ الجنون السلطوي الذي لم يعد يحدّه حدّ.

وما من شكّ أن الأمر ناجم عن كون الملكية نظام سياسي ترسّخ بفعل الزمن واكتسب التجربة السياسية الدنيا، وما من شكّ كذلك أن طول التمرس بالسلطة يعلم شيئا فشيئا حسن التصرف، وثمة داخل الملكية أيضا تقاليد وطقوس تهدف كلها للحدّ من شراسة السلطة أيا كانت، ولو عدنا حتى لقضية الفساد لاكتشفنا أن النهب الملكي يبقى في حدود معقولة ومخفية تحترم مشاعر الناس.

لاشيء من هذا القبيل في الجملكية بحكم قلة الخبرة ونفاذ الصبر وكثرة الأفواه الجائعة التي تتبع الملك السوقي وهو ما يجعل هذا النظام "الجماهيري" لعنة كبرى على الجماهير سواء تعلق الأمر بالقسوة والوحشية التي يسوس بها الملك السوقي عبيده أو جشع وضراوة أهله في تكديس الثروة طالما بقي الظرف سانحا.

وهكذا يمكن القول أن الجملكية هي كاريكاتور الجمهورية وكاريكاتور الملكية وبالتالي هي مصيبة كبرى من أي زاوية نظرنا للموضوع. فهذه أنظمة بالغة الوحشية موغلة في الفساد ما زالت قادرة على إلحاق مزيد من الأذى قبل اندثارها. وهنا يجب أن لا ننسى أن الخاصية الأساسية للجملكيات إهدار طاقات الشعب في الحرب الأهلية غير المعلنة التي تصاحب سيطرتها على المجتمع. وهي أيضا أنظمة تخريبية، تخرب القانون والقيم واللغة والمؤسسات والآلة الاقتصادية والقضاء وتخرب فوق كل شيء كرامة الإنسان وروح الشعب تقتل فيه الأمل والطموح لتحيله لرعية لا وظيفة لها سوى التعبد للملك السوقي وملء جيوب عصابته.

لكننا في نفس الوقت أمام أنظمة أفلست سياسيا ومعنويا وفشلت في كل المشاريع التي حاولت أن تبني عليها شرعيتها مثل الوحدة والاشتراكية والحرية والتقدم وفرحة الحياة ناهيك عن الديمقراطية وحقوق الإنسان على طريقة بن علي.

السؤال الآن ماذا نستطيع أن نفعل تجاه ضباع مخيفة لكنها أيضا في طور متقدم من الانحلال والتفسخ ؟ ربما كان للقارئ الكريم وجهة نظره في الموضوع تتلخص في أن الجملكية حالة انتقالية من الجمهورية إلى الملكية أو صيغة وسط ابتكرها الحكام العرب لأنهم لا يجرؤون على إعلان النظام الملكي وهو مطمحهم الحقيقي الذي ما كانوا يترددون في تحقيقه لو عاشوا في القرن الماضي.

فهل يكون حل أزمة الأنظمة والشعوب بإعلان الملكية في سوريا والعراق وليبيا واليمن وتتويج بن علي ملكا على تونس في إطار مقايضة من نوع:نمنحكم الملكية بما فيها من وراثة ومال لكم وللحاشية مقابل تخليصنا من الجملكية باحترام الحدّ الأدنى من حقوقنا وحرياتنا ومشاعرنا وذكائنا.

الإشكالية أن الجملكية بما هي خليط من تزييف النظام الجمهوري وتغويل النظام الملكي، مأزق مؤسساتي مثل أن البغل مأزق بيولوجي، فالبغل لا يستطيع أن يتوالد لأنه غلطة من غلطات الطبيعة والجملكية لا تستطيع أن تتطور لا في اتجاه الحمار ولا في اتجاه الفرس لأنها غلطة من غلطات التاريخ. يقول حكيم صيني لم يقرأه الملوك السوقيون: تستطيع أن تغزو مملكة من صهوة الجواد، لكنك لا تستطيع أن تحكمها من على صهوة الجواد. أما الملك السوقي فهو مقتنع بالعكس. ويقول حكيم آخر: إن حاصرت جندا فلا تحاصرهم من الجهات الأربعة وإن حوصرت فاترك لنفسك منفذا. أما الملك السوقي عندنا فهو لا يترك منفذا لا لنفسه ولا لغيره ومن ثمة صعوبة الإصلاح حتى لو ملكناهم على رقابنا.

هم سيأخذون التاج ليمعنوا في غيهم خاصة وأنهم عادة مجرد تغطية على عصابات جائعة لا يشبع نهمها شيئا ولا يهمها من شكل الحكم ومضمونه إلا ما يمكنها من مواصلة النهب والسلب.

وفي نفس السياق فإن طريق الإصلاح عبر العودة إلى النظام الجمهوري خط مغلق أيضا.

إن أي إصلاح جدي من هذا الطريق لا يعني سوى العودة إلى ما قبل تزييف الأهداف والقيم الجمهورية وهذا يعني عودة السيادة إلى الشعب وإطلاق الحريات الفردية والعامة والكل يعرف أن مثل هذا الأمر يعني كنس أنظمة ليست سوى سلطة معزولة تعتمد لبقائها على أجهزة القمع وأبواق مأجورة بح صوتها ولم يعد يسمعها أحد أو يكترث بشعاراتها البلهاء. ثمة منهم مثل النظام التونسي الذي لم يعد له من سند سياسي حقيقي غير الخارج وعلى وجه التحديد الغرب الذي يرى فيه بيدقا ما يسميه الحرب ضدّ الإرهاب.

إن كاتب هذه السطور جمهوري في الأعماق ويمثل حزبا جعل من انتصاب الجمهورية في تونس الهدف الأسمى للكفاح السياسي إلا أنني على تمام الثقة أن العرب الذين يتوفرون على أنظمة ملكية مطالبون بالحفاظ عليها لأن حظوظ الانتقال من الملكية إلى الجمهورية لا تكاد تذكر بالمقارنة مع حظوظ الانتقال إلى الجملكية.

وحتى لا يضيع المغاربة أو أهل الخليج نصف قرن تحت نير الجملكية التي اكتوينا بنارها فإنه من الأجدى والأسهل النضال لنقل ملكياتهم إلى طور الملكية الدستورية لأن المهمّ في أي نظام سياسي هو سيادة الشعب وكرامة المواطن وسيادة القانون وهذه أمور يمكن أن تتحقق في ظل نظام ملكي دستوري. بل يمكن لملك حكيم مثل الذي عرفه الإنسان بعد انتهاء حكم فرانكو أن يكون الضامن الأول للدستور وحقوق الناس فتؤدي الملكية للشعب خدمة لا تقدر بثمن. معنى هذا أن المعركة في مثل هذه الأنظمة بسيطة نسبيا حيث تتعلق بتحقيق الديمقراطية لا غير.

لا شكّ أنه أمام الملوك العرب فرصة تاريخية قد لا تعود للالتصاق بمطامح شعوبهم والحدّ من الفساد وتوسيع رقعة الحريات وإلا فإنه لا خيار للشعوب المسكينة خارج الثورة وربما فترة طويلة من الجملكية أي عشريات أخرى من الظلم والتعسف والمعاناة. أما بخصوص الوضع داخل الجملكيات فإن معركة الاستقلال الثاني ستكون أصعب، فنحن أمام أنظمة شرسة وفي وضع صعب لأنها أغلقت على نفسها وعلى خصومها كل المنافذ والتحدي بالنسبة لقوى الشعب تأصيل مبادئ الجمهورية والديمقراطية في آن واحد.

وحتى لا تعاد تجربة الجملكية في إخراج جديد فإن على الجمهوريين الحذر، فلا يستقرؤا الخير في أول خطيب مفوه يعلمهم أنهم نضجوا للديمقراطية وأنه لا ظلم بعد اليوم. فلا مساومة منذ بداية أي تغيير سياسي، سيفرضه عاجلا أو آجلا إفلاس الجملكية، حول قضايا التداول على السلطة وتوزيعها وتأسيسها والضمانات المدققة للحريات الفردية والجماعية.

إن أزمة الجملكية هي أيضا أزمة تاريخ أمة لم تفلح إلى اليوم ومنذ سقيفة بن ساعدة في إيجاد صيغة للحكم تحقن الدماء وتكون فيها السلطة وظيفة لا غنيمة حرب، وإنما بقينا ندور في حلقة مفرغة أنهكت قوانا وعطلت مسيرتنا وشعارنا قول إيليا أبو ماضي

نرجو الخلاص بغاشم من غاشم لا ينقذ النخاس من نخاس.

السؤال الآن كيف وصلنا إلى هذه الحالة ؟ لماذا أخفقنا كل هذا الاخفاق؟ ما الذي يمكن أن نتعلمه من الأمم والشعوب، حتى الأكثر فقرا وتخلفا، في مجال بناء دول عصرية تكون جزءا من الحل وليس كما هو الحال عندنا: المشكل الأساسي.

***

أين أخطأنا الطريق فانعطف المسار نحو المستنقعات والرمال المتحركة ؟

من البديهي أنه لم تكن لنا يوما دولة عصرية جديرة بهذا الاسم، ولم تكن لنا ديمقراطية ولم تذق مجتمعاتنا طعم العدل والمساواة ولم نعرف الوحدة أبدا. لكننا كنا أجيال متلاحقة مسكونة بكل هذه الهواجس والأحلام.

وكم من تضحيات قدمها لها جيل الآباء والأجداد. وكم من تضحيات قدمها جيلنا....عبثا.

لقد ضيعنا الطريق لكل الأهداف التي تجندنا من أجلها. أدرنا الظهر لها وتباعدنا عنها يوما بعد يوم، تصورنا أننا أرسينا الجمهورية فبنينا الملكية السوقية، بحثنا عن العدالة فبنينا دولة الفساد. حلمنا بالقانون فيصلا فأصبح السيف الذي تغتال به كل الحريات. أردنا الوحدة فإذا بكثير من دويلاتنا التي رسم الاستعمار حدودها مؤهلة للانفجار عزمنا على تحرير فلسطين وهاهي تغرق أمامنا في الدمار والدم وجيوشنا على قدم وساق لقمع أي مظاهرة في الشارع للتنديد بالمذبحة اليومية للأطفال والنساء.

ولا بدّ أن نسأل أنفسنا عن الأسباب التي جعلتنا نصل عكس الهدف الذي حدّدته الأمة لنفسها. من الضروري أن لا يكون السؤال فرصة أخرى لممارسة هواية الجلد الذاتي فنحن أمة عظيمة ما زال أمامها زمن أطول بكثير من الخمسة عشر قرنا التي مرت على دخولها التاريخ من أوسع أبوابه. المهم في الأمر أن نقيّم بأقصى الدقة أخطاء الطريق وكيف ولماذا أخذنا الوجهة التي ما كان علينا أن نأخذها فلا زال أمامنا طريق طويل وممن المهم أن نأخذ التقاطع المقبل الذي يستطيع أن يضعنا أخيرا على السكّة وهي القرارات الصائبة التي يمكن أن تعيد لنا التوازن المفقود وتفتح أمامنا الآفاق الرحبة.

إن السبب الرئيسي للرخاء النسبي الذي تمتعت به تونس بالمقارنة للجزائر والمتمثل في عدم وجود أزمة سكن خانقة أو نسبة بطالة الأقل ارتفاعا، ليس مرتبطا بالسياسة المتبعة لنظام بن علي وإنما هو النتيجة البعيدة المدى لقرارين حكيمين اتخذهما نظام برقيبة في الستينيات أي التعليم للجميع و التحكم في النسل عبر تعليم المرأة وفتح مجال العمل خارج البيت وتوفير وسائل التنظيم العائلي. وقد أتت سياسة الستينيات بأكلها في الثمانيان والتسعينات أي انخفاض الضغط على سوق الشغل والسكن خلافا للجزائر التي لم تسمح كل إمكانياتها وهي أكبر بكثير من إمكانيات تونس، بمواجهة المشاكل الاجتماعية الناجمة عن الانفجار الديموغرافي.

وبالمقابل فإن السياسة التعليمية الحالية المتميزة بنسب كبيرة في النجاح لأسباب سياسية واعتبار المدرسة خزانا يقلل من الضغط على سوق الشغل، ستكون له انعكاسات بالغة الخطورة في العقدين الأخيرين.

وثمة بالطبع المثال العراقي وترتبات قرار صدام حسين بغزو الكويت وما انجرّ عن الأمر من مصائب على الشعب العراقي والأمة العربية ككل سنبقى نعاني منه لزمن طويل.

ومعنى هذا أنه هناك قرارات استراتيجية تؤخذ على صعيد الشعوب والأمم فتكون نعمة أو وبالا على الأجيال القادمة أي على التطور التاريخي للشعب والأمة.

وكأن هناك في حياة الأمم والشعوب تقاطعات طريق مثلما هو الحال في حياة الأشخاص والويل لمن يذهب يمنة والحال أنه كان عليه أن يذهب يسرة. وعندما يخطئ الفرد أو المجموعة الطريق فإن أقل خطر يتهدده هو إضاعة الكثير من

الوقت في استكشاف الطريق الخاطئ والعودة إلى التقاطع اللعين وانتهاج الطريق الصحيح على فرض أن هذا الخيار لا زال متوفرا. لكن الاحتمال الرهيب هو أن يكون الخيار بلا رجعة وأن لا ينتهي المشي في هذا الطريق إلا إلى الهاوية.

ثمة سؤال قلما يطرح لاستحالة الرد عليه: أين أخطأنا التقاطع كأمة لنصل إلى الحالة المزرية التي نتخبط فيها بالمقارنة مع ما يتطلبه حجمنا الحقيقي وبالمقارنة مع ماض ليس كله أسطورة نتسلى بها ونعوض بها سحريا عقمنا الحالي.يصدق نفس السؤال على مستوى الشعب: أين أخطأت تونس أو الجزائر أو مصر أو العراق الطريق في الخمسينيات بالمقارنة مع بلد متخلف زراعي فقير مثل ماليزيا و هو اليوم قوة صناعية وتجارية يحسب لها ألف حساب في آسيا بينما تضيع كل أقطارنا العربية يوما بعد يوم كل فرص التقدم وتتأهب لدفع ثمن الإنماء الهش وأحيانا الكاذب ؟

ويمكن بالطبع رفض نظرية الطريق الخاطئ والقول بأننا نسير في الطريق الوحيد الممكن لكن بنسق وسرعة لا ترضي. ويجوز رفض طرح مثل هذه الإشكالية من الأساس لأن تاريخ الأمم ليس تاريخ قرارات صائبة واعية وإنما حصيلة مزيج بالغ التعقيد من الظروف المفروضة وضربات الحظ وسوء البخت والمشي المترنح غير الواعي عبر ألف تقاطع طريق.

وفي مثل هذه النظرة يمكن تفسير تخلفنا بسوء الأحوال التاريخية وبانعدام الحظ وببعض المسؤولية التي يتحملها البعض دون البعض الآخر. أرفض أن تكون الأمور بمثل هذه البساطة. إنه من الصحيح أننا تعرضنا للغزو الأجنبي وأنه مزّق أوصال أمة كانت ممزقة. ولا جدال أن تمكن الغرب في القرن الخامس عشر من السيطرة على البحار واكتشاف القارة الأمريكية قد أعطاه تفوقا ستراتيجيا لا زالت عواقبه تتابعنا إلى اليوم.

وثمة أكثر من عامل خارج عن إرادتنا يمكن أن نفسر به ونبرر سوء الحظ الذي أدّ ى بنا لحالتنا الراهنة.

لكن مثل هذا التفكير لا يجدي نفعا، فقيمة المرء والشعب بقدرته على مواجهة ضربات القدر واعتصار الخير من هذا الذي نكرهه. معنى هذا أن لنا قسط كبير من المسؤولية وأن الجزء الأكبر من هذه المسؤولية ناجم عن قرارات خاطئة اتخذتها الأمة بدون وعي فأدت إلى ما نعاني من تشتّت وتخلف تقني وضعف سياسي رغم توفر كل مقومات النقيض

وثمة صعوبات منهجية كبيرة في أي محاولة للرد على سؤال كهذا سيبقى إلى الأمد بدون رد نهائي.

فنحن لا نعرف إلا بصفة رجعية ما هي القرارات الصائبة التي كان على الأمة اتخاذها والأمر كمعرفة الأرقام الرابحة في اليانصيب بعد السحب والحال أن عجلة الحظ كان بإمكانها أن تتوقف عند ما لا يحصى من الأرقام.

كذلك نحن لا نعرف الظروف التي اتخذت فيها قرارات تبدو اليوم خاطئة وربما لم يكن أمام من اتخذوها خيار آخر. يضاف إلى هذا وهم وجود كائن هلامي اسمه الأمة اتخذ القرار الخاطئ والحال أن الأمة مفهوم معاصر لا ينطبق على شتات الشعوب والقبائل والدويلات التي اتخذت القرارات المشؤومة.

لا مخرج من هذا المأزق النظري إلا بالتقدم بأفكارنا لا كحقائق تاريخية ثابتة وإنما كفرضيات يمكن التأكد من صحتها بالمقارنة مع تطور أمم أخرى كان لها نفس الوضعية في مقطع محدّد من الزمن كالقرن التاسع عشر.

وبعد كل هذه التحفظات أريد أن أقدم بعض الفرضيات حول تقاطعين أساسيين أقول أننا ضللنا فيهما الطريق علما وإن المرجو من النقاش الذي قد تثيره فرضياتي ليس التحسر على ما فات وإنما الانتباه لتقاطعات الطريق الكثيرة التي لا زالت تنتظرنا بأخطارها لكن أيضا بوعودها.

تقاطع الطرق الثقافي

تبقى اليابان مثالنا العكسي في كل شيء. فهذا بلد كان لا يختلف كثيرا عنا في نهاية القرن التاسع عشر وهو الآن في واد ونحن في واد آخر. ولو تمعنا في بعض الخيارات الإستراتيجية التي اتخذها اليابانيون بالمقارنة مع اتخذنا في الميدان الثقافي لرأينا أوجه شبه كثيرة واختلاف جذري هام.

لقد قبلنا مثل اليابانيين على مضض الاعتراف بأولوية الغرب الثقافية وقبلنا أن نتعلم منه ولو أن اليابانيين فعلوا ذلك بتواضع مفتعل وتعليق عقدة التفوق في حين بقينا نتأرجح بين الرفض والقبول بين الضغينة والحسد بين عقدة التفوق القديمة وعقدة النقص الجديدة. لكن الاختلاف الستراتيجي حصل عندما فعل اليابانيون ما فعله أجدادنا أي التعلم من الآخرين لكن مع الاحتفاظ باللغة الأم وشتان بين أن تدخل في عملية ترجمة واسعة النطاق وبين أن تغرق في لغة الآخر لتعلم أسرار تفوقه.

إن الترجمة هي عملية مبنية على الاختيار والانتقاء والبحث والدمج أي أنها تعطي للمترجم الحضاري زمام المبادرة وتبقي عملية التلاقح بين يديه فتنمي فيه الاعتزاز بالنفس والاتكال عليها وتجعله في موقع الندّ للندّ مع هذا الذي يترجم له يحاوره وينقده ويضيف إليه.

وفي اليابان يسمون المثقف باللغات الأجنبية " موزة: الجلد أصفر والداخل أبيض ". وهو لا يحظى بأي احترام أو مكانة خاصة خلافا للأمر عندنا حيث يعتبر أقصى النجاح أن تتكلم اللغة الأجنبية أحسن من أهلها.

وفي اعتقادي أن أكبر خطأ حضاري كان تعلمنا العلوم باللغات الأجنبية وبقاؤنا نتأرجح بين شيء من الترجمة والضياع في اللغتين الكبيرتين الفرنسية والإنجليزية. وتصوروا الكارثة الحضارية لو قال أجدادنا بعقم اللغة العربية في عصر المأمون وعجزها عن استيعاب طب جالينوس وفلسفة أرسطو وتعلموا الإغريقية واللاتينية جاعلين منهما لغتي العلوم والثقافة وتاركين اللغة العظمى لقصائد الهجاء والمديح.

أنه من المروع اكتشاف مدى البلبلة الثقافية الذي أدى إليه خيار تعلم العلوم والتكنولوجيا باللغات الأجنبية فمن جهة هناك فئات واسعة من الناس لم ترتق إلى مصاف هذه الصعوبة فبقيت تتعيش على ثقافة عربية خالصة لكن بالية ومن جهة أخرى نجد مجموعات متعلمة لكن منبتة ومعقدة وسلبية في تعاملها مع ثقافة الآخر وقلما تبدي الكثير من القدرة الخلق والإبداع لأن المتلقي والمقلد ليس كالآخذ المنتقي الحرّ.

ومن غرائب الدهر أن خيار تعلم العلوم والتكنولوجيا بلغة الآخر كان دافعه ربح الوقت والجهد فأضعنا الكثير من الوقت والجهد ففي كل سنة ألاحظ كأستاذ جامعي انهيار مستوى الطلبة في اللغة الفرنسية دون أن يعني هذا امتلاكهم للعربية.

ولا زال هناك من يتردد أمام الكارثة الثقافية الكبرى بالاعتراف أنه لا يمكن لأمة كبيرة مثل أمتنا أن تتعلم بلغة أمة أخرى تناصبها العداء أو هي وإياها في تنافس فالتكلفة غالية والاغتراب مضمون

والخسارة على الجبهتين فادحة.

إن آخر ما يطالب به كاتب هذه السطور إدارة الظهر للغات الأخرى ومنا غير وارد ولا ممكن وإنما يجب استخلاص العبرة من فشلنا ونجاح اليابانيين بخصوص الخيار اللغوي.فمن جهة يجب أن نعود للترجمة والتعريب والتعلم بلغة الأمة خاصة ومن جهة أخرى يجب تعلم اللغات الأجنبية لكن كأداة تواصل مع الآخر فقط وليس كأداة تطوير ثقافتنا القومية.

إن التقاطع المقبل سيكون علاقتنا مع الشرق صاحب السيطرة في القرون المقبلة: و لا يجب أن نكرر الغلطة الكبرى فنسارع لتعلم الصينية واليابانية وإنما يجب أن تكون لنا المراصد الكافية لترجمة خير ما يكتب وينشر بهما وإدماج ما نختار في ثقافتنا لإثرائها وتطويرها.

تقاطع الطريق السياسي.

لنحدّد في البداية إشكالياتنا بأنّها تتمثّل موضوعيّا في الأداء العربي الضعيف في تحقيق أهداف الأمّة من الدفاع عن الأرض والثروة والأمن واللّغة والمكانة بين الأمم التاريخية و ذاتيا باستياء العرب الشديد من صورتهم ووضعيتهم داخل أوطانهم وفي العالم وذلك بالمقارنة الدائمة لمشروعية الأهداف وتوفّر الإمكانيات الفعلية لتحقيقها.

ومن ثمّة ضرورة العودة دوما للسؤال المركزي : ما وراء ضعف القوّة العربية؟

يواجه المتأمّل للكتابات الغزيرة التي تعاملت مع المفارقة بالقحط الفكري لأدوات التحليل وخاصّة بتراجعها وخروجها عن الطريق الملكي الذي شقّه الكواكبي ، فالأسباب دوما إمّا مؤامرة الآخر (الغربي ، الصهيوني ، الرجعي الخ ...) وإمّا عقاب خطيئة يتيمة ومركزية (كالتي ارتكبها آدم عندما أكل التفاحة) أي " تركنا الإسلام" ولا أتحدّث عمن يسرّون بأن الأمر ناجم عن خلل بيولوجي ، أو ثقافي ، يجعلنا مؤهلون "بطبيعتنا"للتشرذم والاتفاق على أن لا نتّفق. إنّ خطورة المفارقة تفرض علينا اليوم أكثر من أي وقت مضى بلورة أدوات تحليل تتعامل موضوعيا مع إشكالية مصيرية إذ لا علاج، في السياسة كما في الطبّ،لمرض لم يشخّص أو شخّص بصفة خاطئة.ولا بدّ أن نقبل أن ظاهرة معقّدة كهذه لا يمكن بأيّ صفة من الصفات أن تخضع لسبب يتيم ، وإنّما هي بالضرورة نتيجة شبكة سببية معقّدة فيها عشرات الأسباب تتفاعل بينها وتؤثّر على بعضها البعض في مفاعلات قد لا نستطيع أبدا إعادة كتابتها بالتدقيق ، لما فيها من تداخل وتعقيد وغموض. لنعتمد مثال البحث عن أصل سرطان الرئة لفهم قواعد منهجية دسمة علمية وبراجماتية في آن واحد تخرجنا من المبتذلات الأيدلوجية التي زادت نظريا وعمليا في تعقيد فهم المفارقة وتأخير حلّها.

لقد تعرّف الطبّ في منتصف هذا القرن على علاقة التدخين بسرطان الرئة فاستشرت الفكرة الخاطئة أنّه "سبب" المرض ولم يكن لنا في إطار هذه الرؤيا تفسيرا لحالتين قصوتين أي ظاهرة موت مدّخنين كبار في أرذل العمل دون سرطان وانقضاضه على من لم يدخن أبدا . ونعرف اليوم أنّ من دخّن طول عمره دون أن يصاب كان محمّيا بمتانة تركيبته الوراثية التي تمكّنه من إصلاح العطب الذي يلحقه التدخين بالخلايا بينما ترى حامل عوامل وراثية هشّة يسقط فريسة المرض دون توفّر الخطر الكبير أي السيجارة وإنّما بمجرّد وجود بعض العوامل المسّهلة كالتلوث مثلا إنّ ظاهرة السرطان بدون أدنى تدخين والتدخين المكثّف بدون سرطان من صنف الشواذ التي تحصى أمّا القاعدة التي يقاس عليها فهي تزايد خطر الإصابة بتظافر العوامل الثلاث.

ومن ثمّة فهمنا اليوم للسرطان أو لأيّ مرض آخر ولا بدّ لظهوره من تواجد ثلاث أنواع من عوامل الخطورة: Risk factors)) الهيكلية (في مثالنا الوراثة) و المسهّلة (مثلا التلوّث) و الرئيسية (هنا السيجارة)

والفرضية التي أقدّمها للنقاش أن ضعف القوة العربية كسرطان الرئة محكوم بتظافر عوامل هيكلية (منها القبلية . وضعية المرأة . الأحادية الفكرية الموروثة عن الدّين وانتشار الأميّة) وعوامل مسهّلة (منها فعل القوى الخارجية المناوئة). وهناك العامل الرئيسي (بما هو أكبر عامل خطورة لتسهيل الإصابة بالمرض واكبر عامل للوقاية منه إذا غاب والعامل الذي يبلور العوامل الهيكلية السلبية الكامنة في مجتمعنا والعامل الذي يسمح للعوامل المسهلة بالقيام بوظيفتها التخريبية) وهذا العامل دون أدنى شكّ أو منازع التنظيم السياسي الذي يحكمنا أي الدولة الشمولية القطرية المتخلّفة (د.ش. ق.م .).

إنّ المقارنة المجحفة التي نعقدها دوما بين أداء الشعوب الغربية وأدائنا ينسى أنّنا نتسابق ''الماراثون '' مع شعوب تجري نحو أهدافها بمنتهى الحرّية بينما نجري نحن وراءها والقيد الحديدي يطبق على اليدين والرجلين فالطاقات مهدرة في الداخل بالقمع والرداءة ومبعثرة في الخارج بانعدام أيّ شكل فعلي من أشكال التضامن والاتحاد.

إنّ ألفين طوفلر عالم الاجتماع الأمريكي على حقّ عندما يقول أنّ الديمقراطية ليست ضرورة أخلاقية بقدر ما هي ضرورة تقنية لإدارة أيّ مجتمع عصري، فمحاربة الفساد هذا المرض المستشري في كلّ المجتمعات، غير ممكن دون حرّية الصحافة واستقلال القضاء ، وتحسين أداء الدولة غير ممكن دون انتخابات حرّة نزيهة تمكّن من تقييم الأخطاء والحدّ منها ، والسلم الاجتماعية غير ممكنة دون حرّية التنظم لكلّ القوى الاجتماعية التي ستعهد إلى الإرهاب أو الاستقالة الجماعية في غياب الحرّيات الفردية والعامّة.

هذا لا يعني أنّ الدولة العربيّة لم تلعب في الخمسينيات والستينيات دورا مركزيا في النهوض بالمجتمع بالتعليم والصحة الخ وانّما أنّ الأداة بليت و لم تعد في مستوى المرحلة والمهمّة بل وأنّها أصبحت اليوم العائق الأكبر في وجه التطوّر الذي أعطته إشارة الانطلاق وقادته فترة من الزمن ذلك لأنّ خصائصها المكونّة أصبحت اليوم تتعارض مع روح العصر ومتطلبات التنافس الشديد بين الأمم ويمكن اختصارها في كلمة واحدة : النجاعة.

إن خصائص الدش.ق.م. هي التي تحكم علينا بضعف النجاعة ووهن الفعالية وتردّي الأداء في كلّ الميادين ويتّضح الأمر عندما نتأمل في الفعل التخريبي لها.

إنّ الدولة العربية شمولية الطابع مطلقة السلطان أيّا كان النظام ، ملكيا أم ''جملكيا'' ، أيّ أنّها تتهيكل حول عمود فقري هو المؤسسة العسكرية – البوليسية ،–المخابراتية أو القبيلة، والتي تستأثر عبره أقلية بالسلطة أطول وقت ممكن مع تنظيم المراسم المضحكة لعبادة الشخصية و أحكام القبضة على كلّ مؤسسات المجتمع المدني. ويولّد هذا التنظيم جملة الآفات المعروفة التي تنخر في جسم الأمّة. فالاستئثار بالسلطة من قبل أقليّة أيديولوجية يمرّ برفض وقمع مكوّنات مجتمعات أصبحت تعدّدية سياسيا وفكريا واقتصاديا بصفة لا رجعة فيها وهو ما يؤدي دوما إلى صراع الدولة ضدّ المجتمع وصراع المجتمع ضدّ الدولة دون توفر الآليات السلمية لحلّ النزاعات. وهذا ما يفسر أن لنا اليوم أثنين وأربعين ألف سجين سياسي (أعلى نسبة مئوية في العالم) وأن التعذيب آفة منتشرة من المحيط إلى الخليج وأن شبح البوليس السياسي هو هاجس كلّ رعايا الد.ش.ق.م.لا غرابة أن يضيع كثير من الوقت والجهد في الصراع الداخلي العقيم وأن يفضّل جزء هامّ من المجتمع الاستقالة أمام وحشية القمع وفي تعميق اللاّفعالية الجماعية .

وهناك ترتبات أخرى تزيد من وهن الأدّاء وتنتج عن ارتكاز الدش.ق.م على مبدأ'' الولاء قبل الكفاءة وهو مما يشجّع أسوأ ما في الطبيعة البشرية على البروز ومما يحمل إلى أعلى مستويات القرار من تتوفّر فيه الكفاءة ومن لا تتوفّر ، ناهيك عن الدور المخرّب للمبدأ الثاني '' الأقربون أولى بالمعروف ''الذي ينمّي في غياب حرّية الرأي سرطان الفساد بصفة مهولة .

والدولة العربية متخلّفة بالمعنى الأصيل للكلمة أيّ إنّها تجد نفسها اليوم بحكم خاصية الشمولية وراء نسق تطوّر الأحداث التي ساهمت في دفع مجراها.

إنّ أهمّ مؤشر على تخلّفها الإعلام الرسمي الذي بقي يتجاهل بعناد من لا يملك أو يعرف حلاّ آخر التغييرات الديمغرافية والتكنولوجية والنفسانية مردّدا بسكيزوفرينيا (حالة فصام) متصاعدة خطاب الخمسينيات عن التوجيهات

السديدة وبرقيات التأييد الخ ... والدولة الشمولية اليوم أولى ضحاياه حيث أفقدها هذا الخطاب كلّ مصداقية وكلّ هيبة بانقلاب السحر على الساحر.

هكذا تحدث القطيعة في كلّ الميادين وتجد الدولة نفسها خلف مسار متطلّبات المجتمع من عدل وحرية ومشاركة وشفافية وتقييم متواصل لكل من يتحمّل المسئولية وخلف روح العصر المبنية على البحث عن أقصى قدر من الجدوى والفعالية وخلف طموحات وأحلام النخب التي تقود دوما المجتمعات نحو الأفضل.

تبقى الخاصية الثالثة أيّ القطرية وهي بالطبع إرث تاريخي ولكنّها أيضا من الترتبات الآلية لخصائص دولة تعتبر نفسها تملك الأرض والشعب ومن ذا الذي يفرّط في ملكه.

قد يكون من قبيل المبالغة القول أن سبب تخلفنا الأوحد وحتى الرئيسي هو النظام السياسي الذي يحكمنا أي النظام الاستبدادي. فمن نافلة القول أن هذا النظام هو مرآة لوضع ثقافي واجتماعي وان مقولة كيفما تكونوا يولى عليكم تبقى صالحة.

إلا أنه من الظلم أن لا نعكس الجملة فنصف الحقيقة أيضا أنه كيفما يولى عليكم تكونوا وأن هناك صلة دائرية بين التخلف والنظام الاستبدادي أي أن الاستبداد نتيجة التخلف الثقافي والاقتصادي والاجتماعي وأنه أيضا سبب من أهم أسباب تواصله. لم تخرج الأمم المتقدمة من الحلقة المفرغة إلا عندما استطاعت أن تكسرها في موقع ارتباط السياسي بالاجتماعي الثقافي أي عندما أرست النظام الديمقراطي الذي شكل منطلق تجددها وعصرنتها. من نافلة القول أيضا أن إشكالية النظام الاستبدادي لا تكمن في عدم أخلاقيته بقدر ما تكمن في انه نظام غير قادر بطبيعته على تسيير مجتمعات معقدة كالمجتمعات المعاصرة.

إن جزءا كبيرا من جلد الذات العربي مبني على خطأ كبير فالعرب قادرون على التوحد وعلى الخلق العلمي والثقافي والتطور الاقتصادي وإنما الخلل الأساسي في أنظمة لا تتمتع بالحد الأدنى من الكفاءة.

ونحن نحكم على أي نظام بالكفاءة أو عدمها عندما يكون قادرا على الاستجابة لمتطلبات الوضع والمرحلة.

وهاهي مطالب الشعوب والأمة من ديمقراطية وعدالة وتضامن فعال وحقيقي مع الشعب الفلسطيني الأعزل أمام آلة القمع الإسرائيلية تبقى بدون استجابة، ناهيك عن الحد الأدنى من التنسيق في الوقت الذي تبني فيه أوروبا وحدتها لبنة لبنة. فأنظمتنا لا تسمع طلبات شعوبها وأعجز منن أن تلبيتها لأن خاصيتها الأولى هي اللافعالية.

إن هذا النقص الفادح في الكفاءة القيادية ناجم عن أمراض متعددة كلها مرتبطة بالتنظيم الاستبدادي وليس بطبيعة الأشخاص فهذا نظام يستهلك البشر ويهلكهم ويحكم على المجتمع الذي ابتلي به أن يكون كجسم يتوفر على كل مقومات الصحة ولكنه مأمور بعقل مريض.

و بما كان العامل الرئيسي الذي وضع الغرب أين هو الآن أنه أخذ في كل مراحل تطوره منذ خمسة قرون التقاطعات التي أدت به إلى وضع أنظمة سياسية فعالة أي ديمقراطية.

إننا ننسى أن الديمقراطية على عيوبها هي النظام الوحيد الذي يمكن بحرية الصحافة من تشخيص المشاكل قبل استفحالها وهو النظام الذي يضع رجال السياسة في تنافس حول من يسمع أكثر طلبات الناس ومن هو المؤهل لتلبيتها وهو النظام الوحيد الذي يجدد الحياة السياسية والاجتماعية دوريا بالتداول السلمي على المسؤولية.

وليس من الصحيح أننا كنا مسيرين لا مخيرين فثمة في تاريخنا أكثر من تجربة تدل على أن الفعالية تماشت مع حد النظام الاستبدادي ففي القرن الرابع قبل الميلاد كانت قرطاج محكومة بنظم انتخابية والحال أنها اليوم محكومة بمزاج

شخص.نحن تخلينا عن الفعالية عندما واصلنا الحلم بالمستبدّ العادل وعندما تجندنا في الستينيات لهذه الإيديولوجيا أو تلك غافلين على أن السم الزعاف هو النظام الاستبدادي الذي يشكل عمودها الفقري أيا كان اللون والغلاف الإيديولوجي. هاهي آثامه اليوم واضحة للعيان في كل ما نعيشه من فشل وإحباط وعجز وفساد وخوف وإذلال .لحسن الحظ فإن القضية اليوم لم تعد إثبات فشل النظام الاستبدادي أيا كان تغليفه الإيديولوجي وتبريره النظري وإنما في التثبّت مرة أخرى في تقاطع الطرقات التي أجبرنا على اتخاذها لنواصل المشي نحو المستنقعات والرمال المتحركة.

والمطلوب اليوم أن لا نظلّ الطريق مرّة أخرى من الطريق وأن نعرف ما الذي ينتظرنا إذا استسلمنا لوصفات الخلاص الجاهزة في شكل فكر إيديولوجي جذّاب لكنه قائم على استبداد الرجل الواحد والحزب الواحد في خدمة "الحقيقة" الواحدة. وهذا ما حصل مع التجارب القديمة وهذا ما سيحصل مع التجارب الجديدة إن سمحنا للخادعين والمخدوعين بتجريبها علينا مرّة أخرى كما يجرّب السمّ الزعاف على مريض يحتضر.

فلنتأمل مليا في مستقبلنا ''الواعد'' على ضوء ماضينا المظلم نصف المستقبل وليس الماضي لأننا لن نخرج من لعنة التاريخ ولن نحتل مكاننا كأمة خلاقة إن لم نفهم أنه لا خلاص لنا في ظل نظام استبدادي مهما كان القناع الإيديولوجي جذابا ومغريا ومهما كان شخص ''المنقذ الجديد'' باعثا تجدد الوهم والأمل.

****

خراب مشروع التضامن العربي.

لا انشغال ولا حديث منذ شهر في كل الشارع العربي بالطبع إلا عن الانتفاضة والأقصى.

وثمة مواضيع ملحقة تشغل بال هذا الشارع المحلي أو ذاك حسب ظروفه الخاصة. ففي تونس يتمحور الحديث عن قمع كل مظاهر التأييد الشعبي العفوية والمستقلة التي انطلقت في كل مدن وقرى القطر والتعتيم الإعلامي المكثف عليها ومنع الأئمة في الجوامع من الخطبة حول موضوع القدس وتنظيم مسيرة رسمية أشرف عليها البوليس رفعت فيها دون حياء ولاستغلال الفرصة، الشعارات الموالية للنظام اكثر مما ترفع فيها الشعارات المناهضة للصهيونية وأخيرا وليس آخرا دهشة المواطنين أمام خبر نبأ غلق مكتب تونس في تل أبيب –الذي تبجّحت به وسائل الإعلام الرسمية كانت دوما تغطي على الخبر – لأن الأغلبية الساحقة للناس كانت تجهل أن لنا مكتبا في إسرائيل وأن لإسرائيل مكتبا في تونس. وتسمع الكثير في الشارع التونسي عن قناة فضائية جديدة تستأثر بلب الجماهير وتشكل تهديدا جديا لسطوة "الجزيرة " وهي قناة «المنار".

وعلى هذه القناة مثلما على القناة الفلسطينية يتابع العرب مشدوهين لحظة بلحظة الصور –اللكمات بما توحي به من معان وتثيره من مشاعر ومشاريع .

وتحت هذا الغليان السطحي هناك تحولات جذرية عميقة شكلت الانتفاضة منعرجا حاسما لها تعيد تشكيل الوعي الجماعي فالرأي العام العربي وهو ما يعني تبلور بطيء لخيارات مبهمة لا زالت تعتمل داخل اللاوعي الشعبي قد يكون لها يوما بالغ التأثير.

إنّ الوعي اللاوعي العربي ساحة معركة ضروس منذ النهضة والقاعدة كانت وستبقي أن من يستحوذ عليه بصوره ورموزه وقيمه ومفاهيمه يستحوذ على مقاليد السياسة والمجتمع في ظرف وجيز فكل المعارك النظرية كما يقول الفيلسوف الفرنسي " التوسر" هي معارك سياسية داخل النظرية وكل المعارك السياسية هي معارك صور وأفكار ورموز حتى قبل أن تكون معارك مصالح .في هذا الصدد يمكن القول أن أهمية الانتفاضة الثانية لا تكمن في ما قد تحققه من مكاسب سياسية في فلسطين بقدر ما تكمن في تغليب خيارات على أخرى داخل ساحة المعركة الفكرية الرمزية على امتداد الوطن العربي ودار الإسلام برمتها. ثمة صور لا تنسى وكلها تنضح بالمعاني وبالرموز ولها شحنة عاطفية ومعنوية بالغة القوة والتأثير تصيغ عقل المشاهد خاصة إذا كان طفلا أو شابا.و في البداية هناك صورة رؤساء القبائل والبيروقراطيات البوليسية والعسكرية الذين اجتمعوا في فندق فاخر ليتصدقوا بشيء من المال على الثكلى واليتيم ورجع كل واحد منهم إلى بيته فرحا مسرورا بما قدم من تضحيات جسيمة ليواصل التحكم في شعبه وقهره.وكلهم استغلوا الفرصة لمحاولة استرداد شيئا من احترام الشعوب فلم يزيدوا إلا في الطين بلة.

وليست هذه أول مرّة تصاب فيها الصور والرموز الرسمية بالعار والخزي لكنها قد تكون الأخيرة.

ويالها من مأساة ما آل إليه المشروع الوطني الذي مثله في يوم ما هؤلاء القوم.

لقد كان هناك، لله والتاريخ، مشروع وخطاب الحداثة والتنوير والدولة الوطنية العصرية واللحاق بركب الأمم الغالبة والتقدم والاشتراكية والاقلاع والامتياز و الوحدة بل وحتى ....فرحة الحياة.

لقد كان في مطلع القرن العشرين خطاب نخب حالمة صادقة وطنية مخلصة ثم اصبح خطاب الدولة الشمولية القطرية ببيروقراطيتها الرديئة لينتهي كغطاء نظري لا يخدع أحدا لاستبداد لدولة بوليسية او عسكرية ترتهن شعبها وتذله وترهبه

وتنكّل بنخبه وتصادر خيراته وسيادته. ولا يوجد عربي اليوم ليس واعيا باستشراء الفساد و التعذيب والمحاكمات الجائرة وتكميم الأفواه وخنق كل الحريات الفردية والجماعية والسخرية من الشعب بانتخابات مفضوحة التزييف وأخيرا وليس آخرا إضاعة فلسطين والعجز المفضوح عن نصرتها.

ولم يبق من هذا الخطاب اليوم إلا شيء يشبه جعجعة الطواحين تسمعه الجماهير العربية بتقزّز هذا عندما تعيره قدرا من الانتباه. وإن في هجر هذه الجماهير لوسائل الإعلام الرسمية وتلهفها على سماع قناتي" المنار" أو "الجزيرة " أقوى دليل على أن مشروع الدولة القطرية الشمولية المتخلفة قد انتهى وإننا نعايش مرحلة تصفية التركة وهي مرحلة قد تطول وقد تقصر لكنها خطت خطوات بعيدة. والقاعدة في مثل هذه الحالات القانون الذي سنه فكاهيٍ أن كل شيء على ما يرام في النظام الدكتاتوري إلى حدّ الربع الساعة الأخيرةً . ويكون الانهيار مفاجئا وسريعا وكأن القلعة الحديدية التي كانت ترعب كل من ينظر إليها من الخارج مبنية من الورق المقوى. ولا زلنا نتذكر كيف انهار بين عشية وضحاها النظام السوفياتي الذي كنا نظنه عابرا للقرون. وما من شك أن أنظمتنا الاستبدادية حتى وإن لا تعلم ذلك فهي في ربع ساعتها الأخيرة لأنّ الانتفاضة الثانية للشعب الفلسطيني قد أسرعت بعقارب الساعة.

والسؤال الآن ما هي الصور والرموز والقيم التي تغلغلت في العقل وفي الوجدان العربي حاملة في طيها البدائل ذات الأمد المتوسط والطويل. ويكفي للردّ على هذا السؤال أن نحلّل بعض الصور التي عاش عليها الشارع العربي بما تحمله من دلالات ومن..أوامر صامتة.

ومنها كل ما يدور حول ذلك "الباليه " القاتل الذي يتقدم فيه الطفل أو الشاب إلى الموت رافعا حجره إلى الأعلى قافزا نحو السماء، شامخا كالطود مصوبا سلاحه البدائي نحو الدبابة والعربات المجنزرة في أجمل رمز للتحدي والشجاعة والكبرياء. وهذه رسالة مضمونة فواضحة:للوعي اللاوعي العربي: جردوني من كل سلاح وخبئوه للاستعراضات وقمع الشعوب فأعطتني ارضي السلاح ....أما بقية الرسالة فواضحة: لا خيار أمام الاستكبار والعنجهية غير الحجارة.

وثمة صورة المرأة الفلسطينية تتسلل بين صفوف الشباب الثائر وقد تجاوزت الأربعين من العمر... امرأة ممتلئة بل وحتى بدينة لم تتعود على حروب الرجال ... أمّ ترفض أن تبقى في الخطوط الخلفية وفلذة كبدها يواجه الرشاشات. ها هي تنحني على الأرض تلتقط السلاح وترفع ببطء وصعوبة ذراعها بالحجر وإنها رسالة مضمونة الوصول للوعي واللاوعي العربي يفهمها كل من بقيت فيه ذرّة من الرجولة.

وثمة صورة الجندي الإسرائيلي مدججا بسلاحه يجري وراء الطفل الفلسطيني. فجأة يقف الطفل ويواجه البندقية رافعا ذراعه بسلاح الأرض . تتوقف الكاميرا مطولا تضيف التشويق إلى التشويق. ثم تحصل المفاجأة يولّي الجندي الإسرائيلي البطل الذي لا يقهر في الميثولوجيا العسكرية الصهيونية الأدبار أمام الطفل ويهرول هذا الأخير وراءه. وهذه رسالة مضمونة الوصول للوعي واللاوعي العربي يفهمها ويستبطنها كل طفل عربي: أنت قادر أن تسلّحت بقضية عادلة وبإرادة الحياة أن تقهر كل عدوّ.

وثمة صور مقتل الطفل بين ذراعي أبيه والثأر عند العرب والمسلمين أقدم واعمق الآليات النفسية التي تحرك شعوبنا على مرّ التاريخ. وهذا طفل أقسمت الملايين في صمت بالثأر له يوما طال الزمان أو قصر. وثمة صورة القبّة الذهبية تتلألأ في كل القلوب، وقف الله قبة المعراج والإسراء ، وقف الأمة التي لا تفريط فيها مهما كان الثمن. وثمة صورة رجال لبسوا أكفانهم ومشوا فيها أحياء أموات حتى لا تضيع عاصمة وجدان العرب.

ونحن إن جمعنا المعاني التي تنضح بها كل هذه الصور نكتشف خطوط القوة للخطاب الذي هو بصدد غزو العقل والوجدان العربي : الجهاد من أجل إصلاح الوضع المتعفّن داخل كل فضاء أصابه التعفّن ولا حلّ آخر غير القوّة المقدّسة أمام إرهاب القوّة المدنّسة.

ليس لنا مؤشرات علمية لنقيس بها عمق تأثير الخطاب الجديد ولا نعرف متى وكيف ستترجم الصور الرموز يوما إلى فعل سياسي. وهل عدنا نستطيع التنبؤ بما سيؤدي إليه الغليان الفكري والعاطفي في عقل ووجدان الأمة وهي تشاهد عاجزة امرأة بدينة ترمي الحجارة على عربة مجنزرة وطفل يركض وراء جندي لا يقهر بينما توضع جيوشها في حالة استنفار لقمعها. هل عدنا من دون أن نشعر لإغراء الثورة ومحركها هذه المرّة الإسلام والعروبة وهدفها الانتقام ممن أذلوّا الأمة سواء كانوا من حكامها أو من أعدائها التاريخيين ؟

وهل سقط نهائيا الخطاب الإصلاحي الذي تمسكت به نخب الأمة طوال العشريتين الماضيتين أم أرجعته الانتفاضة إلى بداية البداية ؟ فأي صور بالغة التأثير مفعمة بالقيم ومحملة بالرسائل المبهمة التي تفعل فعلها في الوعي الجماعي يمكن أن يقدمها الديمقراطيون والمناضلين من أجل حقوق الإنسان وهم اليوم حملة الفكر الإصلاحي والبديل السلمي الجدّي للأنظمة المهترئة ؟ إنهم في أحسن الأحيان ضحايا أنظمة تتزايد شراستها كلما شعرت بقرب نهايتها. ومتى كان للضحايا قدرة استنفار الشعوب إن لم يواكبوا غضبها ؟ لكن هل يستطيعون مواكبة هذا الغضب الشرعي دون التنكر لمبادئهم وهي أساسا التمسك بالخيار السلمي والحلول القانونية لأن الثورة جميلة لكنها لا تنفع كثيرا في علاج المرض الذي أدى بنا جميعا إلى هذا الوضع المزري ....النظام الاستبدادي العربي .

والثابت أن الانتفاضة الثانية للشعب الفلسطيني قد أعادت خلط الأوراق بصفة جذرية وان منعرجا جديدا قد أخذته الأمة من أين تشعر أو لا تشعر وأن الفرقاء الثلاث للعجز العربي مواجهون أكثر من أيّ وقت مضى بتحديات ضخمة. كيف ستقاد الثورة القومية –الدينية وأي حظوظ لها في الوضع الدولي الجديد وهل ستقصر في عمر الاستبداد أم هل ستشبب وهل ستكون العذر الذهبي للأنظمة المهترئة لاكتساب شرعية الدفاع عن الحداثة وحقوق المرأة والائيكية ضد الإرهاب والظلامية ؟ وبالنسبة للإصلاحيين والسلميين أمثالي كيف نقنع الأمة بأن غضبها شرعي لكن الديمقراطية وحقوق الإنسان هي الطريق الصعب والطويل لأنه لا وجود لأمّة عربية قوية إلا بعرب أحرار لا يمس جسدهم معذّب ولا يرهبهم جهاز مخابرات ولا تذلهم انتخابات مزيفة ولا يجبرون على عبادة الأشخاص ويعيشون في ظل دولة عمادها الحق والقانون، يطلقون داخلهم قوى الخلق والإبداع بالتنظيم الحرّ والقول الحرّ ومحاسبة مسؤولين يرفعون فيهم الجدارة والفعالية. وهذه الأمّة القوية بمواطنيها الأحرار هي وحدها القادرة على فرض السلام العادل.

أما الأنظمة فليس لها من أسئلة تردّ عليها غير تلك التي تتعلق بكيفية رفع فعالية القمع في بوليس أو جيش تنسى انه مكون من عرب بلغتهم هم أيضا الرسائل المضمونة الوصول التي بعثتها المرأة البدينة وطفل قتل بين ذراعي أبيه وآخر يركض في مخيلة كل طفل عربي وراء الجندي الذي لا يقهر.

ولا يجب ان تغطي علينا القضية الفلسطينية على خطورتها وأهميتها جرائم الاستبداد في كسر الروابط الطبيعية بين شعوبنا . فهذا دكتاتور أهوج يهاجم شعبا عربيا فيأتي لنا بالاحتلال الأمريكي للخليج ويسمم العلاقات بين الشعوب العربية. وهذا نظام استبدادي آخر يردّ عليه باعتقال أو طرد الآلاف من العمال العرب المساكين.

وها هي الدكتاتوريات العربية تقيم الحواجز والسدود في وجه سيلان الأفكار والبضائع والأشخاص في الوقت الذي تتجول فيه في فضاء سبع دول أوروبية ولا يطالبك أحد ببطاقة هوية.

لا يوجد اليوم حقد عربي على عربي إلا وكان وراءه سياسة نظام تعمق الهوة بين الشقاء وتقف حجر عثرة في وجه توحيد المصير لأن كل مستبد عربي اقتطع له جزءا من جسم الوطن وليس له أدنى نية في التسليم بسلطته المطلقة عليه ولو مرّ ذلك بتواصل التفككّ في عصر التوحد والبحث عن كل القواسم المشتركة.

لكن كم يخطئون وكم يخطئ من وضعوهم على صدورنا لأن المؤجل آت لا ريب فيه وكلها مسألة وقت وظروف وقديما قال أجدادنا من يزرع الريح يجني العاصفة .

***

خراب المشروع الإصلاحي

تتميز كل الأنظمة العربية بأنها تصل للسلطة بتعلة التصحيح والإصلاح وتدارك الأخطاء للنظام السابق وتحقيق الأماني التي تحلم بها جماهير الشعب. ثم يتمخض الجبل فيلد خازوقا ويتشكل النظام الجديد على شاكلة من سبقه لأن هناك عجز عن تغيير الذهنية والآليات ومجرد تغيير الوجوه في مسرحية أو مأساة اسمها النظام الاستبدادي.

وحيث أن نفس الأسباب تولد نفس النتائج فما هي إلا حقبة صغيرة من الزمن ونجد أنفسنا في نقطة البداية نرجو الخلاص من غاشم بغاشم نرفض أن ينقذنا نخاس من نخاس.

وبالإمكان دراسة آليات خراب مشروع ''التغيير'' و''التصحيح'' و''الثورة'' في أي قطر عربي لاكتشاف الثوابت المتعلقة دوما بثبات الهيكل الاستبدادي والعقلية الاستبدادية . إن التعرّض لأسباب التعثر والتراجع في المسار الديمقراطي في تونس، كنموذج لتعثره في كل مكان من الوطن الكبير، لا يمكن أن يبدأ بالقفز فوق هوية المحلل وأدوات التحليل، لأن كل تفسير هو بالضرورة موقف والموقف بالضرورة موجه ونسبي كما لا يمكن أن لا يذكر بتاريخ قريب كانت فيه أسباب الفشل جنينية.

إن كاتب هذه السطور كان طرفا في معركة صعبة إبان السنوات التي تقر ر فيها مصير المسار الديمقراطي أو لا كرئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان التي رصدت بكل دقة مراحل التراجع ومظاهره وثانيا كمرشح ديمقراطي مستقل للانتخابات الرئاسية سنة 1994 والتي منعت فيها من المشاركة ودخلت السجن على إثره. أما عن أدوات التحليل في هذا النص فهي ترتكز أساسا على التجربة أي على معايشة المعركة من الداخل مع ما ينجر عن هذا من عمق الرؤية وقصرها نتيجة الانخراط في صراعات وخلافات، ومن ثمة فإن هذا الرأي لا يد عي الأكاديمية والموضوعية والتجرد. هو شهادة وموقف لا بد من مقارعته برأي آخر.

إن المتأمل في تاريخ تونس الحديث لمواجه بالإشكالية مع ما تثيره من فرضيات أغلبها متشائم.

فتونس هي البلد العربي الأكثر توفّرا على شروط الدخول في الديمقراطية، ومع هذا فهي اليوم من أبعد البلدان العربية عن تحقيقها.

لنستعرض بعض المواصفات أو الشروط التي جعلتنا نعتقد الديمقراطية سهلة التحقيق

– تونس بلد متجانس عرقيا ودينيا ولا خوف من أن تصبح الديمقراطية فيه أداة أو غلافا لصراعات طائفية.

– هي بلد الطبقة الوسطى (على الأقل إلى حد هذه المرحلة) ، التي قادت معركة الاستقلال الأول وبنت الدولة ونشرت مفاهيمها وقيمها (الاعتدال ،التسامح) ودافعت عن مصالحها ومنها توسيع مجال حرّياتها وحقها في المشاركة في تسيير البلاد.

إنه من البديهي أن الديمقراطية ليست آليا إيديولوجيا هذه الطبقة ، فالحركة الإسلامية مثلا تستمد هي الأخرى أهم قواعدها منها، لكنه من المعروف أن البرجوازية الصغرى والمتوسطة هي التي تدفع قدما في كل بلاد المشروع الديمقراطي لأنه يوسع مجال حر ياتها وحقوقها المعنوية والسياسية بعد أن تكون قد تخلصت من ضغط الحاجيات الضرورية التي تكب ل الطبقات الكادحة إضافة إلى أنها تدرك خلافا لهذه الأخيرة إلى أي مدى تستطيع الديمقراطية توسيع مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية نفسها .

–تونس بلد متفتح إلى أقصى التفتح على الشمال الديمقراطي تتبادل معه الهجرات الموسمية (السياحة) والطويلة المدى (العمال)، والبضائع (90 % من واردتنا والصادرات) والقيم والأفكار ومنها الأفكار الديمقراطية التي أصبحت في

الثمانيات الأكثر رواجا مع الأفكار الإسلامية، على عكس الأفكار الماركسية أو القومية التي شهدت انحسار نسبيا. إن تواجد هذا المناخ وهذه الأرضية كان يتماشى مع تغييرات هيكلية بالغة العمق داخل المجتمع التونسي وأنه لمن سخرية الأقدار أن تكون الدولة الشمولية هي التي مهدت لهذه التغييرات التي جعلت من مطلب الدمقرطة ضرورة اجتماعية قاهرة ، تقف هذه المر ة هي لا غير حجر عثرة في وجهها.

نكتفي بالإشارة إلى ثلاث ظواهر هامة على الأقل ، لعبت دورا هاما في إشكاليتنا .

-شكّل ظهور مجلة الأحوال الشخصية سنة 1957 مع ما أعطته من حقوق للمرأة ضربة هامة لنواة الاستبداد الأولى في المجتمع : العائلة الأبوية القديمة، وكان تحرّر المرأة ودخولها سوق الشغل وارتقائها في كل مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية من أهم العناصر للتطوّر الديمقراطي المجتمعي أي لإعادة توزيع السلطة داخل العائلة والمجتمع مع العلم أن هذا التحرّر ما زال نسبيا وأنه لا زال هناك مجال كبير لتطويره.

– أدى تعميم التعليم الابتدائي على كل الأطفال وانتشاره إلى رفع المستوى العام وإلى توسيع قاعدة النخبة ومن نافلة القول أن من طبيعة هذه الأخيرة المطالبة بإشراكها في القرار.

-من أهم ترتبات فشل التو جه الإشتراكي–البيروقراطي في الستينيات والانعطاف الشبه كلي نحو القطاع الخاص من بداية السبعينيات ، تزايد نفوذ شبكة هشة، إلا أنها متنامية القوّة والنفوذ من صغار المقاولين الاقتصاديين في كل المجالات (النقل ، الخدمات – الصناعة الخفيفة) ومن المعروف أنه كل ما تنامي الاقتصاد الخاص كل ما تزايد على أرض الواقع توزيع السلطة وتوازنها رغم أن الدولة في تونس أبقت كل الأوراق في يدها وذلك عن طريق التشريع والترخيص.

إن كل هذه التغييرات الهيكلية ما كان لها أن تبقى بدون انعكاسات هامة على الدولة الشمولية بمفاهيمها (السلطة الأبوية للمستبد العادل) وآلياتها ودواليبها (تنظيم ومراقبة كل هيئات المجتمع المدني من نقابة وجمعيات) ودواليبها (دولة الحزب وحزب الدولة) مؤسساتها الصورية التي لا تعكس إلا إرادة الزعيم

(البرلمان الصوري الخ...) وخاصة بأهم أركانها : عبادة الشخصية.

لم تلبث هذه الدولة بمواصفاتها المذكورة أن تجد نفسها في تناقض كلي مع مجتمع شب عن الطوق وهكذا اتخذت المعارضة التي كان النظام يلقاها في الستينيات باسم الماركسية أو القومية منحى جديدا.

من الصعب التأريخ الدقيق لبداية المواجهة، إلا أنه من الممكن التركيز على بعض المراحل الهامة التي عكست نضج أفكار ومشاريع الحركة الديمقراطية.

–رفع اليسار الماركسي المقموع في السبعينيات مطالب حريات الرأي والتنظم بصفة مكثّفة .

– قيام الحزب الحاكم (الحزب الدستوري) سنة 1971 بطرد ثلة من مناضليه القدامى لمطالبتهم بمزيد من حرية الرأي والتشاور داخل الحزب ومزيد من التفتح على حاجيات مجتمع كانوا يشعرون بتطوّره.

ولادة الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان سنة 1977 لمطالبة الدولة باحترام الحريات الفردية والجماعية المنصوص عليها داخل الدستور نفسه ناهيك عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهود والمواثيق الدولية التي فاخرت تونس دوما بالمصادقة عليها.

– ظهور أول جريدة مستقلة معارضة "الرأي" سنة 1977 و جمعت حولها نخبة من المثقفين الديمقراطيين، ولعبت هذه الجريدة دورا ثقافيا وسياسيا بالغ الأهمية في إشاعة الأفكار الديمقراطية.

– حصول أول حزب معارض على التأشيرة القانونية سنة 1983 وهو "حركة الديمقراطيين الاشتراكيين" بينما رفع سنة 1981 الحضر عن الحزب الشيوعي الساري المفعول به منذ 1961

إن هذه التحولات البارزة على الخارطة السياسية كانت تعكس تطورات فكرية واجتماعية داخل مجتمع أصبحت التعدّدية الثقافية والسياسية فيه ظاهرة تتعمّق يوما بعد يوم لكنّها مواجهة بأحادية سلطة لم تجدّد مفاهيمها وآلياتها.

من البديهي أن هذه المواجهة بين قوى التقدّم الاجتماعية وقوى الشد على الوراء كانت على أشدّها ولو أنّها كانت مطبوعة الطابع التونسي المعتدل نسبيا (بالمقارنة إلى ما يقع عادة في مثل هذه الحالات في الأقطار الشقيقة. ومن مظاهر هذه التعدّدية الفعلية التي أصبحت يوما بعد يوم من مميزات المجتمع التونسي بروز الظاهرة الإسلامية في السبعينيات وتنامي قوتها في الثمانينات، فانضاف تيار فكري سياسي آخر، إلى القوى والتيارات الموجودة أي الاشتراكي والليبرالي – الفرنكفوني والعروبي، وكلها كانت تعكس واقعا موضوعيا للمجتمع التونسي متعد د المستويات والأطراف كقوّة الإنتماء العربي الإسلامي، وأهمية تأثير الأفكار الاشتراكية وواقع تونس المتوسطي المتأثر بقيم وأفكار الشمال وعمق العصرنة التي كانت نتيجة الاحتكاك به.

إن كل هذه التيارات التي كان من المستحيل تجاوزها والقفز فوقها كانت تبحث عن طرق للتعبير عن أفكارها ومصالحها، وأطر تنظيمية قانونية لتطرح مشاريعها وبدائلها سواء في شكل أحزاب أو في منظمات جماهيرية ثقافية تخلقها أو تدخلها كطرف فاعل إلا أنها كانت تواجه دوما من قبل الدولة الحزبية بالمماطلة والتسويف تارة وتارة أخرى بالقمع والمواجهة، فقد تعر ض الاتحاد التونسي للطلبة إلى الحل في السبعينيات والاتحاد العام للعمال إلى كل أنواع الاضطهاد في منتصف الثمانيات، ثم " أن الرابطة التونسية لحقوق الإنسان لم تحصل على التأشيرة القانونية إلا بعد خمس سنوات من القيام بأوّل مبادرة لخلق الجمعية، مع العلم أن الترخيص لها كان أساسا لتفادي الترخيص لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وبقية التيارات السياسية الأخرى التي كانت تطالب بالاعتراف بها. وقد خلقت السلطة للرابطة التونسية "ضرّة " سنة 1986 لم تعمر طويلا، ومنعت جريدة الرأي بصفة متسربلة طوال الثمانينات ورفضت التأشيرة في بداية الثمانينات لمنظمة النساء الديمقراطيات لأنّها لم تكن تقبل أن تخرج قضية المرأة من يديها ثم واجهت صعود الاتجاه الإسلامي بحملات مكثفة من القمع وهكذا وجدت الدّولة نفسها تشرف على أطر كالقلاع الفارغة مثل الحزب الاشتراكي الدستوري بمليون "منخرط" وصحافة لا يقرأها أحد ، وأيديولوجية ضحلة ومجتمع مدني غاضب.

وقد تعمّقت أزمة الدولة الشمولية، بالنزيف المعنوي الذي لحقها من تزايد اللّغط حول قضايا الفساد، وانهيار مصداقية خطاب مهترئ متآكل لوسائل إعلام بالغة التخلّف، وأخيرا وليس أخرا باستفحال مأزق عبادة الشخصية والتلفزة تقدّم كل مساء صور مرض الرئيس بورقيبة المتسارع وأخبارا عن قرارات متضاربة يأخذها فيعين يوما هذا الوزير ويلغي تعينه من الغد وكانت كل نشرة أخبار ضربة لهيبة الدولة ومصداقيتها ودليلا كاشفا عن سقم وأخطار الرئاسة مدى الحياة التي فرضها السيد بورقيبة على الشعب سنة 1974.

هكذا عرفت تونس، سنة 1984 انتفاضة شعبية سمّيت ثورة الخبز نفّس فيها الشعب عن كل تلك الضغوطات التي كانت تعتمل داخله والتي كان النظام عاجز عن فهمها وتأطيرها سلميا ، ولم يكن ارتفاع ثمن الخبز إلا الشرارة التي أشعلت النار في أكداس من الحطب الجاف المتراكم.

شيئا فشيئا وصلنا إلى مشارف 1987 وقد اكتملت الأزمة أي من جهة مواصلة تعمق ظاهرة التعددية الاجتماعية والفكرية، ومن جهة تعمق أزمة الدولة الشمولية المتمثلة في انهيار الصورة والخطاب وفراغ الأطر والآليات من كل مضمون لا يتسم بالانتهازية.

كان الجميع يشعرون بأن التغيير آت لا ريب فيه وأن هذه الحالة المزرية غير قابلة للبقاء طويلا إلا أن أحدا لم يتوقع لا مصدر التغيير ولا أي اتجاه سيتخذ.

في أواخر 1986 وأزمة الدولة الشمولية على أشدّها، كان هناك وهم بين صفوف الحركة الديمقراطية أن نهاية الاستبداد قريبة وأن تونس ستنجح في الدخول إلى الديمقراطية وستلعب الدور الذي فشل في لعبه لبنان

كانت هناك ضلال بالطبع منها تنامي الحركة الإسلامية لكننا كنا نعتقد بأن هذه الحركة تبقى تونسية في خصائصها رغم إيديولوجيتها "المستوردة "من الشرق وخاصّة من مصر، أي مطبوعة ضرورة بطابع الاعتدال ومحكوم عليها أن تلعب دورا في الدمقرطة كجزء من التوجّه العام ولم يكن هناك أدنى خوف من أن هذه الحركة قادرة لوحدها على أن ترث النظام الاستبدادي المترهّل خاصّة بعد أن أظهرت ثورة الخبز سنة 1984 محدودية تأثيرها الفعلي في مجتمع زاخر بكل القوى المضادة لأي إرادة هيمنة من طرفها كالنقابة والرابطة ، واليسار ناهيك عن وزن النساء . مما زاد في حدة الوهم بالدمقرطة الحتمية في تونس الانتصارات الجارفة التي كانت تعرفها الديمقراطية آنذاك في دول المعسكر الشرقي وأمريكا اللا تينية وإفريقيا جنوب الصحراء.

إلا أن الرياح جرت بما لا تشتهي السفن حيث استطاع النظام في أقل من ثلاث سنوات استرجاع كل خصائصه ومقوّماته وسلطته الأحادية وذلك بمجر د تغيير جذري في قمّة السلطة.

إن النقاش حول طبيعة التحوّل الذي حمل رئيس الوزراء زين العابدين بن علي إلى رئاسة الجمهورية وإزاحة الرئيس بورقيبة يوم 11/7/ 1987 لا أهمية له إذ كان من الضروري بأي شكل من الأشكال وضع حد لمهزلة ومأساة تمثلت في تواجد على قمة السلطة رجل مريض تجاوز الثمانين فقد الكثير من مداركه الذهنية

ومؤهّل حسب "الرئاسة مدى الحياة" لمواصلة التدهور البطئ ومعه الدولة بأكملها.

لذلك استقبل التونسيون ومنهم الديمقراطيون هذا التغيير بحماس كبير ومما زاد في حماس الأخيرين أن النداء الذي افتتح به الرئيس الجديد رئاسته كان بيانا ديمقراطيا بأتم معنى الكلمة حيث اعترف للشعب بالنضج وذكر الديمقراطية كأسلوب منهجي للدولة (ولو أنه أردفها بوصف المسؤولة وهو وصف لم ننتبه إلى أهميته لأن كل ديمقراطية تعر ف هي آليا ديمقراطية بحدود أي ديمقراطية أسيرة هذه الحدود) ثم هو وعد بإلغاء الرئاسة مدى الحياة وبإعادة النظر في القوانين المجحفة واللا دستورية التي كانت تكبّل الحياة السياسية مثل قانون الصحافة وقانون الأحزاب وممّا عمّق الأمل أيضا أن الرئيس الجديد قام بمبادرات مشجّعة كالعفو العام والسماح لبعض الأحزاب بالنشاط العلني والانخراط في مشروع "الميثاق الوطني " وإبرام العديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان منها الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب.

إن الحدث الذي كان عليه أن يقرع جرس الإنذار منذ البداية هو أن الرئيس الجديد لم يلبث أن قبل ترأس الحزب الدستوري القديم والحال أن المطلب كان ولا يزال فصل الحزب عن الدولة ، ليكون الرئيس رئيس كل التونسيين على اختلاف مشاربهم وأفكارهم السياسية، وكان تحقيق هذا الشرط ولا يزال المدخل الأوحد للاعتراف فعليا بالتعددية داخل المجتمع وتجاوزها، حيث من الضروري أن يكون الرئيس ولو أفرزه حزب قوي الضامن لوحدة المجتمع التعددي عبر تجاوزه لدور قائد فريق سياسي منتصر.

هكذا رأينا في فرنسا مثلا ميتران يبتعد عن الحزب الاشتراكي حال انتخابه رئيس الجمهورية لكن المثل لم يتّبع فوجدنا من جديد أنفسنا في مواجهة تجدّد دولة الحزب وحزب الدولة. .

إن بقاء الدكتاتور بن علي على رأس حزب نخرت فيه كل عيوب الحزب الواحد كان ضربة قاضية للمشروع الديمقراطي وبداية المسلسل الذي قاد إلى إعادة الدولة الشمولية كما كانت في الستينيات بأركانها المعروفة : عبادة الشخصية وسيادة الحزب الموطّر لكل المجتمع ، وإسكات كل الآراء المعارضة مع تغييرات طفيفة أدخلت كتنظيم "أحزاب المعارضة" لتشارك في ما سم ي بالديكور الديمقراطي .

هكذا انطلقنا آملين لتحقيق الديمقراطية فلم نظفر في آخرة المطاف إلا بشبحها.

وثمة قضية أخرى لم ننتبه آنذاك لخطورتها وهي دور العامل الخارجي فمن البديهي أن التغييرات في تونس لا تقع إلا بإذن من العراب الغربي لذلك لم نستغرب كثيرا الأخبار التي نشرتها الصحافة الإيطالية عن دور المخابرات الإيطالية في تسهيل عملية التغيير.

وقد اتضح فيما بعد أن الحكومات الغربية وعلى رأسها فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة ستدعم بن علي بصفة مستديمة رغم تواجد المجتمع المدني الغربي في صف الديمقراطيين التونسيين.

فالحكومات الغربية لا تهتم إلا بالمصالح القصيرة المدى وهذا ما فهمه بن علي فأعطاها ما تريد أي الاقتصاد الليبرالي والاعتراف بإسرائيل ومحاربة البعبع الإسلامي وفي المقابل تغاضت هذه الحكومات جوهر النظام أي الفساد وعن أسلوبه الوحيد أي القمع.

وبالمقابل نجد المجتمع المدني الغربي ممثلا في صحافته ومجتمعاته المدنية ومستندا إلى قيمه يحاصر ويحارب بن علي ويشكل دعما هاما للحركة الديمقراطية التونسية. وهذا درس يجب أن ينتبه له من يتحدثون عن الغرب كما لو كان كتلة واحدة يحكمون على أنفسهم بالسطحية في التحليل والعجز في العمل لأنه لا أثمن لنا من حليف في معركتنا ضد الاستبداد المحلي والدولي من المجتمعات المدنية في كل أرجاء العالم وأساسا المجتمع المدني الغربي.

لقد بدأنا نفيق من الوهم تدريجيا لكن سنة **1989** كانت هي المنعطف.

رغم أن الانتخابات الرئاسية لم تثر أي أشكال وأن السيد بن علي كان المرشح الوحيد بقبول كل الأطراف وأن أحدا لم يطعن أو يشكّك في هذه الانتخابات، فإن الانتخابات التشريعية وقعت في ظروف غير طبيعية وكانت لها ملابسات خطيرة، فلأو ل مرة شارك التيار الإسلامي ممثلا في قائمة مستقلة ومعه قوائم حزبية ديمقراطية رفضت الانخراط في جبهة أي رفضت التعيين لتمارس لعبة المنافسة لذلك وضعت في وجهها كل العراقيل الإدارية الممكنة كالتزكية المسبقة والتضييق على الاجتماعات وكانت الطامة الكبرى عندما فاز الحزب الحاكم كالعادة بكل المقاعد وشاب آنذاك الجو كثير من التشنّج والحذر واعتبرت الانتخابات غير معبّرة عن إرادة الشعب ، إضافة إلى الاحترازات الدائمة حول قانون الأحزاب والانتخابات نفسها التي كانت دوما في صالح السلطة.

يبقى أن الانزلاقات الخطيرة بدأت أساسا بعد المواجهة بين السلطة والتيّار الإسلامي على إثر حادث حرق إحدى مقرّات الحزب الحاكم في حي باب سويقة بتونس، ثم اتّهام الحركة بتدبير محاولة اغتيال رئيس

الدولة. إن تتبع بلاغات الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان التي واكبت بكل يقظة لكن بعجز تام انحسار الحرّيات الفردية والجماعية يعطي فكرة عن مراحل هذا الإنحسار .

–احتجت الرابطة في 12 أفريل 1989 و10 جوان 1990 على الطريقة التي وقعت بها الانتخابات التشريعية والبلدية وذكّرت بواجبات دولة ديمقراطية في هذا المضمار.

–طالبت الرابطة في 7 جوان 1989بإحترام حق التنظم للجميع ومنهم الإسلاميين.

– أدانت في بلاغ 26 جويلية 1991 التدهور المستمر للصحافة وسيادة الخطاب الواحد في الإذاعة والتلفزة واستشراء الرقابة، ومنع بلاغاتها من الصدور. وقد عادت الرابطة مرارا وتكرارا تحتج على هذه الظاهرة الخطيرة التي تفاقمت يوما بعد يوما مؤدّية إلى تقلّص مجال حرية الرأي والتعبير بصفة لم يعرف لها مثيل

ما انفكت الرابطة ابتداء من سبتمبر 1989، وفي بلاغات متعدّدة (5 نوفمبر 1990، أفريل 1990، 12 جويلية 1990 ، 14 جوان 1991 ، 12 ديسمبر 1991 تدين عودة ظاهرة التعذيب، والمعاملات المشينة والقاسية ، ووضعية السجون، والاعدامات.

هذا مع العلم أنها رصدت أيضا كل التجاوزات التي وقعت من أطراف أخرى وأنها أدانت مثلا في بلاغات ديسمبر 1989 وفيفري 1990 ، وفيفري 1991وماي 1991 تصر فات عنيفة قام بها الإسلاميون في الجامعة أو خارجها كما أكد ت في بلاغ 4 أكتوبر 1991 على إثر اتهام حركة النهضة بتدبير محاولة انقلاب ضد النظام أنها "وبدون الحكم على اتهامات الدولة وبانتظار قول القضاء فإنها تجد د إدانتها المطلقة للعنف والإرهاب ورفضها التام لأي محاولة لتغيير النظام الجمهوري أو نمط المجتمع بالعنف وتشبثها القوي بدولة القانون والمؤسسات والأسس الأيدلوجية لمجتمع مدني ديمقراطي."

هكذا تميّزت فترة ما بين 89 و94 أي الفترة الأولى لرئاسة بن علي بتراجع ملموس في كل الميادين التي تبنى عليها دولة ديمقراطية أي حرّية الرأي وحرية التنظم وحر ية الإنتخابات وذلك أساسا بتعلّة مواجهة الخطر الأصولي و... الدفاع عن الديمقراطية.

*****

إن أسباب فشل المسار الديمقراطي في تونس والحال أنّها كما قلنا البلد الأكثر توفّرا على شروطه ناجم حسب رأي عن تضافر عوامل ثلاث : دور الحركة الإسلامية المباشر وغير المباشر والمسؤولية الفادحة للحركة الديمقراطية نفسه إضافة إلى دعم الحكومات الغربية الذي سبق وان أشرنا إليه

لكن المسؤولية الكبرى هي عجز النظام عن التجدد.

بطبيعة الحال لعبت كل هذه العوامل دورها بصفة متكاملة ومعقّدة في آن واحد وهو ما أدّى إلى النتيجة الحالية.

إن الفارق الهام بين الدمقرطة الناجحة كليا أو نسبيا في الثمانينات في أمريكا اللاتينية والبلدان الشرقية سابقا وحتى إفريقيا والدمقرطة المتعثرة في الوطن العربي هو أن البديل الوحيد الذي كان متواجدا في المناطق الأولى لحل أزمة المجتمع كان الديمقراطية، أما في الوطن العربي فقد كان هناك بديلان: الإسلامي والديمقراطي. وكان الأوّل لأسباب ثقافية وتاريخية أكثر تغلغلا في المجتمع الرافض للدولة الشمولية، أي للمضاعفات السلبية للآليات والممارسات والنتائج التي كانت طابعها المميّز.

لقد لعبت الحركة الإسلامية العالمية دورها في تعطيل وحتّى إجهاض الديمقراطية بصفة مباشرة هنا وهناك عندما استهدفت في إيران أو السودان الديمقراطيين بنفس العنف الذي استهدفت فيه الدولة الشمولية وقد كان للثورة الخمينية وتنكيلها بمن حالفها ضد دكتاتورية الشاه ورفضها تواجد القوى السياسية الوطنية في البلاد أثرا خطيرا على تصورات الحركة

الإسلامية السياسية تابعنا فصوله في السودان وخاصة في الجزائر القريبة عندما كانت الخطب النارية لقادة جبهة الإنقاذ تهزأ هي الأخري بالديمقراطية بنفس العنف الذي كان تهاجم فيه النظام

ورغم أن حركة النهضة في تونس لم تظهر مثل هذه العداوة بل تبنت في غير مناسبة خطابا ديمقراطيا وتعدديا، فإن المناخ العام الذي كان يوجه الرأي العام التونسي، كان يضع هذا الموقف على حساب التكتيك والخطاب المزدوج ولا يأخذ بعين الاعتبار إلا ما حدث فعليا في الخارج أو كان بصدده في الجارة القريبة.

ممّا زاد الطين بلة اكتشاف عناصر انقلابية متسلّلة داخل الأجهزة العسكرية والأمنية عشية الإطاحة بالسيد بورقيبة وهو ما عزّز الاعتقاد بأنه كان للنهضة مخطط للاستيلاء على السلطة بوسائل غير ديمقراطية، وبداهة لنظام غير ديمقراطي.

إنه لمن المضحكات –المبكيات أن الحركة الإسلامية التي عكست أزمة الدولة الشمولية وتطوّرها المتسارع هي التي أعطت، مخرجا سهلا للنظام من أزمته هذه ولو تكتيكيا ولأمد قصير وذلك عندما مكّنته من الظهور بمظهر المدافع عن العصرنة والتقدم وحقوق المرأة. ومن المؤسف أن الحركة الإسلامية التونسية عند نشأتها لم تتفاعل كما يجب مع الفكر الإصلاحي الإسلامي داخل وخارج تونس لتجاوز الصورة التاريخية للخلافة والتصور التقليدي للعلاقة بين الدين والسياسة والمجتمع، فيما حدد تواصلها وحوارها مع التيارات السياسية الأخرى في البلاد.لقد استطاع النظام الشمولي انطلاقا من هذه الفرصة التي جادت بها الأقدار أن يجنّد قو تين هامّتين في دفع المسار الديمقراطي عادة في أغلب بلدان العالم المعاصر الطبقات الوسطى والغرب.

لقد أخاف المد الإسلامي البرجوازية الصغرى المتوسطة وشل فيها مطلبيها الطبيعية وتوجهها نحو نظام يسمح لها بممارسة جملة من الحقوق تعتقد أنها "نضجت " لها.

إن ما زاد في تعميق هذا التوجّه مساعدا النظام الشمولي على المحافظة وحتى على استعادة المواقع هو استشراء العنف في الجزائر والخوف من العدوى مما سمح للنظام بالتحرّك بمنتهى الحرّية ليس فقط لاجتثاث الحركة الإسلامية وإن ما لضرب كل قو ة معارضة والوحيدة التي تبقت هي المعارضة الديمقراطية .أما الغرب الذي اعتبر دوما أن الديمقراطية هي الوجه الآخر لليبرالية الاقتصادية وأنّها جزء للتصدير من قيمه ومصالحه. فإنه اصطف وراء النظم الشمولية العربية ومنها النظام التونسي لنفس سبب اصطفاف الطبقة الوسطى رغم ما كانت يعلمه من انتهاك الحقوق والحريات.

ومما عزّز هذا التوجه الخطأ الاستراتيجي التي ارتكبته الحركات الإسلامية المتطرفة عندما حملت الإرهاب إلى داخل الغرب نفسه فجعلته يزداد تمسّكا بالأنظمة الشمولية وتساهلا معها في خصوص الديمقراطية كأن لسان الحال يقول: اقنع بالسيء حتى لا يأتيك ما أسوأ منه .

يبقى أن الحركة الديمقراطية تتحمل أيضا مسؤولية كبيرة في فشل المشروع الإصلاحي.

إن حالة هذه الحركة عشية التغيير الذي وقع في صلب السلطة ، كانت تبشر بكل خير لأنّها كانت القوّة السياسية الرئيسية في تونس، فقد كانت الساحة آنذاك لا تحتوي إلا على ثلاثة أطراف : نظام مترهّل وحزب حاكم في حالة متقدّمة من التفسّخ وحركة إسلامية متنامية لكن أساسا على هامش الساحة السياسية ، ثم الحركة الديمقراطية التي كانت بدون أدنى منازع الممثل الرئيسي على الركح.

لقد استطاعت هذه الحركة رغم أنّها كانت تنظيميا فسيفساء وقوس قزح، أن تتمركز بقوّة داخل أغلب وأهم مؤسسات المجتمع المدني كرابطة حقوق الإنسان التي كانت تلعب دور برلمان المجتمع المدني والسلطة المعنوية الأولى وبصفة أقل في نقابة العمّال وداخل أغلب الجمعيات المهنية الهامّة. ثم أنها استطاعت أن تتهيكل داخل أحزاب صغيرة لكنها

واعدة إضافة إلى أنّها كانت تسيطر على أغلب وسائل الإعلام المكتوبة، الواسعة الانتشار بين النخبة والأهم من هذا أن إيديولوجيتها كانت هي السائدة إلى درجة أنه لم يكن بوسع لا السلطة أو الحركة الإسلامية أن تتجاهل هذا الخطاب وأنها كانت، عن قناعة أو تكتيك مضطر ة إلى الالتجاء إلى قيم ومفاهيم وشعارات الديمقراطيين.

يواجه المتأمل لوضعية هذه الحركة الواعدة بعد خمس سنوات فقط من طلوع الرئيس الجديد إلى سدّة السلطة بانهيارها المريع وكأنها تعرّضت إلى إعصار أو زلزال أو كارثة طبيعية فقد أصبحت في جزء منها أما

مجرّد وظيفة داخل النظام الشمولي تساهم في تعد ديته المفروضة عبر مشاركتها في انتخابات معروفة النتائج مسبّقا ولا تتحصل فيها إلا على الفتات وأحيانا على فتات الفتات كما حصل في الانتخابات البلدية سنة 1994، (0،1 في المائة من الأصوات) أو أصبحت نواة صلبة قليلة العدد مطاردة ومتعرّضة إلى كل أنواع الضغط والتضييق بعد أن افتك ت منها السلطة المبادرة والمفاهيم والشعارات والمشاريع لا لتطبيقها وإن ما لتفرغها من كل محتوى .

لقد كانت هذه "الكارثة الطبيعية" نتيجة عوامل متعدّدة منها :

– اندماج قطاع منها في المشروع السلطوي بشروط هذا المشروع ومجازفة البعض من الأفراد المحسوبين عليها بالدخول في السلطة دون برنامج أو اتفاق سياسي يستند إلى قاعدة تحمي الظهر وتمنح المصداقية والجدّية وهم دخلوا السلطة كأفراد منعزلين " للتغيير من الداخل "فخرجوا أو أخرجوا من السلطة كأفراد منعزلين بعد أن غيّرهم هذا الداخل الذي أرادوا تغييره

– التوهم بأن معركة السلطة ضد الإسلاميين هي معركة بين طرفين أحدهما خصم والآخر عدو وأن من مصلحة الحركة الديمقراطية أن تترك الخصم يبطش بالعدو دون الوعي بأن الديمقراطية وحقوق الإنسان هي التي ستكون الضحية الأولى للمواجهة وأن السلطة بعد أن تنتهي من ''العدو الإسلامي'' وستلتفت للخصم الديمقراطي وهذا ما حصل بالضبط.

-الخيانة الموصوفة للقيم والمبادئ الديمقراطية للبعض حيث قبلت أطراف بدخول انتخابات تعيينية متنكرين لإحدى أهم أركان الديمقراطية هو أن الانتخابات لا تكون إلا تنافسية حرّة نزيهة هدفها التداول السلمي على السلطة وفق ما يرتضيه الشعب.

-تشرذم الحركة الديمقراطية نفسها إلى تيارات منها التي رفضت التضحية وتحمّل مسؤولية الدفاع عن قيمها ومنها التي بقيت على خلافات قديمة، ومن ثم غياب قطب واحد تلتقي فيه هذه التيّارات على الحد السياسي الأدنى أي الحريات الفردية والجماعية.

إن استيعاب جزء من الديمقراطيين من قبل السلطة وضرب من رفضوا التعامل والعمالة قد أدى في نهاية الأمر إلى ضرب الوظيفة الاجتماعية الهامة التي كانت تضطلع بها هذه الحركة والتي كان مصلحة الجميع أن تلعبها. من البديهي أن هذه الحركة الإصلاحية السلمية والمعتدلة كانت الفرصة الوحيدة للسلطة للتجدّد والتفتح على حاجيات ومتطلبات المجتمع المدني لتكسب دعمها الحقيقي وذلك بالتعامل معه كطرف لا كأداة.

ومن الواضح كذلك أنّها كانت المخاطب الإجباري للحركة الإسلامية إذا أرادت أن تصبح طرفا من الأطراف في اللّعبة السياسية وأن تتمرّن على الحياة الديمقراطية وأن تواجه كل النزعات المتشدّدة في داخلها المراهنة على الانقلاب أو العنف . لقد كان قدر الحركة الديمقراطية أن تكون همزة الوصل بين قوات شمولية في طابعها وبرنامجها، وأن تلعب دورا هاما في تسييس الصراع وإعطاءه طابعا حضاريا يوفر على المجتمع القمع والتمرّد.

لذلك عمق ضربها أزمة نظام انغلق على آلياته القديمة وصادر لنفسه مظاهر السلطة القديمة من عبادة الشخصية وسيادة الرأي الواحد والخلط بين الحزب والدولة إلى قمع كل مخالف في التوجّه هي الآليات التي ولدت أزمة الحكم البورقيبي. لا جدال أنه كان هناك في السبعينيات والثمانينات قوى سياسية هامة داخل الحزب الحاكم تفهم تطور المجتمع وتطوّر حاجياته تحاول دمقرطة الحزب خاصة ابتداء من 1981 إلا أن فشلها كان ذريعا فهي إمّا خرجت من الحزب، أو استكانت إلى ممارسات شمولية تتحمل إلى اليوم مسؤوليتها. وقد اعتقد الديمقراطيون بنوع من السذاجة أن الحكم الجديد سيواصل مسيرتهم بعد أن التفّ حول مفاهيمهم وشعاراتهم واستولى عليها، إلا أن الحقيقة المرّة لم تلبث أن ظهرت عندما اتضح منذ بداية التسعينيات، أن الحكم الجديد لم يأت إلا لإنقاذ النظام القديم وإعادة الشباب إليه ولخبطة اللعبة الديمقراطية بإفراغ المفاهيم من معانيها والتحكم وحتى يخلق "أحزاب معارضة" انتهت في الواقع إلى أن تكون حزيبات معاضدة لا قيمة لها ولا وزن، والتحكم أيضا في كل مؤسسات المجتمع المدني بقانون الجمعيات الشهير.

هكذا غاب الأساس الممكن للمفاعلة الديمقراطية لأن الحكم الجديد ارتأى أن مصلحته تقتضي المحافظة على الأشكال القديمة بدل المغامرة في بناء أشكال جديدة قد لا يستطيع السيطرة عليها.

يبقى أن السلطة لم تنتبه إلى أنه لم يكن يعيد الشباب إلى هذه الآليات المحتضرة وإن ما هو مدّد في عمرها فقط وأعيدت عقارب الساعة إلى بداية الستينيات دون القدرة على إلغاء الزمن واتجاهه الحتمي نحو بلورة نفس النتائج وربما بسرعة أكبر وهي تسارع الخراب في كل المستويات.

****

خراب مشروع التنمية والعدالة الاجتماعية

إن الخطورة الكبرى للفساد ليست في كمية الأموال المسروقة إذ تبقى هذه الأخيرة على أهميتها وبالقياس إلى مجموع الدخل الوطني قطرة في محيط. فخطورته تكمن في الدمار النفسي الذي يشيعه بين عامة الشعب.هو يعمق الإحباط عند من يكد ويجتهد ويشيع روح التواكل والكسل واحتقار قيمة العمل. هو يسمم علاقة المواطنين بعضهم ببعض وعلاقتهم بالدولة هو أكبر حاجز للاستثمار الداخلي وأكبر عامل من عوامل استيراد الأموال المشبوهة والصفقات التي تزيد في نهب خيرات الشعب وليس الإضافة إليها. هو عامل فقر تعميق الفقر بكل أصنافه: الفقر الاقتصادي والفقر الروحي. إن علاقة الاستبداد بالفساد شبه آلية. حيث يوجد الفساد تجد الغطاء الاستبدادي. حيث يوجد الاستبداد لا بد للفساد من أن يترعرع طال الزمان أو قصر.

ولا ينفع أن يواجهنا البعض بأمثلة هذا النظام الاستبدادي أو ذاك والذي كان رئيسه لا يمارس الفساد مثل جمال عبد الناصر وحتى بينوشيه في الشيلي. فالقاعدة أنه حتى ولو كان هرم السلطة الاستبدادية غير فاسد فإن غياب الشفافية وشلل وسائل المحاسبة والمراقبة تنتج بالضرورة وتعمم الفساد الذي لا يلبث أن ينتشر حوله ببطء أما إذا كان رأس السلطة فاسدا مشجعا على الفساد فإن الظاهرة تنتشر كالنار في الهشيم.

وثمة علاقة قارة بين حدة الاستبداد وانتشار وخطورة الفساد فكلما تفاقم الاستبداد تفاقم الفساد والعكس بالعكس. ولا غرابة في الأمر فالفساد آفة مدمرة لا يقبلها الجسم الاجتماعي ولا بد من فرضها من أقصى العنف كما أن أقصى العنف الممارس على الناس يعطي للفساد فرصة أوسع للتحرك بمنتهى السهولة وقد انهارت أمامه كل مقاومة.من نافلة القول أن الفساد وجد قبل الاستبداد وسيوجد بعده فهو في كل العصور طريقة يستعملها الجميع في حدود معينة للحصول على امتيازا بسيطة. وثمة من الاقتصاديين من يعتبرون الفساد مقبولا إن لم يكن مرغوبا فيه في بعض الأحوال لشراء "فعالية" البيروقراطية المتخلفة والثقيلة مثلا مما يمكن العجلة الاقتصادية أن تدور بسهولة أكثر وذلك لمصلحة الجميع. لكن الأمر جد مختلف اليوم مع ما نجربه اليوم على امتداد الوطن العربي فالفساد جملة من التقنيات التي تمارسها شخصيات ومجموعات في قلب السلطة مهمتها النهب والسلب والاستيلاء على خيرات الشعب دون رادع سوى انهيار النظام نفسه.

ومن سخرية الأقدار أن يصاحب الفساد النظام الاستبدادي ليكون واحدا من أهم أسباب موته والحال أن مثل هذا النظام يستولي على السلطة عادة باسم الانتصار لقيم أخلاقية كالوطنية النزاهة والإخلاص لقيم عقائدية كبرى تترفع عن الطمع المادي. لكن ما هي إلا فترة قليلة من الزمن إلا وترى التشكيلة القديمة للسلطة قد أعيد إنتاجها، ولو تأملنا في تركيبة أي نظام استبدادي لرأينا أنه طبقات كقشور البصل.

أما الطبقة السطحية فهي العقائدية والسياسية وهي مستوى الخطاب الرسمي والواجهة البراقة وكل فنون التمثيل على الشعب. وفي هذا المستوى المعروض على الإعجاب والتعبد الجماهيري، يتحرك القائد البطل المنقذ الحريص على راحة شعبه وتعمل المؤسسات السياسية بكفاءة ونجاعة تحت إشراف القائد الملهم الخ.

والخديعة الأساسية في تمرير الفكرة بأن هذا المستوى هو المركز الحقيقي للسلطة وهذا مستوى حاسة البصر فكل ما هو جميل ناصع مغر معروض على الأنظار لتنطبع في الأذهان أجمل الصور.

وتحت هذه الطبقة الرقيقة تجد المستوى الثاني أين توجد السلطة الفاعلة وتتألف أساسا من الأجهزة الأمنية التي تتحرك خارج أي سيطرة للأجهزة الشرعية التي هي مجرد غطاء لها فخاصية هذه الأجهزة أن دورها ليس التمثيل على الشعب وإنما التمثيل به. فهي المسئولة عن القمع المتواصل الذي يحفظ تواصل المسرحية في المستوى السطحي.

وهذا مستوى حاسة السمع فثمة صراخ الملايين من البشر من مساجين وعائلاتهم المنكوبة ويخيل لك أن الوطن في هذا المستوى نواح وأنات ألم وأبناؤه وبناته بين غرف التعذيب وزنزانات السجون.

ورغم سطوتها وشراستها فإن الأجهزة الأمنية مجرد غطاء هي الأخرى للنواة الحقيقية للسلطة التي تحتل الطبقة الأخيرة.نحن مطالبون عند الدخول في هذا المستوى أن نسدّ الأنف فهنا تفوح الروائح الكريهة للصفقات وهنا تتكدس الأموال المسروقة للشعب الطيب الذي يمثل به ويمثل عليه في الطابقين العلويين.

وفي هذا المستوى تتلخص الدولة والنظام في عصابات لا هم لها سوى اقتسام أشلاء الوطن معتبرة السلطة مجرّد أداة للثروة السريعة والسهلة والدولة الإطار الذي يحمي أعمالها بل ويضفي عليها الشرعية والقانونية ولم لا الصبغة الخيرية.

إن القاسم المشترك بين جميع وسائل الفساد المعروفة هو منطق السطو وممارسته على أوسع نطاق.وثمة سطو على البنوك التي تودع فيها أموال عامة الناس أي ثمرة عملهم ومدخراتهم. ويتم عادة باقتراض أموال خيالية دون أدنى رصيد مالي شخصي يسمح بمثل هذا " القروض" وبدون أي نية لإرجاعها،

وثمة سطو على أراضي وممتلكات الدولة التي يقع تقاسمها في الخفاء والحيلة أن يسمى على رأسها واحد من العصابة أو يدين لها بالولاء.هناك السطو على السوق، كأن لا يفوز بالمناقصات أي بأموال المجموعات إلا صاحب أرخص العروض وأجودها، فالعصابات عادة طرف إجباري في تعطيل هذه العملية التي تنتهي بإسناد الأعمال ومن ثمة أموال المجموعة لمن يتقدم بأردأ الخدمات وأغلاها في مقابل عمولة محترمة بملايين الدولارات وأحيانا بمليارات الدولارات. ثمة السطو على مؤسسات البلاد الرامية إلى حماية اقتصادها مثل الجمارك التي تستخدمها السلطة لتتبع صغار المخالفين وملء السجون بهم بينما يتصدر كبار المهربين المكانة الاجتماعية المرموقة. وهناك السطو على الشركات الهامة التي تباع للقطاع الخاص بتعلة الخصخصة للفعالية. وغالبا ما تشتري العصابات هذه المؤسسات بأسعار مخفضة بصفة مصطنعة وبالطبع فإن الشراء يكون عادة بأموال البنوك التي أعطت «القرض". يتذكر أبناء هذا جيلنا ترديدنا الدائم أننا نناهض الاستعمار والإمبريالية لسطوهما على خيرات شعوبنا فما الفرق بين أن يسطو عليها غريب أو قريب ؟ ورغم كل ما تحاوله العصابات فإن أسرار الفساد متداولة في الشارع العربي وليس للناس من شغل شاغل غير هذا الموضوع. فكيف يمكن في مثل هذه الحالة توفر المناخ الثقافي والنفسي الذي كان من أهم أسباب تقدم الغرب أو اليابان.من المعروف أن تقديس العمل عند الغربيين واليابانيين هو من أهم العوامل الذاتية التي تفسر تطورهم.

من أين لنا أن نقدس العمل ونحن نرى العصابات تكدس الثروات الطائلة بين عشية وضحاها في حين يكاد العمل يفي بلقمة العيش عندما يوجد.

إن المثل الذي تعطيه العصابات مدمّر لأنه يجد الصدى عند بعض ضعاف النفوس. وبالإضافة هو ينشر قيما معكوسا تجعل الثروة في متناول كل من هو "حصيف" ويعرف من أين تؤكل الكتف على شرط أن يكون قريبا من السلطة مواليا لها.

هكذا ينتشر المرض من فوق على تحت ليتعقد الموضوع أكثر فأكثر فمن العصابة الكبرى المحيطة بهرم السلطة إلى عصابات تصغر مطامعها كل ما اقتربت من القاعدة العريضة تتقاسم فتات المائدة ولا تقل تخريبا لنسيج المجتمع السليم

وقيمه. وعندما يتجاوز النهب والسلب كل الحدود تشاهد تناقص الاستثمار الداخلي والخارجي خوفا من قطّاع الطريق المنتصبين في كل تقاطع طريق يطالبون بثمن تدخلهم لدى البيروقراطية المتواطئة.

هكذا يضرب في الصميم العامل الضروري الثاني للتطور الاقتصادي. هاهي الآليات تتجمع لإفلاس الدولة مثلما حدث ذلك في أكثر من بلد متخلف ومثل ما ينتظرنا سواء في تونس أو في أي بلد عربي آخر مريض بوباء الاستبداد. من أين للمواطن أن يصدق التبريرات العقائدية التي تسوقها أجهزة إعلام بالغة الغباء والتخلف وهو يسمع كل يوم الشارع يتحدث عن آخر الفضائح لأقارب الرئيس المفدّى ؟ وكم من وقت تستطيع أن تصمد خرافة بطانة السوء المحيطة بالرئيس القائد –آه لو علم –؟

من أين للمواطن أن يحترم مؤسسة تدعي حمايته وهي تبتزه وتحتقره ؟ وهو في قرارة نفسه يبادلها احتقارا باحتقار وخوفا بخوف وهكذا يتسبب الفساد في تدمير العلاقة التي تبنى عليها كل دولة سليمة أي الثقة والاحترام المتبادلين. بل هل يمكن الحديث في مثل هذه الحالة أصلا عن المواطنة؟ ففي نظر العصابات لا يشكل الناس سوى قطيع من الغنم صوفه للجزّ ولحمه للأكل. وفي نظر أجهزة الأمن لا يشكل الناس سوى مشتبه فيهم يمكن أن يتمردوا في كل لحظة. وفي نظر السلطة السياسية لا يشكل الناس سوى مجموعة من الأطفال الكبار الذي يجب توفير الضروريات الحياتية مقابل انضباطهم وطاعة الأب الكبير

وما من شك أن الفساد يفضح زيف الادعاء بأن رسالة النظام قوي استجماع القوة والانضباط بالتخلي عن الحرية الفردية لرفع مستوى النجاعة والفعالية في محاربة هذا العدو أو ذاك.

فعبر الفساد يتضح أنه ليس للنظام أي رسالة وإنما أطماع خسيسة لا تتجاوز التسلط على الناس معنويا وماديا ولو تأملنا في توزيع ريع السلطة بين الزعيم الأوحد وبطانته ومن يأكلون فتات المائدة لأتّضح لنا أن الأمر بمثابة اقتسام غنيمة. فللزعيم الأوحد الحق في المكاسب المعنوية التي يوليها الأهمية الكبرى مثل اليد العليا في كل الأمور والمديح المتواصل وكل مظاهر عبادة الشخصية والتي أصبحت تثير الاشمئزاز من فرط ابتذالها والغلوّ فيها. أما بطانته العائلية والعقائدية فلها اليد العليا في ثروة الشعب. وفي نظرة الناس للناس لا مجال لحب أو احترام أو ثقة وكل واحد يعتبر الآخر مقصّرا في حقّه وحقّ الوطن. هكذا تموت المواطنة بما هي إحساس الجميع في التشارك في نفس الحقوق والواجبات.

ولا غرابة في هذا فالنظام الاستبدادي إما وليد حرب أو وليد انقلاب ومن ثمة هو يعتبر السلطة غنيمة حرب وللمنتصر في الحرب كل الحقوق ومن أولها حق التصرف في كرامة الناس وأرزاقهم. تبقى هذه العقلية البدائية مطمورة مستترة وراء السحاب اللفظي العقائدي المجعول أساسا للتغطية على الحوافز الفاعلة الحقيقية.

ولقائل أن يقول أن هذه النظرية لا تأخذ بعين الاعتبار وجود الفساد في الدول الديمقراطية والحال أن أنظمتها تأتي للسلطة بدون الانتصار في حرب أو في انقلاب وإنما في إطار التداول السلمي على المسؤولية.

و ما من شك أن الأنظمة الديمقراطية تعرف هي الأخرى الظاهرة لسبب بالغ البساطة هو إن البشر هم البشر أينما كانوا. فأين توجد إمكانية استغلال النفوذ لا بدّ أن يوجد آليا أفراد يترفعون عن الاستغلال وآخرون يرغبون فيه ولكنهم لا يستطيعونه وفريق ثالث يستسلم للإغراء.

إلا أنه يوجد فرق هائل بين النظامين.ففي النظام الديمقراطي توجد آلة حاصدة للأعشاب المضرة تجتثّها باستمرار مما يخفف من أضرارها رغم تواصل توالدها وأحيانا انتشارها رغم القانون والخطاب الأخلاقوي.

هذه الآلة الحاصدة هي المؤسسات الديمقراطية نفسها. فالصحافة هي كلب الحراسة التي تعطي التنبيه العام للمجتمع بان الفساد انتشر في هذا القطاع أو ذاك. آنذاك تتحرك الآلية الثانية التي هي القضاء المستقل لتتبع الفاسدين. وأخيرا فإن كل رجل سياسي افتضح أمره أو لم يقم بواجبه في تتبع المفسدين مؤهل للقاء صعب مع الناخبين.والأهم من هذا كله أن الحاكم الديمقراطي لا يعتبر السلطة غنيمة حرب وإنما مسؤولية هي في آن واحد تشريف وتكليف. لذلك يبقى الفساد في مثل هذه الأنظمة الشاذّة وليس القاعدة.

أما في مجتمعاتنا المريضة بالاستبداد فهو القاعدة لاستشراء العقلية وخاصة لسهر النظام على تعطيل آلة حصاد الأعشاب السامة.وفرض وضع تكون فيه الصحافة مكممة والقضاء جهاز مهمته تتبع صغار اللصوص والتغطية على كبارهم والمحاسبة الانتخابية غير موجودة أو مجرد مسرحية.

وثمة حالات ينطلق فيها القمع بشراسة من البداية لتأمين ظروف الفساد ويحدث هذا عادة تحت إطار افتعال عدو عقائدي يبرر القمع الذي لا يهدف في الواقع لاستئصال الخطر المزعوم بقدر ما يهدف إلى توفير ظروف النهب والسلب بدون حسيب أو رقيب.هكذا تترعرع الأعشاب الطفيلية في حديقة الوطن لتقضي تدريجيا على الورود والفواكه والخضر وإن تجاوز الفساد حدّا انهار الوطن بأكمله وكأنه جسم هاجمته جرثومة خبيثة ليس له لمقاومتها أي أجسام مضادة.

****

خراب مشروع بناء الدولة العصرية

يمكن القول أن عوامل تفكك الدولة العصرية مفهوما وممارسة قد ذهب اليوم شوطا بعيدا في أغلب الأقطار العربية نتيجة سياسة دمرت مكتسبات انطلقت أحيانا في نهاية القرن التاسع عشر وتواصلت طوال هذا القرن

وقد يبدو هذا الرأي مبالغ فيه لمن يزور بلداننا فيرى كل مظاهر الدولة بل وحتى الدولة القوية من دوران الدواليب البيروقراطية واستتباب الأمنً لكن المظاهر في النظم الاستبدادية لا تخدع إلا أصحابها ومن ليس لهم الوقت أو القدرة على الانتباه لما يوجد وراءها.

ومن المعروف حسب المقولة الشهيرة أنً كل شيء على ما يرام في الدكتاتورية إلى ربع الساعة الأخيرً . فإذا سلمنا أن الدولة العصرية هي الجهاز الذي يتمتع بحد أدنى من الهيبة والمصداقية والفعالية هدفه الأساسي الحد من العنف و إدارة شؤون المجموعة الوطنية وفق القانون تكريسا لجملة من القيم الجماعية المتفق عليها يمكن القول أن لاشيء من هذا القبيل يوجد في أي قطر عربي فثمة في كل مكان دولة مطعون في هيبتها وفي مصداقيتها وفي شرعيها تشتغل أغلب الوقت خارج إطار القانون وضد القيم المجتمعية و لا تواجه أزمتها الهيكلية إلا بإجراءات اعتباطية تعمقها يوما بعد يوم وترمي بالشعب في مجاهل أخطار كبيرة .

ومن سخرية الأقدار أن تنتصب الأنظمة الحالية بنية ''التصحيح ''كما حدث في سوريا أو'' الثورة ''كما حدث في مصر والعراق وليبيا أو '' التغيير '' في تونس لينتهي التغيير والتصحيح إلى إقامة سلطة الأجهزة الاستخبارية وانتصاب دولة البوليس..

ولا شكّ أن تحليل عملية الانهيار هذه تتطلب دراسات مستفيضة لكنني سأكتفي في هذه المقالة بالإشارة إلى أهم خصائصها تاركا للمؤرخين تحليل الآليات التي جعلت عملية إنقاذ الدولة تتحول سريعا إلى عملية إغراق لها.

وأول تفسير أن الطبع غلب التطبع فلم تطل فترة المراقبة الذاتية وانتحال الديمقراطية لتعود للسطح عقلية البوليس وتقنياته المعروفة في التعامل مع القضايا السياسية. ومن بين هذه التقنيات تلك التي تمارسها كل الدول ومنها الديمقراطية لكنها تبقى في حدود وجدّ مخفية وفي خدمة سياسة ليست الأساليب القذرة إلا جزءا منها.

لكن النظام العربي جعل من الشاذة القاعدة والقاعدة الواضحة التي يروم بها تحقيق أهداف سياسية وهكذا انتشرت بجانب الممارسات الكلاسيكية التي سارت عليها الدولة الحزبية من تعذيب ومحاكمات جائرة عمليات بالغة الخطورة من منظور الرمز والمعنى .قد يبدو من المغالاة أن ما يدمر الدولة ليس فظاعة القمع مثل ما حصل في سوريا والعراق وليبيا قدر حقارته. ففي تونس على سبيل المثال لم تتورع الأجهزة ابتداء من التسعينات عن توزيع الأشرطة البورنوغرافية المزعومة ضد المعارضين مثل محمد مزالي وعلي العريض وعبد الفتاح مورو وسهام بن سدرين ثم برزت ظاهرة الهجمات البالغة الحقارة ضدهم في صحف مأجورة تخصصت في الفضائح ثم تنامت ظاهرة سرقة سيارات مناضلي حقوق الإنسان أو تهشيمها مثل سيارة عمر المستيري وجمال الدين بيدة وراضية النصراوي ومصطفى بن جعفر وخميس قسيلة وتوفيق بن بريك وأخيرا سيارتي كذلك تعرض مكتب راضية النصراوي إلى الخلع وسرقة الملفات واعتدي على مكتب العميد بشير الصيد. ثم برزت ظاهرة القضايا الكيدية التي يلفقها البوليس والسيناريو هو أن يطلب من البعض عدم الإمضاء في المراكز تطبيقا لحكم المراقبة الإدارية ثم تحال الضحية لأسباب تتعلق بسوء سلوكه أو للضغط على عائلته على المحاكمة بتهمة امتناعه عن الإمضاء ولا ينفع قوله أن البوليس هو الذي طلب منه ذلك ويحكم عليه بالسجن كما حدث ذلك في قضيتي محمد علي البدوي وعلي بن سالم الصغير .

وهكذا استشرت داخل المجتمع صورة مدمرة للدولة وهي أنها تمارس ما جعلت لمقاومته وتزامنت هذه الصورة في الوقت الذي ضج فيه المجتمع بالشكوى من استشراء الفساد في كافة الأجهزة وخاصة في الجهاز البوليسي .وثمة ظاهرة أخرى ساهمت في ضرب هيبة الدولة وهي الضريبة المفروضة على الناس بخصوص تمويل صندوق 26–26 وفي يوم من السنة يطلب من كل المواطنين التطوع الإجباري بالتبرع لفائدة صندوق إحياء المناطق الفقيرة لكن الأمر بالنسبة للبعض ليس سوى وسيلة تملق للسلطة أو للتهرب من الضرائب الرسمية إذ هناك مقايضة غير رسمية تجعل الدفع للصندوق يعفي أو يسهل التعامل مع الضرائب الرسمية أما بالنسبة للأغلبية فهو ضرب من ضروب الابتزاز المالي تأخذ بموجبه السلطة باليد اليمنى من جيب المواطن في ظل التهديد المبطن لتعطي باليد اليسرى جزءا ضئيلا مما أخذته بأسلوب المنّ المهين في حين يضيع أهم جزء من المال في المجهول .

والخطورة في قضية هذا الصندوق ليست في ابتزاز المواطنين وضرب المورد الأساسي للدولة الذي هو الضرائب ولا في الأموال المختفية وإنما مجدّدا في ضرب صورة الدولة .فالدولة العصرية تبدأ لحظة التفريق بين مال المجموعة ومال الحاكم وخاصة عندما تعتمد المجموعة الوطنية مبدأ رئيسيا هو لا ضرائب بدون قانون يسنه برلمان ويسهر على شفافيتها جهاز محاسبة ذا مصداقية .إن هذا الصندوق إضافة إلى الممارسات السوقية الخارجة على القانون أعاد الدولة التونسية إلى ما قبل الدولة العصرية التي ظننا أن دستور 1861 قد أدخلنا إليها . ونفهم الجزء الثاني من أزمة الدولة أي انهيار المصداقية إذا أضفنا إلى الصورة السلبية التي أدت إليها هذه التصرفات فراغ الإعلام الرسمي من كل قيمة وعزوف الناس عنه وفرارهم إلى الفضائيات الأجنبية.

إن ما سمعته كل الشعوب العربية في مستوى الخطاب الرسمي طوال التسعينات ليس ما يسمى باللغة الخشبية المعهودة في كل نظام دكتاتوري وإنما شيئا آخر جديدا أدخلته الدولة البوليسية وهو اللغة المضللة.

ففي تونس أصبحت الهوة بين القول والفعل بين الكلمة ومضمونها غير قابلة لأي تجسير بفعل خطاب يتستر بكل مصطلحات الديمقراطية وحقوق الإنسان وقيم العدالة والتسامح لممارسة نقيضها.

وهكذا تعلم التونسيون فهم الكلمات بالعكس فالديمقراطية تعني الدكتاتورية وحقوق الإنسان تعني انتهاك حقوق الإنسان ودولة القانون تعني دولة الاستبداد والتسامح تعني التعصب والتعددية الأحادية الخ.

ومما زاد في انهيار المصداقية الحرب الشرسة التي شنتها الدولة البوليسية ضد انتشار الصحون المقعرة التي تكشف وجودها بالرغم من انفها ومراقبة الهاتف والبريد والإنترنت والصحافة... وفشلها الذريع في هذه الحرب. يبقى أن أهم عوامل تفكك الدولة العصرية مفهوما وممارسة هو انتفاء الشرعية عنها فقد كان بإمكان السلطة المنبثقة عن انقلاب 7–11 أن تستقي شرعيتها من مشروع حضاري مثل إرساء الديمقراطية مثلما استقت الدولة الحزبية شرعيتها من تحقيق الاستقلال الأول لكنها فضلت الركون إلى انتخابات مزورة من ألفها إلى يائها ولا يأخذها أحد لا في الداخل ولا في الخارج على محمل الجدّ.

وفي مثل هذه الحالات لا بد لكلّ دولة أن تقايض وجودها غير الشرعي أي غير المستمدّ من الرغبة الواعية الحرة للشعب إما بمشروع أيدلوجي مثلما كان الأمر بالنسبة للشيوعية أو النازية أو بادّعاء التصدّي لعدو خارجي أو داخلي يمكن أن تنجرّ عنه مخاطر أهم بكثير من وجود دولة غير شرعية أو بتحقيق دعائم رخاء اقتصادي يمكن به شراء ضمائر البعض وسكوت الأغلبية وتحييد " المتطرفين ".

ولا يوجد اليوم في تونس أي من هذه العوامل فلا أحد يصدق حرفا واحدا من الهذر المستمر حول

الديمقراطية ولا وجود لعدو خارجي أو داخلي خاصة بعد قمع الإسلاميين ورفضهم المتواصل الرد بالعنف على المظالم التي يتعرضون لها . أماً المعجزة الاقتصاديةً التي يتغنى بها النظام فإن الفساد والعولمة تكفلا بضرب صورتها في الداخل والخارج ناهيك عن حقيقتها المبالغ فيها كثيرا .

*

ويتمثل الجزء الثاني في معادلة الوضع السياسي في طبيعة المجتمع وقدرته على مواجهة الدولة البوليسية وخاصية المجتمع ككل انه يحيا منذ عشر سنوات في ظلّ إرهاب الدولة وأنه يتردّد بين سورات العنف المباغتة التي يعبر فيها عن غضبه وبين الاستكانة والصبر على المكروه الذي لا يستطيع أن يغيره.

وثمة شعور عميق داخل المجتمع بالمهانة والإذلال لضرورة الصمت على فساد لا حدود له ومظالم مستشرية تتوجها انتخابات مزيفة تصادر فيها سيادة الشعب وكرامته.ومن أخطر مكونات الأزمة النفسية للمواطن العربي تيقنه انه عرضة للتعسف وأن حقوقه التي يفترض فيها أنها غير قابلة للتصرف وأنها محمية بالقانون امتيازات هشّة يدين بها دوما لأصحاب القرار ولو كانوا من أصغر أنواع الموظفين ولا يحافظ عليها إلا بالتملق والمهادنة والنفاق والغشّ. وقد تسببت المحاكمات السياسية وما ظهر من خلالها من خواء مفهوم دولة القانون من كل محتوى، في استشراء القناعة بأننا نحيا في ظل دولة اصبح فيها القانون وسيلة للتشريع للظلم والتغطية عليه .

وفي هذا الجو المشحون تترعرع الجريمة التي يلاحظ الكل تفشيها الخطير بالرغم من كثافة قل نظيرها في العالم من كل ما يخطر على بال أو لا يخطر من أنواع البوليس .

ولا أحد يعلم ما هو ارتفاع منسوب الجريمة وتجارة المخدرات وإدمان الكحول والانتحار فكل هذه المعطيات معلومات سرية ولا يمكن البحث فيها علميا أحيانا يطلب من الباحثين العلميين الكذب على الأرقام مثلما حصل مؤخرا عندما طلبت وزارة الصحة من أستاذة في الطب عدم المشاركة في ندوة طبية حتى لا تذيع أرقاما تدل على ارتفاع الإدمان على المخدرات .ولم يفلح هذا المجتمع في الانعتاق إلا على مستوى عدد يحصى على الأصابع من منظمات مستقلة عن السلطة تتحرك أساسا في ميدان الدفاع عن الحقوق الإنسانية أما ما عدا ذلك فنسيج من الجمعيات الرياضية وكلها مراقبة بصفة لصيقة من قبل الأجهزة . ولو درسنا التحويرات القانونية للعشر سنوات الأخيرة في كل أرجاء الوطن العربي لاكتشفنا أنها تتعلق بالتضييق على حرية الصحافة وحرية التنظّم. وإذا قارنا هذا الوضع ببلدان شبيهة حتى في أفريقيا اكتشفنا مدى التصحر الذي أحدثه قانون الجمعيات بمنع كل حيوية اجتماعية وتكبيلها وعقاب كل من يريد أن ينشط في أي حقل كان خارج سيطرة سلطة مهووسة بالهاجس الأمني أصبحت اليوم العنصر الأول في شعور العربي قلة الأمن والاطمئنان.

ففي جنوب أفريقيا مثلا يوجد 180جمعية للدفاع عن حقوق الطفل ولا يوجد واحدة في تونس والعلاقة بين الجمعيات والحكومة على طرفي النقيض مما هو عندنا فالدولة لا تكتفي بالسماح للجمعيات بالنشاط بل تتعامل معها من موقع التكامل مفضلة أحيانا تكليف البعض منها بأنشطة لا تقدر عليها بيروقراطيتها الثقيلة وتمولها بدون المساس بالجمعية سياسيا أي بدون محاولة التفويض الرخيص التي هي القاعدة في تعامل الدولة الاستبدادية مع مؤسسات المجتمع المدني في بلداننا الموبوءة بالنظام الدكتاتوري .

وبجانب الروح المعنوية التي دمرتها الدكتاتورية فإن الخراب الذي لحق كل مكتسبات المجتمع أصبح مصدر تهديد خطير لمستقبل الأجيال المقبلة وقد يتطلب إصلاحه جيلا بأكمله .

فنحن لا ننتبه عادة أن الغرس وجني الثمار صالحة أو طالحة في مستوى الشعوب عملية تحسب بالعقود لا بالسنين كما هو الحال على مستوى الأفراد.

ففي تونس نحن نجني في سنة ألفين ثمار سياسة الستينيات في مستوى التنظيم العائلي. إن انخفاض عدد المسجلين في المدارس الابتدائية وتنازل الضغط على مطالب السكن هي الثمار التي نجنيها اليوم من إحدى الخيارات الحكيمة القليلة للدولة الحزبية أي تحسين وضعية المرأة والتنظيم العائلي. كذلك فإن نوعية النخب المتعلمة والمتكونة أساسا من الكهول هي نتيجة نفس السياسة الرشيدة في ميدان التعليم التي وضعت في الستينيات.

و ابتداء من الثمانيان ضعف مستوى التعليم ثم تسارع تدهوره في التسعينيات بفعل انتشار الفساد وتدهور وضعية رجال ونساء التعليم وتحريم النقد والمراجعة وتتبع المبدعين والتصحر الثقافي ووضع الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب لمجرد ولاءه للسلطة والسياسة اللغوية القديمة وخاصة ديماغوجية النظام الذي اصبح يبحث عن شعبية رخيصة بالزيادة في نسب النجاح في الشهادة الثانوية (البكلوريا) وهكذا أصبحنا نلاحظ في الجامعة دخول أجيال متزايدة الجهل لا يمكن بأي حال من الأحوال خاصة في ظروف فقر الجامعة أن تسمح لتونس باحتلال المكان اللائق بها . وهذه الأجيال الضعيفة التكوين علميا وثقافيا والتي نشأت في جو القيم الموبوءة للدكتاتورية هي التي ستقود تونس لزمن طويل. وهذا هو الأثر السلبي الأساسي الذي ستبقى تونس تعاني منه زمنا طويلا بعد زوال الدكتاتورية.

وإنها نفس الآليات التي خربت القطاعات الحيوية الأخرى للشعب كالصحة والصحافة والثقافة والنظام البنكي والعدالة وهو ما يجعلنا سنعاني لسنوات طويلة من التعامل مع قطاعات ضعيفة الفعالية تتحكم فيها قوى صنعتها الدكتاتورية لا مصلحة لها في التغيير وستقاوم بشدّة كل محاولات الإصلاح الديمقراطي.

وبهذا يتضح لنا أن عشر سنوات من دكتاتورية دولة البوليس واصلت أربعين سنة من دكتاتورية الدولة الحزبية جعلت تونس تشبه حاسوبا أنيق المظهر لكن بملفات أفسدها الفيروس.

ولا بد من التركيز على تركيبة النظام العربي الحقيقية فالحزب المسمى غلطا بالحزب الحاكم هو مجرد غطاء سياسي وقع الاستيلاء عليه من طرف الجهاز البوليسي لكن الجهاز البوليسي هو نفسه غطاء وقع الاستيلاء عليه من قبل عصابات السلب والنهب التي تدور في فلك شخص القائد المفدّى (وعائلاته بالمعنى البيولوجي والمافيوزي للكلمة) لتستنزف خيرات البلاد في إطار عمليات سطو غير مسبوقة في تاريخنا المعاصر.

يتضح هنا حجم التحديات التي ستواجه البديل الديمقراطي يوم يكرّسه الشعب وينهار النظام الإجرامي–البوليسي .فهو مطالب بإصلاحات في مستوى الرمز والمعنى بجعل هيبة الشعب أهم من هيبة الدولة وهذه الهيبة لا يمكن أن تأتّى إلا من عودة السيادة الفعلية له عبر حقه غير القابل للتصرف في التنظم والرأي واختيار من يحكمه. وعندما يستعيد الشعب حقه في التعريف برأيه دون إرهاب فإنه سيستعيد في نفس الوقت جزء من الثقة بالنفس المفقودة وستتحرك الآليات لبرئه من عقد النقص والعجز والذنب والاحتقار للذات.

ويبقى أن أهم عامل من عوامل إعادة بناء الذات الجماعية هو إعادة بناء الثقة في شيء اسمه القانون وذلك بإحالة كل القضاة الفاسدين الذين حكموا بدون نص وحكموا في نفس القضية اكثر من مرة وأغمضوا عينيهم عن التعذيب إلى المحاكم لتقول رأيها في تصرفاتهم. ولن يكفي هذا بالطبع إذ يجب أيضا محاربة المحسوبية ووضع آليات بالغة الدقة والفعالية استئصال فساد متجدد وليست الديمقراطية بمرهم سحري ضدّه وإنما وسيلة لتتبع ظهوره المستمرّ وجزّه باستمرار كما نفعل مع الأعشاب الضارة التي لا نستطيع التخلص منها وإنما قصّها بنفس العناد الذي تتوالد به.

أما هيبة الدولة فإنها لن تبني إلا على قاعدة أخلاقية العمل السياسي إلى ابعد حدّ ممكن بعد أن رمت بها في المزابل سياسة الشرائط البرنوغرافية وسرقة سيارات الناس والاعتداء على أرزاقهم وشرفهم من قبل مؤسسة سبب ومبرر وجودها مقاومة البرنوغرافيا والسرقة والاعتداء على الشرف.

***

أحيل الكاتب بموجب هذه المقالة على التحقيق بتهم ثلب النظام العام وثلب القضاء وترويج اخبار زائفة وحث الناس على خرق قوانين البلاد وتكوين جمعية غير معترف بها – المجلس الوطني للحريات – وحكم عليه بسنة سجن نافذة ثم تراجعت السلطة أمام ما يكلفه اياها السجن فاستبدله القضاء المستغل بسنة مع تأجيل التنفيذ(الناشر)

خراب مشروع تحقيق ''أساس العمران.''

بلاغ *

أصدرت المحكمة الابتدائية في تونس هذا اليوم 30 ديسمبر 2000 حكما ضدّي بالسجن النافذ سنة كاملة من اجل الاحتفاظ بجمعية غير مرخص فيها، أي المجلس الوطني للحريات، وترويج أخبار زائفة ، والحال أنني لم أمارس سوى حقي المشروع في حرية التنظم وحرية الرأي .ولقد بينت المحاكمة بطبيعة التهم الموجهة إليّ وطريقة تسيرها، إنها جزء من مسلسل ضرب المجلس وار هاب الديمقراطيين ومعاقبة مناضلي حقوق الإنسان ، ليعم الصمت في البلاد مغطيا على استشراء الاستبداد والخوف وقد لاحظ المراقبون أن لها هدفا آخر هو حرماني من حقوقي السياسية والمدنية .

وقد رفضت لي ابسط الضمانات القانونية وشروط المحاكمة العادلة وهو ما حدا بالمحامين، مع أنهم كانوا يرغبون في المرافعة في الأصل خلافا لي ، إلى الانسحاب احتجاجا على الخروقات الفاضحة لحق المتهم والدفاع والقاعدة في بلادنا منذ الاستقلال أن الإحالة في القضايا السياسية تعني الإدانة آليا .ففي النظام الاستبدادي لا تترك السلطة التنفيذية للقضاء سوى دور إضفاء غشاء قانوني على القمع والانتقام السياسيين .

وقد آن الأوان أن تطرح الإشكاليتين الرئيسيتين في موضوع خلل عمل الجهاز القضائي في القضايا السياسية أي استعماله من قبل السلطة التنفيذية الزج به وتسخيره لمآربها وضلوع بعض القضاة في لعب دور المنفذ لمشيئة هذه السلطة .

ولهذه الأسباب فقد قرّرت بعد إمعان التفكير عدم استئناف الحكم الصادر ضدّي .

وأعبر بالمناسبة عن بالغ امتناني للمحامين من تونس ومن الخارج الذين تجندوا للدفاع عني كما أشكر المنظمات الحقوقية الوطنية والعربية والعالمية والصحافة الديمقراطية وكل الديمقراطيين في العالم والمواطنين التونسيين الذين كان لتضامنهم معي بالغ الأثر في نفسي. وإنني أدعو المحامين التونسيين إلى ابتكار أساليب جديدة في الدفاع عن المتهمين السياسيين بمراقبة الخروقات التي يتعرضون إليها ونشرها أما المرافعة والكل يعرف أن الأحكام جاهزة فمن شانها أن تطيل عمر لعبة مغشوشة لا تربح منها إلا السلطة و تذهب ضحيتها حقوق المتقاضي وهيبة القاضي وقداسة القضاء .

كما أجدد ندائي للقضاة التونسيين حتى لا يبقى النضال من أجل قضاء مستقل مهاب حام للحقوق والحريات مسؤولية المناضلين السياسيين والحقوقيين وإنما مسئوليتهم هم أيضا .

وإنني أتوجه بنداء لكل الديمقراطيين بتونس لعقد المؤتمر الوطني الديمقراطي بغية وضع أسس دستور جديد وإعداد البدائل السلمية الديمقراطية حتى تأخذ الحريات محل الديمقراطية المزيفة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية محل الفساد والمصالحة الوطنية محل القطيعة بين السلطة والمجتمع المدني والعفو التشريعي العام محل اكتظاظ السجون والتداول محل الرئاسة مدى الحياة وسيادة الشعب محل عبادة الشخصية .

إن آلامنا اليوم هي آلام مخاض مجتمعنا بديمقراطيته المرتقبة وهي الضريبة لتجد الحرية يوما قريبا لها مكانا في بلادنا فلتدخل تونس الحبيبة القرن والألفية من أوسع أبوابه لتعيش حسب قيم العصر وتكون عضوا في منتدى الدول الديمقراطية والشعوب الحرة.

نداء إلى قضاة تونس**

يوم 23 جوان الحالي دعيت للمثول أمام محكمة الاستئناف بتونس بعد أن استأنفت النيابة العمومية الحكم الابتدائي الصادر ضدّي يوم 30 ديسمبر 2000 ، والقاضي بسجني سنة من أجل الاحتفاظ بجمعية غير مرخص فيها هي المجلس الوطني للحريات وترويج أخبار زائفة .وقد علمت أن التصريح بالحكم سيتم يوم 7جويلية المقبل .

وقد رفضت المثول أمام المحكمة وطلبت من المحامين الكثيرين الذين تطوعوا مشكورين للدفاع عنّي بعدم المرافعة والاكتفاء بتسجيل الحضور . وهذا الموقف هو متابعة لنفس الموقف أمام المحكمة الابتدائية التي أصدرت الحكم بعد محاكمة كتبت الصحافة العالمية في وصفها أنها كانت **Parodie de procès** أي تقليد محاكمة.

وللأسف الشديد لم تكن هذه أولى ولا آخر مسرحية قضائية تحضر فيها كلّ المظاهر الخارجية للعدالة وتغيب روحها ، فمنذ فجر الاستقلال ونحن نشاهد في القضايا السياسية نفس السيناريو المحبوك : يجلب المتهم وهو في كل الحالات تقريبا مجرد تونسي يريد ممارسة حقوق المواطنة ويبدع المحامون في إثبات خواء التهم الموجهة ضده وتناقضها مع روح الدستور والعدل، ويستمع القاضي إلى لسان الدفاع بصبر ايوب ثمّ يصدر حكمه الذي يعرف الكل أنه مسبق وجاهز .فالقاعدة في المحاكمات السياسية أن الاتهام يعني الإحالة والإحالة تعني الإدانة آليا .

وهكذا رأينا قضاة يحكمون بقوانين مخالفة للدستور وللمعاهدات الدولية التي أبرمتها الحكومة التونسية والتي لها الأولوية في سلم القوانين على ما يخالفها من تشريعات محلية، ورأينا قضاة يغمضون العينين عن آثار التعذيب الواضحة التي تبطل حسب المعاهدة الدولية للتعذيب كل التتبعات، ورأينا قضاة يحكمون مثلما هو الحال في الإمضاء الإجباري في مراكز الشرطة بدون نص، ورأينا قضاة يحكمون مرتين وأكثر على نفس المتهم وفي نفس التهمة، بل وسمعنا مؤخرا قاض يتبجّح بأنه لا يعترف باتصال القضاء وبضرورة القرينة في الجرائم السياسية، واستمعنا لمرافعات قيمة لسلك المحاماة تظهر الخروقات القانونية السافرة للتتبعات في الشكل والجوهر فلا تغير شيئا من قرار مسبق اتخذته السلطة التنفيذية وأوكلت للقضاة بالتصريح به.

وهكذا أصبحت كل الأطراف تشارك في مسرحية الظلم تحت ستار القانون تتكرّر فصولها بثبات مروّع على امتداد حقبة استبداد الدولة الحزبية ولم يتغير فيها إلا تصاعد الوتيرة والنسق وقسوة الأحكام إبان العشرية السوداء الأخيرة التي شهدت انتصاب الدولة البوليسية .

وقد تعرضت كل الأطراف التي تساهم في المسرحية إلى خسائر بالغة .

فالمتهم السياسي مدان أيا كانت الحالة ولا شكّ أن محاكمة عبد اللطيف بوحجيلة في شهر أبريل المنصرم وهو يحتضر أمام القاضي بعد تسعين يوما من إضراب الجوع فحكم عليه مع هذا بسبعة عشر سنة ، كانت ذروة مأساة كل متهم سياسي يقف أمام القضاة في بلدنا.

وكذلك تعرّض لسان الدفاع لضرر معنوي فادح فقد كان ولا يزال ، رغم ما يشكّله وجوده من سند معنوي للمتهم ومرافعاته من إزعاج للسلطة ، مجرد كومبارس يستعمل لإضفاء الشرعية على سيناريو شعار مخرجيه

" كلامك يا هذا في النافخات زمرا ".

لكن الخاسر الكبير في الواقع هو القاضي والقضاء والعدل .

فالقاضي الذي يحكم بالظلم تحت كل أنواع الضغوط التي تمارس عليه، لا يمكن في أي حال من الأحوال ألا يعرف تبكيت الضمير والقضاء كمهنة وكمهمة وكوظيفة اجتماعية ، اصبح محل شك ونقاش وجدل وإدانة متزايدة من طرف

الرأي العام الوطني والدولي . وأخيرا وليس آخر فإن العدل بما هو قيمة ضرورية لتماسك المجتمع هيبة الدولة وطمأنينة المواطن هو الضحية الكبرى . ألم يجعل ابن خلدون من العدل أساس العمران ؟

إن هذا الأساس مهدّد اليوم في اعمق دعاماته بعد أن بينت الممارسة المتواصلة فراغ مفهوم العدل من أي مضمون فعلي وكيف أن الجهاز المكلف بالسهر عليه هو الجهاز الذي يخرقه وعمق هشاشة وضعية المواطن المسكين الذي يقع في قبضته .

وفي المقابل فإن الرابح الوحيد هو النظام الاستبدادي الذي أذلّ ولا يزال عبر إخراجه لهذه المسرحية المتهم والمحامي والقاضي والقضاء والعدل على حد السواء وطوعهم لمآربه التي لا تتجاوز البقاء في السلطة بأي ثمن وعلى حساب كل القيم وعلى رأسها العدل .

وهذا النظام المرفوض بصفة تتعمق وتحتد وتتوسّع يوما بعد يوم سواء من شعبنا أومن محيطه العالمي مبرمج للاستبدال بنظام ديمقراطي حقيقي هو مشروع هذا الجيل من التونسيين كما كان مشروع استبدال الاستعمار بالاستقلال مشروع جيل آبائنا وأجدادنا .وفي إطار هذا المشروع الجبار الذي لن تستطيع إيقافه أي قوة ، أتوجه بنداء للقضاة التونسيين لأقول لهم :

لا يمكنكم أن تبقوا مكتوفي الأيدي، أو مواصلة القيام بالدور الذي كلفتم به في القضايا السياسية أي التعرض للمشروع الوطني المنتصر عاجلا أو آجلا. ولا يمكنكم أن تنتظروا من أمثالي الذين يزج بهم زملائكم في السجن أن يأتوكم بالاستقلالية على طبق من ذهب، فاستقلالية القضاء وهيبة القاضي واستتباب العدل مسئوليتكم انتم قبل كل أحد. إن ما ينتظره المجتمع المدني أن تصل الاستفاقة التي تشهدها كل قطاعات شعبنا قطاعكم و لا يجب أن تكون دوافع هذه الاستفاقة الخوف من نشر القوائم اليوم والتتبعات الجزائية غدا عند انتصاب الدولة الديمقراطية وإنما يجب أن تنبع من أعمق أعماق الذات عبر أنبل المشاعر الإنسانية: الوفاء للشرف الشخصي و الوفاء لشرف المهنة والوفاء لوطن لم يكن ولن يكون أبدا مرادفا لحفنة من عابري سبيل نسوا انه لو دامت لغيرهم لما أتتهم بل ويتوهمون أنها ما دامت قد أتتهم فهي لهم دائمة.

أهيب بكم يا قضاة بلادي أن تعودوا إلى تلك الأعماق المنسية التي لا زالت تشتعل فيها جمرة النخوة والاعتزاز بالنفس ، تلك الأعماق التي لا زالت تشتعل فيها جمرة النخوة والاعتزاز بممارسة أهمّ وظيفة لسلامة المجتمع ، تلك الأعماق التي تشتعل فيها جمرة النخوة والاعتزاز بأنكم حملة مشعل أنبل قيم تطمح لتحقيقها الشعوب والإنسانية :العدل ، هذه القيمة التي هي كالشمس إن حضرت بدّدت ظلمات القهر والشقاء والتمرّد والعنف المدمر لإنسانية الإنسان .

ومن هذه الأعماق أهيب بكم يا قضاة بلادي أن تستمدّوا رفضا صارما لمواصلة لعب الدور المخزي الذي حدده لكم مخرجو المسرحية وآنذاك ومن الفضاء الرحب لضمائركم وفي صمت رفض جماعي سترسلون رسالة مضمونة الوصول لحفنة الأشخاص الذين يذلّونكم ويذلون القضاء والعدل ، بأن الغين استبدلت قافا وان عهد القضاء المستغلّ قد انتهى ليبدأ عهد القضاء المستقلّ .وآنذاك ينتهي مفعول النكتة التي يعرفها كل تونسي والتي تروي قصة المواطن الذي طلب من سائق سيارة أجرة أن يحمله لقصر العدالة فاوصله للمكان قائلا هذا القصر أما العدالة فابحث عنها في مكان آخر، لأنكم ستكونوا قد غيرتم الوضع ليحتضن القصر أخيرا العدالة ، لتجد العدالة أخيرا لها في القصر ملجأها الطبيعي .

سوسة في 2001/6/25

** بيان أصدرته بمناسبة آخر المحاكمات التي تعرضت إليها .*

*** النداء الذي تبعه خروج القاضي مختار اليحياوي عن صمته وإصداره بيانه الشهير في جويلية 2000 والذي شهد فيه بخراب القضاء التونسي وأطلق صيحة فزع بخصوص ما آل إليه من تفويض وإذلال فطردته السلطة من عمله وحاصرته ولا زال إلى حدّ كتابة هذه السطور مطاردا ومهددا ورمزا لثورة تعصف داخل الجهاز ولا بد لها يوما أن تنفجر.**

خراب مشروع سيادة القانون

لا يوجد في السنتين الأخيرتين خطاب للسيد زين العابدين بن علي– الدكتاتور الذي انتخب نفسه بنسبة 99.4% – إلا وفيه مقطع قارّ مخصّص لإدانة ''هؤلاء الديمقراطيين الذين يخرقون القانون بل لا يعترفون به '' ولا تأتي أي من وزرائه فرصة إلا وذكّر فيها '' بحرص سيادة الرئيس على أن يسود القانون الذي يعلو ولا يعلى عليه '' ساخرا ومدينا أناس يتشدّقون بالديمقراطية ولا يحترمون القانون .

ولقد تميّز هذا النظام البوليسي الذي يحكم تونس منذ الانقلاب على النظام الحزبي دوما بقلب الحقائق واستعمال الكلمات لتدلّ على عكس مضمونها .فسمى دولة استبداد الفرد دولة القانون والمؤسسات وتغنى بإمضاء المعاهدة العالمية ضد التعذيب واحدث جائزة 10 ديسمبر وسجلّه عند كل منظمات حقوق الإنسان الدولية من اتعس السجلات .

وهو يطبّل ويزمّر لمعجزة اقتصادية سيتضح يوما أنها كانت اكبر الأكاذيب .كذلك الأمر بخصوص القانون الذي يدين بن على خروج الديمقراطيين عليه فلو نظرنا لخصائص هذا القانون لاكتشفنا أنه ليس إلا تغليفا للقوّة ووسيلة للإبقاء على الاستبداد .ومن أهم خصائص القانون الذي يدعو الاستبداد العربي لاحترامه أنه :

1– هو موضوع من قبل من ليس لهم الحق في وضعه .

إن أول شرط لشرعية القانون الذي يسنّه ممثلو الشعب أن يكونوا هم أنفسهم شرعيين أي أن تفرزهم انتخابات حرة ونزيهة وأن يتمتّعوا طيلة نيابتهم بثقة الناس واحترامهم .

لكن الانتخابات في الأنظمة الاستبدادية مجرد غطاء عصري لإرادة الفرد وذلك وفق طقوس مهمتها إضفاء شرعية زائفة على من ليس له شرعية نظاما وأشخاصا .

وإنها لمفارقة غريبة أن هؤلاء الناس الذين انتحلوا صفة هي صفة ممثلي الشعب سيصدرون القوانين التي تعاقب جرائم التزييف وانتحال صفة الطبيب أو المحامي بكذا وكذا سنة سجن .

وهؤلاء الناس موظفون يمثلون صفقة بين القوة والانتهازية . فمن جهة هناك قوة الاستبداد المتمثلة في الجهاز القمعي من جيش وبوليس وإدارة ومال تخدم مصلحة المستبدّ الظالم وبطانته ، ومن جهة أخرى هناك ''كومبارس '' يقبلون في مقابل جزء من الجاه بالقيام بدور التغطية وانتخابهم هو عادة نوع من الرشوة السياسية التي يشتري بها المستبدّ سكوتهم على الاستبداد والمشاركة في أرباحه .

وهكذا يبنى من الأساس القانون على اللاقانون وتنطلق الشرعية من اللاشرعية ونحن أمام حالة تشبه بناء عمارة شاهقة على دعامات من الإسمنت المغشوش .

2–هو قانون متخلف على روح العصر

إن اغلب القوانين التي تنظم حياتنا السياسية منافية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومنافية للعهود والمواثيق الدولية وذلك بالأساس في موضوع الحريات الفردية وبالتالي يمكن القول أن القانون العربي هو قانون خارج على القانون الدولي أي على الطور المتقدم والعصري للقانون.

3– هو تشريع وتطبيع للاستبداد الفردي.

يفضح القانون الأول الذي نسميه أيضا الدستور طبيعة الصفقة بين الراشي أي السلطة التنفيذية والمرتشي أي ''نائب الشعب '' . فهذا الدستور في تونس مثلا يضع كل السلطات في يدي رئيس الجمهورية وربما لا يوجد في أي بلد في العالم رئيس جمهورية يتمتع بسلطات رئيس جمهورية تونس فهو حسب الفصول رئيس السلطة التنفيذية ورئيس السلطة

التشريعية ورئيس السلطة القضائية . إضافة لهذا يوجد فصل غريب لا مثيل له في العالم يعطي للرئيس الحصانة المطلقة إبان الحكم وبعده أي أنه يجعل حامي القانون خارج وفوق القانون بالقانون.وإذا أضفنا لهذا قضية الرئاسة مدى الحياة في الدستور السابق وإمكانية تجددها عبر استفتاءات متتالية في الدستور الحالي لنيابات أخرى، فإننا نجد أن هذا الدستور جعل من رئيس الجمهورية كائنا له العصمة البابوية .

4–هو مجعول للتضييق على الحقوق والحريات.

إن مهمة القانون في بلداننا العربية ليست إيصال الحقوق والحريات الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإنما التضييق عليها بكل الوسائل والتعلات. إن المتأمل في القوانين التي تنظم حق الرأي وحق التنظم وحق التظاهر وحق الانتخاب مواجه بظاهرة التقييد والتحجيم والعرقلة والمنع.

ولو كان الدستور واضحا كل الوضوح في كيفية ممارسة الشعب لسيادته لوضعت السلطة أمام خيار صعب أي تطبيقه أو الخروج عن الشرعية بصفة فجّة لكن هذا الغموض هو الذي سمح لنظام يذل الشعب ، بالتواصل خمسين سنة مستظلا بالدستور لا وبل مسميا نفسه باسمه.وقد انتبه المشرع الهندي عند إقرار العقد الأساسي لمثل هذا الخطر ففصّل ووضّح بكثير من التدقيق كيفية ممارسة الحريات ليقطع خطّ الرجعة على كل سلطة استبدادية تريد استرداد ما يمنحه الدستور.

5–هو مطبوع بعقلية الزجر والترهيب:

يواجه المتأمل في القانون الجزائي الذي ينظم العلاقات بين الأفراد بالصبغة الإرهابية للقانون فابسط المخالفات تعاقب بالسجن وثمة شطط واضح في العقوبة بالقياس للمخالفة وهذا الأمر هو من الأسباب الرئيسية المؤدية إلى اكتظاظ السجون ممّا يجعل منها بؤر الفساد وأكاديميات الجريمة التي أصبحت اليوم في كل البلدان التي تعيش في ظل الاستبداد.لا غرابة في هذا لأن من يسنّ القانون في خدمة أقلية تخشى على مصالحها وهي تستعمل القانون كسلاح للترويع لا كأداة لفرض التوازن داخل المجتمع وهو توازن لا يكون إلا بالعدل. ومن نافل القول أن القانون يستعمل كسلاح لفض أو للتغطية على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كأن يكون السجن العقاب الآلي للسرقة أو البغاء دون الاهتمام لحظة بأسباب السرقة أو البغاء. والقاعدة أنه بقدر ما يكون النظام استبداديا بقدر ما يكون القانون قمعيا لشل كل بوادر التمرّد الممكنة وقتلها وهي في بدايتها.

6–هو يطبق بمكيالين وعلى اضعف جزء من المجتمع.

إن الطموح السياسي للقانون أن يعلو ولا يعلى عليه أي أن يبسط سلطانه على كل فرد وكل مؤسسة وان يتساوى أمامه كل الناس وكل المؤسسات إلا إنه من البديهي أن القانون في أرض الاستبداد بعيد كل البعد عن هذه الصورة فثمة جيوب كاملة من المجتمع تسحب من سيطرته النظرية وهي بالأساس أصحاب السلطة وأعوانهم من رجال الأمن والقضاء والثروات الطائلة. إن من يقتل نفسا بشرية عمدا يدان بأقصى العقوبات في أي بلد وخاصة في العراق ولكن إذا كان القاتل ابن صدام حسين فإنه سيفلت من العقاب بعد "تدخل الجماهير". وفي مثل هذا النظام لا رقابة ولا محاسبة لأجهزة الأمن على عدد القتلى تحت التعذيب لأنه لقوات البوليس السياسي حصانة مطلقة. وفي نفس السياق فإن سارق البيضة سيواجه بالصبغة الزجرية المفرطة للقانون في حين يبقى سارق المليارات صاحب النفوذ في البرلمان الذي يسن قوانين عقاب سرقة البيض. وتعكس هذه الجيوب التي تعيش داخل المجتمع وفق قوانين خاصة مأساة ومهزلة القانون في

ظل الاستبداد فهو لا يطبق إلا على القطاعات الاجتماعية التي ليس لديها وسيلة ضغط كافية للإفلات منه. وهكذا يتزايد تعفن العلاقة التي تربط الفرد والمجموعة بقانون يعرف الكل إنه يعبر عن إرادة ومصلحة الأقلية المستبدّة.

7–هو موكول في تنفيذه إلى سلط فاقدة المصداقية والاستقلالية.

إذا كانت السلطة التشريعية فاقدة المصداقية والهيبة نظرا لزيف تمثيليتها وتبعيتها للسلطة التنفيذية فإن الوضع ليس أحسن في خصوص من يسهر على حماية وتطبيق القانون. فأعوان الإدارة المكلفين بإنفاذ القوانين يعرفون استشراء المحسوبية والفساد. أما السلطة القضائية فهي مثل السلطة التنفيذية جزء تابع للجهاز التنفيذي ومن ثمة هي فاقدة الاستقلالية والهيبة والمصداقية، بل هي اليوم إحدى ركائز الظلم بالقانون. ولو جمعنا الآن كل هذه الخصائص لأتضح لنا أنها ليست سوى الأوصاف الكبرى لأوّل قانون هو قانون الغاب المتمثل في إملاء القويّ إرادته على الضعيف وإنما نحن هنا أمام قانون غاب وضعت على وجهه المساحيق حتى لا تظهر نواجذ الذئب. إلا أنك تلمس بكل وضوح وجود العنف الفجّ في كل مواصفاته. فإن أنت واجهت قانون الصحافة والأحزاب بمحاولة الاصداع بالرأي المخالف أو التنظم المستقل عن السلطة مثلا يردّ النظام الاستبدادي بالعنف المباشر المتمثل في استعمال كل وسائل القمع المعروفة من سجن وتعذيب وحتى الاغتيال. فلا مكان هنا لآلية تحكيم سلمية مثل المحكمة الدستورية التي يمكنها الفصل بين تفسير السلطة للقانون وتفسير المواطن له لأن النظام الاستبدادي هو الخصم والحكم.كما تتضح الصبغة العنيفة لهذا القانون لأن تجربة التاريخ تثبت أنه لا مجال للإصلاح داخل هذه المنظومات السياسية المبنية على العنف وأن الشعوب تصل في آخر المطاف إلى الالتجاء للثورة حتى يمكنها التخلص من قانون الغاب ومحاولة بناء صرح قانوني جديد.

إن مطالبة الديمقراطيين باحترام مثل هذا القانون لا يختلف كثيرا عن مطالبة المستعمرين باحترام قوانين الاستعمار ومطالبة السود في إفريقيا الجنوبية بقبول قانون الابرتايد .ونحن في كل الحالات أمام حيلة ساذجة يعلف فيها المستعمر الغربي أو العنصري الأبيض أو المستبد العربي لاشرعيته بقانونية مفرطة هي مجرد ورقة التوت الشهيرة .إن ما يسند العلاقة السليمة بين الحاكم والمحكوم منذ وجد الإنسان هو عقد مكتوب أو غير مكتوب يكون الحاكم بموجبه عادلا تحدّ ضمانات من طبيعة متباينة (أخلاقية ، تشريعية ، عرفية) من غرائزه التسلطية ويكون المحكوم بموجبه مطيعا منضبطا تحدّ ضمانات من طبيعة متباينة من غرائزه الفوضوية .

وبقدر ما يكون النظام الحاكم مقبولا بصفة حرّة وتلقائية من المحكومين أي شرعيا بقدر تقل الحاجة إلى القوّة لبقائه وعمله .وفي هذا العالم تكمن الشرعية في علاقة المحبة والثقة التي تستمد منها ملكية كالملكية الاسبانية أو المغربية قبول الشعب بها و نسميها الشرعية التاريخية أما في الأنظمة الجمهورية فهي لا تستمدّ إلاّ من انتخابات حرة ونزيهة سبقتها ممارسة الحريات العامة والفردية التي تكون هذه الانتخابات نتيجتها .

وإن نظرنا إلى مكونات شرعية النظام في فرنسا مثلا لاكتشفنا غياب عنصر القوة في العلاقة السياسية فالمؤسسة العسكرية أو البوليسية لا تلعب أي دور في فرض النظام وإنما يتواصل هذا الأخير على مبدأ القبول الحر به من قبل الفرنسيين وثقتهم فيه .

ومن نافل القول أن الثقة ليست في الشخص فرئيس فرنسا قلما ينتخب بأكثر من 52 في المائة من الأصوات وإنما هي في قواعد لعبة مبنية على حرية الرأي للجميع وحرية التنظم للجميع واستقلال القضاء والانتخابات الدورية الحرة والنزيهة . وفي المقابل نرى النظام السياسي العربي خاصة في" الجملكيات " مرتكزا على القوة فالمؤسسة العسكرية والأمنية هي ركيزة السلطة والوسيلة الوحيدة لاتواصل هي العنف البارد المتمثل في قمع الحريات الفردية والجماعية ولا يبقى

أمام مثل هذه الأنظمة غير الشرعية إلاّ سنّ القانون الظالم بعد القانون المقيد للحرية لإحكام سيطرتها على مجتمع لا يرتبط معه بأي عقد مبني على الثقة المتبادلة حسب قواعد لعبة واضحة يحترمها كل الفرقاء كما هو الحال في النظام الديمقراطي .هكذا نصل إلى الحالة التي نعيشها في كل قطر عربي أي الطلاق بالثلاث بين الدولة والمجتمع .لا يمكن لحالة مثل هذه أن تدوم لأنه لا يوجد بلدا يتحمّل طويلا أن يكون فيه شعب بدون سيادة ودولة بلا شرعية ومجتمع بدون قانون ومواطن بدون كرامة فأزمة النظام السياسي تنعكس على كل مؤسسات البلاد كالصحة والتعليم والاقتصاد الخ وتمثل خطرا على استقرار المجتمع وتطوره. ومع هذا تواصل الأنظمة العربية وخاصة النظام التونسي سياسة الهروب إلى الأمام ومن جملة الأسباب أنها لم تترك بابا للصلح مع المجتمع وأغلقت حولها كل المنافذ لتصبح مصدر تهديد خطير لنفسها ولكل المجتمع خاصّة وأنّ الانتخابات المزورة التي اعتاد عليها عمليات تزداد صعوبتها وتكلفتها وستغدو عما قريب شبه مستحيلة.

إن ما يعده النظام التونسي من سيناريو مبتذل يبدأ بالمناشدات الملحة لتغيير الدستور والترشح للمرة الرابعة نقضا لأحكام هذا الدستور وينتهي بانتخابات الخزي والعار استجابة لطلب الشعب بل و''تكريسا لسيادته '' هو من قبيل الانحدار المتسارع في بئر بلا قاع إلا أنّه سيرتطم سريعا بمقاومة صلبة من قبل المجتمع تعيد له حسّ التاريخ والواقع الجديد الذي يتحرّك فيه إنه من المبالغة كثيرا تصوّر أنظمة القوة والعنف كقلاع لا تؤخذ ، فهي قلاع محاصرة ومعزولة ومعنوياتها جدّ هابطة وهي لا ترتكز على أي قاعدة أيدلوجية وإنما على مصالح ظرفية متقلبة وآنية ، وهي تتآكل من الداخل بفعل انتشار الفساد .

ولقد فقدت معركة الإعلام والمصداقية كما تواجه صعوبات متزايدة في تنظيم مهازلها الانتخابية ومن ثمة فإن زوالها بفعل التآكل الداخلي والرفض الخارجي وتعمق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تحاول التغطية عليها أمر حتمي. إن موقف المجتمع مثلما هو الحال في تونس وهو يتطور مديرا لها ظهره معيدا تأسيس مؤسساته لخير دليل على انخرام التوازن لكن في صالح المجتمع .ولا جدال أنه من حق بن علي ووزرائه أن يساورهم القلق أمام ظاهرة متفاقمة ، أعطى المجلس الوطني إشارة انطلاقتها عندما رفع شعارين منذ نهاية التسعينات : ''نمارس حقوقنا ولا نطالب بها'' و''لا خوف بعد اليوم ''. فطيلة السنتين المنصرمتين شهدت الساحة السياسية التونسية عملية إعادة خلق المؤسسات المدنية أو إحياء تلك التي دمرها النظام البوليسي .وخاصية هذه العملية أنها انطلقت من خارج ومن فوق وضدّ القوانين التي تسند الدكتاتورية و أساسا قانون الصحافة وقانون الجمعيات .

يجب أن نذكّر بضخامة الحدث ونسقه المتسارع .ففي 10 ديسمبر 1998 أعلن المجلس الوطني للحريات بتونس عن ولادته وانطلقت أشغاله كما لو كان مؤسسة معترف بها متحديا كل أصناف المضايقات والتعطيل والتهديد .وقد ضرب بعرض الحائط رفض وزارة الداخلية الاعتراف به ولم يؤثر فيه إيقاف الكاتب العام عمر المستيري بعض الوقت أو اختطافي وتعليق ثلاث قضايا من اجل الاحتفاظ بجمعية غير مرخص فيها وذلك بصفتي الناطق الرسمي وقد انتهت واحدة منها بحكم بالسجن سنة .كما لم يزيد المجلس إيقاف الناطقة الرسمية الجديدة سهام بن سدرين إلا تصميما على تصميم .

ولم يلبث مثل المجلس أن أعطى ثماره حيث ولد بعد بضعة أشهر و بنفس الكيفية ''التجمّع من أجل بديل عادل للتنمية '' الذي واصل عمله رغم إيقاف وسجن رئيسه فتحي الشامخي . وتوسّعت الظاهرة في مختلف الميادين ومن أخطرها الميدان النقابي حيث أن الإعلان عن ''الكونفدرالية للشغل'' يبدو وشيكا .ثم جاء الأخ جلول عزونة ليعلن في

هذه الصائفة عن ولادة ''رابطة الكتاب الأحرار '' بديلا عن اتحاد الكتاب التونسيين الذي استطاعت السلطة تدجينه. ومن نافل القول أن ولادة المؤتمر من اجل الجمهورية يوم 24 جويلية كان من أهم حلقات مسلسل هو في بدايته .ويشار أنه في نفس الفترة برزت أولى عناوين الصحافة الإلكترونية المستقلة كجريدة ''كلمة ''لسهام بن سدرين وجريدة'' المواطنة ''للصحافية القديرة نادية عمران ناهيك عن دخول القناة الفضائية ''المستقلة '' حلبة الصراع من أجل حرية الرأي .ثم لا ننسى الدفع الذي أعطته هذه الحركية الجديدة لأحزاب غير معترف بها مثل '' التكتل من اجل الديمقراطية والعمل ''الذي اصبح له حضور أكثر وضوحا. وتشاء سخرية الأقدار أن تدفع السلطة بالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان إلى صفّ المنظمات غير المعترف بها ليتزايد وزن كل هذا الذي لا تريد الاعتراف به أي الفضاء السياسي الحقيقي والفاعل والمستقل عن سيطرتها .وإنها حقا لمفارقة غريبة أن يوجد اليوم ''خارج القانون'' كلّ الأحزاب الفاعلة كالنهضة والمؤتمر والتكتّل وحزب العمال الشيوعي وكل المنظمات الحقوقية مثل الرابطة والمجلس والبديل من اجل التنمية وأن تكون القنوات الإعلامية مكتوبة أو مرئية هي الأخرى خارجة على القانون ''الذي يعلو ولا يعلى عليه ''. وفي المقابل فإن كل ما هو قانوني أي معترف به هزيل باهت فاقد للمصداقية والفعالية ولا يلعب إلا دور التغطية على الاستبداد .السؤال بالطبع حول السبب وهو بديهي فهذا مجتمع متحضّر ، مواكب لعصره مترجم لقيمه مكبّل بنظام سياسي متخلّف خارج على مكانه وزمانه ، وهذه مرحلة مصيرية من مراحل تحرّر شعب يواجه بقانون يريد دوام استعباده ويواجهه هو بموقف عبر التاريخ وسيتواصل إلى نهاية الأزمان : لا طاعة لقانون ظالم .إنّ ظاهرة تحدّي القوانين الظالمة تعكس جملة من التغييرات العميقة داخل المجتمع التونسي منها استعادة المبادرة من قبل المجتمع وتجاهله المتزايد للسلطة وتعمق الهوة بينهما وانقطاع قنوات الحوار خارج قناتي البوليس والقضاء . لكن ما تفضحه أعمق وأخطر من هذا بكثير لأنها تضع الإصبع على انخرام هيكلي في النظام السياسي –الاجتماعي التونسي قد يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه . فتونس اليوم بلد مجتمعه خارج على ''القانون'' ودولته خارجة على الشرعية وهذه معادلة انفجارية إذ لا يمكن لبلد متحضر أن يعيش طويلا في وضعية كهذه .

إن الرهان الحقيقي هو حول قدرة شعب عربي متقدّم على تأهيل نظامه السياسي ليخرج من لعنة اللاشرعية للحكام واللاقانونية للمحكومين وهي المعادلة الخطيرة التي قادت المجتمعات دوما إلى الدمار .

***

خراب المنطق واللغة والقيم

جاءني مؤخرا صديق يتصيد كل الجديد في الإنترنت بمقالة لشخص لا أعرفه، يقدم نفسه كصحافي ويدعى البعطوط، نشرها في جريدة قطرية ويشتمني فيها بسخاء منقطع النظير. وأدهشني ما ورد فيها خاصة عندما يدعي الرجل بلهجة الواثق كل الثقة من مصادره أنني أتشاجر كثيرا مع زوجتي و أنني عصابي أي مجنون وأضحكني ما ورد فيها خاصة عندما يسرد الرجل بنفس اللهجة التقريرية الواثقة كل الثقة من مصادر الخبر، أنني هربت يوما من زوجتي واختفيت عند أقرباء لي طالبا اللجوء الزوجي و الحماية القبلية من بطش هذه المرأة التي لم ينسى التذكير بجنسيتها الفرنسية لأنني كما يعلم الجميع ابن الاستعمار الفرنسي البار وخادم ثقافته ومصالحه في ربوعنا العربية الإسلامية. (والحق يقال انه لم يدعي كأحد رجالات النظام أمام صحافية مصرية في صوت أمريكا هي زينب عبد الرحمان جاءت لتونس سنة 1994وابدت رغبتها في الاتصال بي أنني أجهل اللغة العربية ومن ثمة لا داعي لأن تزعج نفسها بمحاولة استجوابي).

وكأنّ هذا الشخص لم يكتف بي فدبج مقالا آخر يتهجم فيه على شرف أم لثلاث أطفال ومحامية من ألمع المحامين في بلادنا ومناضلة يفخر بها كل شعب، هي راضية النصراوي.

وأثار صديقي إمكانية تقديم شكوى ضد هذا الصحافي الغريب الذي لا يدافع عن مبادئ وأفكار وإنما عن نظام سياسي جعل من البلد الأمين بلد الأمن. فقلت له يا رجل اتقي الله ليس لي وقت أضيعه في مثل هذه التفاهات. ثم كيف تريدني بربك أن أبرهن للقاضي على كذب الرجل ؟ من أين لي أن اثبت أنني لست مجنونا وبن علي قد جنّنا كلنا ؟ ثم كيف سيصدق القاضي حتى ولو كان نزيها، أنني لا أتشاجر مع زوجتي وهل هناك رجل عاقل أو مجنون لا يتشاجر مع زوجته ؟ ومن أين لي الشهود الموثوق بهم على أنني لم اختبئ يوما هربا من بطش زوجتي. فلا بد أن يكون الشهود من أهل قفصة أو قابس او مدنين أو وحتى مرازيق بما أن الرجل حدد مكان هروبي واختفائي في الجنوب وبين أقربائي ؟ فأي قيمة لشهادتهم والكل يعلم أن شعار القوم مذ خلقوا انصر أخاك ظالما أو مظلوما خاصة إذا كان الظالم أنثى وأجنبية بينما المظلوم جنوبي عريق في بداوته.

ثم انتبهت فجأة لإمكانية ربح القضية فهذا "الصحافي" الواثق من مصادره، جنح به خياله الخصب إلى سرد حيثيات بالغة الدقة وتورّط في بعض التفاصيل منها أن الصحف الفرنسية المعادية لتونس، ادعت عندما انتشر خبر هروبي من الرومية الشمطاء ، لتكيد لتونس الاستقرار والازدهار ، أنني ضحية اختطاف سياسي. لكن الحق كعادته لم يلبث أن شعّ صافعا الباطل على وجنتيه فانهارت الكذبة عندما اكشفوني ارتعش خوفا من سوط زوجتي فاضطرت نفس الجرائد الفرنسية للاعتذار عن الخبر الخاطئ وانتصر وجه تونس الديمقراطية وحقوق الإنسان على كيد الكائدين.

وهنا يمكن كمش الرجل لأنه استسهل اختلاق التفاصيل فتخلى عن الحد الأدنى من الحيطة .إنه يقدم مصادره (الجرائد الفرنسية وتاريخ 1993) بثقة وتكبر وعنجهية فيها من "صحة الرقعة" ما فيها من المجازفة.

فإذا كان من الصعب إثبات سلامتي العقلية فلا أسهل من إثبات اختراع كل هذه القصة إذ يمكن مطالبة الرجل بقصاصات هذه الجرائد التي أوردت خبر اختطافي وخبر تراجعها لما انكشف الحق. وحيث أنّ من يكذب قادر على التزييف فلا أسهل من مقارنة أي قصاصة يمكن أن يأتي بها بالأصول الموجودة في الأرشيف وآنذاك سيتضح أنني لم اهرب يوما من زوجة شمطاء (لا تقرا الجرائد القطرية لحسن الحظ وإلا لكانت هي التي تقدمت بقضية لتشويه سمعتها) و أنني لم

اطلب اللجوء الزوجي من أقاربي في الجنوب و لم تكتب يوما صحيفة فرنسية عن خبر اختطافي ولا وجدت جريدة واحدة أصدرت تصحيحا واعتذارا عندما انتصر الحق وزهق الباطل.

ومعنى هذا أن هذا الصحافي العجيب رجل لا يحترم أبسط قواعد تلفيق القصص. هو يكذب بصفة يحمرّ لها وجه الكذب. وتتضح قدرته على الاختلاق هذه أكثر عندما يقول عن راضية النصراوي أنها حملت من حمة الهمامي لما كانت تزوره كمحامية في السجن –قبل الزواج طبعا – وهنا تتفجّر القهقهة وتنطلق إلى أعالي السماء ويتراجع ما عداها من مشاعر الاشمئزاز والقرف، فصاحبنا الذي أشكّ أنه دخل يوما السجن من اجل مبدأ وقضية مثل صديقي وأخي حمّة، لا يتورع عن تقديم سجوننا العتيدة كما لو كانت فيها مرافق وتسهيلات تسمح للمحاميات الطائشات بالحمل من عشاقهن. ونحن هنا أمام ما يمكن تسميته بالكذب الكاريكاتوري.

وفي هذا الموضع من النص انتبه للسبب الذي جعلني أتوقف عند هذه القصة التافهة وأكتب فيها.

فهذا ''الصحافي'' الذي يقذف أعراض الماجدات ولا يدقق في ما يستقي من أخبار ويلفق القصص بصفة طفلانية ممثل لظاهرة لفتت انتباهي منذ سنوات وأتابع استفحالها كما يتابع طبيب الصحة العمومية انتشار وباء –وهو هنا وباء أخلاقي–: القيم الكاريكاتورية والأشخاص الكاريكاتوريين الذين تفاقموا طوال العشرية المنصرمة في شكل كارثة أخلاقية سنبقى نعاني طويلا من آثارها وآثامها.والكذب الكاريكاتوري شكل جد مختلف عن الكذب العادي الذي يجوز تسميته بالفيزيولوجي لأنه يسهل علينا جميعا الحياة ويكاد يكون طبيعيا. نكذب جميعا من باب مكره أخاك و نكذب للدفاع عن أنفسنا وأحيانا للدفاع عن الغير –تذكروا أكاذيب الطبيب أمام سرطان مريضه– لكننا نكذب دوما باستحياء وبخجل وبكمية معقولة ونحاول إخفاء ما نضطر إليه.أما الكذب كما يبرز عند هذا الرجل فهو كذب فجّ ضخم بدون حياء وبدون ذكاء لذلك أقول أنه كذب كاريكاتوري. والكاريكاتور كما نعرف جميعا، أسلوب وطريقة في تقديم شخص أو فكرة تفضح طبيعته الخفية وتسلط عليها مجهر الاستهجان والاحتقار في ثوب السخرية. وهو أيضا محتوى أي عيب وصل درجة من الضخامة والإسفاف لا ينفع في إخفائه قناع، فأصبح مصدرا للسخرية البريئة عندما يكون العيب بريئا كالبخل ومصدرا للاحتقار الساخر عندما يكون العيب حقيرا كالكذب والنذالة والانتهازية.

إن هذا ''الصحافي''عيّنة من صحافيّ العهد الجديد أو قل الاستبداد العربي الجديد ويشكلون هم أنفسهم عينة من رجالات العهد الجديد مثل مثقفيّ العهد الجديد وقضاة العهد الجديد ونقابيّ العهد الجديد وسياسيّ العهد الجديد ومعارضي العهد الجديد ومواطني العهد الجديد ومسئولي العهد الجديد ومهنيّ العهد الجديد وشباب العهد الجديد الخ. والقاسم المشترك بين كل هؤلاء العهديين الجدد هو الكاريكاتور.

أنت تراهم يجسدون وينشرون في كل المستويات الكذب الكاريكاتوري والجهل الكاريكاتوري والجبن الكاريكاتوري والانتهازية الكاريكاتورية والرداءة الكاريكاتورية والبذاءة الكاريكاتورية والفساد الكاريكاتوري. وهم في آخر المطاف النتيجة الطبيعية لقانوني ''كيفما تكونوا يولى عليكم'' و''كيفما يولى عليكم تكونوا'' ومن أين لهم أن يكونوا غير ما هم عليه وهم مجرّد إفرازة كاريكاتور نظام سياسي جعل من دولتنا كاريكاتور دولة. قدر هؤلاء الناس الذين ضخموا عيوبا فيزيولوجية أن يصبحوا كائنات كاريكاتورية كتلك التي تعرّض لها ''موليار'' في البخيل أو الجاحظ في البخلاء وهم اليوم جحافل وأنواع

لأن العيوب الكاريكاتورية والشخصيات الكاريكاتورية التي تبلورت إبان العهد الجديد وفي تونس بن علي –كما يتجاسرون على القول– وفي كل نظام استبدادي عربي لا تحصى ولا تعدّ.

ثمة إذن تحت الطلب ينبوع من الكائنات والمواضيع الكاريكاتورية التي ترمز للعهد الجديد كأحسن ما يكون الرمز وهي تنتظر ''موليار '' عربي وجاحظ، جاحظ العينين من فرط الاستغراب ولكنه نافذ البصر والبصيرة، لتخليد ذكراها ومآثرها حتّى تبقى أطرف تذكار لنا عن أظلم حقبة في تاريخنا المعاصر.

صحيح أن العهد الجديد مثّل بالنسبة للوطن مأساة ولكن صدقوني إن قلت لكم إنني أحب العهد الجديد فهو ''سيرك ''مفتوح الأبواب أربع عشرين ساعة على أربع وعشرين و مهزلة متواصلة، تجعل حياتي البالغة الصعوبة، مليئة أيضا بالضحك والحبور –خاصة عندما أقرأ جرائد السلطة أو أشاهد نشرة الأخبار في تلفزتهم –والجميل في شر البلية أنها لا تبكينا فقط وإنما تفجّر منا الضحك. وقد تندمون يوما لعدم أخذكم بنصيحتي فسارعوا لكتابة القصص والمسرحيات حول غرائب خدم الدكتاتورية. فهذا جنس سينقرض قريبا– أو على الأقل سيدخل السرية – وفترة الملاحظة الباقية على الطبيعة قصيرة.

فإلى أقلامكم أيها العرب لموقع على الإنترنت لا يكون فضاء الهم والغم وإنما فضاء قهقهة المحاربين.

***

خراب الروح المعنوية للشعب والأمة

لا يعلم أحد بالضبط كم من مواطن تعرض في الوطن العربي للتعذيب والمعاملات المهينة والمخلة بالكرامة إبان العشرية الأخيرة ولقائل أن يقول أن عددهم لا يمكن أن يتجاوز عدد المسجونين وهم بمئات الآلاف . لكننا ننسى أن التعذيب ليس فقط الاعتداء الجسدي العنيف الذي يستغرق ساعات أو أيام وينتهي بالضرورة في وقت ما. كيف نسمي مثلا حالة القلق والألم والإذلال المتواصلة التي يتعرض لها المساجين الذين مروا من الباب الضيق للعنف الجسدي الكلاسيكي؟

كيف نسمي حالة الناس الذين وضعوا في زنزانات فردية لأكثر من عشر سنوات؟ كيف نسمي حالة العائلات المسكينة التي تتعرض للإهانة والتضييقات والتي تركض من سجن إلى سجن وراء أبنائها وهم ينقلون طول الوقت لإرهاق الزوجة والأم والأب علهم يتخلوا عن الابن السجين وأحيانا البنت السجينة ؟

كيف نسمي ما يتعرض له المواطن العادي من تخويف وإرهاب وهو يوقف للتثبت من هويته مرتين في الأسبوع على الأقل إن كان صاحب سيارة ؟ كل هذا تعذيب بأشكال مختلفة سلط على الشعب بصفة متواصلة ومنظمة ومدروسة لكسر شوكة الكرامة وإذلال الناس وتركيعهم حتى يمكن تحت غطاء مقاومة الإرهاب والمحافظة على الأمن والاستقرار للزعيم الأوحد أن يمارس حق التأله ولبطانته ممارسة حق النهب والسلب.

وربما تشكل السجون حالة متميزة على ما يعانيه المجتمع من آلام وهو في آخر المطاف مجتمع مصغّر يعكس بصفى كاريكاتورية كل الموجود وكل الضمني في المجتمع الكبير. في منتصف 91 طالبت الهيئة المديرة للرابطة التونسية بتفقّد السجون التي كانت تصلنا منها أخبار رهيبة. و قبلت السلطة مبدأ الزيارة لسجني 9 أفريل وسجن النساء بمنوبة، على أمل كسب دعائي ما وكنت بصفتي رئيس الرابطة على قائمة المدعويين. كانت الزيارة الأولى والأخيرة من نوعها. لا أذكر متى تمت بالضبط لكنني أعلم أنها لم ترض لا الرابطة ولا السلطة. لقد كانت مهزلة كالتي تجيدها السلطات التسلطية إذ قدم لنا السجن كما لو كانا إصلاحية مثالية يقع فيهما احترام حقوق السجين و لم نر إلا ما أرادت السلطة أن تظهره.

وبالطبع غضب النظام غضبا شديدا لأنه كان يتوقع "آيات الشكر والتقدير على اللفتة الكريمة" إلى آخر البلاهات الإعلامية التي تعوّد وعوّد عليها فووجه برفض قطعي لأيّ موقف يشتمّ منه أيّ تأييد خاصة ونحن نخرج بانطباع جدّ سيئ عن أناس كانوا يسخرون من ذكائنا من البداية إلى النهاية.

وليس لهذا النظام شبيه في استبلاه الناس والتعامل معهم كما لو كانوا متخلفين ذهنيا. وثمة منطقة حدودية يتلاقى فيها أقصى الاستبلاه مع أقصى البلاهة وهي المنطقة التي لم يخرج منها الإعلام الرسمي يوما في تعامله مع فعاليات المجتمع المدني المحلّي أو الدولي . وهكذا بقيت حالة السجون بالنسبة للرابطيين مبهمة حيث كنا نسمع ونرفض التصديق .والحق يقال اننا سمعنا الكثير عن الفظاعات التي ارتكبت منذ الاستقلال تحت نظام بورقيبة في حق اليوسفيين واليساريين والقوميين لكن أين هذا حجما وخطورة مما كنا نسمعه في خصوص ما يلقاه الإسلاميون منذ بداية العشرية المشؤومة .

وجاءت فرصة سجني في مارس 1994. وكنت مقرّ العزم منذ الدخول على اغتنام الفرصة لاستجواب المساجين والاطلاع عن كثب على الأمر بنفسي إلاّ أنّني عزلت تماما عن المساجين طيلة "الضيافة" التي دامت أربعة اشهر.

وطيلة رئاستي للرابطة اطلعت على اكثر من شهادة وشكاية حول وضع السجون المزري وطيلة جري وراء أخي محمد علي وهو ينقل من سجن إلى سجن في الثلاثة مرات التي اعتقل فيها من 92 إلى 98 ، تمكنت من التعرف على كل أوجه المعاناة التي تعرفها عائلات المساجين إلا أنّ هناك نوعا من الحصانة الخبيثة تأتيك وأنت تباشر المآسي اليومية والفردية قطرة قطرة إن صحّ التعبير.ولا بدّ من صدمة أو صدمات لتتضح لك الأبعاد الحقيقية للمأساة. وهذه الصدمات كانت تقرير المجلس الوطني للحريات وتقرير خميس قسيلة ودراسة سامي نصر وأخيرا وليس أخرا هذا التقرير الرهيب الذي أكملت الساعة من الاطلاع عليه وداخلي صرخة مكتومة يتردّد صداها داخل الروح منذ منتصف النصّ : كفى .

وإبان تدبيج تقرير المجلس الوطني للحريات الذي صدر في أكتوبر 99 كنا نعمل كالمجانين بالليل والنهار لإكماله في الوقت المناسب ولما فرغنا منه أمكنني أخيرا أن اقرأه بهدوء وكدت لا أصدّق ما أقرأ من شهادات أظهرنا من الحرص أشدّه للتثبّت فيها حتى يكون للتقرير أقصى قدر من المصداقية. يا إلهي هل من الممكن أن تحصل أشياء بمثل هذه الفظاعة في بلدنا وبمثل هذا الحجم ؟ ويومها قرّر المجلس أن انتهاكات بهذه الخطورة والحجم لا تعالج ببيان احتجاجي آخر وإنما بعمل لم يسبق له مثيل كنا نعرف ونقدّر كل المخاطر التي يمكن أن تنجرّ عنه هو نشر القائمة الأولى للجلادين على الإنترنت وعلى كلّ مجال يقبل بنشر قائمة الخزي والعار هذه

واكتشفت بالصدفة أن سجون النظام البوليسي أصبحت تهمّ البحث العلمي. ففي سنة 99 صدرت دراسة جامعية للسيد سامي نصر تحت إشراف الدكتور رضا بوكراع عنوانها "محاولة في سوسيولوجيا الحياة السجنية دراسة ميدانية للسجن المدني بتونس 9 أفريل " يكتشف المرء محاولة من الداخل ومن العمق لفهم ظاهرة سجون أصبحت مدرسة الرذيلة والجريمة تهان فيها إنسانية السجين والسجّان على حدّ السواء .

وتأتي الشهادة الأخيرة التي تشكل موضوع هذا الكتاب لتضيف وتثري وتوضّح وتؤكّد وتحدّد المسؤوليات .

ولا يجتمع اليوم مناضلان عربيان في مجال حقوق الإنسان إلا وكانت السجون العربية موضوع الحديث الأول والحق أنني تعلمت من العراقيين والجزائريين والمغاربة قصص لا تكاد تصدق بخصوص ما وصلت إليه الفظاعة في السجون لكن قصب السباق إن صح التعبير للقصص المروعة هو بدون شك ولا منازع لسجن تدمر الشهير الذي فاق كل ما وصل اليه حتى سجن تازممارت في المغرب.

وربما سيأتي يوم يوثق فيه كل ما ارتكبه النظام السوري من موبقات في هذا السجن لكن ما علق بذهني بخصوصه ليس الإعدامات بالجملة وليس الظروف المعيشية الفظيعة ولا حتى أبشع انواع التعذيب الوحشي وإنما قصة "مخادع البراءة" .والكل يعلم السهولة التي تبعث بها محاكم الاستبداد العربي الناس إلى المشانق والكرم الحاتمي في توزيع عشرات السنين من السجن لأتفه الأسباب. ومن ثمة لا بدّ أن يكون المواطن بريئا كالحمل الوديع لحظة ولادته حتى تطلق سراحه مثل هذه المحاكم التي ليس لها من المحاكم سوى المظهر الخارجي.

ومع ذلك فإن سجن تدمر كان يخصص أماكن لمن تبرؤهم المحاكم العسكرية فيقضون سنوات في مخادع البراءة لا يشك أحد في براءتهم لكن متى كانت البراءة في ظلّ أنظمة تسلطية همجية مثل التي أصابتنا كما يصاب المرء بالسرطان كافية لعدم دخول السجون مثل سجن تدمر. وفي منتصف 2002 طلبت لجنة التحقيق المنبثقة عن الاتحاد الدولي للبرلمانيين زيارة النائبين محمد مأمون الحمصي ورياض سيف في سجن عدرا قرب دمشق، فرفضت السلطات السورية السماح لها بلقاء أي منهما.. وكأن هناك اتفاق عربي ضمني على منع زيارة السجون؟ وقد يكون إغلاق تازممارت وتدمر

بداية وعي المستبدين أنهم جاوزوا كل الحدود لكن هل غيروا في شيء فلسفتهم في الحكم أما أن الأمر مجرد تراجع تكتيكي ؟

ولو طلب منّي أن احدّد بكلمة واحدة القاسم المشترك لسجون النظام البوليسي لما تردّدت لحظة واحدة : الهمجية.

هي تتجلى في كل مظاهر حياة السجن وأساسا في سيادة قانون الغاب عبر أقصى العنف وأقصى التسلّط و التعذيب والاغتصاب وانتشار المخدرات وردّ المساجين بالتشويه الجسدي والجنون والموت كمدا ناهيك عن كل أصناف" الإهمال " – حسب التعبير الشهير لأحد أركان النظام الاستبدادي وزير العدل السابق المسمى صادق شعبان – والسؤال المركزي بالطبع هو عن طبيعة مولّد كل هذه الهمجية التي اقتطعت لها السجون مملكة لتدنّس فيها الإنسان والإنسانية .

وليس هناك من إجابة بسيطة واضحة وربما يجب أن نبحث عن شبكة سببية لا عن سبب. فثمة عقد الأشخاص الذين يستطيعون في مأمن من العقاب (أو هكذا يتوهمون) التنفيس عن المكبوت فيهم فيشفون غلّهم في الأبرياء وثمّة وضعية المستضعف التي تستفزّ شهوة القوّة عند صغار النفوس . وثمة الإمكانيات المادية التي تجبر على الاكتظاظ والظروف اللاإنسانية الأخرى للاعتقال. وثمّة حقد دفين على" المعارضين الذين في قلوبهم مرض " وثمّة الخوف من هذا الذي نريد تدميره ولا نستطيع والذي يبقى البعبع الذي يلاحقنا حتى في المنام يفسد متعة النوم الهادئ وثمّة بالأساس الرهان الخاسر لإرادة سياسية مكيافيلية تنفخ على نار الاستعدادات الفطرية لبعض الأوباش والمرضى: الإرهاب.

فهذا نظام بدائي تحت قشرة بالغة الرقة من التحضّر لأنه يعتبر أن التخويف أداة الحكم الأولى. ولم تكن السجون إلا إحدى أهمّ أدوات هذه السياسة فتسربت أخبار الفظاعة التي بداخلها عن قصد مثلما تسربت أخبار التعذيب حتى ترتعد الفرائص وتسكت الألسن ويمكن تنظيم توزيع المغانم داخل مجتمع أصبح هو الغنيمة الكبرى.ومما فات أصحاب هذه " السياسية " العصماء أن المجتمع لن يتشبّع فقط بالخوف وإنما بالاستنكار والازدراء والاستهجان وأنه سيعمّق الرفض ثم سيواجه الخوف بالتحدّي المتصاعد ليجعل من " لا خوف بعد اليوم" شعاره للتحرّر تشاء سخرية الأقدار أن ينقلب السحر على الساحر وأن يصبح اليوم المخوّف هو الذي يتخبّط في الخوف وان يضحك منه من كان له أسيرا.

و أيا كانت الأسباب التي صنعت الهمجية التي سكنت سجوننا العربية فإن وضع حدّ لها رهان حضاري وليس مجرّد إشكالية سياسية. ربما تتشكّل المجتمعات كدوائر تنغلق كل دائرة على دائرة أصغر منها وهكذا يمكن القول أن دائرة الحضارة الظاهرية تنغلق على دائرة اقلّ نظارة تنغلق بدورها على دائرة وحشية تنغلق بدورها على دائرة تسود فيها الهمجية المطلقة المقموعة في الدوائر العليا.

وما من شكّ أن السجون العربية هي الفضاءات التي تبلورت فيها هذه الهمجية المطلقة وهي مع مراكز التعذيب إلى اليوم مستقرّها ومثواها .ونحن إذ نريد القضاء على بؤر الهمجية فلسبب بسيط هو حماية الدوائر العليا من العدوى . فكما تستطيع الحضارة أن تنزل إلى الطبقات الدنيا تستطيع الهمجية أن توسّع دائرة سطوتها وأن تغزو كل ما هو فوقها.

ومن نافلة القول أن العملية تتطلب علاجا معقدا كفضح كل ما جرى في السجون لكي يطّلع الشعب على أدق التفاصيل ويتطلّب تفكيرا معمقا حول كل الإجراءات التي تمنع انقلاب السجون إلى بؤر فساد وإفساد ويتطلب بصفة استعجالية تعويض كل الضحايا ماديا ومعنويا. ثمة أخيرا وضعية الجلادين وهم الطرف الثاني في المأساة وقد يستغرب البعض قولي انهم اجدر الطرفين بالشفقة فهؤلاء الذين ارتكبوا من الموبقات ما تكفهرّ له وجه السماء هم اكبر الخاسرين لأن هناك اكثر من محكمة تنتظرهم، إن افلتوا من واحدة استحال الإفلات من الأخرى.

وقد يسخرون من محكمة التاريخ لأنه ليس لهم أي بعد فكري يسمح لهم بفهم هذه الفكرة. وقد يكون الضمير مات فيهم فلا خشية من محاكمة داخلية هم فيها المتهمون وأقسى القضاة. لكن من أين، للكهول والشباب خاصة، إمكانية الإفلات من محاسبة محاكم الدولة الديمقراطية التي ستنتصب في أقطارنا عاجلا أو آجلا أو من قبل المحاكم الدولية التي تترصّد كبارهم وقد اصبحوا الطرائد بعد ان كانوا الصيّادين.

وعلى فرض انهم افلتوا من هذه المحاكم فكيف سيفلتون من محكمة قاض هو الرحمان الرحيم ولكنه أيضا العادل الذي يمهل ولا يهمل. وربما توجد وسيلة ليتداركوا ما قد يكون بقي منهم من إنسانية برفع أذاهم نهائيا عن الناس من الآن وطلب المغفرة من الله في أعماق السريرة والاستعداد لطلب الصفح من الشعب يوم يسترجع هذا الشعب سيادته والدولة شرعيتها والمواطن كرامته. ورأي انه يجب أن يكون لنا يومئذ من الإنسانية ما لم يظهروه لأن هاجسنا يجب إن يكون الإصلاح وليس الانتقام. أما أسيادهم الذي أمروهم بهذه الموبقات وغطوها والمسارعين للتضحية بين الفينة والأخرى بهذا الكومبارس أو ذاك عندما تستحيل التغطية ، فقد صدر في حقّهم حكم التاريخ ولم يبق إلا تحديد آجال التنفيذ. لقد ردّدت دوما عن قناعة ناجمة عن ملاحظة الأحداث وشيء من المعرفة بالتاريخ، أن الأنظمة السياسية تولد في العقول والقلوب سنوات قبل أن تولد في الواقع ، أنها تنهار في القلوب والعقول سنوات قبل اختفائها من الساحة. وهذا النظام انهار وتداعى في العقول والقلوب العربية لجملة من الأسباب منها كل هذه الهمجية التي أطلق عنانها لأنه جعل سياسته مبنية على قاعدة السلطة بأقصى قدر ممكن من العنف والحال أن أعمق طلبات الإنسان كانت وستبقى تصريف الشؤون بأقل تكلفة منه.

عندما اقترح صديقي هيثم مناع اعتبار التعذيب جريمة ضد الإنسانية عام **1993**، تبسم العديد من أصحابنا طالبين ألا نبالغ في دفاعنا العنيد عن سلامة النفس والجسد. وفي **1998**، اعتبر النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما التعذيب جريمة ضد الإنسانية.. وفي نفس العام أصدرت اللجنة العربية لحقوق الإنسان كتابها الجماعي "سلامة النفس والجسد، التعذيب في العالم العربي" لبنة في هذه المعركة الطويلة من أجل ضمان كرامة الجسد وحماية النفس لتعريف إنساني حديث للشخص يخرجه من ثقافة الخوف ويحرره من أقبية الجلادين.

المعركة طويلة..

ولا بدّ للّيل أن ينجلي ولا بدّ للقيد أن ينكسر.

***

خراب إنسانية الإنسان

بلاغ يوم 8جوان1999

في بلدي اليوم أطفال للبيع.

يوم الخميس 8 جوان وسط سوق مدينة دوز بالجنوب التونسي في الجزء المخصص لبيع الحيوانات انتصب معلم جائع منذ ثلاثة أيام هو السيد علي الصغير بن سالم بن محمد يعرض أطفاله الأربعة الذين لا يقلون عنه جوعا للبيع .وهذا نص الرسالة التي توجه بها إليّ أبلغها على مسئوليتي للشعب التونسي ولكل المدافعين عن كرامة الإنسان في العالم

" أمضيت في سجون النظام في تونس سنوات عديدة بتهمة الانتماء إلى جمعية غير مرخص فيها . رأيت فيها صنوفا من العذاب وألوانا من الإهانة أتمنى أن تمحى من ذاكرتي تماما لشدة قسوتها وفضاعة مرارتها .ثم خرجت من غياهيب السجون والقي بي في أتون المجتمع لأجد نفسي تحت طائلة قائمة طويلة من الممنوعات : ممنوع من العمل ، ممنوع من السفر ، ممنوع من المطالبة بأي حق مدني ولو كان بسيطا فوجدت نفسي في سجن أكبر . حاولت أن أجد عملا أيا كان نوعه لأوفر لأبنائي لقمة العيش فلم أتمكن من ذلك لأن رجال الأمن أرعبوا الجميع مني وهددوهم بالويلات أن هم أعانوني بأي شكل من الأشكال أو تجرا أحدهم فأجرني على عمل من الأعمال . انسدت أمامي السبل ووجدت نفسي عاجزا تماما عن توفير أبسط احتياجات أبنائي رغم أنني حاولت مرارا وتكرار أن أجد عملا مهما كان احفظ به كرامتي ولو بتوفير أدنى المتطلبات .ليس هناك أقسى على قلب الوالد من أن يرى أبناءه يتضورون جوعا وينهش المرض أجسادهم ويقف أمام كل ذلك مكبلا بالعجز حائرا لا يجد لنفسه أي حل يخرجه من مأساته في ظل نظام يمنع عنا مصادر العيش الكريم وبطاقات العلاج للعاطلين عن العمل . إنه عقاب جماعي لاإنساني ترفضه كل الشرائع بلا استثناء والحال أن السلطة في تونس تدعي الحفاظ على حقوق الإنسان وقد يكون هذا صحيح إلى حد ما ولكن بشرط أن يكون هذا الإنسان من الحزب الحاكم ومن أنصار النظام القائم .لأجل ما تقدم قررت أن اقدم أبنائي أعرضهم للبيع لعلي بذلك أحرك بعض الضمائر علها تتحمل معي بعض مأساتي ومأساة آلاف من المستضعفين مثلي "

ولأجل ما تقدم أقول للتونسيين .

هذه مجرد عينة لآلاف المآسي الصامتة التي يعاني منها شعبنا .

ولأن السلطة هي التي تخرق إناء الليل وأطراف النهار القانون الأول للوطن والقانون الأول للعالم.
ولأنها صادرت طوال هذه السنين جل حقوق الأفراد وكل الحريات الجماعية للشعب، مكتفية بسياسة متقلبة كالطقس لذرّ الرّماد في العيون.

ولأنها ترفض اتخاذ قرار لا مفرّ منه هو العفو التشريعي العام للانتهاء من مثل هذه المآسي التي يدمى لها القلب ويندى لها الجبين، بما يعنيه الأمر من إطلاق سراح كل السجناء السياسيين وإرجاع كل المطرودين إلى سالف عملهم وعودة المغتربين في أمان ورفع كل التضييقات على ممارسة الحقوق والحريات الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فإنه لا خيار لنا غير تكثيف النضال من أجل كرامة تونس وكرامة التونسيين.
فلنتقدم في كل مكان بكل انضباط وهدوء وبكل الوسائل السلمية لاسترجاع حقوقا غير قابلة للتصرف في حماية الدستور والمواثيق الدولية المنظمة للحريات وليكن شعار المرحلة من هنا فصاعدا : لا خوف ولا ذل بعد اليوم حتى لا يضطر أيّ تونسي في يوم أسود لعرض أولاده على البيع في سوق الغنم والماعز.
يا للتكلفة الباهظة لضمان حق شخص واحد في التألّه وحق بطانته في النهب والسلب.

لفقت قضية ضد الرجل وأودع السجن ستة أشهر مباشرة بعد قيامه بالعملية,

الجزء الثاني

التأسيس

المرجعية

إن الحرب التي تشنها الأنظمة الاستبدادية ضدّ حركة حقوق الإنسان ليست مبنية على القمع فقط فهي أيضا فكرية تجند لها أبواق دعايتها وحتى بعض المخدوعين .

وتتمثل هذه الحرب في محاولة غرس خمسة أفكار مسمومة في ذهن الناس:

* حركة حقوق الإنسان العربية نبتة غريبة عن تراثنا الحضاري.

*حركة حقوق الإنسان غربية وهي جزء من الغزو الحضاري الذي نتعرض إليه.

*حركة حقوق الإنسان سلاح تستخدمه الأنظمة الغربية لزعزعة استقرار الدول الوطنية التي لا ترضيها سياستها التقدمية والمناهضة للإمبريالية:

* حركة حقوق الإنسان تجارة مربحة تدرّ عائدات مالية على مرتزقة تمولها الوكالات الغربية المشبوهة.

* حركة حقوق الإنسان خطر على نسيجنا الحضاري

ولا أسهل من الرد على هذه الخزعبلات

إن حقوق الإنسان ليس بدعة في تاريخنا فهو ملآن ككل تاريخ كبرى الحضارات بفكر وممارسة تنتهك الحرية والكرامة وهو ملآن بفكر وممارسة تجندا للدفاع عن قيم أخلاقية أزلية حتى ولو لم يقع التعرض لقيم وممارسات خاصة بهذا العصر مثل الديمقراطية. أما القول بأنها تروج بضاعة غربية يجب أن لا تقبل فهو موقف فيه من الغباء ما فيه من سوء النية فالقائلون به لا لا يرفضون البضاعة الغربية عندما تكون تكنولوجية ولكنهم يسارعون برفض أنبل ما أتانا به الغرب بحجة غربيته وقد بيننا في اكثر من موضع فراغ تهمة غربية حقوق الإنسان فهي اليوم قيم عالمية لا غربية حتى وإن لعب فيها الغرب دورا مؤثرا. ولا تخلو قصة الاحتجاج بالتفويض وازدواجية المعايير والكيل بمكيالين لرفض حقوق الإنسان من طرافة ولو طبقنا هذا المنهج، الذي ينسى أن الإدارة الأمريكية ليست مقياس حقوق الإنسان وأن منظمات حقوق الإنسان الكبرى تستهدفها وتصدر التقارير ضد سياستها، لوجب الكفر بالإسلام لممارسات طالبان ضد النساء والتنكر للعروبة لممارسات النظام السوري والعراقي. أما اتهام مناضلي حقوق الإنسان بأنهم مرتزقة فحجة من فرغ وفاضه من الحجج.

إن الأغلبية الساحقة للمنظمات العربية تعيش بتضحيات مناضليها المعنوية والمادية أما ما يقال هنا وهناك عن تمويل أجنبي فهو إما افتراء وإما تضخيم ويبقى الشاذة التي تحصى ولا يقاس عليها. ومن الضروري التمييز بين مؤسسات مغلقة الإدارة ومنظمات غير حكومية مشروطة العضوية تخضع لانتخابات دورية وقواعد ديمقراطية في تنظيمها الداخلي.

ومن الضروري التذكير بأن أهم المنظمات الحقوقية تعتمد على اشتراكات أعضائها ودعم أبناء مجتمعها، وعندما تنسق مع مؤسسة عربية أو أوربية غير حكومية، فهي تنطلق دائما من مشروعها وبرنامج عملها. ومن الضروري أن يعرف كل مواطن عربي، أن السياسة المالية لأية جمعية تعود لمجلس إدارتها الذي يتحمل مسؤولية خياراته أمام أعضاء الجمعية، وأن أي جمعية تحترم عقدها الاجتماعي لها تقريرها المالي العلني ولها مكتب تدقيق مستقل عنها يراجع كل مداخيلها ومصروفاتها. أما من لا يخضع نفسه لهذه الصرامة في عمله فهو موضوع إدانة من نشطاء حقوق الإنسان والديمقراطيين قبل غيرهم.

والمهم في كل هذا أن ننتبه للحرب الفكرية التي تصاحب الحرب السياسية كجزء لا يتجزّأ منها والرهان كان وسيبقى أن غزو العقول والقلوب هو المدخل للتمكن السياسي. ومن ثمة ضرورة تجند كتابنا ومفكرينا لكي نبني عقلا عربيا جديدا

ووعيا عربيا لا يمكن أن ينسجه من لهم مصلحة في تلويثه والتشويش عليه حتى يتواصل لأقلية ضئيلة التمتع بحقوق غير منصوص عليها في الإعلان العالمي أي حق الزعيم في التأله وحق بطانته في النهب والسلب. أما القول بأن حركة حقوق الإنسان العربية خطر فهذا صحيح لكن لا على النسيج الحضاري وإنما على المستبدين والفاسدين والظالمين لأنها تحمل في طياتها كل القيم التي ستقوض صرحهم لتستبدل الاستعباد بالحرية و الفساد بالعدالة و التعذيب بالحرمة الجسدية مصادرة حرية الرأي بحريته والانتخاب الحر بتزييفه والبقاء في السلطة إلى أرذل العمر بالتداول وتوريثها وحقوق الزعيم المزمن بحقوق الإنسان.

أداة نشر قيم التأسيس

لا غرابة أن تتصدى الأنظمة لاستبدادية للقيم الجديدة وأدواتها بما أوتيت من قوة ومن خبث لأنها لم يعد بإمكانها إلاّ التموقع منها رفضا أو تجاوبا أو محاولة احتواء فقد استطاعت الحركة العربية لحقوق الإنسان أن تفرض الحدّ من ظاهرة التعذيب –التي لولاها لكانت أفظع ممّا هي عليه اليوم – وأن تحّول العديد من رموزه مثل هندرسون والقلال وناصيف ونّزار إلى ملاحقين أمام القضاء في عدة دول أوربية. وأن تسهم في الحصول على قدر أوسع من احترام حقوق الدفاع وحرّية التعبير في العديد من البلدان كالبحرين والمغرب، وحتى فرض مصطلحاتها على كافة الساحة السياسية سلبا أو إيجابا إلى درجة أن نظاما كالنظام التونسي حاول، في البداية، احتوائها واستيعابها، بشخصياتها وتنظيمها وأفكارها دون جدوى.

إضافة إلى هذا فإنّها فرضت على دول كالجزائر والمغرب وتونس خلق تنظيمات حكومية هي مراصد حقوق الإنسان للتفاعل (الخبيث أحيانا) مع الظاهرة الجديدة.

لقد دفعت الحركة العربية رغم أنها حركة نخبوية سلمية قانونية ثمنا باهظا لنضالها هذا. فهي تتعرّض عموما للرفض والتهميش والقمع من طرف الأنظمة وتتفاوت حدّة هذه السياسة من قطر لآخر ومن فترة لأخرى فيواجه مناضلوها كلّ أنواع الاضطهاد من حبس ومنع من السفر والتهجّم على وطنيتهم وشرفهم أو وسائل عيشهم. وعلى سبيل الذكر لا الحصر نذكّر بأن أيادٍ مجرمة مجهولة إلى اليوم، اغتالت سنة **1994** الشهيد يوسف فتح اللّه رئيس الرابطة الجزائرية واختطفت من القاهرة نفس السنة منصور الكيخيا العضو الليبي في مجلس أمناء المنظمة العربية الذي يعدّ اليوم في حكم الأموات، وكم من مناضل ومناضلة دخل السجون. كذلك عرف إخواننا في فلسطين موجة مماثلة من الاضطهاد فاجأتنا كثيرا من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية فأوقف مثلا الزميل الدكتور إياد السراج واتهم ب... تجارة الحشيش!

ويمكن تعريف الحركة العربية لحقوق الإنسان بأنها شبكة من المنظمات والشخصيات القطرية والقومية، مستقلّة تنظيميا عن السلطة والمعارضة، تناهض كلّ أشكال الاستبداد أيّا كان مصدره وتبريره الأيدلوجي قوميا كان أن دينيا أم ماركسيا وتجعل من إحلال النظام الديمقراطي والدفاع عنه وتطويره هدفا رئيسيا من أهدافها و تدافع عن حقوق الخصوم بنفس الحماس الذي تدافع به عن حقوق الأصدقاء وتدين الانتهاكات التي يتسبّب فيها الأصدقاء بنفس الصرامة التي تدين بها ما يقوم به الخصوم من تجاوزات و تلعب دور الحكم والرقيب والمنبّه والمربّي داخل المجتمع وتستمدّ من نبل أهدافها وحيادها وموضوعيتها ونزاهتها سلطة معنوية تضعها في خدمة الإنسان العربي والحق أن هناك تعريفا أوسع إذا اعتبرنا النقابات التي تدافع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومنظمات الصحفيين والمنظمات النسائية الخ ... التي يجمع بينها قاسمان مشتركان هما الدفاع عن جزء أو آخر من حقوق الإنسان والاستقلال عن الدولة.

إلاّ أن أسبابا تاريخية قصرت مفهوم حركة حقوق الإنسان على المنظمات والشخصيات التي تتعامل مع حقوق الإنسان السياسية باعتبار الاستبداد السياسي مصدر كل داء. ولا شكّ أن هذه مرحلة عابرة من تاريخ الحركة وأن المستقبل سيشهد في هذا الميدان تطوّرا طبيعيا نحو التخصص والتعددية التنظيمية والتكامل.

ونحن نستعمل المفهوم في هذه المقالة بالمصطلح المحدد الضيق للتنظيمات العامة التي تعمل بصفة قانونية أو كما هو الحال في مصر بصفة شبه قانونية. لقد انطلقت الحركة العربية لحقوق الإنسان في بداية السبعينيات، تماشيا مع موجة عالمية عارمة كإحدى الإفرازات لمجتمعات كبّلها استبداد دولة الاستقلال الأوّل وسلبها كلّ مقوّمات الكرامة الفعلية كحقّ الرأي المخالف وحرّية التنظم وحرّية الانتخاب ضاربا بعرض الحائط شروط الفعالية في المجتمعات المعاصرة من ضرورة التقييم المتواصل بحرية الرأي وقدرة إصلاح الأخطاء وتداركها بتقييم الحكام واستبدالهم بصفة دوريّة وسلمية.

كذلك ظهرت الحركة احتجاجا على انتهاك الحرمة الجسدية للمعارضين والتفنّن في تعذيبهم أو تعريضهم لمحاكمات صورية جائرة.لا أشارك في الرأي والموقف العديد من مناضلي حقوق الإنسان الذين يصرون على فصل السياسة عن حقوق الإنسان والذين تكاد تبصر عبر ملامحهم نفورهم الشديد من السياسة وهم يتلفظون بالكلمة ولا شكّ أن هذا الموقف يظهر تواصل تأثير الثنائية الأزلية مقدّس – مدنّس في الفكر فالمقدّس هنا هو النضال الإنساني والمدنس هو النضال السياسي.

لكنّ السياسة بما هي كلّ ما يتعلّق تفكيرا وممارسة بالشأن العام كالهواء الذي يحيط بنا ونتحرك داخله بوعي أو بدونه فهي عامل ملتحم ملتصق بالفعل الإنساني أحببنا أو كرهنا ومن ثمة لا غرابة أن يكون النضال الإنساني نضالا سياسيا في أهدافه ووسائله وتنظيمه. إنه مجرّد شكل جديد من أشكال مقاومة الاستبداد والظلم الاجتماعي والعنصرية والتعصب وكلها ظواهر مرتبطة متجسدة متطورة داخل أشكال سياسية أكانت نظاما سياسيا قائما أم معارضا.إن نفورنا الشديد من كلمة السياسة داخل حركة حقوق الإنسان ناجم عن خلط دائم بين السياسي والحزبي، مما يؤدي آليا إلى إضفاء صبغة سلبية على كل ما هو سياسي بالمفهوم العام نظرا لما يعاب على النضال الحزبي من مكيافيلية. لكننا لا نستطيع أن نرمي بالسياسي مع الحزبي في سلة المهملات لأن هذا غير ممكن وغير مقبول حيث سيكون الخيار إما ممارسة السياسة خفية وإمّا الاستقالة من الشأن الجماعي. إنّ تباين حركة حقوق الإنسان مع المنظمات السياسية الكلاسيكية كالأحزاب ليس في كون هذه الأخيرة تمارس السياسة بينما تترفع حركة حقوق الإنسان على هذا " الدنس" وإنّما في تفاعلها الطريف والمجدّد مع الشأن السياسي.

يتلخص هذا التجديد في كون السياسي . الإنساني ممارسة شاملة غير شمولية للسياسة تواجه السياسي . الحزبي كممارسة شمولية وغير شاملة لها.

إنّ السياسي . الإنساني مثلا شامل في كونه يربط بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفردية ولا يفاضل بينها ولا يضحّي بإحداها لحساب الآخر وهو شامل أيضا في كون هذه الحقوق تغطّي كلّ النّاس دون استثناء. لكنه غير شمولي لأنّه لا يدعي قداسة الصلة بالغيب معترفا بأن حقوق الإنسان نتاج عقلي وضعه البشر في مرحلة من تاريخهم عبر حوار صعب متعدد الحضارات اتفقوا عليه بصفة سلمية.

هو غير شمولي أيضا لأنه لم يعوض ركيزة مقدسة بأخرى اسمها العلم بمفهومه السطحي والمبتذل كما تفعل الماركسية ،فحقوق الإنسان ليست علمانية بمعنى أنها ترتكز على تصور للعلم كنتاج لا يجوز نقاشه فيه حقيقة مصعدة تنطلق من العقل البشري تعوض الحقيقة المنزلة من السماوات من قبل القوة الغيبية المتباينة الاسم الواحدة الوظيفة.

إن حقوق الإنسان تقبل مثلا أن لا تقبل من منطلق حقّ الرأي للجميع ومن جملتهم من لا يؤمنون بحقوق الإنسان. إضافة لهذا فأن الخيار السلمي هو الخيار الوحيد الذي يقبل به ويمارسه التيار السياسي الإنساني.

أمّا السياسي . الحزبي فهو شمولي لأنّه يؤمن بقداسة أو علمية مبادئه ومن ثمة أولوية حقائقه التي لا ترفض إلا لجهل أو خيانة وهو غير شامل لأنه على أهبة الاستعداد للتضحية بالحريات من أجل الحقوق الاقتصادية أو العكس لتفضيله حقوقا على أخرى كما ينحصر نضاله من أجل حقوق محدودة على قطاعات محدودة وطنية أو عرقية أو طبقية إضافة إلى إمكانية الركون إلى الصراع المسلح للوصول إلى غاياته.

فالمبدأ الأساسي في حقوق الإنسان وما يميزه عن السياسي الحزبي هو :"أدين الانتهاكات التي يتسبب فيها أصدقائي السياسيين بنفس النزاهة التي أشجب بها التجاوزات التي يتعرضون لها".

وقد كانت تونس البلد الذي شهد انطلاق أوّل تجربة قطرية لمثل هذا التوجه الجديد في ميدان السياسة وذلك عبر ولادة الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان سنة 1977 تبعتها فيما بعد طوال الثمانينات منظمات شبيهة في المغرب والجزائر وموريتانيا ومصر فلسطين ولبنان في سوريا في ظروف السرية والقمع ثم الهجرة، في حين بقيت ليبيا والعراق ودول الخليج بمعزل عن الظاهرة . وفي سنة 1983 برزت أوّل منظمة قومية هي المنظمة العربية لحقوق الإنسان ولم تلبث هذه المنظمات أن تعزّزت بظهور مركزين للدّراسات والتوثيق هما المعهد العربي لحقوق الإنسان المستقرّ في تونس وخاصّة مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بمصر، المتميّز بإصداره المتواصل لنوع جديد وراق من الفكر الإنساني هو بصدد إثراء الثقافة العربية ككلّ.

ولا زالت هذه الحركية التنظيمية متواصلة إلى اليوم حيث بعثت سنة 1998 منظمة إقليمية ثانية هي اللّجنة العربية لحقوق الإنسان في الوقت الذي تعرف فيه أقطار عربية كفلسطين والمغرب من الآن ظاهرة التعددية التنظيمية. كما ظهرت في تونس حركة جديدة هي المجلس الوطني للحريات كان لي شرف تأسيسه من نخبة من أصلب المناضلين الحقوقيين في تونس وأطلقت ومارست شعارين انتشرا في تونس بسرعة غريبة هما "لا خوف بعد اليوم" و" نمارس حقوقنا ولا نطالب بها ". وقلّ من يعرف أن الحركة العربية هي من أنشط وأقوى مكونات الحركة العالمية ويوجد عرب في أعلى مستويات قيادة كبرى المنظمات العالمية كالعفو الدولي (الأستاذ محمود بن رمضان من تونس وعبد المتعال قرشاب من السودان على سبيل المثل لا الحصر)

ومنظمة Human Rights watch (التي يدير قسمها العربي الأستاذ هاني المجلي من مصر) ويرأس سجين سياسي سابق هو الأستاذ أحمد عثماني من تونس منظمة واعدة هي منظمة الإصلاح الجنائي الدولي والمحامي ناصر أمين في التحالف الدولي للمحكمة الجنائية الدولية.

والنقطة السوداء الوحيدة هي أن فروع منظمة العفو الدولي لا توجد إلاّ في عدد قليل جدّا من أقطار الوطن فهناك فرعان وحيدان في تونس والجزائر ، يعملان في ظروف بالغة الصعوبة ، ومجموعات تحت التكوين في فلسطين واليمن والكويت والمغرب. يبقى هذا العدد المتزايد من التنظيمات والأشخاص والكتابات هو ظاهرة حيّة وسليمة في جسم أمّة نخرت فيها سوسة الاستبداد وما يولده من إحباط واستقالة جماعية ولا شكّ أن التاريخ سيعتبرها من أهمّ ظواهر حيوية وصحّة مجتمعاتنا خاصّة وأنّها أدخلت في الوطن العربي كثيرا من الأفكار الثورية والممارسة الغير تقليدية للفعل السياسي.وتعتبر الحركة العربية لحقوق الإنسان نفسها الشكل المعاصر لتواصل الفكر التنويري والتحرري الذي يزخر به تاريخنا وبالتّالي

هي ترى نفسها وريثة ومكمّلة الجزء الوضاء من ثقافتنا وحضارتنا، الضارب في عمق التاريخ العربي وهي ليست في موقع عداء مع مقدّسات وثوابت أمّتها وإنما بالعكس في تواصل مع أنبل ما فيها.

وعندما ترفض تطبيق الشريعة فليس من باب رفض الإسلام وإنّما لاعتبارها هذه الشريعة قراءة إنسانية للقرآن والسنة تحجرت في قوالب جامدة إبّان القرنين الثاني والثالث للهجرة وتستعمل اليوم في إطار توظيف الدين في الصراعات السياسية. تعتمد الحركة العربية لحقوق الإنسان كمرجعية أساسية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في العاشر من ديسمبر سنة 1948 وكافّة المواثيق والمعاهدات والإعلانات المكمّلة وبالأساس العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشهر يناير 1967 والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لشهر مارس 1972 والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال الميز العنصري لشهر يناير 1969 وإعلان القضاء على التمييز ضدّ المرأة لنوفمبر 1967 واتّفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة لشهر ديسمبر 1984 والإعلان العالمي لحقوق الطفل لنوفمبر 1989 والإعلان حول التقدّم والنماء في الميدان الاجتماعي لديسمبر 1969، وإعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي لنوفمبر 1966 إضافة لما يتعلق بحقوق البيئة والتنمية.

وتعتبر الحركة العربية لحقوق الإنسان أنّ الحقوق الواردة في الإعلان والمواثيق المكمّلة له وحدة لا تتجزأ وأنّه لا تفاضل بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (ومنها الحقّ في البيئة السليمة) والحقوق السياسية والحقوق الفردية وتعتبر من واجبها الدفاع عن كلّ هذه الحقوق وتتّبع انتهاكاتها والدعوة إلى تمتّع كل شخص بها ورفض التضحية بالحقوق السياسية أي الحريات الديمقراطية بتعلة محاربة التخلف أو الاستعمار أو الصهيونية.

كما تعتبر حركة حقوق الإنسان العربية أنّ حقوق الشعوب في تقرير المصير والتنمية والسيادة على ثرواتها الطبيعية والسلام حقوقا غير قابلة للتصرّف ومن ذلك استماتتها في الدفاع عن الشعب الفلسطيني ومعاداتها للحصار الجائر المفروض على الشعب اللّيبي وخاصّة الشعب العراقي. وفي هذا الصدد يشار إلى اقتراح اللجنة العربية لحقوق الإنسان بإثراء القانون الدولي بمعاهدة لتحريم ارتهان الشعوب عبر الحظر الاقتصادي وسعيها لحمل كل منظمات حقوق الإنسان العالمية على تبنّي هذا المقترح والعمل على أن يصبح في يوم من الأيام على أجندة الأمم المتحدة.

إلاّ أن الحركة العربية ترفض رفضا باتا أن تكون السيادة الوطنية حجّة لاستبداد نظام ما بشعبه وانتهاك حقوقه بمنأى عن كلّ محاسبة كما ترفض رفضا بتّا أن تكون حقوق الشعوب ذريعة للتعدّي على الحقوق الفردية والحريات العامّة بحجّة حالة الحرب والطوارئ. كما ترفض أن تستعمل "الخصوصية" حجّة للتنقيص من حقوق الإنسان العربي أو التضييق على الحرّيات التي اعترفت له بها المواثيق الدولية وهي ترفض في هذا السياق الاعتراف بأيّ مواثيق إقليمية أو قطرية أو عقائدية تتراجع في أيّ من الحقوق الواردة في المواثيق الدولية كالميثاق العربي أو الإسلامي لحقوق الإنسان ويتميزان بالمقارنة مع الإعلان العالمي بتراجع كبير في أغلب الحريات المضمونة للإنسان الأوروبي أو الأمريكي وحتى الإفريقي في المواثيق الإقليمية التي تهمهم .

وتحلّل الحركة العربية مفهوم الخصوصية على أنّه يعني :

. ترتيب الأولويات في ميدان الدفاع عن حقوق الإنسان التي تختلف كمّا أو كيفا من مجتمع إلى آخر كأن تكون من خصوصية الحركة العربية التركيز على حقوق المرأة نظرا لما تعرفه النساء من هضم متواصل لحقوقهن في مجتمعاتنا.

. التفصيل والتركيز على حقوق لم يأت ذكرها في الإعلان تأخذ بعين الاعتبار خصوصيتنا السياسية كحقّ كلّ عربي في الاستقرار والعمل والسفر في كامل أرجاء الوطن العربي بكامل الحرية ومبدأ المساواة بين المواطنين العرب في أيّ دولة عربية أو حقوق المهاجرين.

. الابتكار والخلق والعطاء لنشر القيم والدفاع عنها وترجمتها إلى أرض الواقع حسب العبقرية الخاصّة للحضارة العربية وتنظيم . حسب تعبير المادة الثامنة لإعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي . "المبادلات بين الثقافات بروح السماحة في العطاء المتبادل".

وتسعى حركة حقوق الإنسان العربية إلى المشاركة في بلورة وبناء مجتمعات عربية تبني وتعمل وفق قيم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أي بالأساس تعهّد الكرامة : عبر الحرمة الجسدية للإنسان والمساواة التامة قولا وتشريعا وفعلا بين مختلف مكونات المجتمع وخاصّة بين الرجل والمرأة والقبول بالتعدّدية الفكرية والسياسية كمظهر طبيعي وإيجابي في مجتمع عصري والحرية عبر حقّ المواطنين في التنظّم واختيار من يحكمهم في إطار انتخابات حرّة نزيهة وشفّافة تحلّ فيها الخلافات السياسية بصفة سلمية. إن أهم أهداف الحركة اليوم هي رصد الانتهاكات التي تتعرّض لها حقوق الإنسان العربي المشار إليها في الإعلان العالمي والمواثيق المكمّلة له بكلّ موضوعية ونزاهة و العمل بكلّ الوسائل القانونية والسلمية لتغيير الأفكار التشريعات والممارسات التي تحدّ من ممارسة هذه الحقوق والحرّيات. لكن ما من شك أن أخطر مهامها إشاعة قيم ومفاهيم حقوق الإنسان بكلّ وسائل التربية والإعلام المتاحة لها لتعهّد هذه النبتة الجديدة في ثقافتنا العربية الإسلامية حتّى تترعرع ويصلب عودها وتصبح جزءا من مخزوننا الحضاري.

صعوبات زرع قيم التأسيس.

إن غرس قيم جديدة في أي مجتمع ولو كان بأمس الحاجة لها حتى يبني بها نظاما سياسيا جديدا، ليس بالعمل السهل إذ هو بالضرورة صراع مرير مع قيم قديمة تعكس مصالح الخادعين و أهم المدافعين عنها المخدوعون.

لا غرابة أن تواجه قيم التأسيس بقيم الخراب عندما يتعلق الأمر بخطاب الدولة الاستبدادية أو أن يواجه بقيم البديل الآخر للاستبداد وهو البديل الإسلامي في شكله المتخلف الذي يرفض أي تلاقح مع القيم الجديدة.

وتشكل قضية الخصوصية والعالمية ساحة المعركة الأساسية بين القيم المتصارعة على الفوز بالسيادة الفكرية بما هي دوما المدخل الضروري للانتصار السياسي. في إطار الصراع الفكري السياسي المرتبط بظهور الأصولية الدينية منذ السبعينيات وخاصة إبان حرب الخليج انتشرت على أعمدة الصحف وفي الكتابات العربية لحقوق الإنسان صراعات محورها تناقض مزعوم بين ثنائية غريبة أي "العالمية " في مواجهة "الخصوصية" وذلك دون سابق وجود لمدرسة فكرية متكاملة الأركان لها نظرياتها ومنظروها اسمها "العالمية "انتشرت ببطء كما هو الحال بالنسبة للماركسية تحلّق حولها المريدون والأتباع أو لمدرسة مناهضة لها اسمها "الخصوصية".

وكلّ ما في الأمر أنّنا وجدنا أنفسنا كمناضلي حقوق الإنسان أمام خيارات سياسية إبان أزمات سياسية داخلية وخارجية قسّمتنا إلى متعلّقين ومنادين بأولوية وعلوية وضرورة تطبيق المواثيق القيمية والتشريعية التي سنتها الأمم المتحدة حرفيا على واقعنا العربي الإسلامي وآخرون ناهضوا هذا التوجّه. لقد كانت حجج هذا التيار الأخير أن المواثيق الدولية عالمية القناع غربية الجوهر وأنه يجب رفضها للاستعمال الانتقائي لها أي السياسي من طرف الغرب إضافة إلى أنه لا يمكن تطبيقها بحذافيرها نظرا لوجود مميّزات في مجتمعاتنا تجعلها غير قادرة على استيعاب كلّ المفاهيم الواردة فيها .إنّ القول بأن قضية العلاقة بين " الخصوصية "ب"العالمية "إشكالية سياسية وليست فكرية لا يعني أنه ليس لها بعد نظري

خصب. يمكن أن تكتب مثلا عشرات الأطروحات حول مدى دقّة وصف المواثيق التي تنتجها الأمم المتحدة بالعالمية وإلى أيّ مدى تمثّل وتعكس التيّارات الثقافية الموجودة في العالم ومختلف رؤاها للإنسان وحقوقه.كما يمكن أن تكتب غدا عشرات الأطروحات حول تقبّل مختلف الثقافات لهذه المواثيق والصعوبات التي واجهتها في التعامل معها وإدماجها وهضمها الخ . و لا يجب أن نغفل عن الرهان الحقيقي الذي أوجد هذه الإشكالية فالخصام القائم ليس كما يبدو ظاهريا بين منبتّين مستغربين وبين متجذّرين في هوّيتهم العربية الإسلامية وإنما هو أساسا بين قوى "راديكالية" داخل حركة حقوق الإنسان العربية وقوى مهادنة للأشكال الاستبدادية القديمة.

*

لقد عرفت الرابطة سبع سنوات بعد انبعاثها أول أزمة داخلية خطيرة وذلك سنة 1985 عندما رأت من الضروري أن يكون لها ميثاق يلتزم به جميع أعضائها إذ أتضح في مؤتمرها الثالث وجود تيّارات داخلها لم تتوان مثلا عن التحريض العنصري ضدّ اليهود داخل منظمة من ثوابتها محاربة كلّ أشكال العنصرية.

ولم يلبث الخلاف أن نشب حول مرجعية هذا الميثاق بين بين تيّار يساري علماني لائكي متمسّك بضرورة إدراج الحقوق الواردة في الإعلان العالمي بحرفيتها وتيّار إسلامي تصدى لهذا الخيار.

وقد اقترحت آنذاك صيغة توفيقية قبلتها كلّ الأطراف وشكّلت مدخل الميثاق تقول أن الرابطة تستمدّ مرجعيتها" من القيم التحرّرية في تاريخنا العربي الإسلامي ودستور الجمهورية التونسية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان "لكن هذه الصبغة التوفيقية لم تكن قادرة على إلغاء تناقضات جذرية بين التوجه" الخصوصي" و"العالمي".فقد كان من الصعب وحتى من المستحيل أن يقبل التيار الديني الذي كان ضعيف التمثيل في الرابطة ببنود تتعارض صراحة أو بصفة ضمنية مع مبادئ الشريعة وهي :

–الفصل الرابع للميثاق (الفصل الخامس في الإعلان) المحرم بوضوح للعقوبات الجسدية ومن ثم للعقوبات الجسدية أو ما يعرف بالحدود.

–الفصل الثامن من مشروع الميثاق (الفصل السادس عشر في الإعلان العالمي) وينصّ على " حقّ الرجل والمرأة متى بلغا سنّ الزواج في تأسيس أسرة دون أي قيد يسبّب العرق والدّين "

وقد أعترض عليه التيّار الإسلامي لأنّه يسمح ضمنيا بزواج غير المسلم بالمسلمة.

–الفصل التاسع (الفصل الثامن عشر من الإعلان) وينصّ على أنّه لكلّ شخص الحقّ في حرية الفكر والضمير والدّين ويشمل هذا الحقّ حرية تغيير ديانته أو عقيدة.

وقد اعترض عليه أيضا لأنّه يتنافى مع الفقه التقليدي الذي يطالب بقتل المرتدّ.

–الفصل الخامس عشر (الفصل الخامس والعشرون من الإعلان) وينصّ على أن " ينعم كلّ الأطفال بنفس الحماية الاجتماعية سواء كانت ولادتهم ناتجة عن رباط شرعي أم لا " وهو الأمر الذي يرفضه الفقه الذي لا يعترف بوجود اللّقيط. لقد ثار آنذاك صخب كبير في وسائل الإعلام لم يكن سببه التيار الإسلامي المعارض وحده وإنما الإسلام الرسمي وبصفة عامة كل القوى المحافظة التي هاجمت الرابطة طوال أشهر على موقفها المتمسك بحرفية بنود الإعلان ونقلها كما هي دون "أقلمتها " مع "قيم" المجموعة الوطنية.

لقد اتهمت الرابطة من أعلى منابر بعض المساجد بالكفر وطالب حزب لائكي (علماني) بمنعها وعرف المجتمع نقاشا حادا حول أولوية القيم وطبيعتها واحتدّت الخلافات حتّى داخل الرابطة نفسها.

إلاّ أن الرابطة استطاعت آنذاك أن تتبنّى المواثيق الدولية ضاربة بعرض الحائط كل الضغوطات الخصوصية لأنها كانت في قمة شعبيتها وتماسكها و حسم الخلاف بالتصويت إبّان المجلس الوطني الذي انعقد في سبتمبر 1985 وأوردت البنود الأربع بأغلبية ساحقة مع تنازلات شكلية لا تغير شيئا في الجوهر .

*

كادت المعركة الثانية إبّان حرب الخليج مع تيار علماني هذه المرة تؤدي إلى كارثة.

لقد أصدرت الرابطة يوم 4 أوت 1990 بيانا أدانت فيه الغزو العراقي للكويت باسم حق كل الشعوب في تقرير مصيرها وقد أحفظ هذا البيان القوى القومية داخلها وكان لها خلافا للتيار الإسلامي تمثيل هام في مختلف مستويات القرار وأحفظ الخصوص الرأي العام التونسي الذي كان مناصرا لحاكم العراق بصفة عميقة وشاملة وبالطبع زاد التدخل الغربي من خلط الأوراق.وقد حاولت القيادة تطويق الخلاف بإصدار بيانين في 12 و 18 أوت تدين فيهما هذا التدخل وتؤكد على ضرورة البحث عن حل سلمي لكن ذلك لم يغير من موقف الشارع تجاهها ومن تزايد تحرك القوميين لحملها على الاصطفاف في التأييد الشامل الذي كان يحظى به حاكم العراق.ولم يزد نشوب الحرب وتدمير العراق وحصار شعبه إلا في تعميق التأييد له والكره للدول الغربية وسياسة المكيالين التي كانت تتبعها بصفة مفضوحة.وفي شهر مارس 1991 تفاقمت الأزمة داخل الرابطة بعد صدور مقال لي أدين فيه بوضوح دكتاتور العراق وأحمله جزءا كبيرا من مسئولية الكارثة فثارت ثائرة القوى القومية وطالب آنذاك نائب الرئيس الأول، وكان بعثيا، باستقالتي ولم تحفظ الرابطة وحدتها إلا بصعوبة كبيرة وبفضل عودة المشاكل الوطنية الخطيرة على السطح واستئثارها بالاهتمام.

ولا بد من الإشارة هنا إلى الأزمة الداخلية تزامنت مع أزمة خارجية خاصّة مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان التي أخذت مواقف اعتبرت منحازة لإسرائيل والتحالف الغربي وتوظيفا لحقوق الإنسان في معركة سياسية بحتة.

لقد أثبتت الأزمتان على الصعيد العملي الخلفية السياسية المنحازة للطرح الخصوصي ففي المرة الأولى تصدى للميثاق باسم الخصوصية طرف سياسي هو الطرف الإسلامي وموورست ضد الرابطة ضغوطات سياسية في شكل حملات صحفية وكان الصراع بين أطراف سياسية وحسمت الإشكالية بطريقة سياسية أي فوز الأغلبية وإسكات الأقلية أما في حرب الخليج فقد استعمل الطرف القومي هو الآخر وسائل سياسية لفرض مفهومه لحقوق الإنسان.

لقد أعتمد هذا التيّار الخصوصي على سياسة المكيالين التي كانت الأنظمة الغربية تمارسها في تعاملها مع العراق وإسرائيل ليركّز على طوباوية التمسّك بالشرعية الدولية ورفضها ثم احتمى بمفهوم حقوق الشعوب ليواجه به مفهوم حقوق الإنسان متجاهلا أن الكويتيين شعب له هو الآخر حقّ تقرير المصير ومعمّمة لخبطة نظرية في منتهى الخطورة وكأنّه ليس للشعوب إلاّ حقوق في علاقتها بالغرب وليس لها حقوق في نفس الأهمية في علاقتها بأنظمة استبدادية بل ومتوحّشة كالنظام العراقي.

وهكذا كان موقفه موقفا سياسيا منحازا تحت غطاء شفّاف واستعمال وتفويض واضحين لخطاب حقوق الإنسان. أما التيّار العالمي فقد تعامل مع أزمة الخليج من منظور حقوق الإنسان الشامل فرأى فيها أزمة انتهاكات متعدّدة ومتداخلة مدينا بنفس الوضوح انتهاكات النظام العراقي لحقّ الشعب الكويت ولحقوق الإنسان داخل العراق وانتهاكات التحالف الغربي لحق الشعب العراقي المتواصلة إلى اليوم و انتهاكات الأنظمة الخليجية لحقوق الفلسطينيين واليمنيين ورافضا أن توضع حقوق الإنسان في مواجهة مع حقوق الشعوب معتبرا أن الأنظمة الدكتاتورية ليست هي الوصية على الشعب

الذي تخنق داخله الحريات الفردية والجماعية. ها نحن داخل لبّ الإشكالية التي يطرحها الصراع: أي علاقة السياسة بحقوق الإنسان.

لقد كان بداهة موقف الاتجاه الإسلامي والقومي في المعركتين محاولة جر حركة حقوق الإنسان لأخذ مواقف هي في جوهرها مواقف سياسية منحازة لا تعتبر إلا ثوابتها ولا تدان فيها إلا الإنتهاكات التي تتعرّض لها.

وحيث أن محاولة فصل حقوق الإنسان عن الصراع السياسي أمر مستحيل واعتبار لمميزات التدخل السياسي الإنساني فإن السؤال هو كيف يجب أن يتعامل النهج السياسي الجديد مع السياسي الحزبي الكلاسيكي المتستّر بخطاب حقوق الإنسان وكيف يجب أن يتفاعل مع الخصوصية الثقافية بما هي معطى موضوعي يوظفه "الخصوصيون " لصالح إطروحاتهم المناقضة أو الحادة من حقوق وحريات نحن بأمس الحاجة إليها لتطوير هذه الخصوصية بالذات ؟

*

إن أهميّة الرهان السياسي في إشكاليتنا لا ينفي أن لها مستويات أخرى أو أن على الحركة العربية العالمية التوجه (أي الراديكالية في دفاعها عن حقوق الإنسان) تجاهلها. يبقى أن الخيارات المتوفرة للتعامل معها لا تخرج عن ثلاث.

إنّ أوّل خيار لنا هو أن نعتبر الخطاب الخصوصي غير شرعي جملة وتفصيلا وأن نجعل من العالمية المحكّ لكلّ موقف "صحيح " هذا الموقف بداهة هو موقف أيدلوجي لأنّه ليس لنا في ميدان حقوق الإنسان معيار كما هو الأمر في العلوم الصحيحة لنصنّف العالمية فوق الخصوصية وإنّما نحن أمام ترتيب سلم القيم وهذا الترتيب لا يمكن أن يخضع للضغط وإنّما يجب أن يكون حصيلة مساومة ووفاق كما حصل ذلك إبّان تدبيج الإعلان العالمي نفسه.إنّ اعتماد طريق كهذا أمر محفوف بالمخاطر ذلك لأنّ المقاومة ضدّ توجّه متهم بالتعالي والتغرب قد تتعاظم باحتداد التناقضات السياسية العربية _ الغربية والخطر كما وقع في حرب الخليج رمي الرضيع مع ماء الحمّام القذر كما يقول المثل الفرنسي أي التضحية بحقوق الإنسان لغربيتها المزعومة.

فنحن لن نستطيع إقناع القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة أو الصامتة التي تعاني من عقدة الإهانة بأن وضع العالمية فوق الخصوصية ليس امتهان لما يميزها ثقافيا وحضاريا عن الغرب وهي الخصائص التي يقع استنقاصها في شتى الميادين الأخرى العلمية والتكنولوجية والاقتصادية. لكن الخيار الثاني أي الاستسلام للخصوصية لا يعني شيئا آخر غير التراجع أمام ضغط قوى سياسية أو عقائدية رجعية تريد إفراغ حركة حقوق الإنسان من شحنتها المطلبية وإخضاعها وتركيعها وكسر شوكتها ولا شيء حسب رأينا أخطر على تماسكك حركة حقوق الإنسان من التفويت في قضايا مركزية لأيّ شكل من أشكال الاستبداد كالاستسلام لضغط الدولة في موضوع حقّ الرأي والتنظيم للجميع أو لضغط الجماعات الدينية في خصوص المساواة بين الجنسين و الإعدام و الحدود أو لأي طرف سياسي له نظرة دونية لهذا الحق أو لتلك الحرية.

إن ما يثير الانتباه هو أنه لا يوجد خطاب خصوصي على حد علمنا يجعل من توسيع رقعة الحريات المضمونة في الإعلان هدفه بل نكتشف دوما أن همه الأوحد التنقيص والحد من هذه الحرية أو تلك لتتساوى مع خيارات سابقة ومصالح هذا الطرف السياسي أو ذاك.فموقف الخصوصيين الإسلاميين معروف بما فيه الكفاية ويتمثل في مقولات رئيسية أي

* إنّ الإسلام تناول حقوق الإنسان تناولا مثاليا وكاملا وسابقا للغرب.

* إنّ الواجبات الدينية هي نفسها من حقوق الإنسان.

لكن التدقيق في هذه المقولات يكتشف الخلط بين رؤيتين متناقضتين ومحاولة التوفيق بينهما قسرا كما يكتشف التراجعات الهامّة في حقوق محورية تتعلّق بالحرمة الجسدية والمغالطات في قضية حقوق المرأة مثلا فالموقف الخصوصي هو أنّ للمرأة حقوق معترف بها لكن ... في إطار شروط القوامة ومع تبرير غير مقنع للحدّ من مساواتها مع الرجل كأن يقدّم إرثها للنصف مثلا كنتيجة لواجب الرجل في الإنفاق.

إنّ نقاش التهمة الثقافية بالحطّ الضمني من قيمة الموروث بالإعراض عن الإسلام الذي "توجد فيه كلّ حقوق الإنسان" والتبعية الفكرية والقيمية لما هو ليس منّا ولنّ الخ...هو المثال والنموذج لمصاعب النقاش السياسي المغلف بالإيديولوجيا الدينية.

والحكمة في إدارة هذا النوع من النقاش تمرّ بالتمسّك بأربع ثوابت فكرية وقيمية أساسية.

– إنّ الموقف الوحيد الذي يترتّب بصفة آلية عن إيماننا الفعلي بالقيم التي ندعو إليها هو احترام وتفهم كلّ رأي آخر شريطة أن لا يكون مفروضا بالعنف أو داعيا له ومن ثمة استراتيجيته في هذه الحالة أي تسجيل حجج الآخر بكلّ اهتمام وعناية وتبويبها وتصنيفها وفهمها كترتّبات طبيعيّة ومنطقيّة لقراء ة معيّنة للعالم والأحداث تعبّر عن وجهة نظر وعن مشاعل ومخاوف مشروعة.

– التركيز على أن كل ثقافة هي بالضرورة تواصل وتجديد وأنّ الحركة العربية لحقوق الإنسان هي وريثة ومكمّلة تيّار التجديد الذي يضرب(خلافا لما توحي به الكلمة) جذوره في عمق التراث الحضاري العربي الإسلامي.

إنّ هذه الحركة تواصل بمصطلحات العصر نضالا لم يفتر لحظة واحدة من اجل الدفاع عن قيم أزلية ولابدّ هنا من مواصلة وضع النقط على الحروف للتذكير بأنّ التيار المحافظ الذي يمثله من يتهموننا بالانبتات ليس الوصيّ الشرعي والوحيد على التراث وإنّما هو تيار التواصل لا غير وأننا لا نريد منع وجوده ولا نستطيع ذلك مثلما لا يستطيع هو الآخر منع وجودنا أو إنكار دوره وأهميته لأن الثقافة تتلاشى إن لم تكن تواصلا و تتحجّر وتموت إن لم تكن تجدّدا. ووجود التياران من المتطلبات "الفيزيولوجية "لحياة الثقافة فلا ضرورة للتصدي لما فائدة للتصدّي له ولا فائدة أيضا من التحايل على الضرورة بالقول أن تيار التواصل يمكن أن يكون أيضا تيّار التجدّد أو العكس بالعكس لأن في كل تواصل يتطلّب المحافظة على القديم صالحه كطالحه وكل تجدّد يتطلّب قطعا وقطيعة مع جزء ما من الثقافة.

– التذكير بأننا نواصل نضال "صعصعة بن ناجي بن عقل " الذي كان يفدي في الجاهلية المؤودات بماله (وهو مذكور في كتاب الأغاني ويمكن اعتباره أوّل مناضل حقوق إنسان عربي بالمفهوم العصري) وأصحاب حلف الفضول الذين تعاهدوا على نصرة كل مظلوم ونضال "أبو ذرّ الغفاري من أجل العدل والمساواة والحسن البصري من أجل استقلال القضاء و"ابن عربي" والأمير"عبد القادر الجزائري" من أجل التسامح الديني و"ابن المقفع و"ابن رشد" و"أبو العلاء المعرّي" من أجل حرية الفكر والعقل وقريبا منا نضال "قاسم أمين" و"الطاهر الحدّاد" من أجل كرامة وحرّية المرأة والكواكبي أكبر منظّر ومشخّص لمرض الاستبداد.

كذلك نحن نعمل بقول الكندي " لا ينبغي أن نستحي من استحسان الحقّ وأن أتى من الأجناس القاصية عنا والأمم المتباينة لنا" فنحن نواصل إذا المنهجية الخصبة التي سنّها أجدادنا العظام من ضرورة البحث النشيط عن كل ما هو إيجابي في تجربة الآخرين لإدماجه وتعريبه.

ومن ثمة فأنّه ليس لنا في إطار منظومتنا الفكرية القيمية التي سطّروها لنا أي عقدة تجاه الغرب ذلك أننا نميّز داخله بين كلّ ما هو إنساني فنتفاعل معه وكلّ ما هو فاشي نازي عنصري استعماري فنرفضه مع كلّ القوى التي ترفضه وأهمّ هذه القوى موجودة داخل الغرب نفسه.

–تقديم المرجعية المعاصرة التي ارتضاها المدافعون عن حقوق الإنسان العرب للاضطلاع بدورهم التجديدي للخصوصية الحضارية العربية الإسلامية أي:

ـ الإعلان العالمي التي تتوجّه ديباجته إلى "أعضاء الأسرة البشرية" وتدعو المادّة الأولى فيه إلى أن يعامل البشر بعضهم البعض بروح الإخاء والمادّة الثانية إلى رفض أي نوع من التمييز، تؤسّس مادّته الثامنة عشر لقيمة التسامح الفكري والدّيني.

–إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي لنوفمبر 1966 لمنظمة الثقافة والعلوم الذي يؤكّد أن جميع الثقافات بما فيها من خصب وتنوّع وبما بينها من تباين وتأثير متبادل تشكّل "جزءا من التراث الذي يشترك في ملكيته البشر جميعا "وأنّ على الشعوب والأمم أن تتقاسم ما لديها من علم ومعرفة (المادة الخامسة) وأن عليها أن تنظم المبادلات بينها بروح السماحة في العطاء المتبادل (المادة الثامنة).

وهو ما يعني أنّه لنا حقوق في الجزء النيّر من الثقافة الغربية مثلما للغربيين أو لغيرهم من الشعوب كامل الحقّ في النهل من ثقافتنا العربية الإسلامية.

كما لا بدّ من التذكير بأن المنظومة الفكرية القيمية التي ارتضيناها لا تدخل في ترهات النقاش التفاضلي لمعرفة أي جنس أقوى وأي عرق أرقى وأيّ ثقافة أفضل فإعلان المبادئ واضح كلّ الوضوح في التأكيد على أنّه" لكلّ ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامها والمحافظة عليها" (المادة الأولى).

إنّه من باب السذاجة أن نتصوّر أن رفض أطروحتنا من قبل المحافظين سيقلّ لا لشيء إلاّ لأنّنا أعدنا طرح الخلاف بصفة جذرية وقد يكون العكس هو الذي سيحدث لأننا نكون بهذه المنهجيّة قد أجبرناهم على الخروج من قلاع حصينة سهلة الدفاع لولوج معركة فكرية قيمية ليست سهلة لأي طرف وذلك للسبب ذاته أي استعصاء انتصار تيّار على آخر بما أنهما الساق اليمنى والساق اليسرى التي ترتكز عليهما وتتحرك بهما كلّ ثقافة . وقد يكون النفع الوحيد لهذا الطرح توضيح الإشكالية لمناضلي حقوق الإنسان أنفسهم حتّى لا ينهون عن التعصّب ويأتون بمثله وحتّى يتعلّمون متى يكون النقاش مثمرا ومتى يجب توظيف الوقت الضائع فيه للدعوة والقدوة وهما أحسن الردود.

*

إنّ قراءة مقارنة المواثيق الإفريقية والعربية بما هي صوت الأنظمة مع المواثيق الدولية تثبت نفس الظاهرة لكن الطرف المتسبب في التقهقر بالنسبة للمواثيق العالمية هو الدولة الاستبدادية هذه المرة.

فالميثاق الإفريقي يقيّد الحقّ في الحرية ولا يفرد بندا للحقّ في الحياة الشخصية وحقّ الراحة والحق في المستوى المعيشي ولا يركز على مساواة الرجل والمرأة إبّان الزواج (المادة 16) بل ويكتب بصريح العبارة (الباب الثاني ـ مادة 29 (3) أنّه "يجب على المواطن عدم تعريض أمن الدولة التي هو من رعاياها أو من المقيمين فيها إلى الخطر" ناسيا تعريف هذه الدولة هل هي دولة ديمقراطية أم دكتاتورية وتعريف مفهوم أمنها.

وتوجد هذه الظاهرة بصفة كاريكاتورية في الميثاق العربي الذي أعدّ من قبل الجامعة العربية في سنة 1974 و الذي لا زال ينتظر التصديق من أكثر من دولة عربية.

إنّ الظاهرة البارزة في هذا الميثاق ضمور الحقوق السياسية التي يضمنها بالمقارنة مع الحقوق الواردة في الإعلان العالمي (الفصل 12) إضافة إلى تمكين الدول من التحلّل من التزاماتها حتّى مناهضة التعذيب إذا " يجوز للدول الأطراف في أوقات الطوارئ العامّة التي تهدّد حياة الأمّة أن تتّخذ من الإجراءات ما يحلّها من التزامها طبقا لهذا الميثاق ".

لا جدال في أن هدف كل هذه العملية تعديل وتطويع خطاب حقوق الإنسان مع مفهوم السلطة لها وإيقافه عند الخط الأحمر الذي لا تقبل سياستها بتجاوزه.

هكذا يتضح أن " الخصوصية" تستعمل من قبل الدولة ومعارضيها للتنقيص دوما من جذرية وتكامل الحقوق في المواثيق الدولية وأن الميثاق الخصوصي لا يضيف شيئا في أحسن الحالات إلى الوثائق العالمية كما هو الأمر في مشروع الاتفاقية العربية ضدّ التعذيب بالمقارنة مع الاتفاقية الدولية.

إنني أطرح للنقاش تفسير هذه الظاهرة وقد تقدمت بفرضية وهي أن" الخصوصية" فكرا وتشريعا تتطور في مناخ وطني خانق تنعدم فيه الحريات وتكثر فيه الضغوطات لذلك تأتي نصوصه حذرة باهتة حتى لا تثير أخطار ردود الفعل من الدولة الاستبدادية والقوى الدينية أو القومية التي تريد استعمال حقوق الإنسان على قياسها .بالمقابل فإن المواثيق العالمية فكرا وتشريعا تتطور في مناخ الحرية والتنافس بين الأيدلوجيات التي لا تستطيع أن تفرض على الوفاق الجماعي إلا أرقى وأحسن ما عندها.

الخيار الثالث والذي دافعنا عنه دوما هو أن العالمية بما هي جملة من القيم والتشريعات في ميدان حقوق الإنسان وسيلة لإخصاب خصوصيتنا الثقافية وهي تطوير وتحديث لها و تندرج في سياق عملية التحديث الشاملة التي تنتهجها الأمّة العربية منذ بداية النهضة وهذا الأمر ليس جديدا على هذا العصر فقد أوصانا الكندي أنه لا " ينبغي ألا تستحي من استحسان الحق وإن أتى من الأجناس القاصية عنا والأمم المباينة لنا". لقد أدمجت المجتمعات العربية الإسلامية وبصفة نهائية العديد من خصائص الحداثة وهي غير مستعدّة للتخلّي عنها وآخر ما هي بصدد استيراده ودمجه هي القيم والتشريعات الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إنّ أهمّ آليات هذا الاستيراد والإدماج هي المطالب الداخلية الجذور كمطلب الحرية والعدالة مما يجعل الحركة العربية لحقوق الإنسان إفرازة من إفرازات هذه الديناميكية المتصاعدة السرعة.

بهذه النظرة تستطيع الحركة العربية الخروج من إشكالية أولوية العالمية على الخصوصية أو العكس لتهتم بإدارة المعركة الصعبة بحكمة وشجاعة. إنّه من مصلحتها مع المحافظة بالطبع على توجهها الراديكالي الاستيلاء على المطلب الخصوصي وتحويل وجهته من التنقيص إلى التخصيص.

فعلى سبيل المثال تعرض المشرّع العالمي لحق التنقل في البند الخامس عشر من الإعلان لكن بصفة عامّة.

إنّ الخصوصية التي يجب أن يتبناها العالميون هنا هي الدفاع عن حق العرب في التنقل الحر والكريم داخل الوطن العربي. وواجب الخصوصية أيضا تبويب الأولويات فحقوق المرأة ليست الإشكالية الأولى في الغرب ولكنّها من أولى إشكاليتنا في الوطن العربي خاصّة في جزئه الخليجي.

ومن البديهي أنّ حركة حقوق الإنسان العربية لا يمكن إلاّ أن تلقى دعما عميقا إن هي ركّزت على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وهو الأمر الذي لم تفلح فيه إلى اليوم بحكم تركيبها أساسا من مثقفي الطبقة الوسطى.

كما يمكن للحركة العربية أن تركّز على التعذيب لاستشراءه ولحساسية كلّ الأطراف الفاعلة من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين الإسلامي ولسهولة الوفاق حول القضاء عليه وكذلك الأمر عن ظاهرة الفساد.

وفي هذا الإطار الذي تناضل داخله الحركة العربية المتميز بظروف اقتصادية ثقافية سياسية قد يكون من الضروري إرجاء معارك سابقة. سابقة لأوانها كالإعدام بانتظار أن يصلب عود الحركة وأن تكتسب مصداقية كافية وتأثير قوي لكي تواجه قضايا حسّاسة وصعبة مثلا الحدود علما وأن الأمر لا يعدو قضية توقيت المعركة لا تفاديها والهروب منها.إنّ المرونة التكتيكية في إطار الثبات على المرجعية هي من أهمّ عوامل نجاح حركة رسالتها مواصلة وتعميق التحديث للخصوصية عبر خلق وتعهّد تيار جديد وقوي داخل الثقافة العربية.

*

إن الصراع سيبقى محتدما بين توجه متجذر ليس مستعدّا للتفويت في أي حق من الحقوق الواردة في الإعلان ومواقف سياسية –حزبية تستعمل الخصوصية لتمرير مواقف غلافها خطاب حقوق الإنسان وبضاعتها ما تروج له في مواقع أخرى وبلغة أخرى.

وليس للحركة العربية من خيار آخر سوى التمسك بالقيم الجديدة مع اعتبار الواقع الثقافي والاجتماعي في تبويب الأولويات وإدارة المعركة بشجاعة وطول نفس .

ما هو الآن أحسن موقف تتخذه المنظمات الدولية تجاه هذا الصراع؟

إن علاقة الحركة العالمية بالحركة العربية هي ضرورة علاقة الشريك في نفس القيم ونفس المرجعية والحليف في نفس المعارك تجاه الدولة الاستبدادية وكلّ البدائل الاستبدادية لها إيّا كان لونها وتغليفها الأيديولوجي.

لكن مهمة إخصاب الثقافة العربية الإسلامية بالقيم الجديدة وفرض أساليب متطوّرة في العمل السياسي هي مهمة المناضلين العرب و عليهم إدارة المعركة بكامل الاستقلالية والاعتماد على الذات.

إن كل ما يمكن طلبه من المنظمات الدولية هو مواصلة دعمها لكل منظمة عربية تجعل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مرجعها الأساسي دون أن تتدخل في مشاكلها الفكرية أو التنظيمية مع حملة مشعل "الخصوصية".

***

أداة التأسيس

في صائفة 2001 كان عليّ أخذ قرار بالغ الصعوبة : الإعلان عن تكوين حركة سياسية أم التريث في الأمر وحتى التخلي عن المشروع أصلا.

ولم يكن من السهل اتخاذ هذا القرار لأنني كنت تحت تأثيرات مختلفة وكانت تمارس عليّ ضغوطات في اتجاه معاكس . وكنت شخصيا مقسما بين "إغرائيين " كان لكل واحد منهما عيوبه ومحاسنه وأولهما توسيع رقعة النضال الحقوقي ليصبح نضالا سياسيا بالمفهوم للكلمة والاتجاه الآخر هو تعميق رقعة النضال الحقوقي والبقاء فيه تاركا العمل السياسي أي البحث عن السلطة لمن هم أقدر مني على المناورة وبناء التحالفات .

وكان رأي فريق أول من رفاق الدرب ومنهم هيثم مناع أن لا أربط نفسي بأي تشكيلة سياسية لأن صورة الأحزاب في الحضيض ولا يمكن أن تلعب أي دور في مستقبل ستكون فيه اليد العليا للشخصيات الاعتبارية ومنظمات المجتمع المدني والصحافة وبقية القوى الاجتماعية مثل النقابات . وثمة من كان يسرّ في اذني أن حظوظي لأي انتخابات رئاسية في المستقبل القريب أو المتوسط ستكون أكبر إن بقيت " فوق الأحزاب"

أما التيار المعاكس فكان يتألف أساسا من شباب متحمس يبحث عن رمز أو قائد يمكنه التجمع حوله ومن بعض الشخصيات الاعتبارية المعروفة على الساحة التونسية التي جربت خيبة الأمل في أكثر من حزب وكانت مستعدّة للانخراط في عمل لكن مع شخص تثق فيه.

وكانت الحجة الكبرى لهذا الفريق من الرفاق أنه لا يمكن تصور تغيير سياسي بدون أداة سياسية . أما حركة حقوق الإنسان فبحكم إيديولوجيتها وتركيبتها الوفاقية والمتعددة المشارب فلا يمكن تكون بديلا للسلطة خاصة وأنها تريد نفسها السلطة المضادّة الأولى.

والحق أن هذا النقاش لم يبدأ في هذه الصائفة .ففي سبتمبر 1997 انعقد في بيتي بسوسة اجتماع هام بين من سيصبحون مؤسسي المجلس الوطني للحريات وتطارحنا فيه موضوع تطوير حركة حقوق الإنسان إلى شكل أرقى. وكان رأي يومها أن تكوّن كل الفلول الناجية من الانقلاب الذي دبرته السلطة ضدي لإخراجي من الرابطة سنة 1994، جبهة ديمقراطية تمارس العمل السياسي انطلاقا من مرجعية حقوق الإنسان وكانت حجتي آنذاك أن الخيار المطروح أمامنا أن نكرّر أنفسنا أو أن نوسع النضال بالعمل السياسي بمفهومه الكلاسيكي أي بالبحث عن السلطة بما هي الوسيلة الوحيدة لوقف التعذيب والفساد وقمع الحريات.

ورفضت الأغلبية الموقف إلا أن طبيعة المشاركين في اللقاء –مثل مصطفى بن جعفر وحمة الهمامي وعمر المستيري وراضية النصراوي وسهام بن سدرين وصدري الخياري وعلي بن سالم – وكلهم مناضلون سياسيون كانت تجعلهم واعين بالمأزق الذي وصلت إليه الحركة الحقوقية.

ومن ثمة الصيغة الوفاقية التي ولد منها المجلس الوطني للحريات فجاء تشكيلة هجينة وصيغة وسط بين الجمعية الحقوقية والحزب السياسي. ولم أكن راض عن الحل لأن مثل هذه التشكيلات الانتقالية معرضة للجمع بين عيوب الجمعية والحزب أكثر مما هي مؤهلة للجمع بين حسناتهما.

وكان المجلس فعلا جمعية حقوقية أربكت النظام كثيرا خاصة عندما نشرت لأول مرّة قائمة الجلادين وجاهد البوليس لخنقها فلم يفلح. وكان أيضا حزبا سياسيا غير معلن خاصة في أهدافه وهي تغيير الدستور وإدخال إصلاحات جوهرية

على تركيبة النظام السياسي ثم في طريقة تعامله مع قانون الجمعيات. فقد رفض أن ينصاع لرفض السلطة بالترخيص له والحال أن القانونية هي ركيزة المنظمات الإنسانية إلى درجة أن اغلب الجمعيات على الساحة ومنها منظمات قريبة جدا من الحركة الديمقراطية كانت ترفض التعامل معنا بحجة لا قانونيتنا. لقد نشأ المجلس وتواصل في ظل هذه الازدواجية التي كانت تعبّر عن تناقضات الحركة الديمقراطية نفسها وحدودها والتي لا بد لها من تفسير.

ولا شك أن تونس عرفت بصفة اكثر حدة وعمق تغييرات كانت أقل وضوحا في الأقطار العربية الأخرى.

ففيها بلغت أزمة الحزب الواحد أوجها في السبعينيات فمن حزب رائد أصبح ما يسمى بالحزب الدستوري شبكة من المصالح الخسيسة لا يدخلها إلا الطماع والمنافق، وهذا دوما قدر حزب استبدادي وفي آن واحد حزب دولة. ومما زاد في الطين بلة الانهيار المعنوي والجسمي لرئيسه الذي كان في البداية رمزا للبلاد ثم أضحى في آخر سنواته مسخرة ومأساة لتشبثه بالسلطة وإصراره على أن يموت فيها فمات منها ومات بها.

وفي نفس الوقت بدأ انهيار الماركسية التي تجنّد لها خيرة شباب تونس في الستينيات والسبعينيات وكنا في بداية تحطم الأصنام التي عبدها الشباب الاشتراكي مثل ألبانيا والاتحاد السوفياتي وحتى كمبوديا الخمير الحمر.

ثم جاءنا من الشرق دوي انهيار الإيديولوجيا القومجية وانقلابها إلى حرب ملوك طوائف جدد.

وفي جوّ هذا الخراب لنموذج الحزب الواحد والعقيدة المنقذة لم يبق إلا الاسلاميين لمحاولة إحياء الحزب المؤطر للجماهير تحت راية المرجعية الصحيحة والأزلية التي لا يخالجها الشكّ.

وثمة من انسحب من الساحة النضالية للبزنس أو حتى للبوليس السياسي – وما أغرب أن نجد من بين كبار المسؤولين الأمنيين للدكتاتورية يساريين متعصبين – بينما بقيت أغلب القوى العلمانية يتيمة الإيديولوجيا يتيمة التنظيم. وما من شكّ أنني شاركت في حركة "قتل الأب "هذه فأغلب كتابات تلك الفترة كانت للتأليب ضدّ الفكر العقائدي باعتباره فكر الانغلاق والتعصب والفكر الذي يعدّ نار الفتنة والعنف لأن كل من يؤمن بامتلاك الحقيقة مؤمن بحقه في فرضها. وقد كان للجو الثقافي والنفساني الذي ساد في تونس في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات الدور الرئيسي في عزوف جزء كبير من النخبة عن العمل الحزبي بل وحتى احتقارهم له.ولا أدل على ذلك من الصدى الضعيف الذي لقيته أحزاب المعارضة في بداية الثمانينات عندما بدأ النظام يرخّص للبعض منها في الوجود. فقد بقيت ضعيفة النفوذ بحيث أن بن عليّ لم يدجن في الواقع إلا تنظيمات لم تكن تشكّل أي خطر عليه ولا أدل على ذلك من تفجر الغضب الشعبي سنة 1984 في ما عرف بثورة الخبز وانطفاءه وكأن الأحزاب –ومن جملتها الاتجاه الإسلامي –غير موجودة.

لا غرابة في هذا الظرف أن تبحث النخب الفاعلة عن طرق جديدة للفعل النضالي وأن يصبح العمل الجمعياتي وخاصة الحقوقي، الساحة التي ستنفق فيها طاقات تبحث عن أهداف وأطر وعلاقات جديدة بين الناس داخلها.لقد كان انخراطي في العمل الحقوقي وإدارة الظهر للعمل الحزبي جزءا من ظاهرة اجتماعية كانت تتجاوزني فنحن دوما أبناء الظرف وقلما نعي أن هناك يدا خفية تسيرنا في الوقت الذي نؤمن فيه أننا نختار طريقنا بكل حرية.وفي بداية التسعينات كانت الأحزاب التونسية في حالة يرثى لها، فهي إما جزء من الديكور الديمقراطي أو دكاكين ليس لها ما تبيع خارج شعارات وتنظيم أكل عليه الدهر وشرب.

وأذكر أن صحافيا سألني سنة 1993 عن عدد الأحزاب السياسية في تونس فأجبته مازحا بكل جدّية :

هناك حزبان لا أكثر الرابطة والبوليس.

فما معنى العودة اليوم إلى العمل الحزبي. هل هو طمع السلطة ؟ ؟ هل تغيّر الواقع الذاتي و الموضوعي ؟ هل هي قضية فصول تتابع وقد عاد فصل السياسي بعد فصل الحقوقي ؟ وهل عدنا من حيث ندري ولا ندري لإغراء الحزب المؤطر للجماهير وزعيمه الفذّ وعقيدته التي تتضمّن كل الحلول ؟

إن تقييمي للحركة الحقوقية في تونس–عبر تجربة صعبة وثمينة على رأس الرابطة ثم المجلس –جدّ إيجابية.

فقد أوقعت السلطة في مأزق منهجي وسياسي كبيرين، إذ لم تكن مستعدّة لمواجهة معارضة سلمية، موضوعية ،هادئة ،شفّافة وغير معنية بالسلطة. ولو كانت لنا أنظمة ذكية لكان من السهل التعامل مع مثل هذه التنظيمات بالتجاوب مع مطالبها خاصة فيما يتعلق بقضايا جوهرية بالنسبة إليها وثانوية بالنسبة لأيّ سلطة أي التجاوزات. لكن الطبيعة الشمولية لأنظمتنا جعلتها ترتكب الغلطة الكبرى باضطهادها مما مكّن من تجنيد قوى مساندة في العالم ما كان لها أن تتجنّد لأحزاب سياسية متهمة بأنها لا تتحرك من اجل قيم ولكن من أجل مصالح، وقد تمثلت حسب رأي مساهمة الحركة الحقوقية في الحرب ضد الدكتاتورية علي صعيدين. أما الأول فهو فضح الثمن الذي يكلفه ما يسمى بالحفاظ على الاستقرار . ويكتسب الفضح كل قيمته عندما يتعلق الأمر بدكتاتوريات تلبس قناع الديمقراطية مثل النظام البوليسي في تونس.

لكن مساهمة الحركة الأهمّ هي في تهيئة الجوّ او المناخ للتغيير الديمقراطي المنشود . لقد كانت الرابطة منذ انطلاقها مدرسة التعايش بين مختلف الحساسيات السياسية ومركز إشعاع لقيم الديمقراطية وهو نفس النهج الذي سار عليه المجلس. ومن ثمة يمكن القول أن الحركة لعبت باستمرار دور الحزب الديمقراطي المفقود في الواقع رغم كثرة الحزبيات السياسية التي كانت تضيف وصف الديمقراطية لهيكلها وهي تتعامل مع الدكتاتورية أو تقف منها موقفا محتشما.

وثمة دور هام لعبته الحركة الحقوقية هو ترويض " البعبع " الإسلامي. ففي الوقت الذي كانت فيه الأحزاب اللائكية (العلمانية) في الجزائر تتحالف مع العسكر ضدّ الإسلاميين ليصبحوا شركاء في ضرب القيم التي كانوا يدعون الدفاع عنها ودفع الأصوليين إلى مزيد من التشنّج واحتقار الديمقر اطية والديمقراطيين ، كانت حركة حقوق الإنسان كأول قوة سياسية فعلية في تونس ترفض بكل وضوح الانتهاكات الصارخة التي كان الإسلاميون عرضة لها بل تجاوزت كل الخطوط الحمر للسلطة عندما اعترفت لهم بحق التواجد السياسي.

وما من شكّ أن هذا الموقف الأخلاقي وما انجرّ عنه من قمع متواصل طوال العشرية المشؤومة، قد ساهم في إنضاج الموقف الإسلامي وجعله يقترب من أطروحات الديمقراطيين. ولا يمكنني أن أتصور الكارثة لو اتخذت الحركة نفس موقف الديمقراطيين الجزائريين. فما من شكّ أنه يوجد داخل الحركة الإسلامية التونسية تيارات مختلفة وأننا كنا بمثل هذا الموقف نقوّي من موقف أنصار الديمقراطية والتمشّي السلمي.

إنها حقا لضربة حظّ بالنسبة لتونس أن يتزامن التعقل الذي أظهرته الحركة الحقوقية بتغليب المبادئ على المخاوف، مع التعقل الذي أظهرته "النهضة" بعدم الانسياق إلى العنف الذي حاول النظام جرّها إليه واقترابها من الطروحات الديمقراطية. ففي هذا التلاقي يكمن المستقبل الآمن لتونس والاستقرار الحقيقي داخل منظومة ديمقراطية تحظى بأوسع وفاق ممكن.

يبقى أنك تكتشف رغم كل هذه الإنجازات الباهرة أن الحركة الحقوقية قد وصلت سقفها بالمقارنة مع ما يتطلبه الوضع المتعفّن الذي خلقه الاستبداد. فهي لا تطرح الموضوع الأساسي الذي يشكل لبّ الاستبداد وسببه أي الفساد. وهي لا تولي اهتماما كبيرا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية رغم ما يقال هنا وهناك عن وحدة كل الحقوق، بل وتترك للسلطة

فرصة التشدّق بأنها هي التي تدافع عنها وهي تخرقها كما تخرق الحقوق السياسية. وأخيرا فإنها تتقدم بالتوصيات العامة لتغيير الحياة السياسية لكن من سيقوم بهذه التغييرات أمر متروك للمجهول.

وثمة نفاق كنت لا أقبله يتلخص في القول أن الحركة لا تطمح للسلطة وكأن ما تسميه ميدانها أي السلطة المضادة ليست سلطة. كما أنه كان من الصعب في إطار هذه النظرية الطوباوية تفسير ظاهرة كانت قارّة في الحركة التونسية على الأقل أي أن انشط قياديها هم أيضا من السياسيين الذين كان لهم دوما نشاط حزبي مواز. وبمرور الزمن وتعمق التجربة واتضاح الرؤيا يبدو لي اليوم أن حركة حقوق الإنسان كانت بالأساس حركة سياسية ديمقراطية نخبوية حاولت الخروج من مأزق التنظيم الحزبي واكتشاف سبل جديدة للفعل السياسي وأن قصة السلطة المضادّة في مواجهة السلطة التنفيذية كانت ولا تزال مجرّد تمويه . فقد أعطت الرابطة في التسعينيات للساحة السياسية أربعة وزراء ومرشّح للانتخابات الرئاسية وكان المجلس ولا يزال يعجّ بكبرى الشخصيات الحزبية السياسية في البلد منهم أكثر من مترشّح محتمل لهذه الانتخابات.

والحق أن ما كان يمنع هؤلاء النشطاء من الافصاح عن هويتهم السياسية الحزبية بالأساس تلك الصورة السلبية اللصيقة بالحزب السياسي وكان عليّ أن أفكّر مليا في المفارقة لأنني كنت دوما من القائلين بأن حركة حقوق الإنسان سياسية في جوهرها وأن الفصل بين السياسي والحزبي ليس بالوضوح الذي كان البعض يدّعونه.

وثمة بداهة اليوم حاجة لتنظيمات سياسية لا تكتفي برصد التجاوزات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والتشهير بها فهذا مثل ما يقال في الطب علاج عرضي، والحال أنه يجب على العلاج أن يكون سببيا.

فلا يكفي أن ندين التعذيب أو أن ننتظر من الجلادين أن يكفوا عنه وإنما يجب أن نخلق الظروف السياسية التي تقطع دابر التعذيب ودابر الجلادين وهذا لا يكون إلا عبر دمقرطة السلطة وجعل المواطن سيدا في قرار من يمارسها وكيف؟ وحتى إذا قلنا بضرورة تقسيم الأدوار إلى معالج عرضي ومعالج سببي فلا بدّ من وجود هذا الأخير ولا يمكن أن يكون إلا حركة مهيكلة تطرح القضايا العامة وتطمح لممارسة السلطة لتنفيذ سياسة تقترب أكثر مما يمكن من قيم وأهداف حقوق الإنسان.

ونعود هنا للقضية المركزية وهي التناقض بين حركة حقوقية قوية لكنها لا تستطيع أو لا تريد أن تتقدّم كبديل للسلطة وبين أحزاب سياسية هزيلة لأن العناصر الفاعلة والقوية فضلت عليها العمل الحقوقي ، ومن ثمّة لا تستطيع أن تشكّل البديل الضروري لدكتاتورية في طور متقدّم من التفسّخ ولا تتواصل إلا بسبب هذا الخلل الهيكلي في تركيبة المعارضة.

وما من شكّ هنا أنه يجب تعديل الميزان مرّة أخرى وأنه يجب بالنسبة للبعض على الأقل من العودة للسياسي الحزبي لأنه لا خيار لنا غير هذا. فلا يعرف إلى حدّ الآن أن هناك تغييرات سياسية قامت دون وجود أحزاب قوية وها هي تجربة الدول الديمقراطية الكبرى نفسها تشهد بأنه لا مجال لتطويق هذا الشرط.

يبقى السؤال أي حزب ؟

فنحن لا زلنا نكره التشخيص ، ونسخر من الإيديولوجيا التي تحتوي في طياتها على حلّ كل مشاكل الاجتماع ونشمئزّ من روح الصفقات المريبة التي تزخر بها حياة الحزب، ونعلم أن المجتمع يرفض " التأطير " و لا يتحمل الخطاب الديماغوجي والتفويض والاستعمال ولا يصدق الأصوات المتهدّجة عن المصلحة العامة وهو على قناعة أنها تواصل استعمال هذه المطية لتحقيق المصالح الخاصّة.

وما من شكّ لديّ اليوم أنه يجب التفريق بين طرح صادق لحقوقيين يعتقدون أنهم لا يستطيعون تجاوز بعض الخطوط الحمر للسلطة أو لا يرغبون في عمل سياسي مكتمل، وبين أناس يريدون استعمال الحركة الحقوقية لأغراض حزبية لأنهم لا يريدون تكلّف مشاقّ إعادة تأسيس أدوات جديدة وعلى ضوء تجربة زاخرة بالدروس في خصوص خلق وإدارة التنظيمات سياسية.

وإن من أصلب قناعاتي اليوم أنه لا يمكن إعادة تأسيس نظام سياسي جديد دون إعادة تأسيس الأداة الملائمة أي التنظيم الذي يستوعب تجربة قرن كامل من بناء الهياكل السياسية.

ويوم بدأت أفكّر في الإشكالية استعرضت الشروط الكبرى لمثل هذا التنظيم المعاصر فجاءت العناوين الكبرى لكرّاس الشروط كالتالي :

-يجب أن يكون حاملا لمشروع يعبّر عن آمال وآلام الأغلبية لا أن يكون التغطية على مصلحة فئوية.

-يجب أن يكون دوره الاستماع الجيّد إلى مطالب المجتمع وترجمتها إلى برامج مدروسة وقابلة للتطبيق وتحريم الالتجاء إلى أي ضرب من ضروب الدمغجة والشعبوية ، وهو الأمر الذي من شانه أن يجلب له احترام شعب لم يعد يقبل الكذب عليه والاستخفاف بذكائه. كذلك يجب أن يقبل أن دوره في تكوين رأي عام سليم و رفع مستوى الوعي لخلق أكبر عدد ممكن من المواطنين وتخفيض عدد الرعايا.

-يجب أن يكون حاملا لأهداف لا لوصفات جاهزة فهذه تستنبط من حوار جماعي متواصل وتتغير طول الوقت أي أن يكون له في خدمة الأهداف القارّة برنامج متحوّل.

-يجب أن يكون لاعقائديا أي أن يعكس التعدّدية الفكرية داخل المجتمع ليجعل منها عنصر إثراء لا عنصر تفرقة.

-يجب أن يكون العامل الأخلاقي وليس العامل العقائدي هو الموحّد أي أن تكون القيم الأخلاقية هي المرجع الأساسي في كل أعمال التنظيم.

-يفترض أن لا يكون مشخّصا وأن يكون التداول على رأسه سريعا.

-يفترض أن يكون ديمقراطيا شفّافا في تسييره لأنّ فاقد الشيء لا يعطيه.

-يفترض أن تكون داخله آلية مرنة لفض الخلافات الصراع الذي لا مفرّ منه على السلطة داخل الجهاز.

-يفترض أن يعمل كشبكة لا كهرم أي أن تكون للأطراف حق المبادرة .

-يفترض أن تكون من أهمّ وظائفه تكوين أفراده وإعطائهم القدر الأقصى من الاعتبار.

-يفترض أن يكون محدود العدد حتى تسهل داخله العلاقات الداخلية وآليات أخذ القرار.

-يفترض أن يعدّ للتحرّك داخل ساحة تعدّدية انتهي فيها الاحتكار السياسي وانقرض فيه نموذج الحزب الجماهيري المؤطّر لنضالاتها، أي يفترض أن تكون قدرته على المنافسة قدرته على إجراء تحالفات على شرط أن لا تمسّ بثوابته.

والأهم من هذا أن يعتبر مثل هذا التنظيم السياسي نفسه جزءا من كلّ يلعب فيه دور الحافز والمنبه وليس الحلم بالعودة إلى نموذج الحزب اللينيني الذي كان سببا في خراب المجتمعات والدول أينما شاء سوء طالع الشعوب أن يمسك بالسلطة. ومعنى هذا أن عليه البحث عن صيغ العمل المشترك مع كل قوى المجتمع الأخرى خارج كل نية للوصاية والإقصاء ليبدأ المجتمع التعددي داخله وحوله.

ثمة إذن تغيير جذري في قضية أداة التأسيس بما معناه أنه ليس حزبا واحدا بقيادة منقذ جديد وإنما شبكة من الجمعيات المدنية والأحزاب السياسية والشخصيات الاعتبارية التي تستطيع أن تتصدى للاستبداد وأن تتواصل مع الناس ومشاكلهم وأن تقود الحركات الشعبية حتى تفرض التحول الديمقراطي.

ومن نافل القول أن هذه أداة بالغة التعقيد والصعوبة توجيها وقيادة. ولا يقدر صعوبة التنسيق بين التنظيمات والأشخاص ذات الطموحات والأهواء المتصارعة إلا من عاش وجرب العمل في تنظيمات غير عقائدية تحتوي على كل مكونات المجتمع مثل الرابطة والمجلس . ولا شكّ أن الحنين للحزب اللينيني سيبقى دوما كامنا في الأعماق لما يوفره من حركية ومرونة وسرعة اتخاذ القرار الخ.

وهنا نتذكر كل التجارب التاريخية أنك لا تصنع بالحزب اللينيني إلا واقعا استبداديا إما الواقع الديمقراطي فلا يصنع إلا بمثل الشبكة الديمقراطية للأحزاب والتنظيمات الإنسانية والشخصيات الاعتبارية على صعوبة توحيدها والتنسيق بينها وثقل الأداة.

ويوم أكملت كتابة هذه الشروط على الورق كنت أغالب نفسي حتى لا تسخر من نفسي.

فهذا بالطبع بناء نظري جدّ جذّاب يأخذ بعين الاعتبار الأسباب الهيكلية التي جعلت من حزب الاستقلال الأوّل تجمعا انتهازيا مجته القلوب والعقول ، كما يأخذ بعين الاعتبار روح العصر ومتطلبات المجتمع المتطوّر لكن شتّان بين رسم صورة البيت الذي نحلم بسكونه والبيت الذي نستطيع تشييده انطلاقا من إمكانياتنا المادية وخبرة العمال المحدودة وجودة مواد البناء المتوفرة.

وفي مثل هذه التقاطعات يخير المرء بين السير في طريق معهود آمن رسمته آلاف الأقدام وبين الانطلاق في طريق مجهول قد ينتهي أمام جدار أو قد يحدّه أفق يتباعد كلّما خيّل إليه الاقتراب منه .

وثمة في الإنسان نزعة متأصلة للمغامرة والتجريب والإبداع لا يهمه النتيجة بقدر ما تهمه العملية ذاتها.

ومن هذا المنطلق وبهذه العقلية ولد في 24 جويلية 2001 عشية الاحتفال بعيد الحمهورية المزعومة، تنظيم سياسي حزبي اسماه من سهروا على مخاضه في تونس وفي المهجر "المؤتمر الوطني من أجل الجمهورية " لا ليكون الحزب المؤطر للجماهير وإنما ليكون من أنشط عناصر الشبكة الديمقراطية و بعدها مباشرة بدأت المفاوضات الصعبة لدعوة المؤتمر الوطني الديمقراطي كإطار لكل التنظيمات السياسية والحقوقية و الشخصيات الاعتبارية لبلورة أهداف التأسيس ووضع خطة لتحقيقها حتى لا يتواصل انهيار العالم فوق رؤوسنا.

يبقى أن نردّ على أهم سؤال: أي أهداف محدّدة سنجنّد لها الأداة نستمدها من قيمنا ويدفعنا لتحقيقها الألم والأمل.

****

نموذج السوء

قلت أنّ من الحجج المبتذلة التي يحارب بها أعداء الديمقراطية العرب دعاتها، أنها نبتة غربية ليس لها جذور في تربتنا ولا يمكن لها أن تعلّي فيها الأغصان. ولو كنت من هؤلاء الناس لاعتمدت تكتيكا هجوميا أكثر فعالية وذلك بالتركيز على حجة أقوى وهي أن الديمقراطيين العرب بصدد محاولة زرع نبتة قد تقبلها مجتمعاتنا لكن قد تموت، لا من جدب التربة، وإنما ممّا وصلت إليه من وهن عند نقلها. و لو ركزوا على هذه الحجة لاستفادوا وأفادوا بإجبار الديمقراطيين العرب على تعميق فهمهم لما يحاولون تسويقه دون التأكد من جودة البضاعة. لننطلق من فكرة أولى أن السياسة جملة من التجارب التي تحاول المجتمعات البشرية من خلالها وضع أحسن النظم الممكنة لتصريف شؤونها . ومن هذا المنظور يمكن أن نفهم تعدّد النظم السياسية والاجتماعية وتضاربها لأنه لا توجد حلول جاهزة وقابلة للتطبيق على كل المجتمعات لأنها دوما في مرحلة مختلفة من تطورها أو هي تعيش داخل منظومات ثقافية متباينة.والفكرة الثانية التي لا يجب أن تغيب عن البال أن هذه التجارب التي تواصلت عبر التاريخ في شكل الصراع الفكري والصراع السياسي العنيف ، ما زالت متواصلة إلى اليوم وستتواصل لأنه خلافا لما يقول "فرانسيس يوكوهاما" لا نهاية للتاريخ ولا يمكن القول بأي حال من الأحوال أن الديمقراطية الغربية هي اليوم الشكل المكتمل للنظام السياسي المثالي وحتى للديمقراطية نفسها . ومن نافلة القول أننا لا ننطلق في محاكمتنا لهذه الأخيرة من منطلق ايدولوجي معادي لها (فهذه مهمة خصومنا من أنصار هذا الشكل أو ذاك من الفاشية الدينية أو الائيكية) وإنما ننطلق من تعلقنا وإيماننا بها .وحيث أنها كما قلنا جزء ومرحلة من تجارب التاريخ فإنه من حقنا أن نقيّمها وذلك حسب التقنية النزيهة الوحيدة الممكنة أي بالقياس إلى أهدافها المعلنة . ولو استطعنا أن نضع مؤشرات موضوعية للتقييم وقمنا بدراستها في كل البلدان عريقة التجربة في الديمقراطية، لاكتشفنا مناطق الضعف والخلل فيها ولربما اكتشفنا أيضا أن ما نحاول نقله عن الغرب دون إعمال الفكر فيه هو كتقديم غذاء فاسد لجوعان، لأننا خدعنا –يضم الياء– وخدعنا أنفسنا وخدعنا المستهلك المسكين. يجب إذن على الديمقراطيين العرب تقليب البضاعة جيّدا لا لرميها إن تبين فيها العيب (إذ لا عيب إلا في من يدعي الكمال وهو لله وحده) وإنّما لتحسين التجربة التاريخية . لنبدأ العملية بمسائلة الديمقراطية الغربية عن مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الأساسية الأربعة أي تحقيق سيادة الشعب بالانتخابات و تقليم أظافر استبداد أقلية ترعى الأغلبية كما ترعى الذئاب قطيع الخرفان وخلق مجتمع حرّ يتنعّم فيه المواطنون بالحربات الأساسية وبناء دولة تسهر على العدل عبر قضاء مستقلّ يحفظ للقانون مهمته الأصلية كحامي للحقوق والحريات وليس كأداة للقمع .

ما وراء ديكور السيادة الشعبية

يقول Noam Chomsky * أن الرئيس كلينتون في سنة 1994 حاول إدخال بعض الإصلاحات الاقتصادية البسيطة فووجه بموجة احتجاج من رؤساء الشركات الكبرى هددوا بتهجير أموالهم فعاد إلى مواقف أكثر يمينية ليلعب الدور المحدّد لرئيس الولايات المتحدة أي الناطق باسم مصالح الشركات الكبرى" .عن Christian Debré في تعرضه للسلطة الهائلة التي أصبحت تملكها الارستقراطية المخفية الاقتصادية التي تملك سلطة يفترض في الشعب أنه صاحبها ." لم ينتخبهم احد . هم بلا اسم وليسوا أمريكيين , إنهم أصحاب الاستثمارات المالية الكبرى , لهم سلطة لم تعرف من قبل وحتى حق الفيتو على الساسة الاقتصادية للولايات المتحدة ...فهناك عبر العالم آلاف المليارات من الدولارات ثمرة

عمل وادخار كل الناس تحت المراقبة وتصرف شبكة غامضة حتى بالنسبة لأرباب المهنة (البنوك) من الأولغرشيات و المتحكمين في السوق . إن تحرك جزء من هذه الرماسيل يمكّن إنقاذ أو تهشيم أي عملة و أي سياسة لأي دولة "

وفي كتاب** François Decloset نقرأ هذا الحوار وهو بغير حاجة للتعليق : "أتتصور؟ هناك مليار من بني آدم في الصين .ضحك قال : خطا يا عزيزتي ليس هناك في الصين سوى شخصان ... لا أكثر .فهمت لأنها ذكية و لأن لها بعض المعلومات عن ثروة هذا المصرفي الكبير.كم , كم ... عدد سكان . العالم إذن ؟ قال خمسة آلاف على أكثر تقدير ... نحن خمسة آلاف .قالت ما هو عدد البريطانيين. أجاب ستون ...و الأفارقة ؟ لا أحد . سألت :و العرب ؟ فكان ردّه : أكثر مما تظنين لكنهم كلهم هنا في لندن ". وفي ظل هذا النظام لا بدّ من واجهة تدير شؤون الدولة ودفع الممثلين إلى الأمام وتمويل حملاتهم الانتخابية ليكرسوا الحلف المتين بين جهاز الدولة والشركات الكبرى . يقول François Decloset في وصف تحرك ممثلي الأرستقراطيات المخفية نوّاب الشعب صاحب السيادة الاسمية : " كمحترفين قادرين تراهم يرددون أن السلطة ليست هدفا في حد ذاتها . نحن نناضل من أجل قناعات لا من أجل الكراسي المهم الأفكار و ليس الأشخاص" .و لهم الكثير من الحيل لعدم الإفصاح عن طموحاتهم السرية لكن المواطنين غير غافلين , إلا أنهم لا يستطيعون إثبات اللعبة المزدوجة , و من ثمة الامتعاض إذ يشعرون و كأنهم يعاملون كسذج ".

إنّ السلطات الحقيقية في الغرب وأساسا في أمريكا هي أكثر من أي وقت مضى بين يدي حفنة الناس الماسكين بدواليب المال و السلاح و المعرفة، يقبعون وراء الستار للتمتع بالسلطة الفعلية . و تستخدم الأرستقراطيات المخفية لتحقيق أهدافها المقاولين الصغار من رجال السياسة الثانويين و حتى الكبار منهم لتنظيم مهرجانات " يستشار " فيها " الشعب " في مواضيع لا يفهمها و لا تهمه و لا يستطيع تغييرها. لا غرابة أن يتناقص عدد المتحولين إلى صندوق الاقتراع من انتخاب لآخر إلى أن يصل الأمر إلى حدّ انتخاب رئيس أمريكا بثلث الناخبين علما وأنه خلافا للاسطورة الجميلة فإن الذي ينتخب دوما ليس" الشعب" وإنما القوائم الانتخابية و لا تعكس سوى حالة التجنّد الايدولوجي والحزبي التي تحركها دعاية الارستقراطيات المخفية . هكذا ترى " الشعب " مخدوعا على كل المستويات و الجهات و من ثمة عودة الشهوة تدريجيا إلى مسرحية واضحة المعالم بسيناريو بسيط وبطل واحد ومعركة بين الخير و الشر يشارك فيها الجمهور على الأقل بعواطف الرهبة و الحماس بدلا من السيناريوهات المعقدة المشبوهة التي يعرف بالسليقة أن جلها لاستبلاهه

و استغلاله وهو ما يفسّر تعاظم دور أقصى اليمين المعادي للديمقراطية . إنّ " الشعب " لا يعلم أنه عندما يصل إلى هذا الاستنتاج فإنه عادة ما يكون مدفوعا بإحدى الأرستقراطيات التي خسرت معركة في الكواليس ضد أرستقراطية أخرى تدفعه ليطالب بجولة استبدادية تلعب فيها هي دور السلطان المطلق على أمل إجادة اللعبة و لأطول فترة ممكنة . و يقول Declosetعن تحريكها للايدولوجيا تارة في اتجاه وتارة في اتجاه معاكس حسب مصالحها" و الخوصصة كالتأميم خاضعة لنفس التحريك الخفي فقد قدمت على أساس أنها التحالف الجديد بين فرنسا و اقتصادها و تم اقناع صغار الناس على أنهم أصبحوا من كبار مغامري المالية باشترائهم لأسهم , سترتفع قيمتها بدون أدنى شك " وقلّ من يعلم حسب Chomsky أن نصف الأسهم في البورصة يملكها% 1 بينما لا يملك% 80 من الحاملين سوى 4% منها .

. إن تشخيص الرحل لأفول الديمقراطية في أمريكا مخيف حيث يقدم في كل كتبه على حجج تظهر بنا لا يقبل الجدل أن النظام السياسي الذي يحكم البلد فعليا هو تحالف الشركات الكبرى وكلها دكتاتوريات داخلية في ممارساتها الداخلية وممارساتها ، مع إدارة مكلفة بالحفاظ على مصالحها . ولولا تجند المجتمع المدني الذي أظهر مقاومته للدكتاتورية الجديدة في مظاهرات seattle لتسارع التردّي نحو نظام استبدادي غير مقنّع.

ما وراء ديكور الحريات.

لقد عايشنا ما يحدث عندما تضرب الارستقراطيات المخفية ضربة موجعة أو في رموزها مثلما حصل في 11 سبتمبر فقد انهارت فجأة الضمانات الدنيا للحريات الفردية والجماعية وعومل المشتبه فيهم كالحيوانات وتسلحت الإدارة الأمريكية بقوانين لا تحسدها عليها أي من الدكتاتوريات العريقة وفي هذا إنذار واضح بأن للعبة قوانين وحدود وليست مبادئ ثابتة ومطلقة كما خيّل لنا . ولا يختلف الأمر كثيرا بخصوص حرية الإعلام فلابد من وضع سد منيع بين ما تفعله الأرستقراطيات المخفية و في دنيا الاقتصاد و الاستعلامات و الإعلام و الجيش و الشرطة و بين ما يجب أن يعلمه الناس يحصل ذلك بفضل صحافة " حرة " تكون مهمتها التركيز على مشاكل رجل الشارع بابتذالها و مشاكل الممثلين السياسيين و حتى الجالس المؤقت على العرش للتغطية على المعلومات و العمولات و الإجراءات و التصفيات التي توجه في الواقع دفة المجتمع .وقد أصبحت الرياضة تلعب دورا هاما في عملية إبعاد الأنظار عن الرهانات الحقيقية ولا غرابة ان تصبح بدورها "بزنس" وهي في نفس الوقت المتنفس المنشود للرعية ووسيلة للإثراء.

ومما يزيد الطين بلة تكدّس وسائل الاعلام الكبرى التي تصنع الرأي العام المحلّي والدولي في أياد قليلة مثل س،ن،ن. ولا يضير الارستقراطيات المخفية أن تبحّ الأصوات المخالفة في قنوات لا يسمعها أحد أو في جرائد لا تقرأ إلا من طرف حفنة من الناس. إن معركة حرية الإعلام ستزداد شراسة يوما بعد يوم لتأطير العقول وتسويق المفاهيم الخاطئة فالايمان الأعمى بان الخصخصة هي مفتاح النجاعة الاقتصادية (والحال أنها عملية نهب وتحيل لممتلكات المجموعة الوطنية حتى في امريكا التي تثبت الدراسات أن الشركات تعيش فيها على الأبحاث التي تمولها الدولة) ليس إلا نتيجة السيطرة على أجهزة الإعلام ولا بدّ أن يعي الديمقراطيون العرب أن الارستقراطيات المخفية لا تغفر لقناة الجزيرة وبعض برامجها مثل الاتجاه المعاكس ما قامت به من دور في الفضح وأنها مهدّدة اليوم أكثر من أي وقت مضى .

ما وراء ديكور العدالة المستقلة.

مما لا شكّ فيه أن هناك فرقا شاسعا بين قضائهم وقضائنا والفرق حرف بسيط فالقضاء عندهم مستقلّ وعندنا مستغلّ لكن استقلالية القضاء الديمقراطي أي تطبيقه العادل للقانون لا يمسّ إلا الأفراد أما الجرائم الجماعية التي أصبحت ترتكبها الشركات الكبرى فهي فوق وخارج نطاقه . مثلا نقرأ في التقرير الذي أصدرته المنظمة العالمية للصحة سنة 2000 أن التدخين تسبب في قتل ثلاثة ملايين نسمة وأن هذا الرقم سيصل إلى أربعة ملايين ونصف في 2010 وأن الأغلبية الساحقة للموتى ستقع في البلدان الفقيرة التي تبيع فيها شركات التبغ العالمية جل منتوجها بعد أن حاصرتها القوانين الخانقة في بلدانها الأصلية نظرا لوعي المستهلكين . وبالطبع فإنه لن يحكم بالاعدام على رؤساء الشركات المعنية بالأمر رغم ملايين القتلى لكن العدالة المستقلة الامريكية ستحكم بالموت على قاتل شخص واحد. وقس على نفس المنوال بخصوص شركات الأدوية التي ترفض البحث في الأمراض الاستوائية لأن الناس هناك غير قادرين على شراء الأدوية أو شركات الاتجار في السلاح أو الشركات المسئولة عن تدمير البيئة. لقد تعولمت الجريمة ولم تتعولم العدالة وفي هذا الإطار أصبح استقلال القضاء في الميدان الفردي نصرا منقوصا.

الدروس والاستنتاجات الكبرى

كأني بابتسامة الزهو والانتصار تعلو محيّا كل أعداء الديمقراطية العرب وهم يقرئون اعتراف ديمقراطي مثلي بنواقص ما يدعو إليه , لكنني أرجو منهم عدم الاستسلام طويلا للشعور المريح لأن عيوب الديمقراطية هي اليوم مصدر بحث وتفكير داخل المنظومة الديمقراطية خاصة في أمريكا حيث يلعب مفكّر مثل Noam Chomsky دورا هاما في فضح المخفي واستنباط الحلول والبدائل, فالديمقراطية تستطيع أن تبرأ من أمراض الديمقراطية بمزيد من الديمقراطية في **حين لا يستطيع الاستبداد بمزيد من الاستبداد إلا مرضا** على مرض .والهام بالنسبة لنا نحن العرب مرة أخرى أن **نأخذ التجربة** التي وصلت إليها "الوصفة الديمقراطية" **وليس فقط الوصفة** أي أن نبني تفكيرنا عن الديمقراطية انطلاقا من دروس التطبيق التي وصلت إليها هذه التجربة حتى لا ننقل النبتة المريضة وإنما أصحّ نبتة ممكنة. إن مقال مختصر كهذا لا يمكن أن يفسح المجال لاستطرادات طويلة حول ما يجب أن نستخلص من نتائج وكل أملي أن يفتح الحوار بين المثقفين الديمقراطيين العرب حول الموضوع لكن يمكن من الآن رسم بعض الخطوط العريضة التي يجب أن نبني حولها دبمقراطيتنا إن أسعفنا الحظّ بذلك في مكان ما من وطننا العربي الذي لا يستطيع أن يخرج من المستنقع الذي يوجد فيه إن لم يضع نظاما سياسيا ينهي كل أشكال الاستبداد ولو كان الاستبداد على طريقة الديمقراطية الأمريكية .. تستنتج الخطوط **العريضة من أهم** نتائج التجربة الديمقراطية في الغرب إلى حدّ الآن وهي كالتالي.

- لو اعتبرنا مؤشرات موضوعية على أزمة الديمقراطية مثل تناقص نسبة الناخبين وانتشار الفساد- **ومنه تمويل الانتخابات – أو** مستوى الحريات الفردية والعامة لاكتشفنا أن هذه العيوب موزعة بصفة مختلفة فهي متدنية في البلدان الاسكندنافية وترتفع في ايطاليا لتصل ذروتها في أمريكا. وثمة علاقة بديهية بين أزمة الديمقراطية وطبيعة الدولة فأين توجد دولة خدمات عامة مثل السويد أو فرنسا تبقى عيوب الديمقراطية ونواقصها قابلة للتحكم أما لما تخصخص الدولة مثلما هو الحال في أمريكا فإن هذه العيوب تصبح كاريكاتورية . وثمة قانون يمكن أن نسنّه أنه إذا كانت الشيوعية والقومجية والاستبداد الديني ألدّ أعداء الديمقراطية في القرن الماضي فإن ألدّ أعدائها في هذا القرن هو الليبرالية المتوحشة. نستنتج من هذا أن ديمقراطيتنا المنشودة لا يمكن أن تكون في ظل الخصخصة وإنما في ظل دولة قوية مهمتها الدفاع عن المواطنين وليس تسليع صحتهم وتعليمهم تحت الراية الكاذبة للنجاعة **الاقتصادية.**

- الديمقراطية دوما بخير أين تتماشى الحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثلما هو الحال في اسكندنافيا وتنهار **عندما** يفصل بينهما مثل ما هو الحال في أمريكا حيث يحرم إلى اليوم أربعون مليون أمريكي من التغطية الاجتماعية وتقوم القيامة كلما حاول رئيس حلّ هذا المشكل المشين بالنسبة لبلد بثروة الولايات المتحدة. ومعنى هذا انه لا يحق لديمقراطي عربي أن يدعي الديمقراطية إن لم يكن مسكونا بهاجس العدالة الاجتماعية لأنه لا وجود للأولى بدون الثانية.

-إن السيادة الشعبية الفعلية لا تتبلور عبر انتخابات دورية فيها الكثير من التلاعب وإنما عبر النسيج الجمعياتي وحيوية المجتمع المدني ومعنى هذا أن دور الدولة الديمقراطية سيكون أساسا في تنشيط و تمويل النشاط الجمعياتي والتعاقد معه والتعامل معه خارج نية السيطرة والهيمنة وإنما كطرف فاعل ومؤثر . أما قضية التمثيل والتناوب الضروري على السلطة فإنها معضلة تنتظر الأفكار الخلاقة والتجارب الميدانية للقطع مع الانتخابات التهريجية ولعبة الأحزاب ومسائل الفساد المرطة دوما بها سوى تعلق الأمر باشتراء ذمة الناخب أو ذمّة المنتخب .

- **تبقى قضية العدالة مطروحة بشكلها القديم أي استبدال الغين بالقاف ليكون لنا قضاء مستقل لا مستغلّ .لكن عولمة الجريمة** تتطلب عولمة العدالة حتى نستطيع فعلا تحقيقها على المستوى الاقليمي .ويعني **هذا أن على الدبمقراطيين العرب**- إضافة إلى دورهم القديم في التجنّد من أجل استقلال القضاء- الانخراط في كل المشاريع لبناء المحكمة البيئية الدولية التي يقترحها الخضر والمحكمة

الدستورية الدولية التي اقترحتها والاستعداد لمتابعة شركات التبغ الأمريكية مثل التي تغرق **بلداننا العربية بأمراض الشرايين وسرطان الرئة**

-يجب على الديمقراطيين العرب ألا يعتمدوا كثيرا على الأنظمة الغربية في حربهم ضدّ دكتاتورياتنا وخاصة على النظام الأمريكي **، فالسر الغريب حول دعم الولايات المتحدة لكل الدكتاتوريات وخاصة العربية ، ناجم عن طبيعة النظام السياسي الفعلي** الأمريكي لأن الشركات الدكتاتورية التي تشكّل لبّه لا يمكن إلاّ أن تتحالف مع أنظمتنا الفاسدة التي تضمن مصالحها. وهنا لا بدّ من التركيز مرّة أخرى على عدم الخلط بين الغرب وأنظمته فهو، كما هو الأمر عندنا، حضارة و حكومات و مجتمعات مدنية وهذه المجتمعات، ومنها المجتمع المدني الأمريكي ، حليفتنا الطبيعية في إطار العولمة لأن كفاحها ضدّ عودة الاستبداد الفجّ لليبرالية المتوحشة هو كفاحنا وكفاحنا ضدّ الدكتاتورية هو كفاحها وهذا التلاقي بين مصالح الشعوب ضدّ ذئاب الليبرالية المتوحشة هو **اليوم واحد من** عناصر القوّة لنا في حرب معقدة متداخلة الجبهات

. إن الاستبداد كطائر" الفينيكس" الذي يبعث دوما من رماده وها هي المعارك قد بدأت في الغرب لوقف زحفه المتصاعد سواء في شكل دكتاتورية الشركات الكبرى أو الأحزاب اليمينية المتطرفة. وما أحوجنا نحن العرب أن نتابع هذه المعارك لأنها جزء **من معركتنا اليوم أو غدا** لنغرف من التجارب و نتعلم منها ونتجاوزها لا لكي ننقل مسخا غير ممحص وغير جيد التقليد. السؤال ما هي الأسس التي يجب أن نبني عليها نظاما سياسيا بديلا إذا أردنا أن يكون للمجتمع جهاز عصبي سليم وليس الجهاز **الاستبدادي** المريض الذي حكم علينا بالرعشة والعته ونحن أمّة تتوقّد حيوية وشبابا ؟

****

***Noam Chomsky : Deux heures de lucidité- ed les arènes 2OO1**
**** François de closet : la grande manip–ed fayard**

العقلية الديمقراطية

إن أكبر خطر يتهدّد مشروع التأسيس السياسي هو القفز من فوق مرحلة ضرورية : فهم الخلفية التاريخية والآليات السيكولوجية والممارسات الاجتماعية التي أسندت الاستبداد ولا تزال.

فلا أسهل من تدبيج اجمل الدساتير وسنّ أكثر القوانين تقدما بخصوص تنظيم الحريات وتبقى العملية حبرا على ورق لأن بداخلنا مخزون حضاري هائل من الممارسات العائلية والاستعدادات الذهنية والأفكار المبهمة التي تحملها اللغة بصفة مبطنة لتصيغ عقولنا في اتجاه مواصلة النماذج القديمة.

إن بلدا ديمقراطيا كبريطانيا لا يملك دستورا وإنما تقاليد من المواقف والتصرفات هي التي تضمن متانة واستقرار نظامه السياسي فالنصوص مجرّد توضيح للعقد الاجتماعي المتقدم عليها في حين تكتسب عندنا دوما انفصاما مع الواقع وهي غالبا مجعولة **للتمويه**

ولا يعني هذا أننا لسنا بحاجة في الظرف الذي نمرّ به إلى النصوص وإنما أننا بحاجة إلى الانتباه لعدم كفايتها لأنّ المشروع الديمقراطي مطالب لفرض وجوده بالعمل على أكثر من جبهة.

لننطلق في البداية من الضرورة التي تبعث للتفكير في إعادة تأسيس نظامنا السياسي على غير ما درجنا عليه طوال تاريخنا. وهذه الرغبة الملحة اليوم ناجمة عن مقارنة بين وضعنا ووضع الشعوب المتقدّمة فهذه الشعوب بداهة أكثر منا حرية وعدلا وفعالية وخلقا وإبداعا وتكريما للبشر . ورغم أننا أمة تاريخية ولنا لغة عظمى وتاريخ مجيد وفضاء واسع وموقع ستراتيجي وطاقات بشرية رهيبة فنحن تتخبط في الظلم والعجز والإحباط والذلّ. لكن الأمر خلافا لما يدعيه العنصريون الثقافيون في الغرب من أمثال الوزير الإيطالي الأوّل ليس قضاء وقدرا فالتفوق لم يكن موجودا في الماضي وقد لا يطول كثيرا وقد لن يحسب بمقياس التاريخ فلا زال أمام هذه الأمة آلاف السنين لتعيد ما اختل من توازن.وإن نحن نظرنا في العمق للشبكة السببية المعقدة التي يمكن أن تفسر هذا التفوق الحالي والمرحلي للغرب لاكتشفنا أن النظام السياسي هو السبب الأكثر تأثيرا. فقد استطاعت الأمم المتقدّمة (وهي اليوم ليست غربية فحسب وإنما أيضا شرقية وأمريكية لاتينية) أن تحلّ مشكلة التنظيم السياسي في مجتمعاتها ضامنة الحريات الفردية والجماعية وهي العنصر الأساسي في العطاء الفعالية في الميدان الثقافي والعلمي والاقتصادي. وإن نظرنا بالتدقيق وبالمقارنة إلى جذور الاختلاف في تنظيمنا السياسي المتخلف والتنظيم السياسي المتقدّم لهذه الشعوب لاكتشفنا أن أهمها **ما يلي:**

- تؤخذ السلطة السياسية عندنا بالقوة في إطار انقلاب أو ثورة وهذا ما يعطي لمن غامر بحياته للاستيلاء عليها الحق في اعتبارها غنيمة حرب يجوز تقاسم فوائدها مع أبناء القبيلة أو الجهة أو الحزب المنتصر. ولأنها أخذت بالمخاطرة فلا مجال لتسليمها إلا بنوع أو آخر من الإكراه.

- هي أساسا تميّز وامتياز تضع ماسكها- وبصفة اقل اتباعه - فوق كل أحد وفوق كل شيء وفوق كل اعتبار

- ترتكز شرعية السلطة على القوّة مع غلاف نظري يبرر وينظّر ويغطّي (ديني أو قومي أو وطني أو حتى ديمقراطي

- محور السلطة إرادة الشخص التي تترجمها إلى حيز الواقع أجهزة مختصة أمنية إعلامية وحتّى أحزاب معارضة مصطنعة في إطار التزييف الديمقراطي الذي تخصص فيه النظام البوليسي في تونس وهو آخر أقنعة الاستبداد العربي . ومن نافلة القول أنّ دور **الأجهزة التسابق لمرضاة الماسك بالسلطة وخدمة مصالحه وإطالة عمر نظامه وما عداها من الأهداف الاجتماعية ثانوية أمّا** وظيفتها فهي تأطير الجماهير لممارسة الرقابة والتسيير.

- الخروج عن الطاعة والإجماع شذوذ يجب تقويمه بالعصا وكل معارض خائن بقلبه مرض إلى آخر المعزوفة

- لمجتمع مكون من رعايا وأقصى ما يمكن أن يطمح إليه المحكوم هو العدل **وليس الحرية.**

- أرقى شكل للحاكم في هذا النظام المستبدّ العادل وأرقى شكل للمحكوم فيه المطيع الشاكر

وأحظّ شكل فيه للحاكم المستبدّ الظالم وأرقى شكل فيه للمحكوم المتمرّد الثائر.

إن هذا النمط القروسطي للحكم هو الذي رضعناه في حليب أمهاتنا وعودتنا عليه علاقتنا مع آبائنا وحملته إلينا اللغة عندما تعلمنا الأبيات الشهيرة

ليت هندا أنجزتنا ما تعد وشفت أنفسنا مما تجد

واستبدت مرة واحدة إنما العاجز من لا يستبدّ

وهو الذي يحرك كل رئيس عربي ليخرج في الليل متنكرا لتفقد أحوال الرعية مكرّرا قصة عمر هذه القصة التي تعصرنت فأعطتنا الزيارات الفجئية الشهيرة. وليس لي أدنى نية هنا لمحاولة تشريع النظام الديمقراطي بالعودة إلى التراث أتعسف عليه محاولا اكتشاف **كل بذور الديمقراطية فيه.**

لقد آن الأوان بعد كل هذا الجدل حول التراث (أي حول فهمه وتفويضه) أن نبني معه علاقة غير مرضية كأن نتفق أخيرا على ما يلي :

-أن الأمم التاريخية الكبرى مثل أمتنا تعيش بالتواصل ومن ثمة لا بدّ لها من التجذّر في تراثها خاصة اللغوي والديني والأخلاقي .

-لكنها لا تستطيع أن تبقى أسيرة لكل أجزاءه بدون تمييز ففيه من الغثّ ما فيه من السمين وهو في كل الحالات مجرّد مرحلة من تاريخ طويل أغلب ما فيه لم يكتب بعد .

-ويعني هذا أنه لا بدّ لهذه الأمة في ميادين محدّدة من قطيعة معه لكي تستطيع التجدّد و القطيعة هذه هي التي اعتمدتها كل الأمم عندما تجدّدت . ولا يوجد شيء يجب أن نقطع معه جذريا قدر النظام السياسي لأنه أكبر عنصر في وضعية الدونية والتخلف التي نعاني منها في علاقتنا بالعالم الخارجي والقهر والظلم التي نعاني منها في علاقتنا مع بعضنا البعض وهو السبب في شلّ طاقاتنا الثقافية والعلمية لأن هذه الطاقات لا توجد إلا بالحرية وهو عدوها الأول.

- ويكون التجدّد بالنقد الذاتي في إطار الثقة بالنفس وبالتعلم من تجارب الأمم الأخرى دون شعور بالنقص والدونية وإنما من باب البحث عن الحد الأقصى من الفعالية لتعود الأمة إلى مكانها الطبيعي على قائمة الأمم الكبرى الصانعة للحضارة والتاريخ .

-يكون الأخذ من الآخرين بنفس العقلية التي أخذ بها أجدادنا عندما ترجموا فلسفة الإغريق أي بدون عقد وبنية التحوير والدمج وإعادة الصنع والتركيب لأن ما نأخذ مجرد مادة خام نواصل العمل عليها لتحسينها والإضافة إليها فالديمقراطية الغربية على سبيل المثال ليست الشكل السياسي المكتمل والنهائي وهي قابلة لأكثر من تحسين إذا وجدت العقول الحرة الخلاقة .

*

وهذا النمط الاستبدادي بتاريخه المظلم و حاضره المشين هو الذي لا نستطيع نزعه من اللغة والثقافة والممارسة لأنه غير قابل للنزع وإنما تغليب نمط آخر عليه نؤسس له عبر مضامين جديدة في اللغة والمواقف والتصرفات والتقاليد .ولو عدنا لخصائص نظامنا السياسي التاريخي لرأينا في طياته ملامح نظام القطيعة المنشود واكتشفنا المنطلقات النظرية التي نستطيع أن نؤسس عليها نظامنا السياسي المنشود .

-ترتكز السلطة على التفويض الحر الواعي المؤقت من قبل شعب سيّد نفسه ومنه تستمدّ شرعيتها لا من أي مصدر آخر .

-تمارس أساسا كوظيفة اجتماعية لا تضع ماسكها فوق أحد وفوق كل شيء وفوق كل اعتبار لأن الشخص في خدمة الناس والدولة والمجتمع وليس العكس .

-تؤخذ السلطة السياسية بالتداول السلمي وبالقانون في إطار انتخابات حرة ونزيهة مهدت لها ممارسة الحريات الفردية والجماعية وهي لا يمكن أن تكون بأي صفة من الصفات غنيمة حرب يجوز تقاسم فوائدها مع أبناء القبيلة أو الجهة أو الحزب المنتصر .

-تعتمد على الإرادة الجماعية التي تترجمها إلى حيز الواقع مؤسسات مختصة لها حيز واسع من حق المبادرة . ودور المؤسسات أن تتسابق لأداء وظيفتها الاجتماعية وليس مرضاة الماسك بالسلطة وخدمة مصالحه وإطالة عمر نظامه .

- تتنزّل في إطار تعددية عقائدية وسياسية هي ظاهرة صحية ومتنامية تشكّل أهمّ خصائص المجتمعات العصرية أمّا الوحدة داخل مثل هذه المجتمعات لم تعد مرتبطة بالانتماء لعرق أو دين أو ايدولوجيا وإنما بتنظيم التعايش التعدّدي السلمي حسب قواعد الديمقراطية .

-يتكون المجتمع من مواطنين حقوقهم هي واجبات الآخرين وحقوق الآخرين هي واجباتهم

إنّ أرقى شكل للحاكم في هذا النظام الساهر على القانون الحامي لقواعد اللعبة المضمنة في الدستور وأرقى شكل للمحكوم المواطن الحر والمسؤول وأحطّ شكل فيه السياسي الفاسد الذي يريد إعادة النموذج القديم تحت هذا القناع أو ذاك وأحطّ شكل للمحكوم المستكين الخانع .

لنحاول الآن أن نستخرج من هذه المنطلقات أهدافا سياسية أي قابلة للتطبيق علما وأننا لا ولن نتحرّك في فضاء مفتوح وإنما في فضاء الصراع فيه على اشدّه بين القديم الذي لم يمت لحدّ الآن والجديد الذي لم يولد بعد حسب التعبير الشهير للمفكر الإيطالي الماركسي قرامشي .

*****

إن أرقى النصوص الديمقراطية إذا نزلت في محيط استبدادي متخلف كالقطر على كثبان الرمل يمتصّ سريعا ولا ينتج خضرة . فالمهم ليس النصوص في حد ذاتها بقدر ما هي قدرتها على خلق ممارسات جديدة .

وقد علمنا علم السلوكيات إنه لا أصعب ولا أطول من تغيير السلوك البشري لأنه بطيء التغيير و متعدّد الأسباب والدوافع .

ونحن يوم نسنّ أرقى القوانين الديمقراطية فإننا سنسنها في مجتمع نصفه من الأميين وأغلبيته الساحقة تربت على ممارسات الاستبداد فتأقلمت معها تفويضا وتطويقا ومن ثمة فهو تربة قاحلة يصعب الزرع فيها .

وفي المقابل فإن هذا المجتمع متشبع بكره الاستبداد ومتأثر بصفة متزايدة بالممارسات الديمقراطية كالحوار الحر كما تبثه الفضائيات وهو يتابع عبر هذه الفضائيات الانتخابات الحقيقية ، ناهيك عن عوامل كثيرة أخرى مثل الاحتكاك الكبير مع البلدان الديمقراطية ، ومن ثمة فهو تربة مهيّأة يسهل الزرع فيها .

والمهمّ الانتباه أننا سنمرّ بمرحلة انتقالية قد تطول أكثر مما نريد تبقى فيها الديمقراطية مهدّدة بالمخزون الاستبدادي وبعيوب الديمقراطية نفسها وحدودها . فمن نافلة القول أنها لن تكون الحل السحري لمشاكل البطالة والفساد والمواصلات والتصحر ونقص المياه إذ هي الإطار الأمثل والشرط الضروري للتعامل الفعال مع هذه الإشكاليات الحياتية التي تتطلب بدورها شروطا أخرى مثل توفر الثروات الطبيعية أو الثروات الذهنية وتقاليد العمل مثلما هو الحال في بلدان آسيا .

ولربما ستكون الدولة الديمقراطية آنذاك أشبه بباخرة شراعية تتقاذفها الأمواج وهي تشق البحر متوجهة إلى مرفأ يتباعد كلما اقتربت منه اسمه المجتمع الأمثل .وهي في هذه الحالة مدفوعة إلى الأمام بنفس الرياح التي يمكن أن تغرقها . يتوقف عدم غرقها –في الفوضى أو الاستبداد– على مدى قدرة الأطراف الثلاثة داخل اللعبة السياسية على تغيير سلوكيات مغرقة في القدم وعلى مهارتهم في التعامل مع رياح تدفع إلى الأمام وتدفع إلى الأعماق . إن اكبر تحدّي سيواجهه التأسيس هو تغيير العقلية الأحادية الاقصائية الموروثة من الاستبداد.

إن الإشكالية الثقافية والاجتماعية التي ستبقى تغذي تياراته التحتية هي الرفض المقنع للتعددية وكأن هناك لعنة مصاحبة لتاريخنا تجعلنا لا نتخلص من طاغية إلا لننصب علينا طاغية آخر والحال إن إشكاليتنا كانت وستبقى أن نتخلص من الطغيان وليس من الطغاة فقط .

إن النواة التي يتفجر منه هذا الطغيان هو رفض الآخر ومواصلة الحلم الغبي بسيادة نموذج واحد أكان دينيا أو سياسيا أو ثقافيا . وهذه اليوم استحالة موضوعية يتطلب الحفاظ عليها فترة محدودة من الزمن ثمنا باهظا من الدم والدموع . ولا

بد العودة إلى الواقع طال الزمان أو قصر وهو أن المجتمع مكون من طبقات ومن تيارات سياسية ومن مرجعيات أيدلوجية مختلفة دون أن ننسى انه مكون من نساء ورجال وأجيال . ولا خيار أمام هذه المكونات من القبول ببعضها البعض أو الحرب الأزلية مع تداول دور الضحية والجلاد.

إن من أكبر عوائق استباب النظام الديمقراطي في بلداننا العربية الإسلامية هذا العامل الثقافي بل يمكن القول أن السلطة الاستبدادية التي تلعب عليه ليست في آخر المطاف سوى إفرازة طبيعية من مجتمع موبوء بالاستبداد داخل العائلة والمدرسة والمصنع .ولا يكفي بالطبع أن نضع احسن غطاء تشريعي ديمقراطي على مجتمع كهذا لنحوله مجتمعا ديمقراطيا لأن المخزون عائد إلى السطح بل قد يكون المكبوت الذي طال كبته سببا في تفجير الغطاء التشريعي الهش والعودة سريعا إلى شكل أو آخر من الاستبداد.

ولابد على من سيمضون العقد الجديد وينفذونه الوعي بأننا لا نبني مجتمعا ديمقراطيا إلا بطول المدة وأن المجتمع المدني مشروع بدأنا فيه وليس حقيقة مكتملة .ففي مجتمعنا لا يوجد فقط أصوليون متدينون وإنما يوجد أيضا أصوليون لائيكيون ً والكل على الكل زار وله عدو وعليه عاتب كما يقول ابن المقفع .والخطر على المجتمع هو في رفض مكون طبيعي ولا رجعة فيه لمكون آخر لا يقل عنه تجذرا في المجتمع إذ لا حل إلا بالعنف الساخن أو البارد ومأساة الجزائر هي مجرد حالة كاريكاتورية لما يحدث في كل البلدان التي ترفض التعددية . إنه من الغباء رفض وجود جزء من المجتمع له حساسية إسلامية كما أنه من باب التنطع أن نرفض خلق احتكاكنا بالغرب لأصناف جديدة من التونسيين لم تعهدهم البلاد قبل قرن ولكنهم الآن جزء مكوّن منها .

وهذا ليس كارثة بل بالعكس وهو قدر كل الشعوب ولم يعد هناك مجال للأحادية والصفاء العرقي والإيديولوجي والسياسي إلا في أضغاث أحلام المتخلفين عن روح العصر.

ومعنى هذا أن مهمة النخب والقيادات السياسية والروحية أن تشع روح القبول بالتعددية وتنظيمها سياسيا لكي تكون الصراعات غير القابلة للتفادي سلمية وسياسية تنمي روح المنافسة وليس روح العداء وهذا هو الجزء الثقافي للعقد الجديد لأن البعدين التشريعي والاقتصادي لا يكفيان إذا بقي مصير المجتمع رهن وهم تحقيق النموذج الأحاديً الصحيحً أكان دينيا أو لائيكيّا وهو كما علمتنا العشرية الأخيرة غير قابل للتواصل إلا بجيش من المخبرين وبولسة المجتمع والعمل الصناعي لغرف التعذيب.

ومن ثمة ضرورة الاعتراف بكل الأفكاركل الأحزاب والتنظيمات دون استثناء والشرط الوحيد هو الالتزام بالعمل السلمي الديمقراطي.وبهذه العقلية والمؤسسات يمكن للمعركة السلمية أن تبدأ وان تتواصل تعلم الأجيال الصاعدة أن إنسانية الإنسان في التسامح والحوار وتطويق العنف في اصغر الجيوب الممكنة وجعل الصراع رمزيا وحضاريا لنخرج من عصر الهمجية الذي حشرتنا فيه أنظمة متخلفة لم تكن تعكس في الواقع إلا تخلفنا. وهذه بالطبع معركة ثقافية –سياسية بعيدة المدى تدعمها النصوص ولا تعوضها.

يبقى أنّ أهمّ ما يطبع هذه الطبقة في كل الأنظمة الديمقراطية هو التنافس الشديد على السلطة ويلعب النظام الديمقراطي على هذا التنافس لتحسين مردود الأداء السياسي لطبقته السياسية. إلا أننا نرى في بعض البلدان الديمقراطية الجديدة انفلات التنافس ليصبح صراعا تستعمل فيه كل الممكن من الممارسات القذرة مثل التهجم على شرف الخصم ودخول مستنقع التمويل المشبوه أو شراء الأصوات في انتخابات إشهارية رخيصة تثير حنينا مبطنا للقبضة الحديدية لمستبد عادل ونظيف اليدين. وحتى نتفادى ظهور واستفحال مثل هذا السلوك القادر على تدمير ما تحاول تأسيسه نصوص طوباوية

لا بدّ من ميثاق شرف يحدّد قواعد اللعبة داخل التنافس الشديد على السلطة. ومن بين أهمّ مبادئ مثل هذا الميثاق التفريق بالنسبة لكل فاعل سياسي بين المستوى الشخصي الذي يجب أن لا يمسّ تحت أي سبب والمستوى الفكري العقائدي الذي يدخل في نطاق حرية كل مواطن والمستوى السياسي بما هو سعي للسلطة وفق منظومة الديمقراطية لتحقيق أهداف سياسية واضحة معلن عنها. وهذا المستوى وحده المعني بالتنافس.أما تمويل نشاط الجمعيات السياسية فيجب أن يضبط بقانون وأن يقع من خزينة الدولة لا غير في إطار حدود معقولة وان لا تصبح الانتخابات بأي صفة من الصفات قضية إمكانيات أمّا شراء الأصوات فجريمة يجب أن نجعل عقابها حل الحزب المسؤول وتسليط اشدّ العقاب الجزائي على مرتكبها فهذه من الكبائر التي تستطيع قتل الديمقراطية.

إنه لا وجود لحرية في المطلق كما إنه على الديمقراطية أن تحمي نفسها من أعدائها لكن المحك الذي يجب أن نفرز ابتداء منه الصالح من الطالح ليس المرجعية ومن الطبيعي أن يكون في بلادنا حزب له مرجعية دينية، إنما الخط الأحمر هو مدى تعهد كل حزب في بيانه التأسيسي وقانونه الداخلي وفي ممارسته داخله وعلى الساحة الاجتماعية بالديمقراطية ويجب أن يكون من بين صلاحيات المحكمة العليا حل أي حزب يخرج عن قواعد الديمقراطية ليس فقط خارج قاعاته المغلقة وإنما بين صفوفه لأن فاقد الشيء لا يعطيه وما يجري داخل الحزب هو مرآة ما سيجري لو وصل للسلطة.

*

إنه من أهم المفارقات أن النظام الديمقراطي سيبنى بأنصاف وأرباع ديمقراطيين لأنهم يحملون داخلهم مخزون الاستبداد وممارساته –ولا استثني نفسي من هؤلاء –فنحن متشبعون بما نحارب وفقا للقانون الذي سنّه فرويد أنك لا تحارب أمدا طويلا أي خصم دون أن تشبهه. ومن ثمة لن نستغرب أن نرى على قمة السلطة الديمقراطية أو في أيّ من مستوياتها ممارسات لا ديمقراطية بتفويض معين للنصوص ومحاولة تطويعها أساسا لمصادرة أو تحجيم ممارسة هذه الحرية أو تلك ومثل هذه السلوكيات الخفية أو المعلنة تؤخّر ثبات النبتة مثلما تشكل القدوة في أعلى مراكز القرار إسراعا في تمتينها.

إن أحسن عامل في تغيير سلوكيات السلطة في الاتجاه الديمقراطي رغم المخزون الاستبدادي يبقى العامل الذاتي لكنه عامل متقلب ولا يمكن التعويل عليه وحده ومن ثمة أهمية تمتين استقلال القضاء وحرية الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وفي كل هذا أكبر ضمان لتقويم اعوجاج يبرز باستمرار حتى في أعرق البلدان الديمقراطية. وثمة تغيير هام في عقليتنا السياسية لا مناص منه فالدولة العصرية ليست وصية على المجتمع تنجز كل المهامّ بدله وإنما هي جهاز في خدمته تبحث عن أقصى قدر من النجاعة فتترك القطاع الخاصّ يتحرّك أين يستطيع القطاع الخاص أن يكون فعّالا وتتدخل كفاعل اقتصادي أين يعجز هذا القطاع أو يستغلّ وضعه ضدّ المصلحة العامة وفي نفس السياق هي دولة تتعامل مع المؤسسات المدنية لا كعدوّ مثل هو الحال في النظام الاستبدادي وإنما كحليف في الحرب ضدّ التخلّف.

وتقيم عقود شراكة مع منظمات المجتمع المدني فلا أنجع منها في التعامل مع كبرى المشاكل وأصغرها . وكل تمويل من الدولة يجد مردودا اكثر بكثير من ذلك الذي تعطيه لها البيروقراطية لو أنيط بها حل نفس المشكل الذي تتعامل معه المنظمة التطوعية.

*

ماذا الآن عن المواطن ؟

إنه الشخص الذي يفهم على الصعيد الذهني الارتباط الوثيق بين الشأن الخاص والشأن العام وهو الشخص الواعي في علاقته بالآخرين أن حقوقهم واجباته وأن حقوقه واجباتهم ، أن حريته تنتهي أين تبدأ حرية الآخرين و على الصعيد العملي

هو الشخص الملتزم بمشاكل المجموعة التي ينتمي إليها أيّا كانت طبيعة ومستوى هذه المشاكل والعامل على إيجاد حلول لها ترفع في نفس الوقت من قيمته الشخصية ومن قيمة المجموعة التي يدافع عنها. وما أبعدنا عن مثل هذا الشخص فالأغلبية الساحقة من الناس تنكفئ على الشأن الخاص تشجعها في هذا سلطة لها كل وسائل التلهية والإبعاد عن الشأن العامّ إلا في مناسبات يستدعى فيها الرعايا لتجديد الولاء وثمة سياسة بالغة الخبث تديرها السلطة الاستبدادية بكثير من المهارة لتجعل من حقوق الرعايا منة أو هبة يمكن للسلطة أن تهبها لمن تشاء وان تسحبها ممن تشاء في الوقت الذي تربي فيه الناس على الإيمان بأن واجباتهم تفوق حقوقهم وأنهما ليسا وجهي نفس قطعة النقد.

وكم نحن بعيدون عن الشعور بالقيمة التي تضمنها ممارسة المواطنة فالخصائص النفسية لأغلبية الناس، وأمام استحالة التعبير بحرية عن آرائهم وحشرهم القسري في مشاكل بدون أفق ووعيهم بالقهر والضيم، تتأرجح بين نقطتين قصوتين هما الاستقالة والتمرّد وتمسح كل نقط طيف السلبية والمطلبية والشكوى الدائمة.

إنّ أناس أكرهوا قرونا وعقودا على الصمت ويتخبطون في مشاكل حياتية عويصة تأخذ بخناقهم غير مجبرين يوم تنتصب حرية الرأي وحرية التنظم وخاصة حرية العمل النقابي وحرية التظاهر على فهم مدى وعمق الخراب الذي تركته الدكتاتورية أو ضرورة التحلي بالصبر الطويل لإعادة تأسيس الدولة والمجتمع هذا على فرض استقامة السلطة الديمقراطية وارتفاع إلى مستوى التحديات المطروحة عليها. والحلّ بالنسبة للدولة الديمقراطية الدخول مباشرة في عملية توسيع رقعة المواطنة ورفع عدد المواطنين ليصبحوا هم الأغلبية والرعايا الموروثين من العهد الاستبدادي هم الأقلية.

ومن نافلة القول أن المواطنة انطلقت من داخل الاستبداد كرفض لأخلاقياته وممارساته. والسؤال هو كيف يمكن رفع عدد المواطنين ليضمنوا بقاء الديمقراطية ودرء الأخطار التي ستجسدها طول مرحلة التأسيس ونفاذ صبر الرعايا وأغلاط الحكام الديمقراطيين ووجود مخزون استبدادي لا ينتظر سوى ساعته. فالقاعدة في التاريخ أن فشل الاستبداد يؤدي إلى الديمقراطية وفشل الديمقراطية يؤدي إلى الاستبداد. نحن لا نطمح لكسر هذا القانون وإنما لخلق ديمقراطية طويلة العمر.

إن توسيع رقعة المواطنة ورفع عدد المواطنين داخل مجتمعنا ليصبحوا الأغلبية في اقرب وقت ممكن قضية مصيرية لإدامة الديمقراطية أطول وقتت ممكن وهذه القضية لا تعالج خارج رؤية إستراتيجية للتعليم والإعلام والعمل السياسي نفسه بغية خلق أو تشجيع أو تمتين أو تعميق السلوكيات الجديدة عند الناس.

وثمة أكثر من مبادرة عملية تؤخذ في كل المستويات أسوق منها على قبيل المثال تشجيع كل الجمعيات المدنية أيا كان مجال اختصاصها و تكوين إطار لتدريب الأطر العاملة في مثل هذه و تمويلها مع احترام استقلاليتها، وإعارة العديد من الموظفين المهتمين بهذا القطاع أو ذاك لدعمها و اعتبار المشاركة فيها عامل من عوامل الترقية الوظيفية والقيمة الاجتماعية وتكريم النشطين فيها باستمرار وإشراكهم في مختلف مراكز القرار بحثا عن القضاء على عقلية التواكل والسلبية وانتظار الحلول الجاهزة من الدولة.كذلك تشكل ممارسة سياسة إعلامية شفافة عاملا هاما لتشجيع الحوار في كل الميادين والمستويات .كما يجب تدريس قيم الجمهورية في كل مراحل التعليم بما يتناسب مع قدرات المتعلم وذلك من الناحية النظرية ولكن أيضا من الناحية العملية بالتدريب مثلا على العمل الجماعي وخلق الجمعيات التلمذية والشبابية وإشراك الأطفال منذ نعومة أظافرهم لتدريبهم على الحرية والاختيار بدءا بالقرارات الصغيرة انتهاء بوجودهم ممثلين في كل مراكز القرار.

وقد يكون من الضروري تدريس الدكتاتورية في التعليم الثانوي والعالي كمادة إجبارية في مادة التاريخ والتربية المدنية بمختلف مقوماتها الإرهاب البوليسي ، التعذيب ، الفساد ، التغطية الإيديولوجية الخ وذلك في إطار عملية تحصين سياسي واجتماعي ضدّ عودة المرض.

وختاما فإن التأسيس السياسي خلافا للصورة التي يوحي لنا بها التشبيه عملية متواصلة لا تنتهي لأن الأسس في السياسة هي الأعمدة والبناء ذاته ومن ثمة فإن التأسيس ليس مرحلة تبدأ ثم تنتهي وإنما هو الجهد اليومي داخلنا وخارجنا لنحافظ على الصحة بعد طول المرض.

والمطلوب منا الآن أن تتضافر عقولنا لاستنباط أمتن الموادّ وأنجع طرق الهندسة لنبني نظاما سياسيا يتحدّى غوائل الدهر أطول فترة ممكنة من الزمان و يحفظ الأجيال المقبلة من الكارثة التي لاحقتنا على مرّ العصور فشلت طاقاتنا وكبلت أجسادنا وعقولنا ووضعتنا في مؤخرة الصف بين الأمم التاريخية : الاستبداد

***

المجتمع الديمقراطي

يخطئ من يتصور أن موضوع الحريات منفصل عن مشاغل الشعب اليومية الاقتصادية والاجتماعية.

ففي غياب حرية الرأي تستطيع كل الشوائب والنواقص أن تستشري في مجتمع كالسرطان في الجسم ليحرّم على المريض حتى الصراخ بالألم وعلى الطبيب تشخيص الداء فظاهرة الفساد المتفاقم التي تعرفها الأمة ويتحدث بها كل العرب ما كان لها أن تبلغ المدى الذي بلغته لو وجدت آليات ديمقراطية فعالة لتشخيصها ومتابعتها أي لو وجدت صحافة حرة وقضاء مستقل.

لكن يخطئ من يتصور أن القوانين الديمقراطية كافية وحدها لخلق مجتمع ديمقراطي وحتى للمحافظة على الدولة الديمقراطية أمدا طويلا .فثمة اكثر من بلاد مثل الباكستان عرفت نظاما ديمقراطيا لفترة ثم عادت للاستبداد وليس هناك دليل ثابت على أن بعض بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا وحتى أوروبا الشرقية لن تعود إلى مثل هذا النظام.نحن لا نفهم عودة شعب طائع إلى سلاسل العبودية التي ضحى الكثير من اجل كسرها إن لم نعد لطبيعة العقد الديمقراطي . فالديمقراطية ليست في آخر المطاف سوى قبول مختلف الفرقاء السياسيين بأن تكون الصراعات مكشوفة وبوسائل رمزية تستبدل فيها الأسلحة بالكلمات وجيوش المحاربين بالأحزاب والمعركة الختامية بالانتخابات حيث يكون النصر للبعض والهزيمة للبعض الآخر دون إراقة الدم. فالديمقراطية كالرياضة ليست سوىً رمزنةً .symbolisation العنف أي أنها البديل له ومحاولة ترويضه عبر عمليات عنيفة لكنها بطبيعة آلياتها تحفظ الأهم أي حياة كل المتحاربين.

ولا تصل الشعوب إلى مثل هذا الخيار إلا بعد أن أنهكها العنف الدموي وبانت في الأفق آمالا معقولة للأغلبية بتحسين وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية دونً اللياذ للتمردً حسب العبارة الشهيرة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن العقد الديمقراطي لا يتواصل إلا في سباق مع الزمن لتطويق جيوب العنف الدموي وإدخال أكبر عدد منها في الحرب الرمزية في حين يعهد الاستبداد للقمع المتواصل لشل جيوب تتوسع و تنتهي بالانقضاض عليه وتصفيته طال الزمان أو قصر. وتتشكل الجيوب الخطرة على الديمقراطية من كل المهمشين الذين نسيهم أو تجاهلهم نظام يبدو ، في احسن الحالات ،كأنه مجعول للطبقة الوسطى. ومعنى هذا أن العدالة الاجتماعية ليست ضرورة أخلاقية وانما الستراتيجية الأساسية لدوام النظام الديمقراطي فبناء مؤسسات ديمقراطية على مجتمع كالذي تعده لنا ما يسمى بالعولمة هو بمثابة بناء طابق أول من المرمر على كوخ مبني من الطين.ولا يجب أن نغفل لحظة على أن هذا المجتمع سيكون مكونا من طبقة قليلة العدد تتنعم بكل الخيرات محروسة بجيش من البوليس والمخبرين وطبقة وسطى تتقلص مقدرتها الشرائية يوما بعد يوم وتتوجه بخطى ثابتة نحو الفقر وطبقة واسعة من المعذبين في الأرض آخر ما يهمها صلاحيات الحكمة الدستورية ومستعدة لاتباع أي حركة ديماغوجية واستبدادية تزين لها خلاصا سريعا وكاذبا بطبيعة الحال.

لذلك فإن صراعنا مع الزمن لبناء مجتمع ديمقراطي يمر بجعل التنمية الديمقراطية أولوية مطلقة في تفكيرنا وممارستنا لأنه لم يعد ممكنا فصل السياسة والاقتصاد والثقافة في معالجة مشاكلنا الحياتية.

يبقى أن نحدد المقصود بالتنمية الديمقراطية وخصائصها الكبرى ما يلي:

1- الحرب ضد الفساد : إن خطر هذا الأخير لا يكمن في كمية المال المسروق للشعب ووسائل سرقته وإنما في تأثيره الخطير على العقلية العامة والمعنويات في المجتمع فهو يصبح بالعدوى الإجبارية طريقة تصريف المشاكل في كل القطاعات فيدخل الخلل العميق كل المؤسسات ومنها المؤسسة الاقتصادية. إن ما ينساه أنصار تحرير الاقتصاد أن هذا التحرير ليس الوصفة السحرية للنمو وإنما واحد من بين شروطه أما الشروط الأخرى فهي ثقافة العمل وثقافة الجودة وسلام الإدارة والشفافية وكلها شروط تنتهي حالما يتعمق الفساد وينتشر. لذلك لا بد على العقد الجديد من أحداث مرصد وطني مستقل ضد الفساد له كل الصلاحيات للكشف

والتتبع والإحالة على القضاء ومراكز مراقبة في الجهات ونشر التقارير السنوية حول تفشي المرض أو توقفه في كل المجالات بجانب إطلاق أيدي الصحافة والقضاء وترشيد المواطنين كل هذا من أجل توفير الجو المعنوي الذي يقلل من حفيظة الشعب ويشيع قيما أكثر تلائما مع متطلبات التنمية .

2- تقوية الدولة : وإن لم يعد هناك مجال لدولة بعبع تكون صاحبة المشاريع الاقتصادية فإنه لا يقبل أيضا خوصصتها لتصبح مجرد بيدق بين يدي أقوى أصحاب النفوذ الاقتصادي والسياسي في الداخل و منظمة النقد الدولي أو الشركات العالمية في الخارج . إن ردود الفعل في العالم على آثام العولمة (بمعناها السلبي أي حرية رأس المال وإذلال الدول والشعوب) دليل على أننا لسنا دون كيشوت يحارب الطواحين وأن الإرادة الجماعية قادرة على حفظ هيبة الدولة وفرض وجودها في ميادين لا يمكن أن تتخلى عنها بأي منطق اقتصادوي كان وهي التعليم الذي يجب أن يبقى الأولوية الأولى والصحة للجميع وخاصة لأفقر القطاعات

إن التركيز على الجهات الفقيرة بدون منطق المن البغيض والصدقة التلفزيونية التي تمارسه السلطة الحالية أمر على قدر كبير من الأهمية.

ولقائل أن يقول كيف يمكن تمويل هذه الأفكار الجميلة التي لا يختلف عليها اثنان وليس هذا النص برنامج مفصل لإصلاح اقتصادي متكامل وإنما دعوة لاعتبار التنمية الديمقراطية ركيزة أساسية من ركائز العقد الجديد ولكن يمكن الإشارة إلى أن وسائل التمويل ممكنة إذا راجعنا الأولوية التي تجعل من وزارة الداخلية أول مستهلك للميزانية وإذا راجعنا السياسة الجبائية و حاربنا الفساد وأشعنا في البلاد جو من الثقة والإيمان بالعمل وهو الجوّ الذي يشجع على الاستثمار الداخلي والخارجي.إن التضحية بفئات الآلاف وخاصة الشباب المتعلم على مذبح اقتصاديات السوق هو خيار جنوني لأنه المدخل لثورات دموية رهيبة طال الزمان أو قصر وهو بمثابة هدية تقدم لكل المنظمات المتطرفة أيا كانت مرجعيتها ولا يمكن للعقد الجديد إلا أن يكز على كل الضمانات لحماية حقوق الشغالين وبصفة عالمة كل من يمكن أن يهمشهم النظام الاقتصادي العالمي وهذا يتطلب أن تواصل الدولة القيام بدورها ليس كحكم في الصراعات الاجتماعية وإنما أيضا بتحمل دورها القديم في التشغيل

خلافا للموضة الجديدة. وليس من الضروري أن يكون التشغيل مقتصرا على الوظيفة فهناك ميادين مثل الحفاظ على البيئة والخدمات التي يمكن أن تلعب فيه الدولة دورا هاما.كذلك يجب إعادة التفاوض مع الأطراف الخارجية فالتفتح على الأسواق الخارجية عملية ضرورية ومفيدة ولا فائدة من الحلم بالعودة إلى الماضي لكن القول بان أي بلد متخلف يستطيع منافسة منتجات فرنسا وايطاليا هو موقف سحري ومن واجب بلادنا عوض أن تستسلم للإيديولوجيا السائدة أن تدخل في التيار المطالب بإعادة النظر في سرعة وشروط اندماج الأسواق.

ولا مخرج غير بناء الأسواق الأفقية. إن سبب تعطل كل المشاريع الوحدوية مغاربيا وعربيا هو الأنظمة الاستبدادية التي تغار من بعضها البعض وتحارب بعضها البعض وهي سبب خروجنا كأمة من ساحة التاريخ المعاصر لكن استباب أنظمة ديمقراطية هو فرصة لإعادة المشروع الوحدوي للساحة على طريقة الاتحاد الأوروبي وليس على طريقةً الوحدة الفورية والمدروسةً السيئة الذكر.

وهذه الأسواق المغاربية والعربية والإفريقية هي حل وسط ممكن بين الانغلاق المستحيل والدخول في أسواق جد متقدمة لن نلعب فيها لفترة طويلة سوى دور ا جد هامشي.

الخيار الثقافي

إن الإشكالية الثقافية والاجتماعية التي ستبقى تغذي التيارات التحتية للاستبداد بجانب نموّ غير ديمقراطي هي الرفض المقنع للتعددية .وكأن هناك لعنة مصاحبة لتاريخنا تجعلنا لا نتخلص من طاغية إلا لننصب علينا طاغية آخر والحال إن إشكاليتا كانت وستبقى أن نتخلص من الطغيان وليس من الطغاة فقط.

إن النواة التي يتفجر منه العنف المعبر عن هذا الاستبداد هو رفض الآخر ومواصلة الحلم الغبي بسيادة نموذج واحد أكان دينيا أو سياسيا أو ثقافيا. وهذه اليوم استحالة موضوعية يتطلب الحفاظ عليها فترة محدودة من الزمن ثمنا باهظا من الدم والدموع. ولا بد العودة إلى الواقع طال الزمان أو قصر وهو أن المجتمع مكون من طبقات ومن تيارات سياسية ومن مرجعيات إيديولوجية مختلفة دون أن ننسى انه مكون من نساء ورجال. ولا خيار أمام هذه المكونات من القبول ببعضها البعض أو الحرب الأزلية مع تداول دور الضحية والجلاد.

إن من أكبر عوائق استتباب النظام الديمقراطي في بلداننا العربية الإسلامية هذا العامل الثقافي بل يمكن القول أن السلطة الاستبدادية التي تلعب على هذا العامل ليست في آخر المطاف سوى إفرازة طبيعية من مجتمع موبوء بالاستبداد داخل العائلة والمدرسة والمصنع. ولا يكفي بالطبع أن نضع احسن غطاء تشريعي ديمقراطي على مجتمع كهذا لنحوله مجتمعا ديمقراطيا لأن المخزون عائد إلى السطح بل قد يكون المكبوت الذي طال كبته سببا في تفجير الغطاء التشريعي الهش والعودة سريعا إلى شكل أو آخر من الاستبداد. ولابد على من سيمضون العقد الجديد وينفذونه الوعي بأننا لا نبني مجتمعا ديمقراطيا إلا بطول المدة وأن المجتمع المدني مشروع بدأنا فيه وليس حقيقة مكتملة .ففي مجتمعنا لا يوجد فقط أصوليون متدينون وإنما يوجد أيضا أصوليون لائيكيون ً والكل على الكل زار وله عدو وعليه غاضب ً كما يقول ابن المقفع والخطر على المجتمع هو في رفض مكون طبيعي ولا رجعة فيه لمكون آخر لا يقل عنه تجذرا في المجتمع إذ لا حل إلا بالعنف الساخن أو البارد ومأساة الجزائر هي مجرد حالة كاريكاتورية لما يحدث في كل البلدان التي ترفض التعددية. إنه من الغباء رفض وجود جزء من المجتمع له حساسية إسلامية كما أنه من باب التنطع أن نرفض خلق احتكاكنا بالغرب لأصناف جديدة من التونسيين لم تعهدهم البلاد قبل قرن ولكنهم الآن جزء مكوّن من البلاد. إن تونس ككل البلدان في العالم لن تعرف تناقصا في حدة ظاهرة التعددية بل تزايدا وتعمقا لأسباب لا علاقة لها بالكفر أو الإيمان وإنما لطبيعة المواصلات وأجهزة الاتصال وتداخل الثقافات. وهذا ليس كارثة بل بالعكس وهو قدر كل الشعوب ولم يعد هناك مجال للأحادية والصفاء العرقي والإيديولوجي والسياسي إلا في أضغاث أحلام المتخلفين عن روع العصر. ومعنى هذا أن مهمة النخب والقيادات السياسية والروحية أن تشبع روح القبول بالتعددية وتنظيمها سياسيا لكي تكون الصراعات غير القابلة للتفادي سلمية وسياسية تنمي روح المنافسة وليس روح العداء وهذا هو الجزء الثقافي للعقد الجديد لأن البعدين التشريعي والاقتصادي لا يكفيان إذا بقي مصير المجتمع رهن وهم تحقيق النموذج الأحاديً الصحيحً أكان دينيا أو لائيكيا وهو كما علمتنا العشرية الأخيرة غير قابل للتواصل إلا بجيش من المخبرين وبولسة المجتمع والعمل الصناعي لغرف التعذيب.

ومن ثمة ضرورة الاعتراف بكل الأفكار الأحزاب والتنظيمات دون استثناء فيعامل حزب النهضة مثلا على قدم المساواة مع حزب العمال أو التكتل الديمقراطي أو أي حزب حقيقي سيظهر مستقبلا.

إنه لا وجود لحرية في المطلق كما إنه على الديمقراطية أن تحمي نفسها من أعدائها لكن المحك الذي يجب أن نفرز ابتداء منه الصالح من الطالح ليس المرجعية ومن الطبيعي أن يكون في بلادنا حزب له مرجعية دينية، إنما الخط الأحمر هو مدى تعهد كل حزب في بيانه التأسيسي وقانونه الداخلي وفي ممارسته داخله وعلى الساحة الاجتماعية بالديمقراطية

ويجب أن يكون من بين صلاحيات المحكمة العليا حل أي حزب يخرج عن قواعد الديمقراطية ليس فقط خارج قاعاته المغلقة وإنما بين صفوفه لأن فاقد الشيء لا يعطيه وما يجري داخل الحزب هو مرآة ما سيجري لو وصل للسلطة.وبهذه العقلية والمؤسسات يمكن للمعركة السلمية أن تبدأ وان تتواصل تعلم الأجيال الصاعدة أن إنسانية الإنسان في التسامح والحوار وتطويق العنف في اصغر الجيوب الممكنة وجعل الصراع رمزيا وحضاريا لنخرج من عصر الهمجية الذي حشرتنا فيه أنظمة متخلفة لم تكن تعكس في الواقع إلا تخلفنا.

****

أخيرا وليس آخرا

المصالحة الوطنية

في صيف سنة 1994 بلغ خراب المجتمع المدني ذروته في تونس بعد سحق المعارضة الإسلامية وتفتتت الجبهة الديمقراطية وانهيار اتحاد الشغل و نجاح السلطة في فرقعة الرابطة من الداخل وتجديد رئاسة بن علي بنسبة تسعة وتسعين في المائة دون أن يثير الأمر الاستياء العارم الذي ستولده سنة 1999.

وكان النظام يومها في أوج الغطرسة وقد خيل له أنه قد ملك نواصي البلاد وأمسك الأمور الخارجية والداخلية كأحسن ما يكون المسك.

وبالطبع كانت غطرسة فارغة فالحركة الديمقراطية التي هزمت في معركة الرابطة أعادت انتشارها وتنظمها .أما الحركة الإسلامية التي قيل أن جذورها قد اقتلعت بالقمع ومنابعها قد جففت بما سمي إصلاح التعليم ، فقد اتضح أنها كانت كالعشب الذي داسه بلدوزر القمع فيزداد التحاما بالأرض وتجذّرا فيها ينتظر مرور البلدوزر لينبت من جديد .

وفي ذلك الصيف القائظ الجدب دخل نجيب الحسني السجن لأخرج منه.

وفي ضاحية المرسى اجتمع أربعة أشخاص منهم كاتب هذه السطور ومصطفى بن جعفر وسهام بن سدرين وعمر المستيري في بيت عمر وسهام، لتكوين النواة الصلبة التي سينطلق منها مع علي بن سالم وصدري الخياري وحمة الهمامي وراضية النصراوي ومختار الطريفي وأنور القوصري وعديد من الاخوة والأخوات الهجوم المضادّ والذي كانت من نتائجه تكوين المجلس الوطني للحريات وعودة الرابطة إلى سالف تألّقها

وقد حددت المجموعة في تلك الفترة لنفسها أهدافا متواضعة منها النضال من أجل إطلاق سراح نجيب الحسني ومواصلة مراقبة التعذيب وأساسا المناداة بالعفو التشريعي العام لأوّل مرّة خارج الأطر الحزبية والحقوقية المعطلة أو المهمشة.

ومرّت سنة 1995 دون أن نستطيع جمع ما يكفي من الإمضاءات لنشر عريضة تستر ماء الوجه. ولم يتم الأمر إلا ببالغ الصعوبة سنة 1996 حين استطعنا أخيرا أن نجمع 126 إمضاء.

ومن أربعة إلى مائة وستة وعشرين توسعت الدائرة شيئا فشيئا لتتكرّر العرائض تذيّلها قائمة من الأسماء تطول يوما بعد يوم وتدخلها باستمرار أفواج من أشخاص منهم من عرفوا بمعارضتهم الشديدة للإسلاميين، علما بأن العفو التشريعي العام لا يهم الإسلاميين فقط حتى وإن شكلوا العدد الأكبر من ضحايا القمع المنقطع النظير الذي عرفته تونس إبان العشرية السوداء المنصرمة .

اليوم أستطيع أن أقيس المسافة التي قطعناها منذ تلك الفترة التي كنا فيها حفنة من المطاردين تبنينا مطلبا كان يبدو سرياليا، لنصل إلى مرحلة اصبح فيها العفو التشريعي العام هاجس السلطة وأولى أولويات المجتمع المدني باستثناء صقور الحكم وبعض المتخلفين عقائديا وسياسيا لا أقول ذهنيا لأنني احترم ذكاء من لا يحترمون ذكاء الآخرين بتبريراتهم الواهية حول ترك سلسبيل البجاوي وآلاف الأطفال من أمثالها يموتون جوعا وقهرا وجهلا ومرضا في وطن اصبح له مثل جنوب إفريقيا في عهد الابارتايد مواطنون من درجات مختلفة.

ما أبعدنا اليوم والنظام في بداية موجة قمعية جديدة عن تحقيق هدف يتباعد تباعد الأفق للماشي في الصحراء فالعفو التشريعي العام اليوم معركة ضارية أصبحت محلّ اختبار القوة بين عناد السلطة وعزيمة المجتمع .

والعناد هو إرادة لا تلين في الإصرار على الخطأ والعزيمة إرادة لا تلين في الإصرار على الحق .

والعناد عند هذه السلطة خاصية مهيكلة ربما لأنها تخلط بينه وبين العزيمة لكن شتان بين الإصرار على المحاكمات السياسية المصطنعة واكتظاظ السجون وخنق الحريات واللغة الدعائية البدائية والحوار مع الذات وبين الإصرار على الحرية والعدل والحوار غير المغشوش.

وبقدر ما ترتكز العزيمة على أهداف نبيلة وقوى اجتماعية جبارة تجعل من نيل أهدافها مسالة وقت لا أكثر، بقدر ما يستميت العناد في إنكار المعطيات الموضوعية ومنها هزيمته المنكرة والموجعة والنهائية على جبهة الإعلام والتغيير الداخلي والإقليمي والدولي المتسارع ناهيك عن توحد المعارضات التي ساهمت سياسته القمعية الخرقاء في تجميعها في جبهة تختلف على كل شيء سوى على ضرورة انتهاء هذا النظام سنة **2004**.

لكن لا أحد ينتظر في القريب العاجل أن يستجيب العناد للعزيمة وكل المؤشرات تدل على اعتماد الاتجاه المعاكس لما يفرضه الوضع والمنطق ولو لم يكن الأمر كذلك لما كان العناد عنادا.

وثمة حلّ توحي به السلطة دون أن تصرح لتخرج من مأزقها في الوقت الذي تأمل فيه تحقيق الهدف الذي من اجله تحافظ بكل إصرار على ما تظنه ورقة رابحة : إبرام صفقة البقاء بعد **2004**.

إلاّ انه لا توجد اليوم قوة سياسية في البلاد ، مهيكلة أم غير مهيكلة، معترف بها أم غير معترف، تستطيع أن "تشتري " العفو العام بإطلاق يدي بن علي للبقاء في السلطة كما يقول رجاله إلى ما بعد **2004** و**2009** أي تحقيق المشروع الذي لم يتحقق لبورقيبة :الرئاسة مدى الحياة.

وليس الأمر ناجما فقط عن لا أخلاقية ولاشرعية مثل هذه المقايضة وإنما لأن الأمر سيكون بمثابة صفقة مخدوعين فالنظام الذي قال لا ظلم بعد اليوم فلم تعرف تونس الظلم كما عرفته في هذا العهد ، والذي ركب على شعارات الديمقراطيين وزج بهم في السجون، والذي وعد بإلغاء الرئاسة مدى الحياة ويستعدّ لإعادتها، هو نفس النظام الذي سيعيد ملء السجون لو أفرغها مرحليا بعد الحصول على ما يريد.

وثمة أيضا عامل بالغ الأهمية يفسر هذا العناد هو أن النظام محشور في الزاوية بعد أن اغلق على نفسه كل المنافذ فهو لا يجد اليوم مع من يتحاور حول أمهات القضايا التي تحدّد مصير تونس لأنه لم يترك باب الصلح مفتوحا مع أحد.

وقد تكون القضية اتخذت صبغتها الملحة في تونس نظرا لتجند المجتمع المدني للقضية لكنها مطروحة في كل أرجاء الوطن العربي فهناك مئات الآلاف من المواطنين العرب الذين ينتظرون إطلاق سراحهم والعودة إلى عملهم ورد الاعتبار إليهم والرجوع من المنفى بأمان.

وما من شك أن العفو التشريعي العام على مستوى الأمة برمتها لا يعني شيئا غير نهاية الحرب الأهلية الصامتة التي أشعلها الاستبداد ومقاومته.

إن القضية الكبرى هي وقف مسلسل العنف المدني الذي استنزف طاقاتنا وليس مواصلته ولا أهم بالنسبة للمشروع الديمقراطي من الخروج من الحلقة المفرغة للانتقام السياسي حتى ولو كان عدلا صرفا.

وفي مقالة نشرتها لي جريدة ''ليبيراسيون '' الفرنسية في ماي 2000 تقدمت باقتراح لنزع هذا الفتيل هو أن تتعهد القوى الديمقراطية بمختلف شرائحها بالتخلي عن حقها في متابعة رجالات السلطة يوم تدور الدوائر ويتأكد للمرة الواحدة بعد المليون صحّة قانون '' لو دامت لغيرك لما أتتك ''.

أمّا ثمن مثل هذا القرار الجماعي فهو الانتقال السلمي لسيادة الشعب وفق تراتيب انتقالية تتفق عليها كل الأطراف في إطار حوار وطني غير مغشوش.

والحق أن تجربة جنوب إفريقيا في هذا المضمار هي التي يجب أن تكون المثال. فمقابل الانتقال السلمي إلى ما بعد '' الابارتايد '' تخلى السود عن حقهم في مقاضاة جلاديهم البيض دون أن يتخلوا عن حقهم في المحاسبة.

وهكذا اخترعوا ''لجنة الحقيقة والمصالحة '' التي ترأسها الاسقف دسموند توتو والتي كشفت عن كل الموبقات التي ارتكبت وأجبرت المجرمين على حضور جلسات التحقيق وطلب العفو مقابل عدم متابعتهم قضائيا. كما تم ردّ الاعتبار للضحايا وتعويضهم أو تعويض اهاليهم.

إن هذا المخرج هو الذي يجب أن نعتمده بدل المحاكم الثورية الديمقراطية التي ستعيد ملأ السجون العربية بمن فقدوا الحرب بانتظار أن يعيد ملأها المنتصر على المنتصر وثمة لحظة يجب أن نبدأ منها وضع حدّ للتداول على الوصاية والإقصاء فنحن لم ننجح إلى الآن إلا على التداول على دور الضحية والجلاد، دور المنتصر والمهزوم ، دور الوطني ودور الخائن. وقد آن الأوان لوضع حدّ لهذا المسلسل حتى يصبح الوطن المكان الذي يجمع تحت سقف واحد كل مكوناته.

ويومها غضب مني أخلص أصدقائي ولو لم يشفع لي ماضيّ وموقف ثابت لم ولن يتزحزح في خصوص عودة السيادة للشعب ورفض أي حل تلفيقي، لاتهموني بأنني أتملق السلطة.

والحق أنني أجد أنا نفسي صعوبة جمة في ابتلاع هذه الفكرة لأنها فعلا منافية للعدل بمفهومه العادي والمنطق السياسي الشائع حاليا في العالم بأسره والذي اصبح فيه التسامح مع المسؤولين عن الدكتاتوريات التي خربت شعوبا بأكملها أمرا مرفوضا. فكيف يمكن الدفاع عن موقف لا يعني شيئا آخر غير ترك الجلادين دون عقاب وترك من نهبوا خيرات شعبنا في وضح النهار بدون عقاب ؟

ويتصادف أنني لم أقايض يوما، لا إبان حرب الخليج ولا في أي وقت مضى أو سيأتي، مبادئي وقناعاتي بالشعبية مع حبي للشعب وإيماني به.

ومن ثمة أقولها صراحة: افهم كل التحفظات التي تثيرها الفكرة ومع ذلك لا زلت متمسكا بها علما وأنني جدّ مقتنع أنها في الظرف الحالي مجرد افتراض ما زال سابقا لأوانه و لم تنضج له أيّ من الأطراف وخاصة سلطة تتصرف ككل سلطة وفق مبدأ ''ما دامت قد أتتني فهي دائمة ''.

والموقف الذي أدعو إليه ناجم من جهة عن سلّم القيم الذي أتحرك بمقتضاه، وفهمي للعدل من جهة أخرى.

فلو خيرت بين أن يفلت هؤلاء القوم من المحاسبة حتى تنتقل الأمة العربية إلى الديمقراطية بصفة سلمية وبين أن يموت عربي واحد في إطار انتقال عنيف مع محاسبة كل الذين ارتكبوا موبقات التعذيب والفساد ، لما تردّدت لحظة واحدة في اختيار حياة واحدة على كل عدل العالم.

إنّ العدل لا يعني الانتقام والتنكيل لأن هذا وجهه العابس المكشر والمولّد أحيانا للظلم الذي يحاربه، وإنما هو إعادة توازن اختلّ في جسم المجتمع بجملة من الإجراءات الإيجابية وأقل ما يمكن من العقاب والتشفي.

وقديما قال عسكري صيني لا تحيط عدوك من الجهات الأربع واترك له دوما منفذا.

والأهمّ من هذا كلّه أن يتصالح كل عربي مع أخيه فنحن نكره الغربيين ونكره السود ونكره اليهود ونكره الآسيويين ونكره العرب فوق كل شيء. وهل ثمة ألعن من أن يكره المرء الآخرين لأنه يكره نفسه ويكره نفسه لأن يشعر أنه قصّر في حقها.

إنّ من أهمّ خصائص الفكر والشعور عند عرب هذا القرن ظاهرة جلد الذات ولا داعي للتوقف عند أعراضها كالعنصرية الذاتية والإحباط والتشاؤم و عقدة الإهانة و عقدة الذنب ، الخ ..... فهي حديثنا المفضّل وهمّنا اليومي وأدبنا المعاصر ينضح بها إلى درجة الغثيان.

وهي ككلّ ظاهرة مرضّية نتيجة خلل في الصورة التي نحملها عن أنفسنا ، والخلل ذاته مبني على مبالغات

ثلاث : المبالغة في تصوير قتامة وضعيتنا والمبالغة في تزيين الماضي، و المبالغة في تعظيم الغرب وهما المقياسان الضروريان اللّذان نقيس بهما وضعنا فنتباكى على ما آلت إليه أحوالنا بالمقارنة مع المكانة الفعلية والخيالية للأجداد والخصوم.

وما من شكّ أن السبب الحقيقي والدفين لكره الذات هو ما نعانيه من قهر وإذلال نتيجة الاستبداد وشعورنا بالعجز لحدّ الآن عن وضع حدّ له وكأنه لا خيار لنا إلا بين العبودية والفوضى.

إنّ شذوذ هذه الوضعية ليس مصدر ما يتّسم به وعينا من ألم دائم فحسب، وإنّما هو السبب الرئيسي لتصرّفات غير متوازنة وغير فعّالة يسمّيها علماء النفس التحليلي تصرّفات الفشل، فأغلب ما نقوم به من محاولات للخروج من الوضعية المزرية لا يساهم إلاّ في تعميقها الأمر الذي يزيد في الألم ففي تصرّفات الفشل وهكذا ترانا اليوم حبيسي حلقة مفرغة جهنّمية لا نعرف منها خروجا.

ولا مخرج من هذه الكارثة النفسانية والحضارية إلا بجعل هدف الأمة الأكبر من هما فصاعدا كسر حاجز الاستبداد أيا كان شكله وتبريره دون الوقوع في فخ الفوضى لأنها الباب الواسع لعودته لنخلق مجتمع شعاره أحرار ومسؤولون.

ويومها ستتدفق المياه الحية من المستنقعات النتنة التي حبسها سدّ بدأت الشقوق تنذر بقرب انهياره .

***

العقد الديمقراطي

لا يتجمع بشر في مجموعة صغرت أم كبرت إلا ارتبطوا بجملة من العقود الضمنية أو المكتوبة تحدد تعاملهم مع بعضهم البعض وذلك في شتى المستويات كالعائلة والجمعية والمدينة والشعب والثقافة.

ومن بين هذه العقود العقد السياسي الذي يحدد كيفية تسيير شؤون المجموعة الوطنية لتحقيق أهدافها الضرورية لأمنها ونموها ورخاءها.

ويبرم هذا الأخير بين طرفين أولهما المجتمع ككل ممثلا في نخبه وطبقته السياسية والثقافية والاقتصادية الفاعلة في اخذ القرار وتنفيذه وتقييمه وثانيهما السلطة ممثلة في عقيدة وبرنامج ومؤسسات وأشخاص وهناك نوعان من العقود أولهما الاستبدادي الذي يفرضه النظام السياسي على المجتمع بكل أصناف القوة والخديعة فيخضع له مكرها إلى أن يستجمع ما يكفي من القوة للانقضاض على السلطة المستبدة.

أما النوع الثاني فهو الديمقراطي ويبنى على التراضي وبموجبه يعترف الطرف الأول بالطرف الثاني ممثلا شرعيا له ومخولا بإدارة شؤون المجموعة في إطار قانوني واضح وبتفويض متجدد من شعب هو لا غير صاحب السيادة

وليس من المبالغة في شيء القول بأن المشاكل السياسية الداخلية التي تصل أحيانا مصاف الحرب الأهلية ليست في آخر المطاف سوى نزاع ساخن أو بارد متواصل أو متقطع حول طبيعة العقد وكيفية تطبيقه ومدى تراضي الطرفان حوله.ونعرف أن تونس كانت من أولى البلدان العربية التي أرادت لنفسها عقدا واضحا دبج لأول مرة سنة **1861** تحت اسم عهد الأمان كانت فلسفته وضع حد لاستبداد السلطة وحماية التونسيين من الجور القروسطي.ثم جاء الاستقلال الأول فأوجدنا دستورا اعتبر آنذاك متحررا ومتقدما وعشنا كل هذه السنين نستظل به ونطالب طول الوقت بتطبيقه على ما فيه من هنات اتضحت بمرور الزمن.

وبمر السنين واهتراء لسلطة أصبح العقد مجرد حبر على ورق ليس في تونس فقط وإنما في كل مكان من الوطن العربي.

والمضحك في الأمر أن النظام العربي، الذي لا يقيم أدنى وزن لمفهوم العقد السياسي، يسارع كل ما احتاج لتشريع يوسع استبداده، إلى الدستور تغييرا وتلاعبا من دون استشارة الطرف الثاني أو بالأحرى بالكلام بدله واخذ القرارات باسمه متجاهلا رأيه الحقيقي. وهكذا صبحت السلطة في واد تحكم دون وفاق و تفويض والمجتمع في واد يرفض ويعارض أو يستقيل غير راض بتاتا عن علاقة ليس فيها سوى طرف واحد هو كما يقول مثلنا الشعبي ً طير يغني وجناحه يرد عليهً .

ولم يعد هناك اختلاف في الداخل والخارج أننا دخلنا القرن الجديد والألفية الجديدة من أضيق الأبواب أي من باب الأزمة السياسية الأخلاقية المتواصلة والمستفحلة وغدا من باب الأزمة الاقتصادية التي طال التعتيم عليها كما لا يختلف اثنان اليوم حول ضرورة إصلاحات جذرية لتحديث وتأهيل كل مؤسساتنا ورفعها إلى مستوى التحدي الذي يفرضه وجودنا على مرمى حجر من شعوب حرة وقوية لم تؤهل فقط مؤسساتها العلمية والاقتصادية وإنما مؤسساتها السياسية في البداية.

ولم يعد ممكنا طرح موضوع هذه الإصلاحات من باب التعامل السطحي مع مرض مزمن وإنما علينا النفاذ إلى لب الموضوع أي العودة إلى مبدأ العقد الذي ألغته دولة العصابات والأجهزة التي تحكم على امتداد الوطن

*

ليكن واضحا أنه من الضروري أن يكون للعقد الجديد هدفان أولهما إقامة النظام الديمقراطي والثاني منع عودة الاستبداد أطول وقت ممكن.

ولقائل أن يقول أنه هدف واحد وهذا خطأ. نستطيع أن نبني المؤسسات الديمقراطية ونفاجأ بعودة الاستبداد سريعا لأننا أغفلنا نقطة هامة هي أن بوسع الاستبداد أن يجد له منفذا وتبريرا وشرعية انطلاقا من سلبيات وضعف الديمقراطية نفسها. لنتذكّر أن هذه الأخيرة ترتكز على أربع أعمدة هي حرية الرأي وحرية التنظم واستقلال القضاء والانتخابات.إن كل تجارب الديمقراطيات الغربية التي انتقلت إلى الدكتاتورية تظهر أن الباب التي عاد منه الاستبداد هو باب الانتخاب. والكل يتذكر تجربة ألمانيا النازية في الثلاثينيات لكن الخطر ما زال قائما حتى في أعرق البلدان الديمقراطية. فلا شيء يمكن أن يثير الحنين المخدوع للاستبداد قدر الانتخاب الاشهاري الذي تعرفه كل البلدان الغربية فهو يعطي عن عملية تمثيل الشعب أسوأ صورة بما فيه من إذلال للسياسة والسياسي وجعله بائع وعود يتملق ناخبيه وهم أحسن من يعرف أنه مثل هند التي وعدت وأخلفت دوما.ومن المعروف أن مثل هذه العملية أصبحت تخضع لمنطق التسويق والإشهار وأنها تتطلب اليوم إمكانيات مادية باهظة تأتي للحكم بأصحاب الملايين ولا يخجل المنظرون من القول بعدها أن الانتخاب يعكس إرادة الشعبوقد لا نخطئ كثيرا إن تنبأنا بأن الانتخابات العربية الأولى ستكون مهرجانا للشخصانية والقبلية والمتاجرة في الأصوات مثلما يحدث في لبنان وهو البلد العربي الذي تجرب فيه الأمة حاليا خطواتها الديمقراطية الجديدة بعد أن انتهت تجاربها الأولى في مصر وسوريا بالثورات المعروفة التي أسست للجملكية.

ولا بدّ من تذكر تلك التجارب وكيف أن فساد الركن الانتخابي قد أعطى الحجة والمبرر لإلغاء أركانها الثلاث السوية ، فذهبت حرية الرأي والتنظم واستقلال القضاء فداء للركن الانتخابي والحال أن الانتخابات لم تمثل يوما إرادة الشعب وإنما في أحسن الأحوال إرادة قوائم انتخابية مورست عليها كل أنواع المغالطة والكذب و شراء الذمم. إن منع عودة الاستبداد يجب أن يكون هاجسا بقوة بناء النظام الديمقراطي ولا يتحقق الهدفان إلا بمراجعة جذرية للركن المريض للديمقراطية وتقوية الأركان الأخرى.

لنستعرض المبادئ العامة لتحقيق هدفين متوازين ومستقلين نسبيا عن بعضهما البعض

لا وجود لسيادة الشعب خارج تفويض دوري وواضح وغير مفروض بالعنف أو الحيلة يعكس أهم ما في العقد الجديد أي عدم تشخيص السلطة وعدم تجميعها.

تواجهنا إشكاليتان على قدر كبير من الخطورة : في أي إطار وكيف؟

أما الإشكالية الأولى فتطرح تحدّ فكري وسياسي يمكن أن ينسف العقد الديمقراطي من أساسه.

ثمة من الإسلاميين المتطرفين من يقبل ظاهريا باللعبة الديمقراطية في مراهنة على أنهم يستطيعون الفوز عدديا بدغدغة عواطف الجماهير واللعب على تدينها وآنذاك يستطيعون ضرب كل أركان الديمقراطية أي إعادة وضع الأغلال في قدمي الشعب بل وبتفويض منه وذلك من خلال إلغاء حرية الرأي والتعبير وحرية التنظم واستقلال القضاء والتداول السلمي على السلطة. ولا أخطر من هذا التوجه لأن إرادة الشعب تصبح قميص عثمان جاعلة من تجنيد الأصوات بأي وسيلة كانت هدف سياسة ترمي لاحتلال المواقع والعودة إلى فصل جديد من الاستبداد تحت ستار براق.

فهل يعني هذا أن على الديمقراطية أن ترهب الشعب التي تتحدث باسمه ؟ هل يجب أن نحذر على الشعب من الشعب ؟ أليس من الضروري تقييد إرادته من البداية ؟ لكن من يستطيع رسم الحدود لهذه الإرادة ووفق أي اعتبار ومن هو هذا

''الأب'' الذي نصبته الطبيعة أو نصّب نفسه وصيا على طفل يخطئ أكثر مما يصيب ويجب حمايته من نفسه؟ أليس هذا هو منطق الاستبداد الذي نحاربه؟

ولو نظرنا للسيادة في أعرق الديمقراطيات التي أبدل فيه ظاهريا قانون الغاب بقانون الأكثر عددا لوجدنا أن سيادة الأغلبية مقيدة بأكثر من طريقة تبدأ مع طريقة تشكيل القوائم الانتخابية وتتواصل مع عمليات المغالطة الاشهارية والدور المتعاظم لرأس المال والبيروقراطيات المخفية ووسائل الإعلام المملوكة من طرف أقليات فاعلة وتنتهي بفرز ثلث أصوات المواطنين مثلما هو الحال في الانتخابات الرئاسية الأمريكية.

لا غرابة أن نرى الشعب يمارس إضراب التصويت بنسب ترتفع يوما بعد يوم لشعوره أن العدد لا يمثله وأنه مسودا وليس سيدا. إن على العقل العربي تحليل كل هذه التجارب وليس تكرارها والأخذ بما وصلت إليه التجربة الديمقراطية وعدم التوقف عند الاستعمال الخفي لكل الأطراف لمفهوم نبيل لكنه بالغ الصعوبة في التطبيق. إن سيادة الشعب لا تعبر عنها انتخابات غوغائية تحركها العواطف والأموال وفق مصالح بالغة الخبث تركب المصطلح لتعيد سلطة جزء من المجتمع على جزء آخر ومواصلة الاستغلال الطبقي.

إن الشعب هو كل مكونات المجتمع ومن ثمة فإن سيادته تبدأ عندما تنتهي السيادة الدورية لهذا الطرف على ذاك ولو بورقة الانتخاب – خاصة وأننا رددنا أن الانتخاب لا يعكس إلا بصفة جد رديئة ومتقلبة هذه الإرادة–فمن سيادة الشعب ألا يكون هناك مواطن من درجة ثانية وأن يتمتع الجميع بالحقوق والحريات في ظل عقد يبرم بين مختلف الأطراف المكونة للشعب. إن سيادة الشعب تظهر في العيش بدون خوف من المخابرات وتمر إجباريا بحق التنظم وحق التعبير للجميع فهل نسمح لأغلبية عابرة تحملها أزمة اقتصادية وموجة من الخوف أو في حالة نشوب حرب إلى التعلل بإرادة الشعب لضرب هاتين الركيزتين الأساسيتين للسيادة الشعبية؟ إن إرادة الناخبين يجب أن تكون مقيدة بالعقد وليس العكس فالعقد لا يخضع للعدد وإنما للمبادئ التي وقع الاتفاق عليها وهي ليست بالضرورة أراء الأغلبية في تلك اللحظة.

لنكرّر بدون كلل أن الشعب هو شيء أعقد بكثير من أغلبية عددية عابرة ومتقلبة. هو تاريخ قرون وهو مستودع مستقبل الأجيال . هو الذكور والإناث، الشيب والشباب، هو الطبقات الاجتماعية التي تكونه، هو الشرائح الثقافية الشاهدة على ترسب تجاربه الثقافية والحضارية وصلاته بالشعوب الأخرى ، هم القيم والمبادئ التي تحكمه وهو صيرورة هذه المبادئ . كل هذا لا يجازف به في ضربة حظّ لأغلبية عددية لا تعكس إلا تركيبة القوائم الانتخابية وحركية أقليات نشيطة تستطيع فرض آراءها. ولا بدّ هنا من التفريق الجذري بين أسس الجمهورية التي لا يمكن أن تخضع للعدد والسياسات المرحلية كما تقوم بها حكومة. ففي المستوى الأول أن ما يبني الجمهورية هو جملة المبادئ التي تحفظ حقوق كل مكونات الشعب ولا تترك مواطنا من درجة ثانية .

أما السياسات الظرفية فيمكن أن تقودها الأغلبيات البرلمانية على شرط أن لا تمسّ بالثوابت وإلا فرط العقد.

إن رهان بعض الإسلاميين على أن مجيئهم للسلطة ديمقراطيا سيعطيهم الحق في العودة إلى الشريعة الإسلامية بما فيها الحدود ثم ضرب "الكفار والملاحدة" وتقليص الحريات لهو دليل على تعامل ساذج مع الديمقراطية حتى لا نقول عنه أنه تعامل انتهازي ولا أخلاقي.

إن القبول بالديمقراطية يعني القبول بمبادئها وهو ضمان الحريات الفردية والجماعية وعدم التعدّي عليها بأي تعلة والأهم من هذا القبول بالتعددية الاجتماعية والثقافية وتصريفها سلميا وعدم اعتبار قانون العدد بديلا لقانون الغاب لفرض

النموذج السائد بالإكراه. إن القيم و المبادئ الديمقراطية هي التي تحمي سيادة الشعب وليس الأغلبيات المتقلبة التي تفرزها طريقة بدائية في التعبير عنها.

*****

إن أكبر خطر يتهدد المشروع الديمقراطي العربي هو أن يصبح لعبة فوقية للنخب تحاول عبر الانتخابات تفويض فقر الجماهير وجهلها والتحايل عليها لأن ''المنقذ'' لن يكون بعيدا.

السؤال الكبير من وكيف تتحدّد مبادئ العقد؟ بداهة هي ما تتفق عليه أوسع قطاعات المجتمع على تباينها وذلك بعد تجربة تاريخية طويلة مظلمة للاستبداد. وفي حالتنا هذه هي بالضرورة وفاق تاريخي بين مختلف مكونات الشعب حول القواسم المشتركة التي يقبلون بالعيش في ظلها أي النظام الديمقراطي وحقوق الإنسان مع احترام الثوابت الثقافية لحضارتنا العربية الإسلامية. يبقى الآن أن نحسم في قضية التمثيل الذي قال عنه واحد من كبار ''المنقذين'' أنه تدجيل وعوضه بتدجيل أكبر جعل من ليبيا فوضى تحت أقدام المخابرات.

لننطلق مما نعلم أنه مرض النظام التمثيلي في الغرب ومقتله عندنا إذا أخذنا به كما هو أي :

–''مونوبول'' الأحزاب السياسية للترشيح الجدّي وفق عملية اقتسام سوق التمثيل بين ''شركات كبرى '' وشركات منافسة وبعض المقاولين المستقلين.

–الخطاب الديماغوجي للوعود غير المدروسة والتي تطلق جزافا لخداع الناخبين.

–الانتخاب الاشهاري التجاري والممول من قبل جهات خفية تصبح عبر امتلاك وسائل الإعلام مصدر القرار الحقيقي للشعب المخدوع.

–ترشيح من لا نعرف عنهم إلا القليل ويتضح أنه لا كفاءة باستثناء إجادة اللعبة السياسوية.

– تسمم علاقة البائع والشاري التي تطبع علاقة الناخب بالمنتخب فتنتهي العملية بالعزوف المتسع النطاق عن الانتخاب نفسه وهو ما يهدّد النظام الديمقراطي بصفة خطيرة.

ما البديل؟

إن مثل هذه القضية اخطر من أن تعالج باقتراحات بسيطة ولا بدّ أن توجد لها الحلول عبر مفاوضات عسيرة ونقاشات مستفيضة وخيارات صعبة لأنه لا وجود لحلول مثالية وإنما لأقل الحلول ضررا،

لنعد هنا للمنطلقات المنسية وهي أن الديمقراطية أولا وقبل كل شيء مشاركة أكبر عدد ممكن من المواطنين في الشأن العام في المستوى الذي يعيشون فيه ويعملون وثانيا تكليف البعض منهم في تسيير الشؤون العامة في المستويات ''العليا'' وفق عقد واضح دوري يخضع للمراجعة والتقييم.

ولو عدنا لهذه البديهية لاكتشفنا المخرجين الرئيسين للعنة الانتخابات الاشهارية .

1–توسيع حق المشاركة في تسيير الشأن العام لأكبر عدد من المواطنين وذلك عبر العمل الجمعياتي القاعدي في مستوى الحيّ والجمعية والمدرسة والجامعة والبلدية والشركة والنقابة الخ.

معنى هذا أن علينا تشجيع المشاركة الواسعة والاستشارة القاعدية في كل مستويات الحياة الاجتماعية حتى يكون التشاور والتقييم عملا قاعديا متواصلا وليس تظاهرات موسمية يقيّم فيها مجهول سياسة مجهولة لصورة باسمة على الحائط.

2–نظام الترشيح للمستويات الأعلى فالأعلى. وفي هذا النموذج لا يترشح أحد لمنصب في المستوى الأعلى للنقابة أو الحكم المحلي أو إدارة الجامعة وإنما يرشّح الشخص كما يرشّح لجائزة نوبل كبار العلماء ثم تفصل في الترشيحات التي قدمت للجان مختصة تعين لنزاهتها وحيادها.

ومن البديهي أنه يحق لكل المواطنين التقدم بترشيحاتهم لكل المناصب التمثيلية على أن تكون هذه الترشيحات معللة وأن يوجد هيكل من الشخصيات الاعتبارية المحنكة في كل المستويات لتفصل بين المرشحين بعد الاستماع إليهم وإلى برامجهم. هكذا نبني نظاما تمثيليا خال من الانتخابات الاشهارية وصرف الأموال والغوغائية ووصول المتسترين بالديمقراطية لقتلها. بالطبع سيتحايل على هذا النظام المتحايلون بالتجمع حول مرشح رشح نفسه ويدعي أمام الله وعباده أنه لا دخل له في الموضوع الخ.

لكننا نستطيع عند هندسة مثل هذا النظام أن نقلل من المخاطر قدر المستطاع دون إلغائها أبدا.

إن تكوين لجان الترشيح لقيادة الجمعيات ثم البلديات ثم الولايات– أو المحافظات– وأخيرا مجالس الشعب والحكومة ورئاسة الدولة أمر سيثير الكثير من الصعوبات ولكنه سيكون المدرسة الحقيقية للديمقراطية لأنه سيعكس بالضرورة وفاقا ما داخل المجتمع. وثمة صعوبات تحديد حجم كل الأطراف السياسية التي تقيس أهميتها بعدد المقاعد التي تحتلها في كل مؤسسة والمخرج أن تنطلق العملية من انتخابات مباشرة تنتصر فيها الأغلبية ويراعى فيها تمثيل صغير للأقلية وتقصر الانتخابات المباشرة على المستويات القاعدية أي الجمعيات المدنية والبلديات حيث يستطيع الناخب أن يكون قريبا من المرشّح ومن برنامجه. ثم ينطلق مباشرة من هذه الكيانات المنتخبة مباشرة عملية التصعيد أي ترشيح الشخص إلى مستوى أعلى للتنظيم السياسي(مجلس جهوي–برلمان–حكومة –رئاسة الدولة أو المحكمة الدستورية) أو للتنظيم الاجتماعي كأن يرشح من قبل زملائه مثلا أستاذ منتخب مباشرة من كل أساتذة الكلية لإدارة الكلية ويرشح عمداء الكلية مدير الجامعة بهذه الكيفية.

وثمة فكرة أخرى على قدر كبير من الأهمية إن كثرة الانتخابات وقصر المدة التي يمارس فيها الشخص مسؤوليته تعرض النظام لعدم الاستقرار والاضطراب المستمر وإصلاح الإصلاح للإصلاح الذي لم يأخذ الوقت الكافي لبلورة سلبياته وإيجابياته. وفي النظام الديمقراطي ترى المسؤول في عجلة من أمره لا يهمه سوى الفوز بمقعده في الانتخابات المقبلة على عجل فتصبح السياسة محكومة بالظرف العاجل وتصبح الخيارات الاستراتيجية من مشمولات البيروقراطية والحال أن العكس هو الواجب، ولا علاج لهذا الداء إلا بإعطاء كل مسؤول مهلة زمنية طويلة مثل عشر سنوات للتمثل البرلماني أو رئاسة الدولة على أن لا يقع تجديده فيها بأي صفة من الصفات لضمان تجدّد الدم. ومن محاسن مثل هذا التنظيم أن بوسع المسؤول أن يقوم بدوره في طمأنينة نسبية وأن ينخرط في رؤية استراتيجية وأن لا يقع تحت ابتزاز أي قوة تساومه على إعادة ترشيحه.

ومن مخاطره إن يخلد المسؤول إلى عدم المسؤولية وهو مطمئن على منصب مريح ومربح لعشرية كاملة.

هنا نعود إلى أجهزة المراقبة والتقييم التي يجب أن توضع في كل مستويات النظام السياسي وتعطى لها صلاحية تقديم التقارير المطالبة بالعزل في حالة ظهور تقصير في العمل أو عدم كفاءة. وثمة أكثر من وسيلة لإجبار المسؤول على أن يكون على مستوى مسئوليته كأن يعرف من البداية أن عهده سيقيم من قبل هياكل منتخبة لهذا الغرض ترسم اسمه في سجل الفخر أو في سجلّ العار.لا نية لي في تقديم بقية الوصفة الجاهزة لنظام مثالي وإنما فتح باب النقاش حتى لا ننسى أبدا أننا في صيرورة تاريخية، أن كل ما نأتيه تجارب قابلة للتغيير والتحسين.

*

إن التفريق بين السلطات الثلاث قاعدة من أهم قواعد بناء الديمقراطية وقطع الطريق على عودة الاستبداد. ولا يجب أن يكون هدف الفصل إضعاف السلطة التنفيذية وإنما وجود سلطة تنفيذية قوية وقوة تشريعية قوية وسلطة قضائية قوية. لا يعني هذا أن تكون هناك ثلاث ساحات للاستبداد وإنما أن تكون السلطة قوية بوضوح مهامها وشفافية عملها ونجاعتها في حل المشاكل.ومن مشاكل الأنظمة الاستبدادية والعربية بالخصوص أن الرئيس يصبح سجين القمة التي وصل إليها وليس له من مخرج سوى المواصلة إلى الخلع أو الموت. وقد يمكن حل هذه العقدة النفسية كما فعل الدستور الفرنسي عندما جعل بصفة آلية من كل رئيس انتهت مهمته عضوا في المجلس الدستوري.إن أهم نواقص العقد التونسي غياب حماية دستورية لأن المشرع الذي دبج العقد كان في بداية الاستقلال تحت سيطرة الطرف الثاني ولم يأخذ في الحسبان إلا مصالحه ومنها أن يستطيع تأويل الدستور حسب مزاجه.وقد اتضح بما فيه الكفاية ما يكلفه غياب سلطة قضائية عليا تكون الضامن الحقيقي لاحترام العقد. إن الملاحظة الدقيقة لتجارب العديد من الأمم والمآسي التي نتخبط فيها تدفعني إلى تصور محكمة دستورية عليا يكون لها صلاحيات أوسع من الموجود حتى في اعرق البلدان الديمقراطية وهي.

أ- البت في دستورية القوانين قبل نشرها في الرائد الرسمي.

ب- الإشراف على الجهاز القضائي الذي يجب أن يخرج تماما من سيطرة الجهاز التنفيذي وذلك بإلغاء وزارة العدل والتفريق بين إدارة عامة تهتم بالمباني الخ وبين كل ما يتعلق بتكوين وانتداب ورسكلة ومراقبة ومعاقبة وترقية ونقلة القضاة.

ج-الإشراف على الانتخابات وإعلان نتائجها بدل وزارة الداخلية.

د-أخيرا وليس آخرا يجب أن يكون لها صلاحية إعفاء رئيس (ة) الجمهورية من مهامه (ها) إذا خرج (ت) على الدستور واحالته (ها) على المحاكم العادية لاقترافه (ها) أي جريمة يعاقب عليها القانون المواطن العادي. فالإشكالية الكبرى في كل الأنظمة أن من يصل بوسيلة أو أخرى لقمة الهرم يملك في يديه سلطة مطلقة على أجهزة معقدة وبطيئة التحرك تأتمر بأي أمر يأتيها من فوق. وقد يكون الشعب غاضبا وقد تكون هذه الأجهزة هي الأخرى غير راضية لكن طبيعة الدولة تجعل الرد بطيئا ومكلفا إما إذا كانت هناك سلطة قادرة في ظروف محددة وجد مدققة يفصلها الدستور بمنتهى الوضوح بحل الأجهزة من طاعة المستبد فإن الأمر يصبح جد مختلف حيث تكون الوقاية موجودة والعلاج جاهزا. كذلك لا بد من قطع خط الرجعة على عودة الاستبداد بالتلاعب بالشعب، بأن تنظر المحكمة في كل مشروع استفتاء فتقرّ ما يتعلق بالحياة العامة وترفض كل مشاريع تمديد نيابة الرئيس المباشر أو تغيير الدستور. فلا يوجد خط دفاع ضد الدمغجة الشعبوية باستثناء هذه الصلاحية التي يجب أن تكون واضحة في العقد الجديد.

وحتى تكون للمحكمة ما يلزمها من مهابة واستقلالية فيجب أن تتألف من شخصيات اعتبارية مستقلة ومحترمة يعين ثلثها المجتمع المدني وثلثها السلطة التشريعية والثلث الأخيرة السلطة وأن تكون مفتوحة آليا للرؤساء القدم وأن تكون محاطة بكل مظاهر الأبهة المقصورة حاليا على السلطة التشريعية وان يعين أعضائها لمدة طويلة لا تتزامن مع الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

ومن نافلة القول أن العمود الفقري للمجتمع الديمقراطي هو سيادة القانون م لكننا تعلّمنا من تجربتنا المريرة أن بوسع القانون أن يكون الاسم الآخر للتعسف.

ومن ثمة فإن على قانون المجتمع الديمقراطي أن يفي بسبعة شروط:

–أن يكون موضوعا من قبل من لهم الحق في وضعه أي نواب شعب وقع تعيينهم وفق اجراءات ديمقراطية.

–أن يكون متلائما مع القانون الدولي.

–أن يكون مجعولا لإيصال الحقوق لأصحابها.

–أن يوزّع السلطات حتى لا يعود الاستبداد.

–أن يمسح كل المجتمع فلا تبقى قطاعات مهما بلغت قوتها خارجه

–أن يكون مطبوعا بطابع الإصلاح والتسوية لا بروح الزجر والانتقام.

–أن يوكل بتنفيذه إلى قضاء مستقل لا لقضاء متستغلّ.

ويوم نحقق مثل هذه القانون فسيمكننا القول أننا خرجنا من شريعة الغاب إلى شريعة الحضارة.

****

قبول الخصوصيات

تطرح مظاهرات تيزو وزّو بمنطقة القبائل في الجزائر سنتي 2001 و2002 وما تتضمنه من مطالب شرعية بخصوص الخصوصية الثقافية الأمازيغية إشكاليات صعبة منها موضوع العلاقة التي يجب أن تربط بين القوميين الأمازيغيين والقوميين العرب (ولو أنّني أفضّل منذ أكثر من عقدين استعمال مصطلح الوحدويين لأنّ مصطلح القوميين اصبح بحكم النكبات السياسية المتعدّدة للمفهوم مرادفا للدكتاتورية والشوفينية والعسكرتارية والمخابرتية هذه الآفات التي يعطينا البعث العراقي والسوري والنظام اللّيبي أوحش صورها)

أي علاقة يجب أن تبني خاصّة في ما نسمّيه نحن العروبيون "المغرب العربي" وما يسمّيه الأمازيغيون "تمازغة"؟ وأيّ من التوجّهات الثلاثة الذي تشقّه لتحديد هويته الإسلامي والعروبي والأمازيغي هي المؤهلة أكثر للانتصار في القرن المقبل ؟. يكتشف المتأمّل للتيارات الكبرى التي تنحت معالم عالم القرن المقبل أنّ الجماعات الإنسانية تعرف حركتين متناقضتين فهناك حركة تجمع وتوحد وتبني الشبكات. ويبدو أحيانا أن التوحد هو الهدف وليس الوسيلة كما يقال بخصوص ضرورة الوحدة العربية فهناك شبكات تبنى على الدين وأخرى على اللغة وثالثة على الجغرافيا ورابعة على السياسة الخ وهذا ما يجعل العديد من أقطارنا عضوة في نفس الوقت في الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الإفريقية ومعاهدة برشلونة لدول المتوسّط الخ وثمّة الاتجاه المعاكس وهو أن نفس المجموعة البشرية المنخرطة في الشبكات الكبرى تتفرقع داخلها في شكل خصوصيات جهوية وإقليمية وعرقية وكأنّ كلّ مكوّن لهذه المجموعة مهما بلغ من الصغر يحاول إثبات وجوده بكلّ الوسائل ومنها تمايزه الثقافي (الذي سيجعل منه المتطرّفون) عنصر تميّز وليس فقط عنصر تمايز .لا غرابة أن يبرز في هذا الإطار مع بعض التباين الزمني المشروع الأمازيغي بعد المشروع العروبي وكلاهما من نفس المعدن والطينة وهما ينبعان من نفس المصدر النفساني: مطلب الكرامة. فالمشروع العروبي لم يبدأ كمشروع شوفيني هدفه قمع الشعوب الأخرى وإنّما كان ولا يزال ردّة فعل ضدّ الاستعمار التركي ثمّ الأوروبي ثمّ ضدّ الصهيونية ومحرّكه كان ولا يزال عقدة الإهانة. ومن ثمة أستطيع أن أفهم من الداخل ومن العمق مطلب الكرامة الذي يحرّك أشقائي الأمازيغيين ويكفي أن أستبدل كلمة الأمازيغي بعربي لأجد نفسي في كلّ يكتب تحت سؤال الأمازيغ وسؤال الكينونة ففي إحدى الجرائد التي تصدر في المغرب عن الحركة المازيغية أقرأ " لذلك كلّ امازيغي تقريبا غير راض عن نفسه ولا غيره ولا عن بلده ولا عن بلد غيره ...فصارت هجرة المفكر والمغني والكاتب والرسام والشاعر والمخرج والممثل تقريبا هي الأصل في ملامح الثقافة الأمازيغية ...الأغلبية الساكتة لم تعد راضية عن سكوتها الذي لم يعد سكوت خمول وكسل ويأس ولكنه سكوت حانقين غاضبين سكوت كاظمين للغيظ والحنق سكوت الماسكين للجمار الحامية "

إنه نفس التشخيص الذي يتشارك فيه كلّ من ينضوون تحت راية العروبة وليس لهم من مشروع سوى استعادة الكرامة السليبة والقوّة المهدرة والمكانة التي تليق .السؤال الرئيسي الآن إلى أيّ مدى هناك تناقض بين المشروعين وهل لا بدّ لكي يتحقّق المشروع الأمازيغي أن تتواصل إهانة العرب حتّى داخل الأقطار التي استوطنوها منذ عصور واصبحوا جزءا لا يتجزّأ منها. فمن باب الإهانة أن يقال أنّ العرب غزاة يوضعون على القائمة التي غزت "تمزغة " بين "الغزوات المتتالية الرومانية والبيزنطية والوندالية إلى مثيلاتها العربية التوسعية للبلاد الأمازيغية والسيطرة عليها ثمّ الاستعمار الفرنسي".

إنّ هذا الكلام ليس فقط تجنّيا وتحريضا ضمنيا على التخلّص من الغزاة وإنّما تطاول على التاريخ وكاريكاتور له فكاتبه ينسى أنّ كلّ المجموعات البشرية تكونت بالتبادل السلمي وبالحروب ، أن الحروب العربية –العربية لم تكن تقلّ ضراوة عن الحروب الأمازيغية الأمازيغية، أنّه حصلت منذ غزو إسبانيا شراكة عربية امازيغية فريدة من نوعها في التاريخ تواصلت بالغزو المشترك لمصر تحت راية الفاطميين، أنّ عبد المؤمن أكبر الأمازيغيين قد غزا تونس التي قطعت شوطا كبيرا في التعرّب وأنه وضع على رأسها سلالة امازيغية قحّة: الحفصيون وهم اليوم من تاريخ هذه البلاد المشرق كما إنّه اخذ معه عند عودته إلى المغرب قبائل عربية قحّة تمزغغت و أنّه لا يوجد مغاربي واحد لا تجري في عروقه دماء الشعبين المكوّنين الرئيسين. لا يمكن إذن بأيّ صفة من الصفات اختزال مثل هذا التاريخ الحافل المشترك في غزوة توسعية لأجانب مثل الفرنسيين أو لمكوّنات عابرة وذابت ولم تترك أثرا مثل الفاندال. لكن ها أنا من دون أن اشعر بدأت ما اسميه نقاشات "التنّس" وهي تلك النقاشات التي نتبادل فيها الحجج كما يتبادل لاعبو التنّس كراتهم البيضاء. والمطلوب في مثل هذه النقاش أن تجيد القذف والتلقّي وان تبهر خصمك والنظارة بضرباتك البارعة ومهارتك الفنية إلى أن تتوج مجهوداتك بالنصر فينصرف خصمك يجر أذيال الهزيمة النكراء.

لنرفض نقاش مثل هذا نتبادل فيه الحجج المبتذلة إلى ما نهاية حول الغزاة والمغزووين وهل المغرب (موضوعيا وعلميا وتاريخيا إلى آخر التعابير الفخمة التي لا تعني شيئا) عربي أم "تمغزة " .

إنّ طريقة التفكير التي أقترحها لتناول الإشكالية أي تواجد مشروعين لتعريف وبناء الفضاء المغاربي هي طريقة براجماتية تنطلق من وجود الموجود .وموضوع المطارحة ليس "حقيقة " التاريخ ومسؤولية من في عقدة الإهانة عند الأمازيغيين تجاه العرب وعقدة الإهانة عند العرب تجاه الغرب وإسرائيل (الذين تتوجه إليهما بعض أطراف القومية الأمازيغية خطأ حسب رأي) ومن أقدر من عروبي على فهم مشاعر الغبن والظلم التي تنجرّ عن إنكار اللغة والثقافة والهوية أو محاولة طمسها بالتجاهل والإنكار.يبقى الموضوع الأساسي أي التفكير في أنواع الحلول الممكنة والسعي إلى بلورة أحسنها إذ ليس من مصلحة أحد لا إنكار ما هو موجود ولا تحاول تخطّيه سحريا أو بالعنف.قد يكون من المجدي التذكير بهذا الموجود الذي لا ينفع في إنكاره حيلة أو قوّة ولنبدأ بولادة وتطوّر الشعور بوجود مظلمة تاريخية في حق الهوية الأمازيغية وتبلورها في حركة ثقافية نعلم من التاريخ أنّها النبتة وأنها عاجلا أو آجلا ستتخذ طابعا سياسيا قد يذهب بها إلى حدّ المطالبة بإلغاء اتحاد المغرب العربي أو إعادة تسميته أو قيام "كانتونات " ذات استقلال داخلي في الريف والأطلس المتوسّط والقبائل والسوس والمزاب .

وفي الجهة المقابلة فإنّ هناك شعور عميق الجذور بالانتماء العربي والإسلامي ليس فقط في تونس وليبيا الذين انقرضت منهما أو تكاد كلّ لغة أمازيغية وإنّما في الجزائر والمغرب وموريتانيا وهو شعور لن يسمح بأيّ مراجعة لهذه الهوية وإنّما فقط بالإضافة إليها وكلّنا نذكر أنّ اضخم المظاهرات الشعبية المؤيدة للشعب العراقي عرفها المغرب العربي وليس المشرق وانّ أكثرها زخما وقعت في المغرب الأقصى ولا أتصور أن من شاركوا فيها فعلوا ذلك بسبب انتسابهم لعدنان وقحطان وفخرهم بنقائهم العرقي وانحدارهم من "الغزاة" الأوائل والأرجح أنّهم كانوا مواطنين مغاربة عاديين اختلطت في عروقهم دماء العرب والأمازيغ ودماء أخرى وإنّما حرّكهم شعور الانتماء إلى فضاء حضاري واحد يمتدّ من المحيط إلى الخليج تنطلق في سمائه نفس الآيات القرآنية بصوت المصري عبد الباسط عبد الصمد وتصدح فيه أغاني اللبنانية فيروز ويعتبر فيه ابن خلدون مفكّر الجميع عبد الكريم الخطّابي واحد من أبطالهم .

نحن شئنا أم أبينا أمام شرعيتين لا جدال فيهما. فما الحلّ لمشكل ما زال في بدايته لكنه يمكن أن يتطوّر ببطء وفي ظلّ الصمت والإنكار ليفاجأ الجيل المقبل وحتّى جيلنا بمذابح الجيران لجيرانهم كما وقع الأمر في يوغسلافيا السابقة وفي اكثر من مكان آخر.

إنّ اكبر معوقات تقدّم الإنسانية أنها لا تتعظ من التاريخ ومن كلّ التجارب التي تمرّ بها فمحكوم على كلّ جيل أن يعيد أخطاء من سبقه من الأجيال مثلما هو محكوم على كلّ دكتاتور أن يعيد نفس الأخطاء لكل الطغاة وان يرتطم بنفس الفشل. إن الصراع الذي بدأ اليوم في منطقتنا حول هذه النقطة المصيرية ليس معروف المصير ولكنه معروف المسار وهو لا يمكن أن يخرج عن سيناريوهات معروفة .

–تتطور القومية الامازيغية من المطلب الثقافي إلى المطلب السياسي وتتبلور أساسا عبر علاقة ضدّية مع كلّ ما هو عربي وحتّى مسلم مع البحث عن حلفاء في الغرب وإسرائيل. أن استعمال الحرف اللاتيني مثلا في كتابة الأمازيغية ليس فقط قضيّة تقنية بحتة وإنّما هو إهانة مقصودة ومتعمّدة للعرب ولغتهم وجزء من القومية الضدّية. وفي مثل هذا الجو المشحون بالعنفوانية فإنّ بروز السياسيين الديماغوجيين وتعيّشهم على تغذية الحقد والقطيعة مسالة وقت ولا يوجد شعب في العالم لا يترصده "ميلوزيفيتش " ليخرّب مستقبله باسم المستقبل الزاهر الذي يعده به.

–بقدر ما تتصلّب القومية الأمازيغية على مواقفها المناهضة للعروبة والاسلام بقدر ما يتصلّب رفض الحقوق المشروعة للأمازيغيين وبقدر ما تتعمّق أزمة خطيرة ومصطنعة في أكثر من جانب.

وفي الواقع فإن من سيواجه القومية الأمازيغية ليس التيار العروبي وإنّما الإسلامي لأنه وحده القادر على التجميع وربما يكون الغباء القومجي من العروبين والامازيغيين أي تعميقهم لصراعات تجاوزها الاسلام وتجاوزها الزمن عاملا من أهمّ عوامل انتصار الإسلام السياسي خاصة إذا هدّدت المطالب "الثقافية " وحدة الوطن.

ومن عظات التاريخ أن تنبيه المثقفين والدعاة ورجال السلم لا ينفع أمام ديماغوجية المتاجرين بالعواطف وسذاجة عموم الناس وبالتالي فإن علينا أن ننتظر تعمق الصراع بين منكر للخصوصية الثقافية الأمازيغية متصدّ لها وشوفيني متعصّب لقوميته منغلق عليها ومستعدّ للتحالف ضد "الغزاة " الوهميين مع ألدّ أعدائهم

وهناك كما يعلمنا التاريخ طريق ثالث ونقطة التقاء ينتهي إليها القومجيون من الجهتين أحيانا بعد انهار من الدم والدموع –ولا قدر اللّه أن نعرف في مغربنا العزيز مثل هذه الكارثة – هذا الطريق الثالث الذي يدعو إليه الوحدويون العرب الجدد (والذين لا يمتون بعلاقة للشوفينين العسكريين المخابرتيين الذين اضرّوا بالعروبة والعرب أيما إضرار) هو الشراكة أو الاعتراف المتبادل بين الخصوصيات الثقافية التي تكوّن ثروة الفضاء العربي– الأمازيغي في المغرب والفضاء العربي – الكردي في المشرق والفضاء العربي الإفريقي في السودان.

إن إشكالية القومجي المتخلّف أكان عربيا أو كرديا أو امازيغيا أو فرنسيا أنه لا يفهم أننا في عالم تعدّدي بطبيعته وأن هذه التعددية ليست حدثا عابرا يمكننا أن نتجاوزه بالتنقية العرقية والتصفية الإيديولوجية والانغلاق على حدود وهمية .فالتعددية حقيقة موضوعية ووضع نهائي ولم يعد بمقدور أحد فردا أو نظاما أو أكثرية فرض نموذجه الأحادي . والواقع أن الديمقراطية ليست إلاّ قبول هذه التعددية في المجال السياسي وتصريفها سلميا.

والخيار كان وسيبقى تنظيم التعدّدية السياسية والثقافية والعرقية على الصعيد المحلّي والعالمي بالديمقراطية والاعتراف المتبادل بحقوق كلّ الأطراف أو الحرب الأزلية حتى وإن تخلّلتها هدنة تدوم أو تقصر.

لا خيار لنا غير ترك القومجيين المتخلّفين لصراعاتهم العقيمة على أمل أن يجدوا أقصر طريق لنقطة الالتقاء الحتمية وعدم تضييع الكثير من الوقت الضروري لإنضاج من هم مجبرون على إعادته من التاريخ لجهلهم به .أما دور المؤمنين بأن كرامة أمتهم لا تمرّ بإذلال الآخر فيتعلّق بتجديد عقد المشاركة الضمني الذي جمع المغاربة عربا وأمازيغا لغزو أوروبا أو لصدّ غزوها، لبناء القيروان وتلمسان وفاس والدفاع عنها ، لخلق تراثنا المشترك والحفاظ عليه.

إن تخلّص العروبي من عقدة الإهانة لا يمرّ بإهانة شقيقه الأمازيغي ولا أعتقد أن تخلّص الأمازيغي من عقدة الإهانة تمرّ بإذلال صهره وابن عمه وجاره ورفيق اللعب فالعدوّ اليوم واحد واسمه انتهاك حقوق الإنسان ومن بين هذه الحقوق الحقوق الثقافية وارفض هنا أن تطرح قضية حقوق الأمازيغ الثقافية كحقوق" اقلية " فهي بالعكس من هذا جزء لا يتجزّأ من تراث الأغلبية الناطقة بالعربية التي لا تسترجع بإحيائها إلاّ جزءا من تراثها وبالمقابل فإن ثراء العربية و عظمة الإسلام هما من مقومات الثقافة الأمازيغية التي غرفت منهما ويجب أن تواصل الغرف بعقلية صاحب الملكية لملكه الشرعي.

المطلوب إذا اليوم استنهاض الهمم للتفكير في سبل تجديد ملحمة شعبين شريكين منذ اربعة عشر قرنا في نفس الوطن والشريك من يقوى بقوة شريكه وليس من مهمّة أنبل بالنسبة للعروبي الجدير بقرنه الواحد والعشرين من أن يقف بقوّة وحزم مع أشقائه الأمازيغيين ليتنعموا بكامل حقوقهم الثقافية بدون خلفية التفويض والاستعمال وليس هناك من طريق اسلم للامازيغين غير وضع اليد في اليد مع أشقائهم العرب في مواجهة ما يعترضهم من صعوبات.

لقد اقترحت سنة **1997** على المؤتمر القومي العربي تنظيم لقاء مع المثقفين الأمازيغيين للنقاش الصريح في نقط الاختلاف والبحث عن نقط الالتقاء ولم يحظى الاقتراح بالقبول ربّما لنه كان سابقا لأوانه.

ها أنا أجدّد نفس الفكرة ذلك لأنّه من مسئوليتنا أن نساهم في تذليل الصعوبات والمشاكل للجيل الجديد لا أن نترك له قنبلة موقوتة.

***

تحقيق الاتحاد العربي

قلّما نعي بترتّبات الثورة التكنولوجية على مفاهيمنا وقيمنا القديمة ومنها الاستقلال وننسى أنّه لم يعد لأيّ دولة مهما عظمت قدرة التحكّم أو القرار المستقلّ في أيّ من الميادين الكبرى أتعلّق الأمر بالبيئة أو الاقتصاد ، أو الأمن أو الأيدلوجيا، وخاصّة أنّنا في عصر بناء التجمعّات الضخمة سواء كان ذلك على صعيد الدول أو الشركات الاقتصادية أو المنظمات غير الحكومية .

إنّ عالم القرن المقبل بحكم المعطيات الجديدة والارتباط المتزايد لكلّ أجزائه لن يعرف إلاّ ثلاث أنواع من الدول : المرتبطة بتبعية كبيرة ، والمرتبطة بتبعية نسبة والمرتبطة دون تبعية وهي الدول الكبرى التي تؤثر بقدر ما تتأثر.

كل دولنا العربية''المستقلة '' تنتمي إلى الصنفين الأوّلين.

معنى هذا أن الدولة الشمولية القطرية المتخلّفة (د.ش.ق.م) مبوبة لتغييرات جذرية أي للاندماج ضرورة في هياكل تتجاوزها شاءت ذلك أم أبت لا ننتبه كذلك بما فيه الكفاية إلى أننا بصدد دخول اتحادات لكنها مفروضة علينا وهي الاتحادات العمودية أي شمال –جنوب نجرّ إليها جرّا دون أن يكون لنا فيها خيار حرّ ومصلحة تفاوضنا حولها من موقع المساواة. فمنطقة المغرب العربي بحكم معاهدة الشراكة الأوروبية المتوسطية تتحول من يوم إلى آخر إلى وضعية الضاحية الفقيرة للمركز الأوروبي كذلك تحاول السياسة والفلسفة ''الشرقمتوسطية" أن تلحق أقطار المشرق بالقطب الإسرائيلي في حين ترتبط شبه الجزيرة مباشرة بالقطب الأمريكي.

إن نجاح هذه الاتحادات العمودية المفروضة علينا لن يعني شيئا آخر سوى تفكّك الأمّة ونهايتها وقد بدأ ذلك يبرز في تفكّك العمود الفقري أي اللّغة حيث بدأنا نرى بوادر ظهور ''لغات '' جديدة كالعربي– عبري في فلسطين والفرانكو عربي في المغرب والأنجلو عربي في المشرق والظاهرة لا زالت في بدايتها.

إن هذا الاندماج العمودي هو نتيجة غياب أي مشروع جادّ لإدماج أفقي يمكّن الأمّة من تجميع قواها والحفاظ على كيانها والأمر بدوره نتيجة طبيعة دويلات استبدادية لا يقبل زعمائها إلا بتوحيد الجهود ضدّ كلّ ما يتهدّد المصالح السلطوية المشركة دون التفريط في ذرّة من السلطة لا للمجتمع المدني ولا لأيّ هيكل اتحادي فعلي. إنّ الطبيعة الشمولية للنظام العربي تجعل من غير الممكن أن يسلّم زعيم أوحد لزعيم أوحد آخر بأي قدر من السلطة . يكتشف المتأمّل في "الوحدات الماضية أنّها لم تكن إلاّ تحالفات أنظمة شمولية ضدّ أنظمة شمولية وإنّها لم تعمّر طويلا لأنّ طبيعة التحالفات بين الأنظمة الشمولية كطبيعة الطقس متقلبّة ولأنّ أسدان أو أكثر لا يتعايشان في نفس القفص.

إن اتحاد أوروبا لم يبدأ إلا بعد انهيار النازية والفاشية واختفاء فرانكو من أسبانيا وسالازار في البرتغال و حكم العسكر من اليونان ولو تواصلت هذه الأنظمة لما اختلفت الساحة الأوروبية عمّا نراه في الساحة العربية.

ولا غرابة في هذا لأنّ الديمقراطية تسهل الاتحاد لسببين رئيسين أولهما أن القوى السياسية المتنازعة على الحكم مضطرة إلى الإصغاء إلى إرادة ومصالح الشعب ولوجود التنافس بينها و ثانيهما لتداول الأشخاص على السلطة ممّا يعطي الأولوية للمؤسسات والسياسات البعيدة المدى على المصالح الشخصيّة والنرجسية المرضية لهذا أو ذاك.

أي بديل و أي استراتيجية ؟

إنّ الخطر الذي يهدّد عودة الروح للأمة ليس دوام هياكل استبدادية محكوم عليها بالزوال طال الزمان أو قصر وإنّما تشبيب الد.ش.ق.م..

إن الفكر السياسي العربي لا يفرّق بين أيدلوجيا الحكم وآليات الحكم .ومع ذلك لا بدّ أن نستخلص الاستنتاجات الضروري من التجارب التنظيمية الكبرى التي شهدها هذا القرن .لقد انهار الحلم الاشتراكي في روسيا لا لأنّ الاشتراكية ليست أيدلوجيا شرعية أو غير قابلة للتحقيق وإنّما للخيار القاتل الذي ارتكبه لينين عندما أوكل بمهمّة تعهّد المشروع لآليات استبدادية ولّدت ستالين ثم" انهيار القلعة بعد طول تخريب لها.

إن القانون الذي يجب أن يأخذه كل العقائديون أكانوا إسلاميين أم شيوعيين أم قوميين على محمل أكبر جدّ هو كالتالي : أن الاستبداد يعفّن ويخرّب ويقتل كل مشروع أيدلوجي أيا كان نبله وزخمه وعلى العكس أن الآليات الديمقراطية تخصب وتنعش وتطيل عمر أيّ مشروع أيدلوجي مهما كان ضعيفا في البداية.

معنى هذا أن عودة الفعالية للجسم العربي المريض يمرّ ضرورة ببناء الدولة الديمقراطية الاتحادية المتقدمة في كل قطر من أقطار الوطن تعود إلى الريادة بمراجعة الدور القديم أي بالإصغاء إلى متطلبات المجتمع وتهيئة المجتمع للتغييرات التكنولوجية والمناخية والاقتصادية والجيوستراتجية القادمة والتعامل مع المجتمع المدني من موقع العدوّ كما هو شأن الد. ش. ق. م.

إنّ مطلب الفعالية يجبرنا على بناء الدولة على الركائز الأربع للديمقراطية (أي استقلال القضاء و حرية الرأي وحريّة التنظم لكل القوى ومنها الإسلامية والتداول السلمي على السلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة) وقوميا على خيار اتحادي (أي فدرالي وليس وحدوي بالمعنى القديم)بربط الجسور والمصالح شيئا فشيئا على غرار ما فعلته المجموعة الأوروبية لتكوين القطب العربي في قرن لن يعرف إلاّ الأقطاب والموالي.

إن أقصى ما يمكن أن نطمح إليه اليوم ليس استعادة الاستقلال الذي لن يعود على فرض إنّه وجد يوما وإنّما أن نبني دولة اتحادية مرتبطة دون تبعية.

تبقى آخر نقطة أي كيف نصل إلى تحقيق هذا الهدف ؟

إن استراتيجيات محاربة الد.ش.ق.م.كما تمارسها الحركات الإسلامية المسلّحة في الجزائر ومصر مبوّبة للفشل لغياب توفّر عوامل نجاح أي عمل عسكري وخاصّة لأنها على عكس ما تتصور، تقوّي الدولة ولا تضعفها إذ تعطى شرعية ووظيفة وشبابا متجدّدا للمؤسسة القمعية، وتمكنها من ضرب كلّ قوى المعارضة الديمقراطية بحجّة الأمن والتمتع بالدعم الواسع من قبل دول المركز بحجّة محافظتها على استقرار الضواحي الخطيرة على أمنها.لذلك يجب رفض هذه الاستراتيجية لا من باب المبادئ والأخلاق فحسب وإنّما من باب النجاعة السياسية خاصّة وأنّها في حالة النجاح لن تفعل سوى تأسيس د.ش.ق.م. جديدة سيكلّف المجتمع التخلّص منها ثمنا باهظا من الوقت والجهد والألم.

إنّ تغيير الد.ش.ق.م يمرّ بركوب موجة التغييرات الديمغرافية (ظهور أجيال لا تدين للدولة إلاّ بمشاكلها) والتغييرات التكنولوجية (الهوائيات ، الانترنات ، الفاكس) والتغييرات الذهنية المواكبة لها (التعطّش للمشاركة) والتأثيرات الخارجية (مثال الغرب والانتخابات الديمقراطية في عدد متزايد من بلدان الجنوب نفسه).

إنّ هذه التغييرات العميقة التي لا تقاوم هي التي ستفكّك الأنماط المتخلّفة من الحكم وتجبرها طال الزمان أو قصر على إحداث الإصلاحات المواكبة وسنرى الزلزال البطيء يحدث شروخا عديدة داخل النظام الاستبدادي نفسه فلا نستغرب أن تصفّى داخله القوى المتخلّفة لصالح قوى تفهم أنّ بقاؤها رهن بالتجاوب مع القوى "الجيولوجية" التي تحرّك المجتمع وليس في التعرّض الأبله لها .وبالطبع فإنّ سرعة ولادة دولة الاستقلال الثاني في كلّ قطر هي رهن أساسا

بالنضالات السلمية والحازمة في نفس الوقت لقوى المجتمع المدني ووضوح الرؤية بخصوص الأهداف الداخلية والخارجية

إنّ من أبرز مهامّ القوى الديمقراطية العربية اليوم رمي الجسور بينها في شكل مؤتمرات دورية وهياكل تنسيق لتكون معركة الدمقرطة داخل كلّ قطر هي آليا معركة حركة اتحادية جديدة تقطع مع الحلم البسماركي وممارسة القمم العربية العقيمة لتفتح باب التفكير الموضوعي في اتّحاد عربي يضمن لكلّ قطر نظامه وخصوصياته، مع فتح مطرّد للحدود والتحرّك الحرّ للأشخاص والبضائع والأموال كما حدث ذلك في أوروبا التي يبقى اتحادها البطيء المدروس، والمتصاعد نموذجنا الوحيد.

تتّضح الأولويتان للأمّة إبّان القرن المقبل أيّ الدمقرطة الداخلية، والاتحاد وبدونهما لا مصير لنا سوى التخلّف والتبعية ولا بدّ هنا من التذكير أن الدولة الاتحادية الديمقراطية المتقدمة ليست الوصفة السحرية لكل المشاكل فلكلّ تنظيم مهما كان عيوبه وسلبياته وحدوده .لا ننسى أن مثل هذه الدولة لا تخلق الثروة وحبّ العمل المتقن والعبقرية الفردية والجماعية وإنّما هي لا تبذّر الطاقات بل تنميّها . هي لا تضيّع الوقت إوأنما تستثمره وأن ثمنها من الدم والدموع بخس بالمقارنة لما تكلّفنا إياه الد.ش.ق.م. إنّها الأداة الأنجع لمواجهة التحديات الكبرى التي تنتظرنا في القرن المقبل أي تحقيق السلام العادل في المشرق والاعتراف بحقّ تقرير المصير للشعوب التي لا تريد البقاء داخل المنظومة العربية كالشعب الكردي وشعب جنوب السودان وتدهور المحيط المتسارع ونزاعات الماء والقنبلة الديمغرافية وتدارك الهوّة التكنولوجية واستعادة المكانة بين الأمم لا من موقع الثأر لعقدة الإهانة وقلب موازين القوى لصالحنا (فهذه صبيانيات لأنواع متخلّفة من الشوفينيين) وإنّما من موقع المشاركة المتساوية في نحت عالم يجب أن يكون شعار الكلّ فيه نؤثّر بقدر ما نتأثّر نأخذ بقدر ما نعطي ، ولا غالب فيه ولا مغلوب.

**

دور المجتمعات المدنية في فرض الاتحاد

كان آباؤنا يشبهون المغرب الكبير بالنسر، جسمه الجزائر وجناحيه المغرب وتونس. وبدون الجسم لا تصلح الأجنحة لشيء وبدونهما لا مجال للنسّر أن يحلّق فوق الروابي. والنسر المغاربي جدّ مريض اليوم بكلّ هذه الحشرات التي تمص دمه وترهقه. ولكنه يقاوم أيضا بكل قواه وهذه المقاومة تتخذ كل الأشكال فهي صامتة بطيئة في تونس وهي تتلمس خطاها بحذر في إطار إصلاحات سياسية متواضعة في المغرب وهي اليوم صاخبة متفجرّة في قلب النسر.

ونحن هنا في تونس نتابع ما يجري في الجزائر وكأنها تحدث في عاصمة قطرنا وكأنها تمس قرانا. فهؤلاء الذين يسقطون ويجرحون هم منا وإلينا والمعركة التي من أجلها يقدمون الغالي والنفيس هي معركتنا.

وقد كنا نقول في بداية التسعينات إنه إذا أصيبت الجزائر بالزكام فإننا نسعل في تونس لمعرفتنا الوثيقة بأنه إذا أنتصر الاستبداد في الجزائر انتصر في تونس وإذا تراجع في الجزائر تراجع في تونس.

وكلنا في نفس الخندق ومن أجل نفس الأهداف ونواجه نفس الخصم الشرس وكلنا خارجون من نفس المشكلة التي تركها لنا جيل الآباء. وهذا الجيل الذي قدّم في الجزائر مليون شهيد أخطأ كما أخطأ الجيل الذي قدّم في تونس وفي المغرب كل التضحيات المطلوبة للوطن.

وكان الخطأ أو بالأحرى سوء التقدير انه ليس هناك سوى استقلال واحد فناله بأشرف نضال ثمّ وقف عنده والحال أنه كان هناك استقلال ما بعد الاستقلال. ولم يكن أحد منهم قادرا على تصور الثمن الباهظ الذي سنضطر جميعا لدفعه حتى يتحقّق.

ولا يختلف اثنان في طبيعة الاستقلال الأول بما هو استقلال الدولة عن سيطرة الأجنبي. ولكن ما طبيعة هذا الاستقلال الثاني الذي نناضل من اجله دون أن نسمي الأسماء بمسمياتها الحقيقية لأن الخصم لم يفتكّ منا الوطن وإنما افتكّ منا اللغة وقدرة التفكير لنرسف إلى الأبد في العبودية.

لنعد إلى البديهيات. ناضل آباؤنا لنعيش أحرارا في وطننا، ليكون الشعب هو السيد، لكي لا تنبثق أي سلطة إلا من هذه السيادة وكيف يمكن لشعب أن يعبر عن سيادته وهو محروم من الحرية ومن العدل.

وهل يمكن أن نكون أحرارا بدون حرية الرأي والتنقل والتظاهر والتنظم السياسي والنقابي وانتخاب من يحكمنا في إطار انتخابات نزيهة شفافة قد يطعن في جزئياتها لا في كلياتها.هل يمكن أن نتمتع بالعدل والقانون يسنه من لا حق لهم في سنّه وما أغرب أن ينتصب برلمان مزيف انتحل فيه الموظفون صفة ممثلي الشعب ليصدروا القوانين التي تعاقب على انتحال صفة طبيب أو محامي. هل يمكن أن نتمتع بالعدل والقانون لا يطبق إلا على اضعف الفئات من قبل قضاء نناضل منذ سنوات ليستبدل في وصفه حرف الغين بحرف القاف فيصبح قضاء مستقلاّ لا قضاء مستغلاّ. إنّ السلطة تتشدّق دوما بالسيادة الوطنية وفي فهمها هي استفرادها بشعب مقموع لتفعل فيه وبه ما تشاء بدون أن يحاسبها مجتمع دولي. أما سيادة الشعب بما هي ممارسة الشعب لحقوقه ومنها أن لا تكون أي شرعية لأحد أو لجهاز إلا منبثقة عن خياره الحرّ فأمر لا يقبله منطقها.

هكذا خرجنا من معركة الاستقلال الأول مثخنين بالجراح لنبني دولة بدون شرعية تتحكم في شعب بلا سيادة ومواطن بلا هيبة أو كرامة.

وفي ظلّ مفهومهم للسيادة أمكن "للحقرة" –الاحتقار باللهجة الجزائرية– أن تتطور معلنة انطلاق المعركة من اجل الاستقلال الثاني : الديمقراطية. ثمة قاسم مشترك بين احتلال الأجانب واحتلال ذوي القربى الذين قال في ظلمهم الشاعر العربي انّه أمرّ من وقع الحسام المهنّد: النهب.

فالأجانب كان ينهبون خيراتنا باسم الاستعمار الذي جاء لتحضيرنا والأقارب ينهبون خيراتنا باسم افتح قائمة الألفاظ التي يتشدّقون بها: الوطن، الوطنية، السيادة الوطنية، الاستقرار، الأمن، الحداثة، النموّ، التقدّم، فرحة الحياة وحتى كما هو الحال في تونس الديمقراطية وحقوق الإنسان. ها نحن نواصل النضال أين تركه آباؤنا حتى لا يعرف أبناؤنا الحقرة، حتى لا تسرق أموال اليتامى والشيوخ حتى نعيش في وطننا أحرار مسؤولون ولا نضطر للهجرة إلى البلدان التي حررها أهلها من صنف الحكام الذين لا زالوا حجر عثرة أمام مستقبل أطفالنا.

وليس هناك اليوم من أولوية مطلقة لنا غير أن نرفع هذه الحصاة التي تسد مجرى النهر. وهي كتلك التي تسد مجرى شرايين القلب والدماغ فتقتل أو تشل والخيار اليوم بين البرء من المرض أو أن نبقى شعوبا كسيحة مريضة بقلبها تنعي حظها العاثر ويتهكم عليها العالم بمقولتها الشهيرة يا أمة ضحكت من جهلها الأمم.

ولا شيء يصعب أن نغفره لحكام المغرب قدر سياستهم الخرقاء التي أقامت السدود المنيعة في وجه تحرك شعوب هي التي يجب عليها فرض الاتحاد المغاربي كخطوة أولى لاتحاد اشمل: اتحاد الشعوب العربية.

*

ما أغرب أن تتحرك في فضاء "شنجان" لأكثر من تسع دول أوروبية فلا يقف في وجهك شرطي حدود وترتطم به أينما توجهت شرقا أو غربا في وطننا العربي.الأغرب في الأمر أن التحضير للفضاء المغاربي الواحد بدأ قبل أن تبدأ المفاوضات التي انتهت إلى إقامة الفضاء الأوروبي بعقود عديدة.

ففي ديسمبر 1956 اجتمع بالرباط التونسي أحمد بن صالح عن النقابة التونسية ورشيد قايد عن النقابة الجزائرية والمغربي الطيب بوعزة عن النقابة المغربية واتفقوا على مشروع تأسيس أول نقابة مغاربية.

وفي مارس 1958 انطلق من طنجة حلم كبير اتضح أنه كان وهما وسرابا فالمغرب العربي الموحد الذي خطط له من كانوا آنذاك في موقع الحلم وتحقيقه من قادة تاريخيين للدول الجديدة ولحركة التحرير الواعدة في الجزائر لم يرى النور أبدا. بل بدأً بحرب أهلية غداة استقلال الجزائر سال فيها على الحدود التي كان يفترض زوالها دم الشهداء المغاربيين في أقل الحروب جدارة بأن تسال فيها الدماء الطاهرة .ثم عرف المغرب الكبير ما لا يحصى من أزمات بلغت ذروتها في الحرب الأهلية الثانية التي لا زالت إلى اليوم تستنزف طاقات ما كان لها أن تستنزف في مثل هذه القضية التي كان حلها إنسانيا وسياسيا في منتهى السهولة داخل منظومة مغاربية.

ثمّ رأينا الشعوب المغاربية تعاني الأمرين من انهيار حلم طنجة فالحدود إلى الآن مستعصية على السياحة والتجارة والتبادل الثقافي ويا لها من مفارقة أن يكون التواصل بين الشعوب المغاربية في عصر المواصلات اصعب منه في تلك العهود الغابرة التي كان ابن بطوطة وابن خلدون والقلصادي وابن منظور وابن جبير يتنقلون في ربوع المغرب لتقلد الوظائف السامية هنا أو هناك للتدريس في هذه المدينة المغاربية والعربية أو تلك دون قيود .

وفي هذه الأثناء رأينا الشعوب الأوروبية تبني وحدتها لبنة لبنة وها هي شعوبها تتحرك في فضاء موحد اسمه فضاء شينجن فلا يرتطم الإسباني القاصد فرنسا بأي حدود ويعبر الألماني حدودا سابقة بينه وبين فرنسا أو بلجيكا مشيا على القدمين ولا يعترضه شرطي حذر و عون جمارك شاكّ. أما نحن فلم نبني في قرابة نصف قرن سوى بعض المؤسسات البيروقراطية فاقدة القيمة والفعالية والمصداقية ولا نتحدث عن المغرب العربي الكبير إلا في مناسبات تسود فيها اللغة الخشبية بينما يتواصل إغلاق الحدود وانتصاب السلاح. ليس موضوع هذه الورقة تقييم المسؤوليات في فشلنا جميعا في بناء الفضاء المغاربي في حين يتمتع الأوروبيون بفضاء شينجين وإنما هو الدعوة إلى الانتباه لغرابة الوضعية وشذوذها فنحن بأمس الحاجة للفضاء المغاربي الموحد – وفي وقت ثاني للفضاء العربي الموحد– ومع ذلك نقبع عاجزين عن تحقيق ما نصبو إليه كلنا وما هو ضروري لتقدمنا الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتبوئنا المكانة التي نحن جديرون بها في أفريقيا والوطن العربي والعالم وما من شك أن تكاثر الإخفاقات وخيبات الأمل قد ولدت فينا شعورا بالنقص وبالعجز فلم تعد أحلامنا تثير فينا إرادة الحياة وإنما السخرية والمرارة. لكن للشعوب لحسن الحظ دوما احتياطي متجدد من القوة اسمه الأجيال الجديدة فإذا أصاب الوهن جيلا تجدد الحلم في ما يليه من الأجيال إلى أن تتحقق الحاجة

ويستجيب القدر .ونحن اليوم على أهبة قرن جديد وتغييرات جذرية تعيد صياغة كل الفضاءات الجغرافية والستراتيجية في العالم وقدر المغاربة والعرب الانخراط في هذا السياق أحب من أحب وكره من كره.

وليس بإمكاننا حتى بالنسبة للأجيال التي أضنتها المحن أن نستكين لليأس وإنما علينا تحليل الأسباب التي ولدت الفشل لتخطيها.

وما من شكّ أن عملية بمثل تقييم فشل مشروع طنجة 1 ليست سهلة فهناك العديد من الأسباب المتشابكة المتداخلة منها الشخصية القوية لكل شعوب الفضاء المغاربي وتاريخها ا الطويل في ميدان الصراع على السلطة محليا ومغاربيا .ولا شكّ أيضا انه كان من الضروري ومن الأسهل بناء الدولة القطرية لتواكب الحاجات المستعجلة للشعوب وثمة العديد من الأسباب الأخرى ولكن من أهمها طبيعة الدولة التي انتصبت في الفضاء المغاربي والتي عهدت إليها طنجة 1 بتحقيق الوحدة .

فهذه الدول تميزت بخاصية واحدة على اختلاف أشكالها من ملكية إلى جمهورية إلى جماهيرية ألا وهي تغييب الشعوب من دائرة القرار في إطار منظومة الدولة الاستبدادية القطرية المتخلفة التي ابتلت بها كل الشعوب العربية دون استثناء.

وداخل هذه المنظومة لا رقابة للشعب على من يحكمه وإنما اتباع أهوائه والانصياع لإرادة أصبحت طليقة اليدين تفعل ما تريد دون محاسبة وإذا وضعنا في كل قطر مثل هذه الإرادة فإن انتظار الوحدة منها كانتظار الحليب من الثور. فطبيعة النظام الاستبدادي في كل قطر تعطي الأولوية المطلقة للدولة ودوامها بما هي الإطار التي يستطيع فيها الزعيم الأوحد الفذّ الخ ممارسة الاستبداد ومن نافلة القول أنه يصعب على مستبدّين يتشاركون في عبادة شخصيتهم ونظمهم أن يتخلوا لبعضهم البعض عن سلطات يعهد بها إلى سلطة أعلى ومن المستحيل أن يتخلوا عن طموحهم أن يكون كل واحد المهيمن على إطار موحد يكون امتدادا لأشخاصهم ونظمهم وهكذا تشلّ مطامح أفراد يحصون على أصابع يد واحدة مطامح شعوب بأكملها وهكذا تعلو مصالح القلة على مصالح الأغلبية وهكذا يتوقف مجرى التاريخ بفعل آلية تشبه توقف سيلان الدم في الشرايين التي تغذي ملايين الخلايا في الجسم ن بفعل جلطة تتكون من خلايا قليلة ومريضة تسدّ الدفق الحيوي.

وفقد كانت أوروبا ساحة حرب أهلية متواصلة إلى اختفاء الدكتاتورية ولم يبن فضاء شينجين إلا بفضل أنظمة ديمقراطية يؤدي فيها التداول على السلطة وحضور الشعوب وتغليب مصالحها عبر حرية الرأي وحرية التنظم وحرية الانتخاب الحر النزيه إلى فرض المصلحة العامة على مصلحة الدولة أو النظام أو الشخص .

إن بناء الفضاء المغاربي رهن ببناء الديمقراطية داخل كل قطر.

إلا أن الديمقراطية ليست إلا الشرط الضروري أما الشرط الكافي فهو وجود إرادة وحدوية قوية تنبع من داخل الشعوب ونخبها الممثلة في ما يسمى اليوم بالمجتمعات المدنية .والمجتمع المدني هو اليوم الفاعل السياسي الذي لم تحسب له المنظومة الاستبدادية أدنى حساب فغداة الاستقلال كانت الدولة المغاربية دولة متقدمة تقود شعوبا متخلفة عبر التأطير الجماهيري وبعد نصف قرن اصبح الوضع عكس ذلك فاليوم هناك شعوب متقدمة تتنظم تلقائيا وحكومات تخلفت كثيرا عن مستوى شعوبها وطموحاته وتونس هي المثال الكاريكاتوري لهذه الحالة .

وفي الوقت الذي كانت فيه الدول الاستبدادية تتخاصم بينها وتقفل الحدود وتصفف الحشود العسكرية وتسيل الدم المغاربي كانت المجتمعات المدنية ممثلة في جمعياتها ومؤسساتها الناشئة تبني فضاء الحرية داخل كل قطر وتمدّ الجسور بينها لتبني في الصمت وأحيانا في الخفاء الفضاء المغاربي.

هكذا تشكلت على الصعيد المهني أكثر من جمعية مغاربية كالمؤتمر الطبي المغاربي وعلى الصعيد النقابي توثقت الصلة بين النقابات وفي الميدان الذي أعرفه جيدا توثقت العلاقات بين منظمات حقوق الإنسان المغاربية واصبح تبادل الخبرات والتضامن هو القاعدة و منذ اكثر من عشرية وعلى صعيد عامة الناس بدأت تيار العمالة يتحرك من المغرب إلى تونس ومن تونس إلى ليبيا وانتعشت ما تسميه الدولة القطرية الاستبدادية المتخلفة تهريبا وهو مجرد التعبير عن ضيق المغاربيين بالحدود المصطنعة التي تكسر موجات التبادل الطبيعية خاصة في المناطق التي يرتطمون فيها بالأسلاك الشائكة والشرطة المتجهمة للدول.

إن أمل المغاربيين في بناء فضاء أوسع يستطيعون التحرك فيه في عالم فرض الوحدة والفضاءات الشاسعة معقود اليوم بالأساس على حيوية المجتمعات المدنية وذلك عبر آليتين أولهما توسيع رقعة الديمقراطية داخل كل قطر مع ما يعنيه هذا من ظهور رأي عام تحسب له السلطة ألف حساب وهذا أمر جديد على سلط تعودت على صمت الشعوب الغاضبة أو المستكينة وآن الأوان لها أن تتعلم الإصغاء بعد أن تهاوى خطابها من كثرة ابتذاله.

وعلى القوى الديمقراطية داخل كل قطر أن تجعل من بناء الفضاء المغاربي مطلبا من بين مطالبها معلنة بوضوح للسلط إنها غاضبة على ما آل إليه مشروع طنجة وأنها لا تقبل بإسالة الدم المغاربي في نزاعات سلطة بين أشخاص وأنظمة وأن صبرها عيل أمام ما تضعه من عراقيل في وجه تحرك المغاربيين في فضائهم الطبيعي من عراقيل لمجرّد استعراض عضلات السيادة أي سيادة البيروقراطية الحاكمة وليست سيادة الشعوب.

إلا أن هناك آلية أخرى لا تقل أهمية وهي اضطلاع المجتمع المدني نفسه ببناء الفضاء المغاربي في شتى المجالات ويمر هذا ضرورة بفهم التغييرات الجذرية التي أحدثتها التكنولوجيا الحديثة في توزيع السلطة داخل وخارج المجتمعات القديمة وأطرها الضيقة المسماة دولا. ففي العالم اليوم ثلاث قوى سياسية حقيقية هي الدولة والمؤسسة الاقتصادية والمجتمع المدني وثمة أماكن من العالم تتحرك لا بقوة الدولة وإنما بقوة المؤسسة الاقتصادية والمجتمع المدني والدولة في كل هذا التقسيم الجديد اضعف الأطراف الثلاثة.

وفي الفضاء المغاربي تحاول الدولة التعتيم على الظاهرة وهي في بدايتها أو الحدّ من " تفاقمها " عبر منع الحريات الأساسية التي تبلور موازين القوى الجديدة مواصلة التصرف وفق المنظومة المتخلفة القديمة التي تجعل السياسة قضية دول تتعامل بينها وتؤطر شعوبا مستكينة لا حول لها ولا قوة.لكن حركة التاريخ في صالح التأطير الذاتي للمجتمعات وتوسيع مجال الحريات والمبادرة وهذا يعني أن تحقيق الفضاء المغاربي لم يعد مسؤولية الدول ولو كانت ديمقراطية وإنما مسؤولية المجتمعات المدنية المغاربية وهذه المسؤولية تمارس مع الدولة وبجانبها تشجيعا وتسهيلا إذا سارت في النهج القويم وتمارس بدلا عنها وحتى ضدّها إن شكلت حجر عثرة في وجه تقدم المشروع وقد آن الأوان بعد قرابة النصف قرن على طنجة 1 أن تلتقي مجددا القوى الشابة للأجيال الصاعدة والمخضرمة للبحث في احسن السبل لدفع مشروع الفضاء المغاربي قدما وتحميل السلط الحالية مسؤولياتها التاريخية و التفكير في تكوين برلمان الشعوب المغاربية يضم ممثلي المجتمعات المدنية في الأقطار الخمسة.لذلك وجب التداعي إلى عقد مؤتمر طنجة 2 والتخطيط المحكم له حتى يتواصل المشروع الذي أطلقه آباؤنا والذي يجب أن نحققه لأبنائنا لأن الوطن أرض نستعيرها منهم ولا بدّ أن نرجعه إليهم في حال أحسن مما تلقيناه من آبائنا.وطنجة مدينة فيها اكثر من رمز فهي مدينة أهملها الاستبداد طيلة عقود وهي اليوم كعروس الأسطورة تستيقظ لصبح جميل. إن طنجة مدينة ابن بطوطة الذي وسع آفاق المغاربيين إلى

نهاية حدود العالم المعروف آنذاك وهي المدينة التي انطلق منها الفينيقيون لغزو بحور الظلام ما وراء المضيق وهي المدينة التي ينتهي عند الشاطئ المقابل لها الفضاء الأوروبي الموحد يعطي المثل ويضع التحدي في أعلى مصافاته.

وهذا بالطبع هو التوجّه الذي يحب أن تتخذه كل المجتمعات المدنية في الخليج ومنطقة الشرق الأوسط ووادي النيل لتحقيق فضاءات تتوسع وتتوحد لنخلق أخيرا فضاء عربيا واحدا يمكن من ايجاد التوازن الضروري لأمّة تختنق داخل حدودها الحالية وهي حدود إقطاعيات ومزارع وليست حتى حدود أوطان.

****

نظرة أخرى للعالم

إن ما يميز علاقتنا بالغرب هو العصاب فنحن نحبه ونكرهه نريد التخلص منه ونجري وراءه ، نضيع عمرنا في لومه وتقريعه ، نفتعل التعالي عليه ونتسقط منه كلمات القبول والإعجاب ونحن دوما في حالة تبعية عاطفية قبل أن نكون في حالة تبعية اقتصادية وسياسية. وقد عرفت هذا المرض مبكرا ثم تعافيت منه أو هكذا اعتقد.

لقد كانت دراستي في فرنسا وعملي بها من منتصف الستينيات إلى نهاية السبعينيات من أخصب السنوات لما يتعلمه المرء وما ينوء به من مسؤولية وما يشعر به من متعة وهو في غمرة الكدّ والجدّ وإبان هذه الفترة حصل تغيير جذري في علاقتي –أو قل في فهمي للغرب– فقد وصلته بعقد كل العرب من مطالبة واحتجاج وشعور بالنقص والاضطهاد، واعتبرت نفسيا مغزوا غازيا جاء ليسرق مثل "بروميتي " سر النار من الآلهة ويعود به لأهله لأخذ الثأر.ولم تلبث هذه الأفكار الصبيانية أن تبخرت وأنا أكتشف أنه ليس هناك غرب واحد وإنما أربعة على الأقل فغمّة الغرب الاستعماري العنصري الامبريالي الذي نكرهه و نحاربه وهو عادة الغرب الذي تمثله سياسات أنظمة تتبنّى الديمقراطية في بلدانها وتتبنى الدكتاتورية في بلداننا.

وثمة الغرب الذي يكره ويحارب الغرب الاستعماري العنصري الإمبريالي الذي نكرهه ونحاربه وهو غرب منظمات المجتمع المدني التي تتبنى قضايانا وهي لنا خير حليف ضدّ الاستبداد في الداخل والهيمنة في الخارج.

هذا الغرب هو الذي خرج يوم 15 فبراير 2003 في أوروبا وأمريكا للتنديد بالحرب وقبله خرج أكثر من مرّة لتأييد حقوق الشعل الفلسطيني

وثمة الغرب الحضاري ، وهو شئنا أم أبينا، رأس الحربة في مغامرة الإنسانية العلمية والفكرية. وهو لم يفتك المرتبة الأولى إلا لأنه الأكثر تحرّرا واحتراما للإنسان وللعلم.

وثمة غرب الإنسان العادي الذي عرفته بحكم مهنتي كطبيب ففي فترات الصيف والعطل ولزيادة دخلي المتواضع كمقيم شاب في المستشفيات، كنت أضطر إلى تعويض الأطباء الخواص عندما يأخذون عطلهم وهكذا استطعت طيلة خمس سنوات، دخول بيوت الناس العاديين في القرى وضواحي المدن لاكتشف بشرا يتألمون مثلنا ويعانون من المآسي والصعوبات وليست حياتهم خلافا لما نتوهم بأيسر مما نعرف.

وهكذا تضافرت المعرفة الإنسانية من الداخل والنهل بإعجاب وامتنان من الثراء الثقافي الفاحش للغرب لتمسح كل الأفكار الصبيانية التي وصلت بها شابا، دون أن يعني هذا أنني انجرفت في تيار عبادة الغرب مثلما ما رأيت حولي دوما. وربما كان السبب في هذا متانة وعمق الانتماء الذي رباني عليه أهلي فطيلة هذه السنوات لم أتخلّ يوما عن القراءة بالعربية ومتابعة أخبار الأمة والوطن وحتى الكتابة بالعربية حالما بتدبيج كتب طبية بلغة الضادّ. وربما كانت معرفتي الدقيقة بأمراض هذه الحضارة من استشراء إدمان الكحول و تشتّت العائلة ومادية مفرطة، هي التي كانت وراء هاجس الموقف المتوازن.

كانت النظرة التي كونتها للغرب لا تخلو من إعجاب نقد ، وكانت معقدة بحجم تعقيد الغرب نفسه وكم استغرب إلى اليوم النظرة السطحية والأحكام القطعية والصور الكاريكاتورية التي تسكن العقل العربي بخصوص الخصم –الشريك

الحضاري.وعند عودتي لتونس عملت كأستاذ مساعد في قسم الأعصاب بتونس ويومها فهمت بعمق سر تفوّق الغربيين علينا. فالقيم السائدة في المستشفيات التي غادرتها هي الجدية والإتقان والتفاني وحب العمل وأكرم الناس فيها أكثرهم عطاءا. وهي كل القيم التي افتقدتها حال ارتطامي بالمستشفيات التونسية فكانت الصدمة الكبرى التي أرجعتني شيئا فشيئا إلى ما جاهد والدي لنهيي عنه وما حاولت جاهدا تفاديه: السياسة. لقد بدا لي واضحا أن رداءة العمل غير مرتبطة بخلل وراثي وإلا لما نجحت في عملي في ستراسبورغ مثل كثيرين من العرب الذين ابلوا البلاء الحسن في بلدان الهجرة، وإنما يتعلق المرض بالمعطى الثقافي الناتج بدوره عن تنظيم سياسي متخلف، يضع الشخص غير المناسب في المكان غير المناسب ويكافئ الموالي وليس الكفء ويحارب العقل المجدّد فيجدب الخصب ويشل الطاقات ويكبل الفكر ويشيع الإحباط والغضب ثمّ اللامبالاة والتسيّب. والغريب في الأمر أنني لم افهم قيمة الديمقراطية ولم "أعتنقها " إلا عند رجوعي إلى تونس. ففي فرنسا كانت الصبغة العروبية الاشتراكية هي الغالبة على تفكيري ولم اكن أرى في النظام السياسي الذي كنت أعيش في كنفه سوى الفضائح والإشهار الرخيص والصراعات السياسوية الخ .

وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر . كانت الليلة الظلماء ، فقدي لبدر الحرية واكتشافي لما نسيت وتناسيت من موبقات وغباء نظام الشخصانية والحزب الواحد والإعلام السفيه والانتخابات المزيفة وقمع المخالف في الرأي واستشراء المحسوبية والانتهازية والرداءة في كل مواقع القرار، لأن القاعدة في هذا النظام الولاء قبل الكفاءة.

ومعنى هذا أن أصل المرض في عجزنا عن الارتقاء بنظامنا السياسي ثم الاقتصادي والاجتماعي إلى ما يتطلبه الوضع والعصر وليس في استبداد الغرب بنا وهو لا يفعل إلا ما كنا سنفعله لو كنا مكانه أي احتلال مركز الصدارة في غياب منافس كفء. إن تغيير العلاقة جزء من تحررنا وهو أمر سيتزامن مع نضجنا السياسي وقدرتنا على إرساء أنظمة فعالة تطلق طاقاتنا من عقالها.لقد رأينا الحضيض الذي وصله الإعلام العربي من جراء الاستبداد والقمم التي وصلتها قناة فضائية عربية هي الجزيرة والتي أثارت غيرة الغربيين وذلك بمجرد توفر عامل الحرية . يبقى أن تبخر العقد القديمة رهن بالتفريق الجذري بين الأنظمة الغربية التي تدافع عن مصالح ضيقة وآنية والتي تتجند كما هو الحال بالنسبة للإدارة الأمريكية لإسرائيل ، وبين المجتمعات المدنية الغربية التي هي حليفتنا ضد استبداد أنظمتنا وضدّ الغطرسة الاستعمارية لأنظمته.

إن الظاهرة الثورية في بداية هذا القرن هي أن العلاقات الخارجية بين الشعوب لم تعد حكرا على الدول . فالشعوب قادرة اليوم على ربط الجسور بينها مباشرة وربط علاقات التعاون دون المرور بقنوات الدول .

وهذه فرصتنا لربط علاقات مبنية على التعاون والمساواة غير علاقات الصراع التي تطبع علاقتنا بالدول والأنظمة الغربية . وهذه المجتمعات المدنية الغربية هي حليفتنا الطبيعية داخل الغرب المعادي لنا أي السياسات حكومات سريعة التداول على السلطة ولا تفكر إلا بالمصالح الظرفية. وهذا للأسف العيب المركزي في النظام الديمقراطي . ولو عرفنا كيف نربط العلاقات الوثيقة بممثلي المجتمعات المدنية لاستطعنا تغيير الكثير من سياسة الدول المتعجرفة خاصة وأنه سيكون لنا يوما بعد يوم ورقة ضغط لا يجب أن نستهين بها وهي الصوت العربي ، فعدد الغربيين من أصل عربي سيتزايد سنة بعد سنة في كل البلدان الغربية وهم ناخبون سيحسب السياسيون لصوتهم كل حساب وهم يستطيعون لعب دور الجسر بين العالمين ويستطيعون تكوين لوبي قوي يمكن من التأثير على سياسة بلدانهم الجديدة ، وسنضمن فعاليتهم بالخصوص إن احترمنا اندماجهم في مجتمعاتهم الجديدة وإن كانت القضايا التي نجندهم من اجلها قضايا عادلة ونبيلة مثل توسيع رقعة

الديمقراطية ومحاربة الفساد وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والتجارة العادلة التي تضمن مصالح كل الأطراف.

كما يجب أن تكون إدانتنا لأي عنف أعمى يستهدف المدنيين موقف لا يخضع لأي نقاش .

وسنكتشف في التواصل مع المجتمعات الغربية بهذه الكيفية إلى أي مدى نحن نحمل صور كاريكاتورية ومغلوطة عن الغرب. ففي هذا المستوى سنكتشف الصحافة الموالية لقضايانا العادلة والمنظمات الحقوقية والأحزاب السياسية التي تريد التفاعل والتعاون معنا من اجل عالم أقل همجية.

وفي هذا الإطار سنكتشف يوما بعد يوما معنى التلاقح الحضاري بدل الاستسلام لبارانويا الغزو الحضاري وفي هذا الإطار أيضا سنكتشف بعد إرساء النظم الديمقراطية أن قدرنا أن نكون شركاء للغرب لا أعداء أو موالي، أننا نستطيع أن نؤثر عليه بقدر ما يؤثر علينا، أننا نستطيع أن نبني معه علاقات التنافس النزيه والمساواة عبر الاختلاف.

*

في الوقت الذي يستأثر الغرب بكل جهودنا حبا وكرها ، نضالا ضدّه ونظالا للحاق به ، يواصل العالم تطوره الانفجاري ونحن في شبه غيبوبة نجهل أن حبنا وكرهنا للغرب أمر تجاوزه الزمن. لقد انتقل مركز الثقل في العالم تدريجيا نحو الشرق وهناك سيصاغ مصير العالم ومنه مصيرنا.

وعوض ان ننتبه للظاهرة ومغزاها الخطير لا زلنا نواصل صراعاتنا ونقاشاتنا التافهة حول علاقتنا بالغرب والحال أن موضوع الساعة هو علاقتنا بالشرق وبالأساس الأمم الكبرى الثلاث التي تمثل أغلبيته الساحقة أي الهند والصين واليابان.

إن عقدة النقص وإرادة التعويض التي نعاني منها تجاه الغرب هي اليوم بداية عقدته هو خاصة مع الصين واليابان حيث تتوجه تدريجيا الصين لاحتلال مركز القوة الاقتصادية الأولى في العالم واليابان مركز القوة التكنولوجية والتجارية المهيمنة. أما الهند فإن وزنها الديمغرافي والعسكري إضافة إلى وجودها الثقافي المميز في كافة أرجاء الوطن العربي ناهيك عن جاليتها الكبيرة في بلدان الخليج فهي مؤهلة هي الأخرى للعب دور هام في تحديد مصيرنا. وهو ما يعني أنه سيكون لنا في المستقبل، إذا واصلنا التعامل مع إشكالية علاقتنا بالحضارات الكبرى من وجهة نظر عصابية وقومجية متخلفة، عقدتان. وستكون الأولى تجاه الغزاة الجدد والثانية تجاه أسيادنا القدامى. ومن نافلة القول أن موقف كهذا لن يزيد إلا في الطين بلة حيث سنوسع في إطار مثل هذه النظرة التبعية وعقد التبعية وما ينجر عنهما من الهروب نحو الحلول السحرية مثل التقوقع على الخصوصية أو الاستسلام غير المشروط لهذا الطرف أو ذاك. لا بد لنا من أخذ الطريق السويّ هذه المرّة ونحن أمام تقاطع بالغ الأهميّة.

إن ظهور هذا القطب الثاني الطامع هو الآخر إلى قيادة العالم أو على الأقل للعب دور متميّز فيه وهو ما سيزيد من الضغط على أمة لا زالت إمكانيتاها بعيدة عن طموحاتها وما زالت طموحاتها غير متماشية مع إمكانياتها. وعلينا أن نتعلم من أخطاء تقاطع الطريق مع الغرب. فلا مجال هنا للبحث عن نموذج جديد نستسلم إليه كليا نقلده ببلاهة أو نحاول التمرّد عليه وحتى تدميره لعجزنا عن اللحاق به.

إن الاستراتيجية الثرية بالإمكانيات هي تلك التي طبقها الشرق في علاقته مع الغرب.

يجب أن يكون الهاجس التعلّم من التجارب المعروضة علينا شرط أن لا نقدّسها وإنما أن نتعامل معها بمنتهى التجرّد والموضوعية كتجارب فيها الغثّ وفيها السمين ويجب أن نأخذ منها دون خجل ما يتماشى مع أهدافنا ومن الدروس التي

يجب أن لا تنسى أن نترجم من لغات هذه الشعوب كل ما نستطيع ترجمته لتثري ثقافتنا لكننا يجب أن نحافظ على لغة الضاد كمحور أساسي للشخصية وتطويرها.

وقد يكون ظهور هذا القطب فرصة للعودة إلى لعبة التوازنات التي فقدناها بانهيار الاتحاد السوفياتي إذ يمكننا وجود قطبين من هامش مناورة أوسع لتحقيق تقدمنا. ومن نافلة القول أن الهدف لا يجب أن يكون مرّة أخرى "اللحاق بر كب الشرق" كما لهثنا قرنا كاملا " للحاق بركب الغرب" وفي هذا ترديد للأخطاء الستراتيجية التي أوصلتنا إلى مأزقنا الحالي، فثمة في حضارتنا براعم غير الموجودة في الشرق والغرب وثمة قيم خاصة بنا وثمة رؤى هي رؤانا ونحن مطالبون بتطوير هذه القيم والرؤى واتباع نهج الخلق والإبداع الخاص بنا لكن باستغلال ما توفره لنا حضارة الشرق من مواد لتتمازج مع عبقريتنا الذاتية فنخلق أصنافا جديدة من الفنون والعلوم والآداب بجانب التبادل التجاري الكلاسيكي. يعني هذا أن نعود إلى ما قام به أجدادنا أي الترجمة لا إلى ما قام به الآباء أي تعلم لغة الآخر ومحاكاته وتقليده ومحاولة تجاوزه من داخل منظومته الثقافية وهو الغباء بعينه.

إن دور الدول مثل المجتمعات المدنية هو نسج علاقات وثيقة مع الشرق وتطويرها بعيدا عن عقدة النقص أو إرادة التفوق فهذه المواقف العصابية عديمة الجدوى فالمطلوب منا ليس أن نكون مثل الغربيين أو اكثر تقدما من الصينيين والهنود وإنما أن نحسن عروبتنا. مقياسنا ما تطمح إليه ذواتنا وليس نظرة الآخر .

ومن نافلة القول أننا ننخرط هنا في منظومة فكرية ترفض نظرية صراع الحضارات وتصادمها وتقول بأن قدر الحضارات التلاقح والتبادل والعطاء وما عدا هذا هذيان شوفيني كلف الإنسانية ما كلّف ويخشى أن يكلفها الكثير إذا استبدت بكل أمة فكرة الهيمنة.

*

لقد بدأت في التسعينيات جنوب الصحراء موجة المؤتمرات الوطنية للديمقراطية التي أخذت بموجبها المجتمعات المدنية مصيرها بأيديها في مواجهة أنظمة دكتاتورية أفلست.

لقد أعطى عملاق اسمه نلسون منديلا أروع الأمثلة وهو يتخلى عن الحكم مظهرا بالمقارنة عمق تخلف الحكام العرب وكل واحد أكان النظام ملكيا أم "جمهوريا " مشغول بتمرير السلطة إلى ولي عهده

وتطرح الدروس المتتالية القادمة من إفريقيا على شعوبنا العربية عدة تحديات وضغوطات ومنها الضغط النفسي. لقد كان استعلاؤنا على الأفارقة استعلاء ما قبل الأخير في فصل الراسبين في امتحان التاريخ على الأخير. وليس من السهل علينا كأمة لها عقد نفسية مستعصية تجاه الغرب أن نتحمل من جديد فكرة تخلفنا بالنسبة لمن اعتدنا بصفة شعورية أو لا شعورية اعتبارهم اقل منا رقيا.

تفرض علينا الوضعية الجديدة كثير من التواضع لكن أيضا وعيا أكثر بمسئوليتنا التاريخية والجغرافية. فالجزء الأكبر من الأمة موجود في إفريقيا وهي مجالنا الطبيعي نحو الجنوب كما أن العالم المتوسطي هو مجالنا الطبيعي نحو الشمال. ولا يجب أن يفهم المجال على أنه فضاء الغزو والتوسع كما يفهمه القومجي المتخلف الذي ما زال متسمما بإيديولوجيات منافية لحقوق الإنسان وإنما يجب فهمه على أنه فضاء المسؤولية المشتركة.

إن ربط علاقات وثيقة مع فضاء المسؤولية الجنوبي بنفس أهمية ربطها مع فضاء المسؤولية الشمالي.

ومن نافلة القول أن هناك اختلاف جذري فوضعنا شمالا يجعلنا نتلقى مرحليا من الدعم أكثر مما نعطي، لكن وضعنا جنوبا يتطلب منا أن نعطي مرحليا كذلك من الدعم أكثر مما نتلقى.

إن حركة الدعم ليست في الواقع سوى محاولة تصحيحية للخلل القائم بين مستويات تقدم مختلفة تهدد ككل انعدام توازن طرفي المعادلة. ومن ثمة فإن من مصلحة الأمة الاستراتيجية أن تساهم في التقليل من انعدام توازن يمكن أن يضر بها لأننا في عالم مفتوح مترابط الحلقات.

لذلك يجب أن تكون لنا سياسة في إفريقيا قوامها توثيق الصلة ومحو العداوات والاعتراف لشعب جنوب السودان بحق تقرير المصير وحتى إنشاء آليات لدعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي أينما استطعنا ذلك ومكنتنا الإمكانيات.

****

وفي الختام
الحصاد المرّ

لا أشقّ على نفس الكاتب من إعادة قراءة كتاباته خاصة تلك التي مرّ عليها زمن طويل . وإنها آنذاك المفاجأة المزعجة تتبع مفاجأة غير سارّة وقلما يخرج المرء بانطباع إيجابي عن مثل هذه "المغامرة " إذ تغمره مشاعر مضطربة من الحنق (كل هذه الأخطاء التي لم انتبه إليها) ومن الاستياء (هل من الممكن أنني أنا الذي كتبت مثل هذه الرداءات) ومن الحسرة الغبية (آه لو كنت أعرف آنذاك ما أعرفه اليوم) .

ومن منا لم يجرّب مشاعر الخجل والحرج وهو يراجع كتابات المراهقة والشباب وحتى أحيانا فروض الإنشاء في الثانوي .

وهذا بالضبط ما عانيت منه وأنا أراجع نصوص كتبي التي وضعت على موقع الإنترنت إذ لم يكن هناك من مفرّ . فهذه كتب أعيد رقنها بما يتضمنه الأمر من إضافة أخطاء مطبعية جديدة إلى تلك التي كانت النصوص القديمة تزخر بها . وهذه بعض نصوص متفرقة كان لا بدّ من جمعها وتبويبها هكذا غصت طوال الصيف في هذه الكتابات ازفر من الضيق وأنا تجاه الأخطاء المطبعية كمن يصطاد القمل على جلد كلب قذر الواحدة بعد الأخرى ولا نهاية لأفواج القمل .

لم أتخلص لحظة واحدة من شعور الإشفاق على هذا المسكين الذي قضى عمره في كتابة هذه السخافات ومن سخرية مرّة تطفو على بحر عميق من نقمة على دهر ظالم لم يتكرّم بتحقيق ولا واحدة من تنبؤاتي مثل وصول العرب إلى مريخ الديمقراطية أو ولادة الجامعة العربية للعلوم المستقبلية الخ

ومما زاد في الطين بلّة أن اغلب هذه الكتب شهادات على حقبة من تاريخ تونس والأمّة وأن صاحبها جعلها دوما استشرافا للمستقبل بل وإرادة المساهمة في صنعه ومن ثمة جاءت حافلة بالتحاليل والتكهنات والبرامج والمراهنات وكنت أسوقها جزافا وها هي الآن مكتوبة ابيض على اسود تترصدني منذ ذلك الزمان لأواجهها وأواجه نفسي بما اقدر عليه من الاعتذار والتبرير .

هكذا تواجهك نواقص اللغة والأسلوب وجمالية النص وتواجهك نواقص التفكير فتأتيك حالة من الإحباط تجعلك تفكّر بجدّ في نشر اعتذار رسمي لكلّ من ضيّعوا وقتهم في قراءتك وإعلان سحب كل كتبك من الأسواق على فرض أن لك كتبا في الأسواق مع إعلام العموم بإقلاعك التام عن ممارسة الكتابة والتعبير عن التوبة نهائيا.

كلّ هذا صحيح لأنّك تشعر بحدّة هذه المشاعر ومع ذلك فإن الأمر أيضا نفاق في نفاق فهناك جزء من الذات على قناعة بأنك العبقري الملهم الذي أتى بما لم تستطعه الأوائل وأن الخطأ من اللغة التي لم تتكيف بالقواعد الجديدة التي سننتها لها ومن الأحداث الظالمة التي أبت إلا معا بثتك .

يبقى الرقاص يتأرجح والذات بين إحباط وغرور ولا مخرج لك من هذه الأزمة غير التقرير بأنك حكم غير منصف لا في هذا الاتجاه ولا في نقيضه وأن عليك أن تسلّم هذه النصوص لمن يستطيع الحكم لها أو عليها أي القارئ الذي من اجله تكتب الكتب .

ولأن الكتابة دوما وليدة اللحظة فإنها شهادة على حالة الذات وحالة العالم في تلك اللحظة وعبر تتابعها في الزمان تشكل علامات تمكننا من رسم تعرجات نهر الزمان بما هو التطور المستمر لحالتيهما .

و بالعودة إلى نصوص بدأت نشرها في منتصف السبعينيات يمكنني اليوم أن افهم بأكثر عمق الماضي وان ازداد وعيا بأسباب الحاضر الذي نعيش .

أبدأ في محاولة وضع شيء من النظام على الأفكار المضطربة التي ما انفكت تتابع وأنا أعدّ هذه النصوص للموقع وأول فكرة تأتيني هي عبثية الاستشراف المستقبلي فآخر ما كان يخطر ببالي في بداية الثمانيات ونحن نعايش في تونس موجة من الحرية الفكرية أنني لن أجد ملجأ لكتبي إلا في فضاء افتراضي موجود داخل وخارج وفوق كل الحدود هو فضاء الإنترنت.

ولا أدري كيف اصف هذه الحالة . أهي نصر مبين على الدكتاتورية أم هزيمة نكراء أمام فشل كل محاولة لاجتثاثها ورميها في سلة مهملات التاريخ العزيزة على الماركسيين .

وهي موضوعيا هزيمة نكراء فقد أحلت سنة 1987 ثلاث مرات على المحاكمة من أجل ''دع وطني يستيقظ'' وتفضل النظام الجديد في بدايته بإطلاق سراح الكتاب ووقف التتبعات ضدّي لكنه لم يلبث أن منع كل كتبي فحجز بعضها في المطبعة مثل ''الرؤيا الجديدة '' وحتى ''المدخل إلى الطب'' اختفى من دار النشر التي اختفت بدورها ، وتقدم الأمن اللبناني –بتحريض من السلطة التونسية –إلى الناشر ليسأله عن ''الاستقلال الثاني ''الذي نشر لي ببيروت سنة 1996بفضل جهود هيثم مناع وفيوليت داغر صديقي الأيام بدون خبز والأصدقاء في الكنوز الأدبية. كذلك صدر الإنسان الحرام في المغرب ولم تدخل منه إلا بضع النسخ المهربة ومات لحظة ولادته بالإهمال وسوء التوزيع

ومع ذلك فإنه يمكن القول أن الحالة شكلت نصرا كبيرا فرغم كل المحاولات فشلت الدكتاتورية في إخماد أصوات الحرية ومنهم صوتي بل يمكن القول أننا الآن في مرحلة الهجوم المضادّ واكتساح كل المواقع الإعلامية التي احتلها نظام لم يعد له خطاب أو فكر وفقد بالضربة القاضية معركة العقول .كل هذا بفضل التقنيات الحديثة التي فقد الاستبداد نظرا لمحليته كل سيطرة عليها نظرا لعالميتها

ولا أستطيع أن اخفي زهوا طفلانيا لأنني كنت من الأوائل الذين نبهوا في ''دع وطني يستيقظ'' إلى الترتبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للثورة المعلوماتية التي كانت على أوج قلب العالم رأسا على عقب ويومها تقبل القراء والنقاد بالأمم الأكثر قراءة نظرية الحضارة الرابعة وفحواها أن الإنسانية لم تعرف إلى الآن إلا أربع حضارات بالمعنى الواسع للمصطلح وهي الحضارة الأولى التي دامت آلاف القرون (الصيد والالتقاط) والحضارة الثانية التي دامت عشرات القرون (الزراعة) والحضارة الثالثة التي دامت ثلاثة قرون فقط (الصناعة) والرابعة التي انطلقت لتوها (الاتصالات و المعلومات).وكان الكتاب محاولة لفهم الارتباط الوثيق بين التكنولوجيا والأيديولوجيا ومحاولة لاستنباط ملامح العالم الجديد الذي فرضته علينا الثورة التكنولوجية الجديدة وكنت أرى آذاك ولا أزال في هذه الثورة الجديدة فرصتنا الذهبية للحاق بركب الأمم الأكثر تطورا لأننا لن نكون بحاجة للمرور بكل مراحل الحضارة الصناعية. وكانت الفكرة المحورية للكتاب أن الديمقراطية هي افرازة طبيعية وضرورية للحضارة الجديدة وبالتالي فإن حظوظ الاستبداد العربي بما هو السبب الرئيسي في تخلف الوطن و الأمة شبه منعدمة.

وبالمقارنة لما توقعت وما حصل يمكن القول بأنني كنت مغاليا في التفاؤل. حقا اكتسحت الثورة التكنولوجية العالم ووضعت الأنظمة الاستبدادية بكسر المونوبول (الاحتكار) الإيديولوجي في مأزق تاريخي وانحسرت الدكتاتوريات من أوروبا الشرقية وروسيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأجزاء كبيرة من إفريقيا ولم تجد لها موقع قدم صلب إلا في بلاد العرب والمسلمين.

تطرح هنا القضية المركزية حول وضع المشروع الديمقراطي الذي تجنّدت له النصوص منذ بداية الثمانينات. هل كانت الكتابة مجرد صرخة في واد أم زرع في أرض خصبة ؟

وثمة النظرة المتشائمة التي تلاحظ أن الأقدام العربية لم تطأ إلى الآن ارض المريخ، أنّ الاستبداد متواصل ومستفحل ولا أدلّ على ذلك من ضرورة اللجوء إلى فضاء الإنترنت التي لجأت إليه النصوص.

وثمة النظرة المتفائلة التي تلاحظ أننا لم نصل ولكننا في الطريق وكم من إشارات تدلّ على أننا قطعنا شوطا هاما فها هي الدكتاتورية العربية في مأزق واهتراء وتعفّن في كلّ مكان ولا بدّ لها من بديل.

ولا شكّ أن تعثر المشروع الديمقراطي في الوطن العربي عموما وفي تونس بالخصوص ثم توقفه ثم عودته إلى واقع الستينات هو هاجس جلّ النصوص الفكرية والسياسية فهي في بداية الثمانيات دعوة ونضال وشهادة على تطور المعركة من اجل حقوق الإنسان بما فيها الديمقراطية ثم هي ردّ فعل متصاعد العنف على عملية النصب والتزييف التي صادر بموجبها النظام البوليسي أفكارنا وشعاراتنا وأحلامنا لضرب المشروع الديمقراطي وفي الأخير هي محاولة لاسترداد المواقع المخسورة وتنظيم الهجوم المضادّ ضدّ أنظمة من مخلفات ماض ليس فيه نخب كثيرة متعلمة متعطشة للمشاركة في اخذ القرار تتعامل مع الهوائيات وإنترنت وتربطها شبكات تحالف مع اكبر فاعل في الساحة السياسية الجديدة: المجتمعات المدنية في العالم أسره. وهكذا جاءت نصوص '' لماذا ستطأ الأقدام العربية ارض المريخ '' و''دع وطني يستيقظ'' و ''الاستقلال الثاني من اجل الدولة الديمقراطية العربية الحديثة '' و ''هل نحن أهل للديمقراطية '' و''المقالات السياسية '' كمراحل في تطور المعركة ضدّ الاستبداد. بشتى أصنافه.

وبالعودة إلى النصوص يكتشف المرء بغبطة أن هناك معركة على الأقل ربحت بالضربة القاضية وهي المعركة ضدّ الأيدلوجيا.

ففي السبعينيات قلّ من كان يجرؤ على التعرّض لهذه البعابع الفكرية التي اسمها الماركسية أو الفرويدية أو الإسلام السياسي أو العلمانية (بمفهومها غير الديني) فقد كانت قلاعا محكمة الإغلاق يتقوقع داخلها أناس يؤمنون أن لهم منظومة فكرية سياسية شاملة جامعة قادرة على تحليل كل مشاكل الإنسانية شعارهم ''كلامنا صواب قد يحتمل بعض الخطأ وكلام الآخرين خطأ قد يصاحبه أحيانا بعض الصواب ''. وكانت هذه الأدمغة تتصف بوقاحة منقطعة النظير في التعامل مع الخصم (المتهم دوما بالخيانة أو الإلحاد أو الغباء)وبوقاحة اعمق مع تعقيد العالم المطالب بالتقولب في البوتقة التي صهرتها مقولات الأيديولوجيا. وكان وجود الاتحاد السوفيتي ولم يكن ممكنا في تلك الفترة أن تبدو ذكيا مثقفا إن لم تكن ماركسيا فرويديا علمانيا ملحدا وأنت تتحرك في رحاب الثقافة الغربية أو قوميا (على طراز ذلك الزمن) ثم إسلاميا وأنت تتحرك في رحاب الثقافة العربية الإسلامية.

وأذكر أن نشر كتاب ''في سجن العقل ، من حلم التحرّر إلى كابوس الاستبداد'' في نهاية الثمانيات أثار حفيظة كل الأطراف المعنية بهجوم واسع النطاق على آليات التفكير الأيدلوجي من توهم امتلاك الحقيقة وتوهم قدرة الأيدلوجيا على تغيير واقع لا تعطي عنه سوى صورة مخيلة بل ومهووسة أحيانا . ودافعت في هذا الكتاب عن فكرة اشتراك كل الأيديولوجيين في نسق فكري واحد بمسلمات مشابهة ونهايات مشابهة أهمها الاستبداد فمن يملك الحقيقة لا يملك مناقشتها ولا يسمح لأحد بذلك ومن ثمة انتهاء كل برامج التحرّر إلى كابوس الاستبداد ودافعت عن فكر مفتوح له آليات التغيير من الداخل يقبل بان الواقع غير قابل للاحتواء في أي منظومة قارة و أننا كلنا كعميان الأسطورة الذين طلب منهم وصف الفيل فبدءوا يتحسسونه وقال أحدهم أنه خرطوم طويل والآخر أنه دعامة عالية والثالث أنه دائرة سميكة الجلد

وقلت أن علينا أن نبني تصورنا معا على تخوم قناعاتنا فتكون الحقيقة ما نصنعه سويا وقد قبلنا موقع الرؤية الذي يتخذه كل واحد منا.

وآنذاك ثارت ثائرة العقائديين ضدي ووضعت في منطقة فكرية عازلة تضطرب فيها مشاعر الألم والعزلة لكن تتوهج فيها مشاعر الكبرياء حيث تزيد العزلة من توهمي بالتفوق الفكري لأنني تعلمت مثلكم جميعا أن كل نفيس غريب.

كم يثلج الصدر اليوم أن أرى الماركسيين والفرويديين وقدامى القوميين –الذين ما زالوا على اعتقاداتهم القديمة – يحدثونك بكثير من الحرج وتواضع يثير ابتسامة الشماتة المؤدبة. ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لمن اعرف من الإسلاميين وربما تشكل حالة ابن أخت لي احسن دلالة على التغير الجذري الذي حصل في سيكولوجية العقائديين وقد ارتطموا مثل الجميع بتعقيد العالم وثورة التكنولوجيا وتسارع التغييرات وعمقها وضرورة التأقلم السريع.فقد بدأ بإهدار دمي في الثمانينات منبها إياي أن علاقة القربى لن تمنعه من الحسم في عدو من أعداء الله مثلي – وهذه خاصية سيكولوجية من أهم خصائص العقائديين تلعب عليها كل الأنظمة الاستبدادية وبموجبها يصبح العقائدي جاسوسا على أمه وأبيه ويقدمهما للمقصلة حبا وخدمة للحقيقة – وها هو الآن من الطف خلق الله لا يبحث عن شيء قدر بحثه عن نقط الالتقاء مع الخصم العقائدي. وما من شكّ أن هذه التحولات الجذرية ليست نتيجة تعقل نبع من داخل الفكر وإنما نتيجة الصفع والركل والدش البارد وسائر أصناف "البهذلة" التي يقدر عليها عالم يشبه يوما بعد يوما بركانا لا قبل لأحد بفهم نزواته فما بالك بالتحكّم فيه كما يدّعي هؤلاء المساكين.

وفي تلك السنوات انخرطت بحماس في التنظير لحقوق الإنسان فصدر في القاهرة سنة **1995** " حقوق الإنسان الرؤيا الجديدة " وهو الكتاب الذي سرق البوليس أفلامه من المطبعة في تونس سنة **1993** ثم أرفقته بعد سنة بكتاب "الإنسان الحرام قراءة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" و صدر في المغرب سنة **1998** بتمويل من الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي مشكورا و كنت زميله في مكتب المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

وبالمراجعة فإنني لا أجد" لكتاب حقوق الإنسان الرؤيا الجديدة " عيبا جديا واكتشف بسرور أنني في هذا الميدان على الأقل لا زلت متفقا مع نفسي ففي هذا النص حاولت أن أرد على بعض المتحذلقين الذين يجعلون حقوق الإنسان في واد المقدّس والسياسة في واد المدنّس ولقد كان رأيي ولا يزال أن حقوق الإنسان سياسة من الألف إلى الياء إنما هي سياسة لها مرجعية خاصة (الإعلان) ووسائل خاصة (النضال السلمي) واهداف معينة (الحريات الفردية والعامة) وأنه يمكن أن تمارس من ساحة السلطة المضادة مثلما تمارس من ساحة السلطة بل وأن على مناضلي حقوق الإنسان أن يتوزعوا داخل السلطة وخارجها لتحقيق أهدافهم والفيصل الحقيقي بين من يواصل النضال داخل السلطة من أجل المبادئ ومن يتنكر لها إذا وصل إليها وليس بين المناضل السياسي أي الحزبي والمناضل الحقوقي.

وبقدر ما اثلج صدري عدم ظهور اعتراضات جدية على ما كتبت منذ عشر سنوات خلت في هذا الكتاب، بقدر ما تسببت لي مراجعة "الإنسان الحرام في حالة نفسية بالغة الإزعاج. أتراني أنفقت كل هذا الوقت والجهد لمحاربة الفكر العقائدي لأعيد صنعه .فهذا نص ينضح بشبه إيمان ديني بحقوق الإنسان كوصفة خلاص وبالمشرع العالمي كنوع من "السوبرمان "إن لم يكن نوعا من النبي الجديد لبشرية هي الإله الذي "يجب" على الإنسان الجديد أن يؤمن به. وكم في هذا النص من حماس وإطلاقية وثقة بالنفس وبالمستقبل السعيد الذي سيرى "حتما " ولادة الإنسانية الجديدة وقد تقدّس فيها الفرد فأصبح إنسانا حراما لأنه الممثل الشرعي والوحيد للجنس برمته إذ تتبلور في كلّ لحظة كل قداسة الحياة والبشرية.

وما من شكّ أن هذا التصوّر لا يخلو من أرستقراطية فكرية وربما من بعض الصواب ولكنه يبدو لي على بعد اقل من خمس سنوات من كتابته مشبعا بهذه الروح العقائدية التي جددت بدون وعي كل طرق تفكيرها. وهنا راودتني الفكرة بتشذيب الكتاب من بعض المصطلحات والتشابيه وإدخال بعض النسبية على الأفكار الاطلاقية فهذه العمليات السريعة كافية لجعله متماشيا مع ما اعتقده اليوم ثم رفضت الفكرة فمن يضمن لي أنني ساكون متفقا مع هذه الإصلاحات بعد خمس سنوات أخرى ثم لا بدّ للنص أن يكون شاهدا على تطور الذات وأفكارها وان يبقى وفيا لنفسه لا يغالط القارئ.

لا غرابة أن اكتب كتابا عقائديا وأنا أحارب الفكر العقائدي منذ ربع قرن وقد تفطن فرويد للظاهرة بقوله " لا يمكنك أن تحارب أحدا فترة طويلة دون أن تشبهه ".وهذه قاعدة ذهبية وضعتها دوما نصب عينيّ حتى لا أنسى أنني أنا أيضا متشبّع بهذا الذي أحاربه بكل تصميم : النرجسية والشخصانية والتعصب والدغمائية والاستبداد .

ولا مجال للسيطرة على كل هذه الضباع (ولا أقول التخلص منها) أي لا مجال للخروج من الهذيان والهوس والضعف والأخطاء التي تولدها إن لم ننتبه دوما أننا نحمل كل هذا داخلنا وانه ما نتنفس وما نزدرد وان السيطرة عليها تبدأ بوضعها دوما تحت أضواء الوعي وفصل التصرفات عن المواقف التي تتحكم فيها.

وأيا كانت قيمة الكتابات السياسية التي تشكل الجزء الأكبر من النصوص فإنها شهادة صادقة على ما أظنّ على الحالة الفكرية للنخبة التونسية والعربية وموازين القوى أحيانا على أحداث بالغة الدقة أرجو أن يجد فيها مؤرخو هذه الحقبة من تاريخنا الوطني والقومي بعض الإرشادات الضرورية لتكوين صورة واضحة عن أخصب وأدقّ مراحل تاريخنا المعاصر.

فخاصية هذه النصوص أنها لم تكن لمنظّر يتابع الأحداث عن بعد ولكن لفاعل سياسي عاش كل لحظات المعركة من اجل الاستقلال الثاني على امتداد هذين العقدين الأخيرين، عربيا كعضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان(1989–1995)وكرئيس اللجنة العربية لحقوق الإنسان (1998– 2000)وتونسيا كرئيس رابطة حقوق الإنسان (1989 – 1994) وبصفتي الناطق الرسمي باسم المجلس الوطني للحريات(1998–2000).

لقد كانت محاولة تنظير لفاعل سياسي و أداة فعل سياسي لمنظر ومن ثمة جاءت صبغتها الخاصة ككتابة تحاول تربيع الدائرة أي الجمع بين العمق النظري وبين تحفيز الخطاب المشحون عاطفة ليكون العمل وتكون التضحية

وما من شكّ أن هاته المنهجية مطبوعة بالطابع المهني الذي نشأت عليه فالطب لا يفصل بين البحث النظري وبين العمل والطبيب الناجح من يقضي العمر بين تحسين عمله بالبحث النظري وتحسين بحثه النظري بالانغماس في الواقع.

وكانت تلك القاعدة الذهبية التي اتبعتها داخل الطب نفسه طيلة عقدين وأنا اشرف على تجربة الطب الجماعي في الضواحي الفقيرة لمدينة سوسة.

ومن بحث نظري مكثف تدعمه وتصلحه التجربة الميدانية ولد بعد عشر سنوات "المدخل إلى الطب المندمج " أردته مشبعا بأحدث النظريات والمعلومات ومكتوبا في نفس الوقت بلغة الضادّ وجاءت جائزة المؤتمر الطبي العربي سنة 1989 لتدفع بي إلى تصور مشروع طموح أسميته المكتبة الرازية في الطب وهدفه إثراء المكتبة الطبية بعشرة كتب تثبت جدارة العربية في التعامل مع كل ميادين الطب الاجتماعي وفي جلسة مهيبة في القسم سنة 1991 وزّعت على مساعدي عناوين وموضوعات الكتب مع تحديد مهلة زمنية لا تتجاوز الخمس سنوات وبدأ العمل في المشروع الجماعي الضخم..

لكن النظام البوليسي الذي لا يرضى بغير التصحر العلمي والثقافي كان له برنامج آخر. فقد اختفت الألف نسخة من المدخل وحل وزير الصحة الهادي مهنّي القسم نفس السنة وفرق مساعدي ثم تمّ طردي نهائيا من الكلية سنة 2000.

وثمة شيء لا يمكن أن اغفره للنظام البوليسي بصفة عامة و لهذا الوزير بصفة خاصّة. ففي سنة 1995 استطعت أن احصل للكلية بوسائلي الخاصّة على ما يقارب المائتي ألف دينار من السوق الأوروبية لبحث ميداني بالغ الأهمية عن عوامل تسبب الإصابة بالأمراض الشريانية وكنت من الأوائل الذين نبهوا في بداية الثمانينات إلى خطورة هذه الأمراض في البلدان الناشئة بينما كان الاعتقاد سائدا أنها من مميزات البلدان الغنية. وتقدّم العمل شوطا بعيدا بالتعاون مع زملائي في جامعة" انفرز" ببلجيكا لكن الوزير فضّل إلغاء المشروع برمّته حتى لا يقال أنني المسؤول عنه. فكتبت للرجل رسالة سأنشرها يوما لأقول له أنني انسحب من البرنامج ولا اطلب شيئا لكنني أترجاه أن لا يلغي المشروع ففيه منفعة كبيرة لتونس لأنه سيمكننا من إرساء سياسة وقائية على قواعد علمية متينة فنوفر على البلاد آلاف حالات الذبحة الصدرية والشلل النصفي وعلى العباد والعائلات ما لا يحصى من الكوارث . لكن الرجل تجاهل رسالتي وألغي المشروع ويقال أن البلجيكيين اخذوا الفكرة والمشروع ونفذوه بنفس الاعتمادات في بلد آخر. فهل من وصف لعمل كهذا وكيف لا يأتيني الإحباط وأنا أرى الوزارة تطردني بعد سنوات متواصلة من اضطهاد بالغ الخساسة فلا يحرك زميل أو تلميذ ساكنا.

وتشاء سخرية الأقدار أن يتجنّد لنصرتي زملاء من سويسرا خصصوا لأعمالي الطبية موقعا في الإنترنت

وان يقيم تلميذ بلجيكي الدنيا ويقعدها تعريفا بما أتعرض إليه من اضطهاد وأن يجمع زملاء فرنسيين كتاباتي الطبية الصادرة بالفرنسية ليدرسوها في أقسامهم وينشرونها قريبا في كتاب وأخيرا أن تستضيفني كلية الطب بباريس للتدريس بانتظار يوم تعود فيه الحرية لتونس وأعود فيها لجامعتي.

وقد تكون قصتي عينة عمّا يعانيه المثقفون والعلماء العرب وهم بين استقالة وهجرة في ظلّ أنظمة تسلطية ثمن بقائها القمع والرقابة أي التصحّر الفكري والعلمي والفني.

وربما يجد فيها البعض نموذجا كاريكاتوريا يفسر عقم الأمة وهي تكفل بمصيرها إلى أناس لا هم لهم سوى لجم طاقاتها وتبذير ثراواتها وتهجير أدمغتها لأن كل هذا ثمن بقائهم في سدة السلطة.

ونحن في عصر التخصص ولا يمكن لأطباء أن يحملوك على محمل الجد وأنت تكتب الأدب والفلسفة. ولا يمكن لرجال سياسة أن يحملوك على محمل الجدّ وأنت تفكر في مواضيع فلسفية وتبحث في الطب.

ولا زال خوف أصدقائي أن يحملني الجميع على أنني إنسان مذبذب غير مستقرّ على حال لا يعرف ما يريد ويخبط خبط عشواء في كل ميدان

وثمة خيط رفيع يعطي لمساري الفكري وحدة صماء وهو أنني لم اكتب يوما حرفا حتى في الطب إلا وكان تفاعلا مع إشكاليات ملحة و بحثا لها عن حلول. وكانت المشاكل بحكم مهنتي وظروفي من مستويات مختلفة ولم يكن بإمكان تفكير منطقي يرى الترابط في مختلف المستويات أن يكتفي بالتفكير أو التعامل مع الظواهر المعزولة أو مع جزء من معادلة.

ولا شكّ أنني حاولت أن أكون نقيض التقني المتخصّص ونقيض مثقف البرج العاجي.فقد أدرت الظهر باكرا للنموذجين السائدين محاولا بلورة نموذج آخر لمثقف مختص في ميدان وملتزم بقضايا محيطه ومتفتح على كل ميادين الثقافة من فكر وأدب وموسيقى لا كترف وإنما كجزء لا يتجزّأ من تفعيل مهارته كمختص و كملتزم .

وكم يكلف هذا النموذج من كفاح مرير وأنا اليوم كسباح يجاهد حتى لا يغرق في خضم بحر متلاطم الأمواج من الإشكاليات والمنهجيات ومعارف تتطور كخلايا السرطان.

*

وفي آخر المطاف يطرح السؤال عن قيمة كل هذا الجهد وهل هو عبث في عبث وهل كان من الأجدى تمضية أجمل سنوات الحياة في ما هو أنفع للفتى. وبالطبع فإن فحوى هذا الشدّ والجذب داخل الذات هو سؤال يتعلق بقرار بالغ الخطورة: أواصل أو لا أواصل.

وربما أكون قد تجاوزت كل الخطوط الحمر التي تجعل من عدم المواصلة عملية انتحارية واخطر بكثير من المواصلة.

ومن ثمة يجب إعادة التساؤل كالتالي: ترى هل كنت أقدم على الكتابة لو علمت أنها ستبقى بعد ربع قرن لاجئة، مشردة، أن السوق العربية للكتاب ستكون مجزّأة، مغلقة ومحاصرة، أن القراءة ستصبح ظاهرة فولكلورية، أن الدكتاتورية ستبقى مهيمنة، أن البوليس السري سيواصل تتبعي حتى وأنا أتمشى على الشاطئ لاستنشق نسيم البحر، أنني سأحرم حق العمل وحق السفر وحق الاتصال ناهيك عن كل حقوقي السياسية وأخيرا أنني سأضطر إلى ما حاولت جاهدا تفاديه على امتداد ربع قرن : المنفى.

وثمة طريقة ملتوية لطرح نفس السؤال:هل تنصح شابا يتوهج حماسا بأن يقبل بربع قرن من التضحيات قربانا للكتابة ؟

وهنا اشعر بقوّة خارقة تدفعني للصراخ في هذا الشاب الذي كنته وهذا الشاب الذي أتصور له آلاف الوجوه في وطننا المنكوب: نعم نعم إن الكتابة تستأهل كل التضحيات.

ولم هذا ؟ وثمة بالطبع الأسباب المبتذلة التي تتحدث عن الشهرة وعن المال وعن الخلود لكن الكتابة ضرورية لسبب أعمق وأخطر .

أنظر إلى تونس. وقد لا يوجد بلد يتطلب منا الكتابة قدر هذا البلد ففيه جعل نظام الحكم من تزييف المصطلحات واللغة والمفاهيم وقلبها رأسا على عقب خطّا سياسيا ثابتا.

هكذا اصبح كل مواطن يفهم كلمة الديمقراطية على أنها تعني الدكتاتورية ودولة القانون دولة الأشخاص واستقلال القضاء استغلاله الخ . ومعنى هذا أن الدكتاتورية بما هي تغطية على الواقع ومسخ له قد خطت خطوة جديدة في تدنيس الوعي بتنظيم البلبلة وبث الفوضى الفكرية والأخلاقية من ثمة تصبح الكتابة ضرورة وطنية لفضح التزييف وإعادة الاعتبار للكلمات والمفاهيم واللغة لتنضيب معالم الطريق أمام الناس.

وهنا تبرز الوظيفة الأساسية للكتابة بما هي حرب متواصلة لبناء ما تدمره قوى الهدم.

إن هذه المقالات التي كتبت على امتداد العشرية الأخيرة للقرن الراحل وفي بداية القرن الجديد شهادات على واقع الصراع المرير ضدّ الاستبداد العربي المتواصل منذ بداية تاريخنا وهي محاولة لفهمه وإصرار عنيد على محاربته واستشراف البدائل.

هي ككل الكتابات التي تصدر على امتداد الوطن العربي، جزء من وعي أمة وصلت إلى مفترق طريق من أهم ما اعترضها طوال مسيرتها من تقاطعات الطرق. هي وليدة الأزمة والمعاناة التي أصبحت شعوبها ونخبها

تضج بها. هي أيضا محاولة من بين المحاولات لإضاءة الطريق.

وقد لا أجانب الصواب كثيرا إن قلت أنها تكتبني أكثر مما أكتبها لشدة شعوري بأنني لا أعبر عن آراء شخصية وأحلام ذاتية بقدر ما أنا صدى لصراخ أمة تريد نهاية الاستبداد وتخطط لاحتلال مكانها الطبيعي بين الأمم الحرة التي نجحت ما أخفقت إلى حدّ الآن في تحقيقه.

وأيّا كان الفضاء الذي تتحرّك فيه الكتابة فإنها تبقى في آخر المطاف واحدة في مضمونها.

إنها الشكل الأسمى للمقاومة سواء قاومت الاستبداد السياسي أو المرض أو شبح الموت. إن لها وظيفة أعمق من هذا كله فهي التي تقاوم ما يسميه الغربيون ''الكاووس '' وهو مصطلح لا نملك له إلا مرادفا ضعيفا بالعربية هو الفوضى لكننا هنا أمام فوضى ما قبل الفوضى أو الفوضى الأصلية التي تنطلق منها كل عمليات إضفاء الشكل والنظام والمعنى.

وليس لنا نحن الآدميين من سلاح أمضى لمحاربة'' الكاووس '' في شتى مستوياته غير المعنى ولا نعتصره إلا من الكتابة الصادقة نخطئ بها ونصيب نقلل من الفوضى ونضيف إليها أحيانا.

والثابت أنّ هناك اليوم غليانا داخل الوجدان و العقل العربي أمام ''الكاووس'' الذي تعيشه كل شعوب الأمة والدمار الذي ألحقته أنظمة سياسية فاقدة الهيبة فاقدة الشرعية بكرامتها وحقوقها ومصالحها.

إنه غليان يبحث في أسباب معاناتنا كأمة وكشعوب وكبشر ويبحث بالخصوص عن إستراتيجيات التجاوز وتبقى حدّته وتوسعه الضامن الكبير لتواصل الحياة في عروقنا وقديما قال المؤرخ الكبير توينبي أن التحدّي هو أول محرّك لنهضة الأمم والحضارات ونحن اليوم على أتم الوعي بخطورة ما نواجه من تحدّيات.

ولم يعد هناك اليوم منقذ ونظرية معصومة تنقذنا. نحن مطالبون بأن ننقذ بعضنا من بعض، أن ننقذ أنفسنا من أنفسنا، أن ننقذ الوطن من المنقذين، أن ننقذ الوطن سويا.

وليس هناك من مشروع جدي لإنقاذ الوطن والأمة دون محاسبة عسيرة مع النفس لنفهم أين أخطأنا الطريق، لنقيم نتائج هذه الإيديولوجيات الجميلة التي تعلقنا بها في شبابنا وقاتلنا من أجلها وكم منا من أضاع في الدفاع عنها عمر قصيرا، كل هذا حتى نستطيع أن نبني فوق الخراب الحالي صرحا جديدا يستظل به الأبناء والأحفاد لأنه لا خيار لنا غير أن نحقق التواصل والتجدد حتى لا نبقى الأمة التي ضحكت من جهلها الأمم وبكت من عجزها الهمم.

المنفى **25-3-2003**

ملحق

ضد العدوان، من أجل الديمقراطية

في بيان وقعته نخبة من المفكرين ورموز المجتمع المدني في العالم العربي والمنفيوم 13 مارس 2003، توجه الموقعون إلى مجتمعاتهم بنداء للتعبئة من أجل ترجمة المقاومة للعدوان مشروعا للتأسيس الديمقراطي وبناء المستقبل. وفيما يلي نص البيان الذي وقعه 6 من نقباء المحامين وستين محاميا و25 كاتبا و36 رئيسا لمنظمة غير حكومية وحزب سياسي وأسماء نقابية بارزة من كل الدول العربية

*

في الوقت الذي تستعد فيه القوّات الأمريكية والبريطانية لشنّ عدوان واسع على العراق للاستيلاء على نفطه قد تكلف عشرات الآلاف من الأرواح البريئة تضاف إلى المليون مواطن الذين قضوا نحبهم بسبب الحصار الغاشم،

و في الوقت الذي تعود فيه القواعد الأجنبية للانتصاب بالأرض العربية ويشتدّ تهافت ملوك الطوائف على استقبالها وتتضح محاولات أمريكا لوضع الأمة العربية تحت انتداب مقنّع ذهب إلى حدّ المطالبة بالوصاية على برامجها التعليمية بعد أن أحكمت الوصاية على ثرواتها.

وفي الوقت تستعدّ فيه قوات الجيش والشرطة في بلداننا لقمع أي تحرّك شعبي يعبّر عن استنكاره لما وصلته أمتنا من إذلال ومن عجز و قد تعمق الإحباط عند الإنسان العربي أمام مأساة عربية جديدة تضاف إلى مأساة فلسطين تضاف إلى مأساة الفقر والتخلّف ، تضاف إلى مأساة الاستبداد والفساد والهجرة المكثفة لشبابنا.

وفي الوقت الذي يغيب فيه الحلم الجماعي ويتوقف الفعل على ردّ فعل لا يزيد إلاّ في الطين بلّة.

وفي ظلّ إفلاس شامل لأنظمة فاقدة للشرعية، فاقدة للهيبة، فاقدة المصداقية، فاقدة للفعالية

وفي غياب سلطة معنوية تعبّر عن آمال الأمة وآلامها .

فإننا نحن الموقعين أدناه نبادر للتعبير،عبر هذا البيان، عمّا يختلج داخل الوجدان الجماعي من رفض تامّ لهذه الحرب الظالمة وإدانة مطلقة لها وإشفاق وتعاطف مع الشعب العراقي الموجود بين مطرقة الامبريالية وسندان الدكتاتورية.

إلاّ أننا نريد تحميل مسؤولية الحالة المزرية التي وصلت لها أمّتنا للعامل الأساسي ألا وهو النظام السياسي العربي الفاسد والذي أعطى في القمتين العربية والإسلامية دلالات إضافية على عجزه وانحطاطه.

فهذا النظام الذي ألّه الفرد وامتهن كرامة الشعب بتزييف إرادته وأذلّه وأرعبه بالقمع الوحشي ونهب ممتلكاته وأشاع الفساد واضطهد الأحرار وأعطى دوما القدوة السيئة في الكذب والتزوير والتعصّب والمحاباة و فرّط في استقلالية القرار الوطني والقومي .... هذا النظام السياسي الفاسد هو الذي أهدر قوى الأمة في صراع داخلي راحت ضحيته مئات الآلاف من خيرة المواطنين الذين عذّبوا وسجنوا أو أجبروا على الهجرة ، و هو الذي تسبب لنا في حروب أهلية متواصلة وسّعت الخرق على الراتق،

هو الذي منع شعوبنا من تكوين أي هيكل مستقرّ وفعّال يضمن الحدّ الأدنى من اتحاد هو اليوم الشرط الضروري لمواجهة التجمعات الإقليمية الضخمة التي تحيط بنا.

وهو الذي يقف اليوم عاجزا أمام الموت البطيء والمبرمج للشعب الفلسطيني البطل، وهو الذي يفتح أبواب الأرض العربية مجدّدا للقواعد الأجنبية والاستعمار المباشر وينخرط في منظومة الحرب الأمريكية، مغلقا أمامنا بحكم هيكليته وطبيعته كل أبواب المستقبل بعد أن فشل في تحقيق كل مشاريع الماضي.

رغم قتامة الوضع، واعتبارا للعمق التاريخي لامتنا وما أظهرته على الدوام من قدرة على رفع التحديات وإيمانا منّا بأننا لا زلنا قادرين على صنع مستقبلنا، وفي الوقت الذي ترتفع فيه أصوات بديلة من كل شعوب العالم تتجاوز الحدود والجنسيات والأعراق والأديان تعلن رفضها للهيمنة الأمريكية والرأسمالية المتوحشة وعربدة الصهيونية في فلسطين، فإننا إذ نهيب بأمتنا لتحمل مسؤوليتها التاريخية في دعم صمود الشعب الفلسطيني ونصرة الشعب العراقي، نعتبر أنه لا خروج للأمة من أزماتها المتشابكة التي تشكّل عودة الاستعمار المباشر ذروتها إلا بتغيير جذري في النظام السياسي العربي.

لذلك نحن نتنادى وننادي أمتنا إلى النضال و التجمّع حول مشروع نظام سياسي عربي جديد ينهي استبداد الشخص و توريث الشعوب وكأنها تركة الآباء و يجعل من الشعب وحده مصدرا للشرعية عبر انتخابات حرة ونزيهة ودورية ويفرض التداول السلمي على السلطة ويضمن الحريات الفردية والجماعية ويحرّم التعذيب ويحلّ البوليس السياسي ويحرّر المساجين السياسيين ويرسي استقلالية القضاء ويسنّ العفو التشريعي العام ويقضي على الفساد ويساوي بين المواطنين وخاصة بين الرجل والمرأة ويحترم كلّ الحقوق المشروعة لإخوتنا الأكراد والأمازيغ والسودانيين الجنوبيين ويقبل بالتعددية العقائدية والسياسية ويطلق حرية الخلق والإبداع ويبني الاتحاد العربي، وكلّها الشروط الدنيا لعودة الكرامة للإنسان العربي والفعالية للمجتمع والاستقلال للأمّة ومن ثمّة لدعم الشعب الفلسطيني بكيفية فعّالة تضمن استرجاع حقوقه الوطنية السليبة.

إنّ الأنظمة السياسية تولد في العقول وفي القلوب قبل أن تنتصب على أرض الواقع. كذلك هي تموت في العقول وفي القلوب قبل أن تختفي من ساحة التاريخ. ونحن الآن نعيش مرحلة بالغة الحساسية والخطورة ماتت فيها في قلوبنا وعقولنا أنظمة الشخص الواحد والرأي الواحد والحزب الواحد سواء تقدّمت بقناع التزييف الديمقراطي أو بطريقة فجّة.

ونحن الآن بصدد تربية البدائل الديمقراطية داخل أفكارنا وأحلامنا وهي خيارات قد نضجت كثيرا وآن الأوان لها أن تظهر وأن تتمكّن من إدارة شؤون الوطن والأمة لتقطع مع واقع مخزي ترفضه الأمّة بقوّة . فلتكن الكارثة التي يدفع إليها العدوان الثلاثي الأمريكي البريطاني الصهيوني فرصتنا التاريخية لهبّة قومية و ديمقراطية تعيد أمتنا إلى ساحة الفعل التاريخي بعد أن طال تغييبها عنه.

التواقيع (118):

أحمد الجلالي، أحمد شاهين، أحمد بوزيد، أحمد فائز الفوار، أحمد القلعي، أسامة بوثلجة، أنور أولاد علي، أنور البني، أنور نصر الدين هدام، أمينة الزواري، باسل شلهوب، البشير بدري، بشير الصيد ، بلقيس مجيد حسن، بوبكر بالثابت، جاد الكريم الجباعي، جلالي نجيب، حسان التوكابري، حكيم عربيدو، حسام عبد الله، الحنيفي الفريضي، خالد الكريشي، خليل معتوق، رابح الخرايفي، راشد الغنوشي، راضية النصراوي، رضا الطرخاني ، رفيعة المديني، رياض الشيحاوي، رياض القداح، ريمون معجون، زهير حميضة، سامي مبارك، سبيكة النجار، سفيان شويطر، سعد الجوهري، سعد النونو، سعيد المشيشي، سعيدة العكرمي، سمير بن عمر، سمير ديلو، سيدة الحراثي، صخر

عشاوي، صلاح بدر الدين، طارق النوري، عامر العريض، عايدة سيف الدولة، عباس مروة، عبد الباسط العوني، عبد الله منصور، عبد الحميد عبد الله، عبد الرحمن النعيمي، عبد الرحمان الهذيلي، عبد الرؤوف أبا، عبد الرحيم صابر، عبد الرؤوف العيادي، عبد الستار بن موسى، عبد الله خليل، عبد اللطيف المكي، عبد المنعم السحباني، عبد الوهاب معطر، عبيدة نحاس، العربي عبيد، علي صدر الدين البيانوني، علي عامر حميد، علي غرسلي، العياشي الهمامي، فاهم المنصوري، فتحي الجربي، فوزية غزلان، فيصل الجدلاوي، فيوليت داغر، لطيفة الحباشي، ليلى بن محمود، ماجد حبو، مازن ميالة، مجد الشرع، محسن الربيع، محمد أبو حارثية، محمد عبو، محمد الأزهر العكرمي، محمد الحسناوي، محمد شقرون، محمد صالح الشطي، محمد عبد الرحمن، محمد القوماني، محمد نجيب بن يوسف، محمد النوري، محسن سعودي، محيي الدين اسماعيل، المختار الطريفي، مختار اليحياوي، المصطفى صوليح، مصطفى كامل السيد، محمد بوثلجة، منصف المرزوقي، المنذر الشارني، منية الشعباني، ميشيل كيلو، ناصر الغزالي، ناهي ضامن العرموني، نبيل السبعي، نجيب حسني، نجيب الددم، نذير بن يدر، نزيهة رجيبة(أم زياد)، نهاد بيرس، نوّار عطفة، نوال السعداوي، نور الدين البحيري ، الهادي عبد الكبير، الهادي المناعي، هشام القرفي، هيثم المالح ، هيثم مناع ، ياسر حسن، ياسين الحاج صالح، يوسف الرزقي.

***

صدر للمؤلّف

الكتابات الطبية

–المدخل إلى الطب المندمج : الدار التونسية للنشر ومؤسسة البحث العلمي 1995 –للأطباء والطابة

–دليل المربي في لتثقيف الصحّي : الدار الجزائرية للنشر الدار التونسية للنشر تونس 1986–للمربّين

–سلسلة التثقيف الصحّي : 30 كتيبا الدار العربية للكتاب تونس 1984 – للعموم

–سلسلة انتصارات الطب : ثماني كتب الدار التونسية للنشر –تونس 1986 –(للمرضى)

–انتصارات الطبّ دار ألف –تونس 1984 (للأطفال)

الكتابات السياسية

–لماذا ستطأ الأقدام العربية ارض المرّيخ : دار الرأي تونس 1982

–دع وطني يستيقظ : دار المغرب العربي تونس سنة 1986

–حقوق الإنسان الرؤيا الجديدة مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان – القاهرة 1996

–الانسان الحرام : الدار البيضاء – 1996

–الاستقلال الثاني . من اجل الدولة العربية الديمقراطية الحديثة : دار الكنوز الأدبية .بيروت 1996

–هل نحن أهل للديمقراطية –اللجنة العربية لحقوق الإنسان وأوراب والأهالي، بيروت، دمشق، باريس، 2001

الكتابات الأدبية والفكرية

–الطبيب والموت: الدار التونسية للنشر . تونس 1983

–في سجن العقل . من حلم التحرر إلى كابوس الاستبداد : دار أقواس – تونس سنة 1990

–الر حلة أربعة أجزاءء : دار الأهالي –دمشق 1999

باللغة الفرنسية

L'arrache corps :Essai sur l'expérimentation humaine en médecine -edit – Aternatives .Paris 1979

Traduction espagnole la experimentacion en El hombre . ed jugar Madrid 1982

ed lieu commun. Paris 1987..Arabes si vous parliez–

-La mort apprivois*é*e –ed du m*é*ridien . Montr*é*al 1990-

الدكتور منصف المرزوقي أستاذ في الطب، كاتب ومناضل من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في تونس والوطن العربي

*

''ولا بدّ هنا من وقفة تأمل لنتساءل ما الذي أصابنا جميعا ؟ لماذا انتهت ثورة نوفمبر العظيمة إلى ما آلت إليه الجزائر اليوم ؟ لماذا انتقلت البلاد من حرب الشرف إلى حرب العار من الانتصار على الأجنبي إلى هزيمة الذات ؟ لماذا ماتت الوحدة المغاربية في عقول وقلوب الناس من جيلي وخاصة الجيل القادم بينما كانت شيئا معاشا وملموسا في جيل الآباء والأجداد؟ ، لماذا انتقلنا جميعا من حلم الرخاء والاكتفاء الذاتي إلى مواسم الهجرة –بل قل الفرار –إلى الشمال؟ لماذا يموت الشعب الفلسطيني كل يوم ولا نحرّك ساكنا ، لماذا عادت القواعد الأجنبية للاستقرار في أراضينا ؟ لماذا عطشت البصرة و تهاطلت القنابل على البغداد ونحن لا نقدر على شيىء؟ لماذا وصلنا لكل هذا الهوان ؟

يحملنا التيار الجارف من تقاطع طريق على تقاطع طريق آخر والويل لمن يتخذ الاتجاه الخاطئ لأن التيار الذي يدفعه سيرميه من أعالي الصخور وسط خضمّ شلاّلات لا يمكن السباحة فيها. ويخيل لي اليوم أن الجزائر مثل كل بلدان الوطن العربي وصلت في يوم ما مفترق طريق رئيسي وأنها توجهت يسارا والحال أن الطريق الآمن كان طريق اليمين ''

هذا الكتاب تشخيص قاسي لمرض النظام السياسي العربي الذي أوصل أمة مكانها القمة إلى الحضيض ووصفة علاج الشفاء.

من الإصدارات القادمة في سلسلة
"حقوق الإنسان"

نجدة المستضعف: نصوص مؤتمر باريس للمنظمات الإنسانية والخيرية
السياسة والدين والحقوق الإنسانية
مشكلات المرأة الخليجية
العنف وحقوق الإنسان في الجزيرة العربية
المحكمة الجنائية الدولية والحقوق الإنسانية
حقوق الطفل في الثقافة العربية الإسلامية
العولمة وحقوق الإنسان